مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية
AGCIS

التقرير الاستراتيجي نصف السنوي الأول

ديسمبر 2016

صادر عن مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية
www.arabiangcis.org

التقرير الاستراتيجي نصف السنوي الأول

ديسمبر 2016

» المحتويات

الملخَّص التنفيذي 6
الشأن الداخلي 10
مؤسَّسة رئاسة الجُمْهُوريَّة 11
مؤسَّسة الرِّئاسَة ومرشد الثَّورة: 11
مؤسَّسة الرِّئاسَة والسُّلْطة التشريعيَّة: 26
مؤسَّسة الرِّئاسَة ودورها في الصِّراع بين السلطتين القضائيَّة التشريعيَّة 29
المؤسَّسة العسكريَّة 34
ميزانية الحرس الثوريّ والجيش: 35
الإنتاج الحربي: 37
برنامج تطوير الطائرات دون طيَّار 39
البرنامج الصاروخي: 41
حقيقة الصناعات العسكريَّة الإيرانيَّة: 41
المناورات ومشروعات التدريب: 42
تحرُّكات القطع البَحْريَّة الإيرانيَّة 44
ترامب يتوعد البَحْريَّة الإيرانيَّة برد قاس: 45
أطماع إيرانيَّة في بناء قواعد بَحْريَّة في سوريا واليمن: 48
التعاوُن العسكريّ مع الدول الأجنبيَّة: 49
إيران والحرب السُّورية: 52
الاستنتاجات 55
المِلَفّ الأمني 58
قمع الشعوب غير الفارسيَّة 58
5- مستقبل الحراك في مناطق الشعوب غير الفارسيَّة: 64
السيناريوهات المستقبلية لتعاطي النِّظَام الإيرانيّ مع الشعوب غير الفارسيَّة: 65
أوضاع حقوق الإنسان في إيران: 67
الاستنتاجات 79
الجزء الاقتصاديّ 81
المحور الأول: مؤشِّرات الاقتصاد الإيرانيّ وسيناريوهات المستقبل 81
مؤشِّرات إيجابية خلال الأشهُر السنَّة الماضية وتداعياتها الاقتصاديَّة 83

مؤشِّرات سلبيَّة خلال الأشهُر الماضية وتداعياتها الاقتصاديَّة.......84
سيناريوهان مستقبَليَّان.......90
السيناريو الأول.......90
السيناريو الثاني.......92
المحور الثاني: النِّظام البنكيّ وسعر الصرف في إيران بعد عام من الاتِّفاق النوويّ ومسارات التوجُّه المستقبلي.......93
أولًا: النِّظام البنكي.......94
ثانيًا: سعر صرف العملة الإيرانيَّة أمام الدولار الأمريكيّ.......95
المحور الثالث: مستوى معيشة المواطن الإيرانيّ.. إلى أين؟.......100
أولًا: أوضاع اقتصاديَّة وتداعياتها المستقبلية على مستوى معيشة المواطن.......101
ثانيًا: خُطَّة الموازنة الجديدة وتداعياتها على المواطن مستقبَلًا.......103
الخلاصة.......105
الشأن العربي.......106
(المحور الأول): مستقبل العَلاقات الخَلِيجيَّة-الإيرانيَّة في إقليم مضطرب.......106
مقدِّمة.......106
أولًا- محدِّدات العَلاقات الخَلِيجيَّة-الإيرانيَّة:.......107
1- المحدّد الجيو-استراتيجيّ:.......107
2-المحدّد الإيكو-النِّفْطي:.......109
3- الروابط المَذهَبيَّة والامتدادات السُّكَّانية:.......110
4- الغزو الأمريكيّ للعراق 2003 وتأثيره على ميزان القوى الإقليمي:.......111
ثانيًا- إلى أين يتجه مسار العَلاقات الخَلِيجيَّة-الإيرانيَّة؟.......112
الطور الأول- ما قبل الثَّوْرة الإيرانيَّة 1979:.......113
الطور الثاني- خلال وبعد الثَّوْرة الإيرانيَّة 1979:.......113
الطور الثالث- بعد سقوط نظام صَدَّام حسين 2003:.......115
ثالثًا- العَلاقات الخَلِيجيَّة-الإيرانيَّة خلال النصف الثاني من عام 2016:.......120
1- احتدام الخلافات السُّعوديَّة-الإيرانيَّة:.......120
2- تنامي التهديدات الإيرانيَّة للبحرين:.......123
3- تصاعُد الخلافات الإماراتية-الإيرانيَّة:.......123
رابعًا- النتائج خلال فترة التقرير الاستراتيجيّ:.......124
خامسًا- أيّ مستقبل ينتظر العَلاقات الخَلِيجيَّة-الإيرانيَّة؟.......126
(المحور الثاني) الدور الإيرانيّ في دول الجوار الخَلِيجيّ: العراق واليمن نموذجين.......127
مقدِّمة.......127

2- تحدِّيات الدور الإيرانيّ في العراق:........ 135
3- مستقبَل الدور الإيرانيّ في العراق واتِّجاهاته المتوقعة: 136
ثانيًا-مستقبل الدور الإيرانيّ في الأزمة اليَمَنِيَّة:........ 138
1-أهمِّية اليمن الجيو-استراتيجيَّة لإيران:........ 138
2- الاستراتيجيَّة الإيرانيَّة في اليمن: 139
3- تجلِّيات الدعم الإيرانيّ للحوثيين في اليمن:........ 140
4- نتائج الدعم الإيرانيّ للحوثيين: 144
5- التطوُّرات في المشهد اليمنيّ لصالح الشرعيَّة:........ 147
(المحور الثالث) مستقبل الدور الإيرانيّ في الأزمة السُّوريَّة.. صعود أم آفول؟ 149
مقدِّمة 149
أولًا: محاور عرقلة إيران التسوية السياسيَّة للأزمة السُّوريَّة: 150
1- المحور السياسيّ:........ 150
2- المحور العسكريّ:........ 152
ثانيًا- تضارب المصالح الإيرانيَّة-الرُّوسِيَّة في سوريا:........ 153
ثالثًا- القضايا الخلافية الإيرانيَّة-الرُّوسِيَّة حول سوريا:........ 156
رابعًا- مظاهر الخلافات الرُّوسِيَّة-الإيرانيَّة في سوريا:........ 160
خامسًا- حدود التصعيد الإيرانيّ مع تركيا حول سوريا:........ 161
سادسًا- غياب المتغيِّر الأمريكيّ في الأزمة السُّوريَّة:........ 163
سابعاً- السيناريوهات المستقبلية للدور الإيرانيّ في سوريا:........ 165
الشأن الدولي........ 169
مستقبَل العَلاقات الإيرَانيَّة-الأمريكيَّة في عالَم متحوِّل........ 170
أولًا- ملامح العَلاقات الأمريكيَّة-الإيرانيَّة في عهد أوباما:........ 170
ثانيًا- منحنى العَلاقات خلال النصف الثاني لعام 2016: 172
ثالثًا- انعكاسات عقيدة أوباما على الدورين الإيرانيّ والأمريكيّ في المنطقة:........ 174
رابعًا- السيناريوهات المستقبلية للعَلاقات بين الدولتين:........ 177
العَلاقات الإيرانيَّة الأُورُوبّية........ 179
السِّيَاسَة الخارجيَّة الأُورُوبّية بين مجلس الاتِّحاد الأُورُوبّي والبرلمان الأُورُوبّي:........ 180
اختلاف السِّيَاسَة الخارجيَّة للدول أعضاء الاتِّحاد الأُورُوبّي عن السِّيَاسَة الخارجيَّة الموحَّدة للاتِّحاد:.181
محدِّدات السِّيَاسَة الخارجيَّة للاتِّحاد الأُورُوبّي تجاه إيران: 181
الاتِّحاد الأُورُوبّي بين زيادة التبادل التجاري مع إيران واستراتيجيَّة التعامل معها: 184

استراتيجيّة التعامل مع إيران:.......... 185
التحرُّك لافتتاح ممثِّليّة للاتِّحاد الأوروبّي في إيران:.......... 187
العَلاقات الإيرانيّة-الألمانيّة:.......... 189
العَلاقات الإيرانيّة-الرُّوسيّة.......... 193
التنسيق في الأزمة السُّورية:.......... 193
التعاوُن العسكري:.......... 200
التعاوُن في مجال الطاقة النوويّة والكهربية:.......... 203
التعاوُن في مجال النِّفْط:.......... 203
إلغاء التأشيرات بين البلدين:.......... 204
التعاوُن في المجال المصرفي:.......... 205
التعاوُن الإيرانيّ-الرُّوسي في مجال الفضاء:.......... 205
مستقبَل التعاوُن العسكري والاقتصاديّ بين البلدين:.......... 205
الاستنتاجات.......... 206
الخاتمة.......... 207

الملخص التنفيذي

ينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسيّة، هي الشأن الداخلي والشأن العربي والشأن الخارجي. في الشأن الداخلي أربعة محاور رئيسيّة: المحول الأول هو مؤسّسة الرئاسة، وفيه تناول التقرير علاقة مؤسّسة الرئاسة بكل من مرشد الثورة والسُّلْطة التشريعيّة والسُّلْطة القضائيّة. في علاقة مؤسّسة الرئاسة بمرشد الثورة تناول التقرير دوائر التجاذب بين الطرفين، وهي الاتفاق النووي والمجال الاقتصادي والتعديل الوزاري والانتخابات الرئاسية القادمة. وفي ما يتعلق بالعلاقة بين مؤسّسة الرئاسة والسُّلْطة التشريعيّة، تناول التقرير علاقة مؤسّسة الرئاسة بتوازن القوى داخل مجلس الشُّورى الإسلامي"، وقضيّة تشكيل كتلة برلمانية لنواب المناطق ذات الأغلبية التُّرْكِيَّة، والانشقاق في صفوف ائتلاف تيَّار الاعتدال والإصلاحيين. أما في ما يتعلق بمؤسّسة الرئاسة وعلاقتها بالسُّلْطة القضائيّة فكانت القضيّة الرئيسيّة هي وساطة مؤسّسة الرئاسة بين السُّلْطة التشريعيّة والسُّلْطة القضائيّة.

الشأن الداخلي

الشأن العربي

الشأن الدولي

»

المحور الثاني خُصص للمؤسّسة العسكريّة، وتناولنا خلاله بالشرح والتفصيل موضوعات مختلفة كميزانية الحرس الثوري والجيش وما صاحَبَ ميزانية العام الجاري من تغيُّر مواقف الرئيس الإيراني حسن روحاني الداعية إلى تقليص مخصَّصات مؤسّسة الحرس الثوري بغية إيجاد توازن بينها وبين المؤسّسة العسكريّة التقليديّة، مع تأكيد الدلالات الحالية والمستقبلية لزيادة ميزانية هذه المؤسّسة. وفي الجزء الثاني تناولنا الإنتاج الحربي الإيراني وأسباب مساعي إيران الحثيثة لتحديث ترسانتها العسكريّة، فضلًا عن مستقبل الصناعات العسكريّة في هذا البلد. وفي الجزء الثالث من هذا المحور تناولنا المناورات العسكريّة التي أجرتها إيران خلال الأشهر الستة الماضية. أما الجزء الرابع فقد اشتمل على تحركات القطع البَحْرِيّة الإيرانيّة في المياه الإقليميّة وتحرُّشها بالقطع البَحْرِيّة الأمريكيّة ودلالات هذا التحرُّش، إضافة إلى زيادة الوجود الإيراني في المياه الدوليّة في إطار استراتيجيتها التوسُّعية، وفي الأجزاء الأخيرة بحثنا موضوعات التعاوُن العسكري الإيراني مع باكستان والصين ودلالات ومستقبل هذا التعاوُن، إضافةً إلى دور المؤسّسة العسكريّة الإيرانيّة في صب التي تشهدها سوريا والانتقادات الرافضة لهذه المشاركة ومستقبل الوجود الإيراني في سوريا في ظلّ المتغيرات الجديدة التي تشهدها هذه الأزمة.

المحور الثالث: هو المحور الأمني، وتناولنا فيه آخر المستجَدّات الأمنيّة التي شهدتها إيران خلال النصف الثاني من 2016 مع الإشارة إلى دلالات ومستقبل الوضع الأمني في هذا البلد.

في الجزء الأول من هذا المحور تَطرّقنا إلى موضوع قمع الشعوب غير الفارسيّة والأحداث والأوضاع الأمنيّة التي تمرّ بها مناطق كردستان والأحواز وبلوشستان، ومستقبل الصراع بين هذه الأقلّيّات مع النّظام الإيراني في ظلّ استمرار النّظام وإصراره على استخدام الآلة الأمنيّة لمواجهة مطالبهم، إضافة إلى مستقبل الحراك في هذه المناطق والسيناريوهات المستقبلية لتعامل النّظام الإيراني مع الشعوب غير الفارسيّة.

وفي المحور الثاني تناولنا أوضاع حقوق الإنسان في إيران، لا سيما موضوع الإعدامات الذي بات يتصدر جميع أنواع الانتهاكات في هذا البلد، والمسار المستقبلي لهذه الإعدامات. هذا الجزء يمثّل امتدادًا للجزء الأول لأنّ معظم حالات الإعدام التي نُفذت حتى الآن، كانت بحقّ الأقلّيّات العرقيّة والدينيّة "الشعوب غير الفارسيّة".

أما الجزء الثالث في المحور الأمني، فقد تناولنا فيه ما أثير مؤخَّرًا حول خُطَط تنظيم "داعش" لتنفيذ سلسلة هجمات وانفجارات في مناطق مختلفة من إيران، وتضارب تصريحات المسؤولين حول هذا الموضوع.

وفي الأجزاء الأخيرة تَطرّقنا إلى موضوعات مختلفة، كالتضييق على مزدوجي الجنسيّة ودوافع هذا التضييق، فضلًا عن الحرائق التي تَعرّضت لها مواقع اقتصاديّة وحيوية في إيران.

المحور الرابع يتناول الجانب الاقتصادي خلال عام 2016، وبالتركيز أكثر على النصف الثاني من العام سنركّز على ثلاثة محاور رئيسيّة تكشف كثيرًا من المؤشّرات الاقتصاديّة الكليّة والجزئيّة للاقتصاد الإيرانيّ خلال الفترة الماضية وتمسّ قطاعات حيوية في الاقتصاد وتقيس الأثر على مستوى معيشة المواطن الإيرانيّ واستشراف مسار الاتجاهات المستقبلية لكل محور من المحاور الثلاثة.

يتناول المحور الأول داخل المحور الاقتصادي أهمّ المؤشّرات الاقتصاديّة لإيران خلال الأشهر الماضية، ويطرح سيناريوهات لمستقبل النموّ الاقتصادي في إيران بناء على هذه المؤشّرات. ويتناول المحور الثاني تطوُّر القطاع البنكي بعد عام من الاتفاق النووي وتغيُّرات سعر الصرف في إيران ومسارها المستقبلي بنهاية 2017، في حين يقيس المحور الثالث مستوى معيشة المواطن الإيرانيّ ودرجة تأثُّره بالسياسات والمتغيرات الاقتصاديّة حاليًا وفي المستقبل

وفي الشأن العربي، تناول التقرير الاستراتيجي ثلاثة محاور رئيسية تدور في فلك أثر ومستقبل التدخل الإيراني في الشأن العربي على مستقبل العلاقات العربية الإيرانية: ناقش الأول مستقبل العَلاقات الخَليجيّة-الإيرانيّة في إقليم مضطرب من خلال رسم محدّدات العَلاقات الخَليجيّة-الإيرانيّة الداخليّة والخارجيّة ومسار تلك العلاقات قبل وبعد الثورة الإيرانية 1979، ثم العَلاقات الخَليجيّة-الإيرانيّة خلال النصف الثاني من عام 2016، لنصل إلى نتائج عامّة خلال فترة الدراسة مع رسم السيناريوهات المستقبلية للعلاقات ما بين الانفراجة والصدام الخشن واستمرارية سيناريو التوتُّر والتعاون، في حين تطرق المحور الثاني إلى الدور الإيرانيّ في دول الجوار الخَليجيّ، تحديدًا في العراق واليمن، بعد أن فرض الدور الإيرانيّ نفسه على المنطقة عمومًا والعراق واليمن خصوصًا منذ الاحتلال الأمريكيّ للعراق عام 2003، حتّى أصبح من غير الممكن الحديث عن التطوُّرات السياسيَّة والأمنيَّة في هاتين الدولتين، دون ذكر الحضور والتأثير الإيرانيّ الفعّال فيهما، وذلك من خلال جزأين، تناول الأول العراق نقطة انطلاقٍ للاستراتيجيّة الإيرانيّة التوسُّعية ومدى التحوُّل في الاستراتيجيّة الإيرانيّة من الإدماج إلى التمكين، وتحدّيات ومستقبل الدور الإيرانيّ في العراق واتّجاهاته المتوقَّعة، في حين تناول الثاني مستقبل الدور الإيرانيّ في الأزمة اليَمَنِيّة عبر رصد أهمّية اليمن الجيو-استراتيجيّة لإيران وتجلّيات الدعم الإيرانيّ للحوثيين في اليمن ونتائج الدعم الإيرانيّ للحوثيين، ثم التطوُّرات في المشهد اليمنيّ لصالح الشرعيّة ومستقبل الأزمة اليمنية، وحلّل الثالث مستقبل الدور الإيرانيّ في الأزمة السُّوريّة من خلال التطرُّق إلى محاور عرقلة إيران التسوية السياسيّة للأزمة السُّوريّة وتضارب المصالح الإيرانيّة-الرُّوسيّة في سوريا وأبرز القضايا الخلافية الإيرانيّة-الرُّوسيّة حول سوريا وحدود التصعيد الإيرانيّ مع تركيا وروسيا حول سوريا، وأخيرًا السيناريوهات المستقبلية للدور الإيرانيّ في سوريا أفول أم صعود.

أما الشأن الدولي فينقسم إلى ثلاثة محاور، الأول يتناول العَلاقات الإيرانيّة-الأمريكيّة تحت عنوان "مستقبل العَلاقات الأمريكيّة-الإيرانيّة" في عالَم متغيّر، وتُعتبر العَلاقات بين الدولتين خلال النصف الثاني من عام 2016 امتدادًا للسياسات الأمريكيّة التعاوُنية التي شهدتها العَلاقات بين البلدين، بخاصة بعد توقيع إيران ومجموعة "1+5" الاتّفاق النووي في يوليو 2015، ويستعرض المحور ملامح العَلاقات الأمريكيّة الإيرانيّة في عهد أوباما خلال النصف الثاني من عام 2016 وتجلّيات وآثار عقيدة أوباما على الاستراتيجيّة الإيرانيّة في المنطقة، وأخيرًا مآلات العَلاقات بين الدولتين في ظلّ فوز

المرشّح الجمهوري دونالد ترامب بالرئاسة الأمريكيّة، من خلال تقديم ثلاثة سيناريوهات: الأول استمراريّة السياسات غير الصداميّة والاتفاق النووي، والسيناريو الثاني مراجعة الاتفاق النووي، والسيناريو الثالث والمرجّح دخول العلاقات مرحلة صدامية جديدة مع عودة العقوبات.

المحور الثاني العَلاقات الأُورُوبّية-الإيرانيّة، ويتناول طبيعة السياسة الخارجية الموحدة للاتّحاد الأُورُوبّي وكيفية صنع هذه السياسيّة والمؤسّسات القائمة على وضعها، وتأثير ذلك على العَلاقات الإيرانيّة بدول الاتحاد الأُورُوبّي. ولتوضيح الأُسُس التي تُتّخذ على أساسها السياسات الأُورُوبّية تجاه إيران صيغت 5 محدّدات لعلاقة الاتحاد الأُورُوبّي بإيران، وخلال الأشهُر الستة الأخيرة من عام 2016م موضوع التقرير رُصدت التفاعلات الإيرانيّة الأُورُوبّية التي كان أبرزها إصدار البرلمان الأُورُوبّي استراتيجيّة التعامل مع إيران، وسعي الاتحاد الأُورُوبّي لافتتاح ممثليّة له في إيران، وردود فعل التيّارات السياسيّة الإيرانيّة على التحرُّكات الأُورُوبّية تجاه إيران. وكنموذج للعَلاقات الأُورُوبّية الإيرانيّة يتناول التقرير العَلاقات الألمانيّة-الإيرانيّة، في ظلّ تناميها خلال فترة التقرير وما أحدثته من حَراك سياسيّ على الصعيد الداخليّ الإيرانيّ، وإسهامها في رسم التحرُّكات الإيرانيّة على الصعيد الخارجيّ.

وفي محور العَلاقات الإيرانيّة-الرُّوسيّة بحثنا عددًا من مجالات التعاوُن بين البلدين خلال فترة الأشهر الماضية: في الجزء المتعلق بالتنسيق بين البلدين في الأزمة السُّورية، تَطرّقنا إلى موضوع استهداف القاذفات الرُّوسيّة مواقع في سوريا انطلاقًا من قاعدة نوغه بمحافظة همدان، وتضارب تصريحات المسؤولين الإيرانيّين حول مشروعية السماح لموسكو باستقرار قاذفاتها في هذه القاعدة، فضلًا عن الدلالات الرُّوسيّة والإيرانيّة باستخدام قاعدة همدان والخلافات الرُّوسيّة-الإيرانيّة ومستقبَل التنسيق بينهما في الأزمة السُّورية.

ثم تناولنا التعاوُن العسكري بين البلدين والموضوعات ذات الصلة مثل اكتمال تسليم منظومة "إس300-" وتسلُّم دفعة من أسلحة "كلاشنيكوف103-"، إضافة إلى صفقات الأسلحة التي أُبرِمَت بين الطرفين خلال الأشهر الستة الماضية، وأخيرًا موضوعَي المناورات العسكريّة مشروعات التدريب بين البلدين وزيارة القطع البَحْرِيّة الرُّوسيّة للموانئ الإيرانيّة.

وحول مجالات التعاوُن الأخرى، تَحدَّثْنا عن التعاوُن الرُّوسي-الإيرانيّ في مجالات النّفْط والطاقة النووية والكهربية والتعاوُن في المجال المصرفي والفضاء. وفي الجزء الأخير من هذا المحور أشرنا إلى مستقبل التعاوُن بين البلدين في شتّى المجالات الاقتصاديّة والعسكريّة.

الشأن الداخلي

يتميّز الشأن الداخلي الإيرانيّ على غيره من الشؤون الإيرانيّة بكثير من الأمور التي تعطيه طبيعة خاصّة، تجعل تحليل الأحداث والتداعيات الداخلية الإيرانيّة معتمدًا بشكل كبير على سرد أحداث الداخل الإيرانيّ في كل جوانبه، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، خصوصًا الجانبين الأمني والعسكري، مِمّا يجعل استشراف مستقبَل الشأن الداخلي الإيرانيّ عمومًا نابعًا من ترابط هذا السرد وبناء الاستنتاجات عليه.

» مؤسّسة رئاسة الجُمْهُوريّة

في هذا الفصل من تقريرنا الاستراتيجي نصف السنوي للنصف الأخير من عام 2016م نتناول مؤسّسة رئاسة الجُمْهُوريّة الإيرانيّة عبر علاقتها بمرشد الجُمْهُوريّة الإيرانيّة باعتباره السُّلْطة العليا في النِّظام الإيراني، والمؤسّسة التشريعيّة الممثلة في مَجْلِس الشوري الإسلامي، والسُّلْطة القضائيّة. تتميز الفترة الزمنية موضع التقرير بأنها النصف الثاني من أول عام بعد توقيع الاتّفاق النووي، وآخر نصف سنة قبل الانتخابات الرئاسيّة القادمة المقرَّر إجراؤها في مايو 2017م من كما أنها شكَّلت مرحلة انتهاء الهدوء النسبي الذي شهده الصّراع التقليدي بين التَّيَّار المحافظ والتَّيَّار الإصلاحيّ الذي استمر طوال العامين والنصف الماضيين من فترة رئاسة حسن روحاني، تحت وطأة مباحثات البرنامج النووي.

» مؤسّسة الرِّئاسَة ومرشد الثَّورة

تشغل مؤسَّسة رئاسة الجُمْهُورِيَّة في نظام الجُمْهُورِيَّة الإسلاميَّة مكانة وسطًا بين رئاسة الجُمْهُورِيَّة في النُّظم الجُمْهُورِيَّة الرئاسيَّة ورئاسة الوزراء في النُّظم الجُمْهُورِيَّة البرلمانية، بمعنى أن رئيس الجُمْهُورِيَّة الإيرانيَّة ليس رأس الدولة كما هو معهود في النُّظم الرئاسيَّة، فهناك مرشد الجُمْهُورِيَّة الذي لديه كثير من الصلاحيات الأعلى من صلاحيات جميع السُّلْطات التنفيذية والتشريعيَّة والقضائيَّة، ولعل إلغاء منصب رئيس الوزراء في النِّظام الإيرانيّ عام 1998م كان قرارًا واقعيًّا، لأن مكانة رئيس الجُمْهُورِيَّة فيه أشبه ما تكون بموقع رئيس الوزراء في النُّظم البرلمانية، فرئيس الجُمْهُورِيَّة الإيرانيَّة هو الذي يعيِّن السفراء ويشكِّل الحكومة، إلا أن اختياره وزيرَي الدفاع والاستخبارات يجب أن ينال موافقة المرشد قبل العرض على البرلمان، ومن ثم يُعَدّ صاحب منصب مرشد الثَّورة رأس الدولة الفعلي في الجُمْهُورِيَّة الإيرانيَّة[1].

يشغل علي أكبر خامنئي منصب المرشد الأعلى للجُمْهُورِيَّة الإيرانيَّة منذ عام 1990م، وقد عاصر أربعة رؤساء للجُمْهُورِيَّة الإيرانيَّة، وتتيح صلاحياته التي يخوّلها إليه الدُّسْتُور سواء مباشَرةً أو عَبْر مؤسَّسات السُّلْطة التي يعيِّن أعضاءها، فضلًا عن طول فترة بقائه في السُّلْطة لمدة 26 عامًا متوالية مسبوقة بثماني سنوات كان خلالها رئيسًا للجُمْهُورِيَّة، سيطرةً كاملة على النِّظَام الحاكم ومجريات العمل السياسيّ في إيران[2]. ومع هذا كاد الشعب الإيرانيّ يطيح به عام 2009م في المظاهرات الشعبية التي اندلعت إثر إعادة انتخاب أحمدي نجاد رئيسًا للجُمْهُورِيَّة ووضع زعماء التَّيَّار الإصلاحيّ رهن الإقامة الجبرية، بعد أن لعب أحمدي نجاد دور المنفّذ لسياسة خامنئي في القضاء على مشروع التَّيَّار الإصلاحّي وتصفية رجاله وحلّ مؤسَّسات المجتمع المدني التي تَشَكَّلَت في عهد رئاسة محمد خاتمي.

» روحاني وإشكالية انتمائه السياسيّ

على الرغم من مرور ثلاث سنوات ونصف من الفترة الرئاسيَّة الأولى لحسن روحاني، لا يزال المحللون مختلفين حول تصنيف انتمائه السياسيّ، هل هو من المحافظين المعتدلين أم من الإصلاحيّين، وهذا الاختلاف ليس قاصرًا على المحللين، بل يشمل كذلك السياسيّين الإيرانيّين أنفسهم.

---

(1) فرهنگ: وظايف واختيارات رييس جمهور در قانون اساسى http://cutt.us/DDsVr
(2) منتديات موقع الميزان: علي الخامنئي السيرة والمسيرة http://cutt.us/sLD6m

روحاني له تاريخ طويل في خدمة النِّظَام في مواقع بالغة الحساسية لا يشغلها إلا المقربون من خامنئي، فقد كان قائدًا لقوات الدفاع الجوي، وكان مستشارًا للأمن القومي لمدة 13 عامًا متوالية، ورأس الوفد الإيرانيّ في المباحثات النوويَّة بين عامَي 2003م و2005م، ورئيس المَجْلِس الأعلى للأمن الوطني، ونائبًا في البرلمان الإيرانيّ من عام 1980م حتى عام 2000م، ومع هذا قدّم نفسه في انتخابات 2013م على أنه شخصية معتدلة رفضت الأعمال القمعية التي وقعت عام 2009م، ودعا إلى التقارب مع الغرب، والإفراج عن رجال الحركة الخضراء المعتقَلين، وإجراء إصلاحات في الأجهزة الإعلاميَّة(1)، فتَحَلَّق حوله بقايا التَّيَّار الإصلاحّي. لكن هل يعني هذا أن قدومه لم يكُن بموافقة خامنئي؟ الحقيقة أن روحاني بالصورة التي قدّم عليها نفسه كان يحقّق عدة مكاسب للنِّظَام الحاكم:

1- تخفيف حالة الاحتقان الجماهيري بعد قمع مظاهرات 2009م، وإيجاد مخرج من حالة الجمود التي أصابت الحراك السياسيّ الإيرانيّ، بعد سيطرة التَّيَّار المحافظ على جميع مؤسَّسات السُّلْطة، من رئاسة الجُمْهُوريَّة وبرلمان ومَحَلِّيَّات، فضلًا عن معاقلهم التقليدية في مَجْلِس صيانة الدُّسْتُور ومَجْلِس الخبراء والسُّلْطة القضائيَّة.

2- إخراج إيران من الأزمة الاقتصاديَّة بعد أن وصلت في نهاية عهد أحمدي نجاد إلى حدّ انهيار العملة الإيرانيَّة وفقدها أكثر من 80% من قيمتها نتيجة العقوبات الاقتصاديَّة التي يفرضها الغرب على إيران.

3- التوصُّل إلى اتِّفَاق مع الغرب بشأن البرنامج النوويّ الإيرانيّ، بخاصَّة بعد تطبيق حظر على الصادرات النِّفْطيَّة الإيرانيَّة، والتلويح بالهجوم العسكريّ على إيران.

مِن ثَمَّ أتاح خامنئي الفرصة لروحاني للحصول على مقعد الرِّئَاسَة بمثابة الضرورة التي تنطوي على مخاطر قابلة للاحتواء، والمخاطرة هنا لا تعني التشكيك في ولاء روحاني لخامنئي وإنما حتمية الصدام بين رئيس الجُمْهُوريَّة ومرشد الثَّورة، إذا ما كان رئيس الجُمْهُوريَّة يتمتع بقدر من الاستقلالية على المستوي الشخصي، وهو أمر حدث مع جميع رؤساء الجهورية الإيرانيّين باستثناء أحمدي نجاد في فترة رئاسته الأولى، ومحمد على رجائي لاغتياله بعد 18 يومًا فقط من انتخابه في أغسطس 1981م. ومِن ثَمَّ فإن روحاني بالنسبة إلى خامنئي جاء لتنفيذ مهامّ محدَّدة لا لكي يتحوَّل إلى زعامة شعبية كما كان الأمر مع محمد خاتمي، وعلى الجانب الآخر كان روحاني مُدرِكًا أصول اللعبة السياسيَّة في إيران عبر خبرته التي اكتسبها من تولّيه مناصب حسَّاسة في النِّظَام، ومِن ثَمَّ اعتمد روحاني في تشكيل حكومته على تَيَّار الولاية المحافظ المعتدل بزعامة علي لاريجاني ولم يعيِّن أي وزير من التَّيَّار الإصلاحّي، إدراكًا منه أن موعد عودة التَّيَّار الإصلاحّي لسُدَّة الحكم لم يحِن بعد، مع هذا حدث تجاذب بين الطرفين خلال الأشهر الستة موضوع التقرير، وكان اختلافًا حول سيناريو اللعبة السياسيَّة لا حول المضمون أو جوهر النِّظَام السياسيّ في إيران.

---

(3) فرانس 24: من هو الرئيس الإيراني الجديد، http://cutt.us/CVc

المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي

الرئيس الإيراني حسن روحاني

» محاور التجاذب بين رئيس الجُمْهُوريَّة ومرشد الثَّورة:

دار التجاذب بين الشخصين أو المؤسستين: مؤسَّسة رئاسة الجُمْهُورِيَّة ومؤسَّسة الإرشاد، حول عدة قضايا:

• **الاتِّفَاق النوويّ**

ما إن اطمأنّ خامنئي من انتفاء التهديد بشَنّ هجوم مسلَّح على الأراضي الإيرانيَّة من القوى الغربيَّة، وتأكَّد من رفع العقوبات الاقتصاديَّة المفروضة على إيران، حتى بدأ في الهجوم على الاتِّفَاق النوويّ الذي لم يكُن روحاني وفريقه ليوقِّعوا عليه دون موافقة خامنئي على كل كلمة وردت فيه. أعلن خامنئي رفضه للاتِّفَاق النوويّ بداية من شهر مارس 2016م، لكن تصاعدت حدَّة تعبيره عن هذا الرفض بعد تلكُّؤ الولايات المُتَّحِدة في رفع العقوبات البنكية عن إيران، حتى قال صراحة إنه وافق على توقيع الاتِّفَاق من باب إقامة الحُجَّة على الأمريكان لكي يُثْبِت للجميع أن أمريكا هي العدو وأنها لن توفي بوعودها. ثم توالت تصريحات خامنئي المنتقدة لروحاني وفريقه في تعاملهم مع الولايات المُتَّحِدة[1].

كان هجوم خامنئي على الاتِّفَاق النوويّ يحقق هدفين: تقديم مبرِّر للشعب الإيرانيّ الذي لم يلحظ تَحَسُّنًا في الأوضاع الاقتصاديَّة على الرغم من رفع العقوبات والإفراج عن مبالغ كبيرة من الأموال الإيرانيَّة المجمَّدة في البنوك الغربيَّة، واستعادة متحصِّلات بيع النِّفْط المتراكمة لدي

(4) دفتر حفظ ونشر اثار ايت الله على خامنه اي: بيام نوروزى به مناسبت اغاز سال ١٣٥٩ http://cutt.us/0hUSr

المستوردين مثل الهند، والتي لم تحصِّلها إيران بسبب الحظر البنكي عليها. والهدف الثاني تشويه إنجاز روحاني في الاتِّفَاق النوويّ حتى لا يتحول إلى زعيم شعبي.

روحاني من جهته رفض هذا الهجوم على الاتِّفَاق النوويّ وقال إن الاتِّفَاق النوويّ هو "اتِّفَاق رابح لكلا الطرفين" وإن هذا الاتِّفَاق كان له تأثير جيِّد على الوضع الاقتصاديّ. ولأول مرة يعارض روحاني تصريحات لخامنئي علانية، الأمر الذي تَسبَّب في اندلاع هجوم شديد من المحافظين على روحاني وصل إلى حدّ المطالبة بمحاكمته على "جريمة خيانة الدولة والكذب والابتعاد عن فلك نظام ولاية الفقيه".

هذه الهجمة الشرسة صاحَبَها انتقاد آخَر لروحاني هو المبالغة في التفاؤل بمستقبَل العَلاقات الإيرانيَّة الغربيَّة، فكان ردّ روحاني بأن "التفاؤل بالاتِّفَاق النوويّ لا يعني التفاؤل بالقوى الكبرى"، مؤكِّدًا أن حكومته لا تعول كثيرًا على الولايات المُتَّحدة في تنفيذ بنود الاتِّفَاق النوويّ، لكنه متفائل بالاتِّفَاق النوويّ وبدوره في حل مشكلات البلاد.

تصاعُد هجوم التَّيَّار المحافظ على حسن روحاني بعد مخالفة الأخير رأيَ خامنئي بشأن الاتِّفَاق النوويّ، دفع رئيس البرلمان علي لاريجاني إلى الدعوة إلى ضرورة حفظ الوفاق الوطني، في محاولة لتهدئة الأجواء بحكم انتمائه إلى التَّيَّار المحافظ وتحالفه مع روحاني. وفي نفس الوقت استنفر روحاني التَّيَّار الإصلاحّي للدفاع عنه وعن الاتِّفَاق النوويّ الذي رأي فيه روحاني خطوة أولى لإجراء إصلاحات سياسيَّة شاملة تحت اسم "برجام 2"، وهي كلمة مركَّبة من استخدام الأحرف الأولى من كلمات الترجمة الفارسيَّة لعبارة "خطة العمل الشاملة"، فروحاني يري أن خطة العمل الشاملة الأولى هي الاتفاق النووي وخطة العمل الشاملة هي الإصلاح السياسي، وهي القضيَّة التي لا يقبل بشأنها خامنئي أيّ تفاوض، إذ يري أن الوضع السياسيّ القائم حاليًّا في إيران هو الوضع المثالي، وأي محاولة لتعديله هي خيانة للنِّظَام وتَمَرُّد على سلطاته شخصيًّا.

استمرّ هجوم خامنئي على الاتِّفَاق النوويّ وروحاني طوال شهر يوليو إلى أن حلّ أسبوع الدولة، وهو ذكري اغتيال محمد علي رجائي ثاني رئيس جُمْهُورِيَّة إيرانيّ في العشرين من أغسطس عام 1981م، وفي هذه المناسبة تقدم الحكومة الإيرانيَّة تقارير عن أدائها علنًا لمرشد الثَّورة، يذاع أغلبها عبر القنوات التليفزيونية الحكوميَّة، وفي نهاية الأسبوع يصدر المرشد توجيهاته للحكومة التي تُعتبر خُطَّة عمل عليها أن تلتزم بها[1]. وفي ظلّ هذه اللقاءات المتكررة والتقارب الحتميّ بين المرشد ورئيس الجُمْهُورِيَّة، غيَّر خامنئي خطابه تجاه روحاني والاتِّفَاق النوويّ، فقال: "انتقادي للاتِّفَاق النوويّ هو انتقاد لنقض العهد والخبث من الطرف الآخر لا لرجالنا، لأن المفاوضين الإيرانيِّين قد اجتهدوا صباح مساء وبأقصى جهد لديهم، ونحن نقدِّر جهدهم والمشقَّة التي تَكبَّدُوها". وتَبَنَّى خامنئي موقفًا تصالحيًّا، كما اتسم موقفه من الاتِّفَاق النوويّ بعقلانية أكبر، إذ انتقد بعض الإجراءات

(5) مجله گلبرگ: آغاز هفته دولت وبزرگداشت شهيدان رجايى وباهنر شهريور قم 1385، شماره 78 http://cutt.us/TC99w

التنفيذية للاتِّفَاق. كأن هذه المناسبة شكّلَت نقطة فارقة في العلاقة بين روحاني وخامنئي، فبعدها لم يحدث هجوم مباشر على روحاني من خامنئي بنفس القدر الذي كان في الأشهر السابقة على أسبوع الدولة، ولكن التَّيَّار المحافظ هاجم روحاني بضراوة عبر عدة قضايا:

- الرواتب الفلكية لكبار رؤساء الهيئات الحكوميَّة.
- تَدَخُّل حسين فريدون الأخ الشقيق لروحاني في شؤون الدولة، واتِّهامه في قضيَّة اختلاسات مالية.
- أزمة اتِّفَاقية مكافحة الفساد FATF.
- التشكيك في الإحصائيات الحكوميَّة لمعدَّل التنمية الاقتصاديَّة ومعدَّل البطالة في إيران.

هذه التطوُّرات في التجاذب بين رئيس الجُمْهُوريَّة ومرشد الثَّورة كانت تَعني نقل الصِّراع إلى مستوًى أقلّ يحافظ للنِّظَام على صورة مرشد الثَّورة الذي يُفترض أن لا يدخل في صراعات سياسيَّة بين فصائل النِّظَام وإنما يديرها ولا تطاله. روحاني من جانبه أيضًا تَوَقَّف عن توجيه انتقادات شخصية إلى خامنئي، لكن في نفس الوقت ردّ على هجمات التَّيَّار المحافظ، عبر تشجيع التَّيَّار الإصلاحيّ على تتبُّع أخطاء المحافظين، ففجَّروا قضيَّة توزيع محافظ طهران محمد باقر قاليباف لأراضي الدولة على معارفه وأصدقائه، وهو محسوب على التَّيَّار المحافظ، ثم قضايا الفساد المالي في السُّلْطة القضائيَّة التي طالت رئيسها صادق لاريجاني.

نَقْل مستوى الصِّراع إلى التَّيَّارات السياسيَّة بعيدًا عن رئيس الجُمْهُوريَّة ومرشد الثَّورة، أتاح تنسيقًا بينهما ظهر جليًّا في توجُّه روحاني إلى المحافل الدوليَّة لإلزام الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة تعهُّداتها المنصوص عليها في الاتِّفَاق النوويّ، بخاصَّة تأكيد أن البنوك والشركات الأُورُوبّية التي سوف تتعامل مع إيران لن تتعرَّض لعقوبات اقتصاديَّة من الولايات المُتَّحدة، بعد أن أحجمت البنوك الأُورُوبّية عن التعامل مع إيران خشية هذه العقوبات.

تَوَجَّه حسن روحاني إلى نيويورك لإلقاء خطاب بلاده أمام الجمعية العامَّة للأمم المُتَّحدة، للمطالبة بتطبيق بنود الاتِّفَاق النوويّ، ومِن ثَمَّ التقليل من الانتقادات الموجَّهة إليه، فطالب مجموعة "5+1" بالالتزام بتعهُّداتها التي قطعتها على إيران بعد الاتِّفَاق النوويّ، وخصّ الولايات المُتَّحدة عندما هدّدها قائلًا إن "الإهمال في تنفيذ بنود الاتِّفَاق يُعَدّ انتهاكًا للقوانين الدوليَّة"، وطالب واشنطن بإصلاح "خطئها الاستراتيجي" المتمثل في عدم وفائها بالتزاماتها. وقال روحاني إن من ضمن الوعود التي جرى الاتِّفَاق عليها موضوع بيع طائرات مدنية لإيران ورفع العقبات التي تعتري طريق إيران لشراء الطائرات من مختلف الشركات[1].

ارتكز روحاني في خطابه الموجه إلى الولايات المُتَّحدة بضرورة تنفيذ بنود الاتِّفَاق النوويّ، على أن هذا الاتِّفَاق اتِّفَاق دوليّ متعدِّد الأطراف، لا بين إيران والولايات المُتَّحدة فقط، لذا لا يمكن إلغاؤه من طرف واحد دون أن يُعَدّ ذلك الإلغاء

(6) ديبلماسي: أولويتهاي إيران در مجمع هفتاد ويكم، http://cutt.us/QNW2F

عدم التزام دوليًّا، يستوجب ردّ فعل مناسبًا من بقية الدول الموقِّعة التي تضمن بتوقيعها تنفيذ الاتِّفَاق.

بعد عودة روحاني من نيويورك استمر الجدل حول خطاب روحاني بين مؤيِّد ومعارض، لكن سرعان ما ظهرت مؤشّرات على تَحَرُّك الولايات المُتَّحِدة في مسار حلّ مشكلة شراء إيران للطائرات المدنية، سواء من "بوينغ" الأمريكيَّة أو "إيرباص" الأُورُوبّية، كما ظهرت مؤشّرات على قرب رفع وزارة الخزانة الأمريكيَّة الحظر الذي فرضته على التعامل مع البنوك الإيرانيَّة، انتهت بموافقة الولايات المُتَّحِدة على بيع الطائرات المدنية لإيران سواء من شركة "بوينغ" الأمريكيَّة أو "إيرباص" الأُورُوبّية ذات المكوِّنات الأمريكيَّة. مع ذلك نستبعد أن يكون الضغط الدِّبلوماسي الذي مارسه روحاني على الولايات المُتَّحِدة هو السبب الوحيد في ذلك، وإنما نرجح أن سرعة التقارب الإيرانيّ-الرُّوسي، وزيادة مجالات التعاوُن بينهما، أسهمت إلى حدّ كبير في تَوَجُّه الولايات المُتَّحِدة إلى تخفيف الضغط عن إيران، حتى لا تذهب أبعد من ذلك في تعاوُنها مع روسيا. لكن لا يمكن إنكار أن خطاب روحاني كان بالغ الأثر على موقف الدول الأُورُوبّية الموقّعة على الاتِّفَاق والتي كانت لديها رغبة من الأساس في التعاوُن الاقتصاديّ مع إيران، وكانت تحتاج إلى هذا الموقف الدولي لكي تقوى في مواجهة الإدارة الأمريكيَّة الممثلة في الكونغرس الأمريكيّ في ظلّ دعم أوباما وكيري للاتِّفَاق النوويّ.

أثار فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسيَّة الأمريكيَّة مخاوف كثيرة بين الأوساط السياسيَّة الإيرانيَّة، بسبب تَبَنِّيه خطابًا معاديًا تجاه إيران خلال حملته الانتخابية، وتهديده بـ"تمزيق" الاتِّفَاق النوويّ إذا وصل إلى البيت الأبيض، ولم ينسَ قادة النِّظَام الإيرانيّ أن ترامب ينتمي إلى الحزب الجُمْهُورِيّ الذي أقسم قادته على إفشال ذلك الاتِّفَاق في الكونغرس الأمريكيّ المقبل، ولم يبقَ أمام طهران سوى ترقُّب قرارات ترامب حول برنامجها النوويّ.

تصريحات المسؤولين وردود أفعالهم حول فوز ترامب أظهرت جانبًا من مخاوفهم على مستقبل الاتِّفَاق النوويّ الذي نجحت طهران في التوصل إليه بعد مفاوضات ماراثونية وسنوات من العقوبات الدوليَّة تسببت في خنق الاقتصاد الإيرانيّ.

الرئيس الإيرانيّ سارع بتذكير ترامب بأن الاتِّفَاق النوويّ اتِّفَاق دولي ولا يتسنى لترامب إلغاؤه من طرف واحد وأن أطرافًا عدة شاركت في صياغته وإبرامه، وأكّد أن بلاده أوفت بالتزاماتها كافَّةً، مطالبًا الأطراف كافَّةً بالالتزام بما قطعته على نفسها[1].

وجاءت مخاوف روحاني من كون الاتِّفَاق النوويّ حقّق إنجازات كبيرة لإيران، وهذا يتَّضح من خلال كلمة له أمام مسؤولي القطاع الاقتصاديّ بمحافظة البرز عندما قال إن الاتِّفَاق النوويّ مع الدول الست الكبرى حقّق إنجازات كبيرة لإيران لا

(7) فارس، روحانی: ایران به همه تعهدات خود در برجام عمل کرده است، 10 ابان 1395
http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=13950810000769
(8) راديو فردا: حسن روحانی: هیچکس نمیتواند دستاوردهای برجام را به هم بزند، 27 ابان 1395
http://www.radiofarda.com/a/o2rouhani-nuclea-agreement/28122214.html

يمكن التراجع عنها، وإن بلاده لن تسمح للولايات المُتَّحِدة ولا أُورُوبّا بإلغائه أو تشويهه[1].

بعض الأطراف في إيران لا يمانع في إقدام دونالد ترامب على إلغاء الاتِّفَاق النوويّ، ويرى في إلغائه نصرًا كبيرًا لإيران، وذلك لاعتقادهم أن هذا الاتِّفَاق لم يحقّق أي نتيجة تُذكَر، لا سيما على مستوى رفع العقوبات المفروضة على إيران، فالوضع الاقتصاديّ السيئ مستمرّ والولايات المُتَّحِدة مستمرَّة في فرض العقوبات على إيران[2].

كان فريق ثالث من المحللين السياسيّين الإيرانيّين يرى أن ترامب لن يعمد إلى إلغاء الاتِّفَاق النوويّ، بخاصَّة بعد تصريحات بعض مستشاريه الذين قلّلوا من شِدَّة تصريحاته. هذا الفريق رأي أن ترامب سوف تتغير سياساته تجاه الاتِّفَاق النوويّ، وتجاه إيران عمومًا. وأن، كل ما سيسعى ترامب إلى تحقيقه هو إجراء تعديلات في بنود الاتِّفَاق، وربما فرض عقوبات على إيران لأسباب أخرى غير البرنامج النوويّ، مثل البرنامج الصاروخي، أو دعم أطراف النزاعات الإقليميَّة، أو ملفّ حقوق الإنسان.

القلق الإيرانيّ من إلغاء الاتِّفَاق النوويّ لم يؤدِّ إلى زيادة التكاتف الوطني لاحتماليَّة التعرُّض لخطر خارجي، بل أدَّي إلى حالة من شماتة التَّيَّار المحافظ السياسيَّة تجاه التَّيَّار المعتدل. وأصبح المحافظون يرون في تجميد الاتِّفَاق أو انهياره نهاية سياسيَّة فاشلة لتيَّار روحاني، فبدأ الهمس من جديد عن ضرورة ترشيح شخصية محافظة لخوض الانتخابات الرئاسيَّة المقبلة لمواجهة ترامب المتربص بإيران، وتوزَّعَت التوقُّعات على محمد باقر قاليباف عمدة طهران الذي الملوَّث بفضيحة التربُّح من توزيع أراضي الدولة على أقاربه ومعارفه لكنه يحظى بماضٍ عسكريّ مشرِّف وله عَلاقات قوية بالتَّيَّار المحافظ، وسعيد جليلي عضو المَجْلِس الأعلى للأمن القومي الإيرانيّ، وهو مفاوض سابق في المباحثات النوويَّة معروف بمعارضته القوية للاتِّفَاق النوويّ.

(9) راديو فردا: حسن روحانى: هيچكس نمی‌تواند دستاوردهای برجام را به هم بزند، 27 ابان 1395
http://www.radiofarda.com/a/o2rouhani-nuclea-agreement/28122214.html

لا شكّ في أن وصول ترامب إلى الحكم في الولايات المُتَّحِدة قد أضعف مكانة حسن روحاني داخليًّا، على الرغم من تطمينات الدول الأُورُوبّية المتوالية لإيران بأن الاتِّفَاق النوويّ مستمرّ على الرغم من توجُّهات ترامب. لكن في حالة تجميد الاتِّفَاق سيفقد روحاني كثيرًا من شعبيته، وسوف تزداد قوة التَّيَّار المحافظ ومن ورائهم مرشد الثَّورة، لكن المعادلة بين الطرفين، رئيس الجُمْهُوريَّة ومرشد الثَّورة، أصبحت شديدة الارتباط بالوضع الخارجي لإيران على الرغم من كونها صراعًا داخليًّا، فلم تعُد المعادلة ثنائية، إذ دخل ترامب طرفًا ثالثًا فيها، وكذلك الاتِّحاد الأُورُوبّي، فروحاني يراهن على مواصلة الاتِّحاد الأُورُوبّي مساندته لإيران في ما يتعلق بالتمسُّك بالاتِّفَاق النوويّ، لكن في المقابل لدى الاتِّحاد الأُورُوبّي مطالب تتعلق بملفّ حقوق الإنسان والأقلِّيَّات والتدخُّل في صراعات الشرق الأوسط، ومِن ثَمَّ سيصبح مِلَفّ العَلاقات الخارجيَّة الإيرانيَّة أحد محدِّدات العلاقة بين رئيس الجُمْهُوريَّة ومرشد الثَّورة سواء بقي روحاني في السُّلْطة أو رحل بعد الانتخابات الرئاسيَّة القادمة.

» المِلَفّ الاقتصاديّ في تجاذبات رئيس الجُمْهُوريَّة ومرشد الثَّورة

بعد التوقيع على الاتِّفَاق النوويّ، عقد الإيرانيّون الأمل على جذب الاستثمارات الأجنبيَّة للخروج من حالة الركود التي يعاني منها الاقتصاد الإيرانيّ، وفتح باب الاستيراد لتعويض النقص السلعي الذي تعاني منه الأسواق الإيرانيَّة بخاصَّة من السلع ذات الجودة العالية من الأسواق الأُورُوبّية والأمريكيَّة.

روحاني وفصيله دعموا توجُّه الانفتاح الاقتصاديّ على الغرب، لعدة أسباب، منها ضخّ الاستثمارات لرفع معدَّل النموّ بعد أن حقّق أرقامًا بالسالب في عهد أحمدي نجاد، وتطوير الصناعات الإيرانيَّة التي تحتاج إلى التقنيات الغربيَّة، ورفع مستوى معيشة الإيرانيّين، والتمتُّع بسلع الرفاهية إلى جوار سدّ النقص في سلع استراتيجيَّة مثل الأدوية. على الجانب الآخر وقف خامنئي داعيًا إلى ما سَمَّاه "سياسة الاقتصاد المقاوم"، هذه السِّيَاسَة تبدو في ظاهرها متقاربة مع سياسات التقشُّف، لكن أكثر تقاربًا في جوهرها مع اقتصاديَّات الحرب، فخامنئي كل خبرته في عمل السُّلْطة التنفيذية تَكوَّنَت في أثناء تولِّيه رئاسة الجُمْهُوريَّة في سنوات الحرب مع العراق، وهو يريد تقليص حجم التِّجارة الخارجيَّة والاعتماد على سياسة الاكتفاء الذاتي في مختلف القطاعات الاقتصاديَّة، مع الاعتماد على ما هو متاح من تكنولوجيا محلِّيَّة لدى الصناعة الإيرانيَّة، وعدم إسناد الأعمال إلى الشركات الأجنبيَّة والاعتماد على الشركات المحلِّيَّة، بخاصَّة في قطاع النِّفْط والطاقة. انقسم المجتمَع الإيرانيّ حول هذين التوجُّهين الاقتصاديَّين، لأن لكل منهما وجاهته ومبرِّراته الاقتصاديَّة المنطقية[1].

الانقسام الذي حدث له أسباب أخرى غير اقتصاديَّة، فالاقتصاد المقاوم يعني استمرار سيطرة الحرس الثوريّ على معظم قطاعات الاقتصاد الإيرانيّ، بخاصَّة قطاع النِّفْط والطاقة، والانفتاح على الغرب يعنِي تقلُّص هذه السيطرة،

(10) افتاب: ستاري‌فر: برجام، اقتصاد إيران را مقاوم تر كرد http://cutt.us/o9aFE

وربما تعديل بعض السياسات الداخليَّة والمواقف الدوليَّة تماشيًا مع العمل مع الاقتصاديَّات الغربيَّة.

شهدت التجاذُبات بين رئيس الجُمْهُوريَّة ومرشد الثَّورة فتح جبهة جديدة تَمَثَّلَت في الصِّراع على نمط التعاقدات الجديدة لاستكشاف وتطوير الحقول النِّفْطيَّة، ومِن ثَمَّ أصبحت اتِّفاقيَّات النِّفْط الجديدة "Iran Petroleum Contracts "IPC الحدث الأهمّ في أوساط الطاقة الإيرانيَّة خلال شهر أغسطس 2016م، إذ شكَّلَت مجالًا لتبادُل الاتِّهامات بين علي خامنئي، ورئيس الجُمْهُوريَّة روحاني وحكومته، بالخيانة وعرقلة المصالح الوطنيَّة، وذلك بعد تشكيل الحكومة مجموعة فنِّية لوضع بنود وهيكل اتِّفاقات النِّفْط والغاز في إيران، بناءً على قرار من وزير الاقتصاد الإيرانيّ. ويعني هذا النوع من الاتِّفاقيَّات إمكانيَّة مشاركة الشركات الأجنبيَّة للشركة الوطنيَّة للنِّفْط في الاستكشاف والتنمية وحقوق الاستغلال للحقول النِّفْطيَّة والغازيَّة، وهو أمر جديد لم يطبَّق من قبل في إيران ولم يُسمح للشركات الأجنبيَّة بكل هذه الحقوق من قبل، وصُمِّمَت هذه الاتِّفاقيَّة للتطبيق في المناطق عالية المخاطر الاستثمارية وبالتحديد الحقول الإيرانيَّة المشتركة في الخليج العربي وطبقات النِّفْط في حقل فارس الجنوبي وما شابهها(1).

على الرغم من التاريخ السيِّئ لشركات النِّفْط الإيرانيَّة الحكوميَّة في تنمية الحقول النِّفْطيَّة، أصرّ خامنئي على إسناد عقود النِّفْط الجديدة إلى شركات حكوميَّة يسيطر عليها الحرس الثوريّ، وقد قاوم روحاني الأمر عدة أشهُر لكنه في النهاية خضع للضغوط ووافق على عقود مشترَكة بين شركات الحرس الثوريّ وشركات أجنبيَّة بعد معارضات شديدة لروحاني ووزير النِّفْط وتحويل مناقشة الموضوع إلى البرلمان.

التَّيَّار المحافظ، ضمن عمليَّات الضغط على روحاني، اتَّهم وزير النِّفْط الإيرانيّ بالفساد، وفي المقابل صرَّح الوزير بأنه سيفضح اللوبي القطريّ داخل إيران، الذي يحول دون استغلال الحقول المشتركة، كما وجّه وزير النِّفْط تهديدات إلى معارضي الاتِّفاقيَّة الجديدة بفضحهم والكشف عن وقائعَ تُدِينُهم، دون توضيح أي تفاصيل، وهو الأمر الذي استخدمه معارضو الاتِّفاقيَّة لتوجيه مزيد من الانتقاد إليه للتستُّر على أشخاص فاسدين، بجانب فتح ملفَّات فساد قديمة في وزارة النِّفْط وقعت في عهده، كتلقِّي أحد مسؤولي قطاع النِّفْط الإيرانيّ رشوة 15 مليون دولار لتمرير اتِّفاقيَّة وقَّعَتها وزارة النِّفْط الإيرانيَّة مع شركة "أستات أويل" النرويجية، بالإضافة إلى اتِّفاقيَّة "كرسنت" بين "الشركة الإيرانيَّة للنِّفْط" وشركة "كرسنت بتروليم" الإماراتية، التي انتهت بدفع إيران غرامة بالمليارات للشركة الإماراتية بمقتضى حكم دولي نتيجة سوء الإدارة الإيرانيَّة وتَضرُّر الجانب الإماراتي، مع حكم بتصدير الغاز لها بسعر أقلّ من سعر السوق، وَفْقًا لِمَا ذكرته صحيفة "كيهان" الإيرانيَّة. في نهاية الأمر خضع روحاني ووزير اقتصاده وأسندوا عددًا من الاتِّفَاقيَّات النِّفْطيَّة الجديدة إلى شركات الحرس الثوريّ.

القضيَّة الثانية في صراعات المِلَفّ الاقتصاديّ تمثلت في ضربة موجَّهة إلى الحرس الثوريّ

(11) انتخاب: ويژگى قراردادهای جديد نفتی از زبان معاون وزير نفت، http://cutt.us/1KLF

على نحو خاصّ، إذ رفض بنك "ملت" بأوامر من حكومة روحاني فتح حسابات بنكية وإجراء تحويلات نقدية باسم قاعدة خاتم الأنبياء العسكريَّة التابعة للحرس الثوريّ، التي تُشرف على مُعظَم الأنشطة الاقتصاديَّة للحرس الثوريّ، وتموّل فيلق القدس بالخارج وبقية الجماعات المسلَّحة المتعاونة مع إيران. البنك رفض هذا الإجراء بمقتضى بنود اتِّفاقية مكافحة غسل الأموال التي وقّعت إيران عليها في عهد أحمدي نجاد، لكنها لم تطبَّق إلا في شهر أغسطس 2016م، وواضح من التأخُّر في التنفيذ أن الأمر جاء على خلفية تصاعد الأزمة بين التَّيَّارين السياسيَّين. على الناحية الأخرى اعتبر التَّيَّار المحافظ أن الاتِّفَاقية تنتهك استقلالية إيران وتُخضِع مؤسَّساتها لقوانين أجنبيَّة فوق الأراضي الإيرانيَّة، ووصل الأمر إلى إحالة القضيَّة إلى المَجْلِس الأعلى للأمن القوميّ. على الرغم من أن القضيَّة لم تُحسَم حتى الآن فإنها شكّلَت حلقة جديدة من انتصارات فريق روحاني، فلأول مرة تعترض حكومة إيرانيَّة على إجراء يريد الحرس الثوريّ اتخاذه[1].

» التعديل الوزاري

تَعرَّض حسن روحاني لضغوط سياسيَّة مكثَّفة لدفعه إلى إجراء تعديل وزاري، سواء من مرشد الثَّورة ومَن خلفه من المحافظين، أو الإصلاحيِّين الراغبين في الحصول على مكاسب سياسيَّة من تحالفهم مع روحاني، مستغلّين ظرف اقتراب موعد الانتخابات الرئاسيَّة القادمة في مايو 2017م وحاجة روحاني إلى استمرار دعم الإصلاحيّين له وعدم تقديم مرشَّح إصلاحيّ منافس له تُخصَم الأصوات التي سوف يحصل عليها من مجموع الأصوات المؤيِّدة لروحاني.

أجرى روحاني تعديلًا وزاريًّا محدودًا في شهر أكتوبر 2016م بعد طول انتظار من القوي السياسيَّة المختلفة، بدأ تسريب أخبار التعديل الوزاري منذ اليوم التاسع من شهر أكتوبر، واقتصر حينها على الإطاحة بوزير الثقافة علي جنتي، وعلى مدار تسعة أيام لم تهدأ التنبؤات بمن سيشملهم التعديل كذلك، إلى أن صدر بشكل رسمي ليشمل كلًّا من محمود جودرزي وزير الشباب والرياضة، ثم علي أصغر فاني وزير التربية والتعليم الذي كان يكذّب نبأ إقالته حتى اللحظة الأخيرة، وعلي جنتي وزير الثقافة والإدشاد. هذا الأسلوب في إعلان التعديل الوزاري يُوحي بأن روحاني لم يكُن لديه قرار قاطع بمن سيُقيلُهم، ولربما خضع الأمر لعملية تفاوُض حول من سيُستبعد من الحكومة.

الوزراء الذين شملهم التعديل والأسباب المباشرة التي كانت وراءه تُوحِي إلى حدّ كبير بأن التعديل كان استجابة لضغوط من خامنئي، لأن الوزراء المستبعَدين محسوبون على المعتدلين المتقاربين مع التَّيَّار الإصلاحيّ، بخاصَّة وزير الثقافة علي جنتي الذي بدأ به التعديل. الوزراء الثلاثة المستبعَدون يمثّلون الوزارات الأكثر تعاملًا مع قطاعات الشباب، وقطاعات الشباب هي قاعدة التَّيَّار الإصلاحيّ التي ينشط فيها ويجد مؤيِّديه الذين يمنحونه أصواتهم الانتخابية[2].

---

(12) مشرق، واكنش بانک‌های ملت وسپه به خود تحریمی نهادهای انقلابی- سازندگی: «دستور بانک مرکزی است- http: //cutt.us/ mmIB

(13) محمد جواد جق شناس: هوشمندي روحاني د ترميم كابينه، http: //cutt.us/jobGI

لم يصدر عن الحكومة الإيرانيَّة أي بيان يوضّح أسباب الإقالة، بل على العكس، صِيغَ الأمر كأنه استقالة من الوزراء أنفسهم، إلا أنه كان لكل وزير منهم أزمة مع التَّيَّار المحافظ.

كان أبرز تلك الأزمات مع علي جنتي وزير الثقافة الإيرانيّ نجل رجل الدين المتشدِّد أحمد جنتي، بعد ضغوط من مرجعيَّات دينيَّة على خلفيَّة منحه ترخيصًا لإقامة حفلات موسيقيَّة في مدينة مشهد، حيث تقطن غالبية رجال الدين وأساتذة وطلاب الحوزة العلمية، هذه الحفلات الموسيقيَّة التي تتخذ الطابع الأوركسترالي كانت موضع هجوم من المحافظين لأنها جذبت أعدادًا كبيرة من الشباب وكانت تنفّذ مقطوعات موسيقيَّة ذات طبيعة وطنيَّة، أسهمت إلى حدّ ما في إزاحة المنظور الدينيّ في الثقافة الإيرانيَّة، وتوجيهه نحو المنظور الوطني القومي.

روحاني في سياسته مع علي جنتي كان يضعه في مواجهة المحافظين منفردًا دون دعم حقيقي منه، بخاصَّة بعد تعرُّضه لهجوم السُّلُطات القضائيَّة وعلماء مشهد.

أما وزير الشباب والرياضة فكانت تصريحاته المتتالية حول انتقاد الاتِّفَاق النوويّ، ثم انتقاد الحكومة بشأن عدم تسليم الميزانية المخصصة لِمُنشَآت الشباب والرياضة أحد أسباب عزله(1)، لكن لا ننسَ أن إجراء مباراة إيران وكوريا الجنوبية في التاسع من المحرَّم، وهو يوم حداد على مقتل الحسين بن علي رضي اللّه عنه، كان سببًا في انتقاد المحافظين لعلي جودرزي(2). وكانت إقالة علي أصغر فاني أكثر دراماتيكيَّة، فقد أحاطت به تهم الفساد في مِلَفّ اختلاس أموال من صندوق تقاعد المعلمين، فضلًا عن كراهية رجال وزارة التربية والتعليم الإيرانيَّة لشخص الوزير، إلا أنه كان هناك هجوم للمحافظين عليه لتعديله بعض المناهج الدراسية على نحو يخالف آيديولوجيا الثَّورة واعتبروه استمرارًا لتشويه المناهج الدراسية من عهد حكومة كوادر البناء والتعمير ثم الإصلاحيّين في عهد خاتمي(3).

يقول تَصَوُّرٌ إن إجراء روحاني تعديلًا وزاريًّا بحكومته جاء ترجمة لتعظيم سلطة روحاني داخل الحكومة، وإن لم يكُن كذلك لكان أولى به أن

(14) دنياى اقتصاد: محمود گودرزى چرا استعفا داد؟ http: //cutt.us/3k9Fz.28/07/1395

(15) باشگاه خبر جوان: ايران وكره جنوبى در شب عاشورا بازى مى كنند. ١٣ مهر ١٣٩٥.http: //cutt.us/LPYR4

(16) بازتاب24: پاسخ فانى درباره حذف درس حسين فهميده، http: //cutt.us/aZ5Wy

ينتظر الشهور الباقية من عمر الحكومة، ولم يكُن به حاجة إلى عملية ترتيب البيت من الداخل هذه، وإن التعديل الوزاري دليل على التحرُّكات السليمة لروحاني للفوز وتغيير خُطَّة اللعب، وإن الاعتقاد بأن التغيير جاء لتحسين الأداء بتلك الوزارات في هذه المدة القصيرة المتبقية تصوُّر غير واقعي. هذا التصوُّر يهدف في الأساس إلى تهدئة الأوضاع بين روحاني والإصلاحيّين الذين ساءهم هذا التعديل الوزاري إلى حدّ كبير. لكن تصوُّرًا آخَر لا يراعي تلك النظرة الرامية إلى إصلاح العلاقة بين روحاني والإصلاحيّين، يقوم على مقدّمات واقعية تقول إنه إذا ما وضعنا عملية التهدئة التي تمَّت عندما وجّه خامنئي نصيحة علنية إلى أحمدي نجاد بعدم الترشُّح للانتخابات الرئاسيَّة الإيرانيَّة القادمة منتصف العام القادم، وحالة الهدوء السياسيّ النسبيّ الذي عاشه روحاني خلال الشهر التالي على ذلك مع خفوت حدة الانتقادات الموجهة إليه، إلى جوار ردّه على الرسالة التي بعثها إليه هيئة علماء حوزة قم والتي لم يعلن عن تفاصيلها ولا الردّ الذي قدمه روحاني، إلا إعلان علماء قم عن عدم رضاهم عن أداء وزير الثقافة على جنتي، إلى جوار ما أعلن عن عقد أكبر صفقة نِفطيَّة إيرانيَّة بعد توقيع الاتِّفَاق النوويّ، بقيمة 3 مليارات دولار لصالح مجموعة من الشركات الوطنيَّة، أغلبها تابع للحرس الثوريّ لتنمية عدة مراحل في حقل بارس الجنوبي، بخاصَّة إذا ما علمنا أن نفس هذه الشركات قد فشلت قبل ذلك في تنمية مراحل سابقة في نفس الحقل، نكون أمام صفقة سياسيَّة مكتملة الأركان بين روحاني وخامنئي، بنودها كالتالي: إزاحة المنافسين الانتخابيين لروحاني من الأصوليين وعلى رأسهم أحمدي نجاد، والموافقة على تولِّيه لفترة رئاسية ثانية مقابل استبعاد الطابع شبه الإصلاحيّ من الحكومة بعزل الوزراء الثلاثة السابق ذكرهم، بما يضمن عدم المطالبة مستقبليًّا بتوسيع دائرة المطالبة بالحريات، والعمل كذلك على إرضاء علماء قم[1]. من ثَمَّ إذا صدق هذا التصوُّر نكون أمام صفقة سياسيَّة بعيدة المدي، تضمن لروحاني الحصول على فترة رئاسية ثانية، وتحدّ من حركة الإصلاحيّين، وتمنح الحرس الثوريّ على الاتِّفَاقات النِّفْطيَّة الجديدة بحيث يقوِّي اقتصاده بعيدًا عن اقتصاديَّات الدولة، وتزداد قدرته على التدخُّل العسكريّ والاقتصاديّ خارج الحدود الإيرانيَّة.

• الوزراء الجدد

اختار روحاني وزراءه الجدد وقدّم أسماءهم للحصول على ثقة البرلمان، وهم: رضا صالحي وزيرًا للثقافة والإرشاد الإسلاميّ، وفخر الدين أحمدي آشتياني وزيرًا للتربية والتعليم، ومسعود سلطاني فر وزيرًا للرياضة والشباب.

وكان روحاني قد رشّح كلًّا من أميري ودانش آشتياني وسلطاني فر لمناصب وزاريَّة مختلفة بعد فوزه في الانتخابات الرئاسيَّة عام 2013، إلا أنهم لم ينالوا ثقة البرلمان في ذلك الوقت، لكن نيلهم الثقة هذه المرة يرجع إلى إعلان روحاني في بداية دخوله قاعة البرلمان في الجلسة التي تم

(17) جهان صنعت: نفت قربانى تسويه حساب هاى سياسى، 10 آبان 1395 http: //cutt.us/5h3js

فيها الاقتراع على منح الثقة للوزراء الجدد أن اختيار الوزراء المقترحين تمّ بالتشاور مع خامنئي.

عضو الهيئة الرئاسيَّة في مَجْلِس الشُّورَى علي أصغر يوسف نجاد، أكّد أن المَجْلِس أجرى مشاورات مكثَّفة حول الوزراء الثلاثة الذين اقترحهم الرئيس روحاني، كما أكّد أن النُّوَّاب يعملون باستقلالية، وينظرون إلى تجارب وخبرات الوزراء المقترَحين[1]، وهو ما يؤكّد التصوُّر الذي ذكرناه الخاصّ بوجود صفقة سياسيَّة بين روحاني وخامنئي.

» الانتخابات الرئاسيَّة القادمة

على مدار الأشهر الستة موضوع التقرير كان موضوع انتخاب حسن روحاني رئيسًا للجُمْهُورِيَّة لدورة ثانية، موضع سجال سياسيّ، فروحاني لم يستطع تثبيت شعبيته بين جماهير الشعب الإيرانيّ، وقد نالت منه ضربات التيَّار المحافظ المتوالية، كما أن نزعته الاستقلالية في إدارة حكومته، ورغبته في التحكُّم الحقيقي في المسارات السياسيَّة والاقتصاديَّة للدولة جعلته في حالة صدام مع مرشد الثَّورة، كما أن الائتلاف الذي كوَّنه ونجح به في الانتخابات الماضية لم يعُد متناغمًا بالقدر الكافي، لأن ما جمعهم هو الرغبة في كسر حالة الجمود السياسيّ التي عانت منها إيران في نهايات عهد أحمدي نجاد، لكن فصائل هذا الائتلاف متنافرون سياسيًّا بشِدَّة.

الأداء السياسيّ لحسن روحاني بعيدًا عن نجاحات الاتِّفَاق النوويّ والدِّبلوماسيَّة الإيرانيَّة لم يكُن موفَّقًا خلال النصف الثاني من عام 2016م إلى حدّ بعيد، فقد ارتكب روحاني بعض الأخطاء السياسيَّة خلال شهر يوليو أضرَّت بشعبيته إلى حد كبير، في أثناء زيارته لمدينة كرمانشاه غرب إيران، حيث تَحدَّث في لقاء جماهيري عن مشكلة البطالة، كأنه نكأ جرحًا داميًا، فهاجمه جمهوره وقاطعوا خطابه بترديد شعارات وصيحات، فما كان منه إلا أن منعهم من التحدث، وانتهى اللقاء بفشل جماهيري كبير، أعقبه حملة انتقاد من الصحف الإصلاحيَّة لروحاني الذي لا يستمع إلى جماهيره، وتَكرّر الأمر في المؤتمر الدوليّ لرؤساء المدن الذي عُقد في منتصف يوليو 2016 الحالي بطهران، عندما صرّح روحاني بأنه لا يلوم رؤساء المدن في مساعيهم لتنمية الموارد المالية لمدنهم، في الوقت الذي يشكو فيه سكان طهران من تحويل المتنزَّهات والحدائق إلى غابات أسمنتية عبر بيع بلدية طهران تلك الأراضي، وهذه المرة أخذ الإصلاحيّون يقولون إن روحاني ليس رجلًا لكل العصور وإنه يجب تجاوُز مرحلته، صحيح أن بعض الإصلاحيّين في اليوم التالي لصدور التصريحات السابقة -على رأسهم محمد رضا

(18) شهروند، عضو هيأترئيسه: مَجْلِس به صورت دربست به وزراى پيشنهادى رأى نمىدهد، 2 آبان 1395 http: //soo.gd/wM6m.

عارف- أعلنوا أن روحاني هو الخيار الوحيد للإصلاحيّين في الانتخابات الرئاسيَّة القادمة، لكن ظلّت الآراء الداعية إلى فَضّ التحالف بين الإصلاحيّين وروحاني تتردّد في الأوساط السياسيَّة الإيرانيَّة، بخاصَّة بعد ظهور مؤشّرات تقول إن شعبية روحاني انخفضت بنسبة 24% بين مؤيِّديه.

مع انخفاض شعبية روحاني عاد أحمدي نجاد للظهور على الساحة السياسيَّة، وأجرى جولات في المدن الإيرانيَّة كان من أهمِّها زيارة مدينة ملاير التي استُقبل فيها استقبالًا حافلًا. ظهوره أربك الإصلاحيّين إلى حد كبير، في البداية جعلهم يتمسكون بخيار روحاني، لكن بعد قليل اعتبروا أن لهم الحقّ في تقديم مرشَّحهم الخاصّ بعيدًا عن روحاني.

في ظلّ الانتقادات التي تواجهها حكومة روحاني والتجاذبات السياسيَّة بين مختلف التَّيَّارات السياسيَّة في إيران، كانت الصحافة الإيرانيَّة أخذت تضع مجموعة من السيناريوهات والتوقُّعات حول مستقبل روحاني، ولا تزال هذه السيناريوهات قابلة لتحقُّق أحدها حتى الآن:

1- **الاعتزال التلقائي**: هذا الخيار سيكون روحاني مدفوعًا إليه بسبب الهجوم على أخيه حسين فريدون، لا سيما بعد إدراج اسمه في قضيَّة اختلاسات بنك "ملت".

2- **تضييق الأجهزة الرقابية معايير التصفية السياسيَّة**: والمقصود به استبعاد مَجْلس صيانة الدُّسْتُور لروحاني من سباق الترشُّح، وهذا السيناريو على الرغم من أنه احتمال بعيد وعالي التكلفة، فإن تجارب سابقة تجعل الإقدام عليه أمرًا ممكنًا، مثل استبعاد هاشمي رفسنجاني وهو رئيس مجمع تشخيص مصلحة النِّظَام من الترشُّح لرئاسة الجُمْهُورِيَّة.

3- **إضعاف حكومة روحاني عبر دعم منافس جديد**: هذا يعني دخول روحاني المنافسة الانتخابية وإلحاق الهزيمة به.

4- **قبول تَوَلِّي روحاني فترة رئاسية ثانية**: وهو خيار على الرغم من أنه غير محبَّب لدى أطراف سياسيَّة كثيرة، يبقى خيارًا له مميزاته مقارنةً بالخيارات الأخرى، بخاصَّة أنه لا يزال عدد كبير من أقطاب النِّظَام والتَّيَّارات السِّيَاسيَّة، يرون أن روحاني خيار لا يمكن الاستبدال به في الفترة الرئاسيَّة القادمة.

كلا الخيارين الأولين مستبعَد إلى حدّ كبير، فلم يُلحَظ على روحاني أي نية للانسحاب من السباق السياسيّ، كما لا يوجد مبرِّر أو ذريعة لمَجْلِس صيانة الدُّسْتُور في استبعاد روحاني، أما الخيار الثالث فقد ضعف بعد فضيحة قاليباف وتصريحات بعض أقطاب المحافظين بعدم قَبُول ترشُّح أحمدي نجاد، ومن ثم فالخيار الأخير هو المطروح حاليًا هو القبول بتولِّي روحاني فترة رئاسية ثانية.

أما المُنظِّر الإصلاحيّ سعيد حجاريان فقد قال: "لأن روحاني يعلم جيدًا أن الإصلاحيّين ليس أمامهم خيار آخر سوى دعمه ومساندته في الانتخابات الرئاسيَّة القادمة، اتجهت ميوله

في الآونة الأخيرة نحو المحافظين والتقرُّب منهم سعيًا لكسب أصواتهم"[1]، وعلى هذا بدا روحاني أقرب إلى النجاح في تولِّي فترة رئاسة ثانية والفوز بالانتخابات الرئاسيَّة التي ستجري في شهر مايو القادم. كما بدا فريق روحاني أكثر قوة وتماسُكًا مما كان عليه واستطاع استعادة قدر من شعبيته التي كان فقدها.

روحاني لم يستسلم لفشله في لقاءاته الجماهيرية في شهر يوليو، وعدّل من خطابه وذهب هذ المرة إلى مدينة قزوين القريبة من طهران ذات المستوى الاقتصاديّ المرتفع نوعًا ما، ولم يذهب إلى عمق الريف الإيرانيّ حيث يزداد التأييد للمحافظين كما فعل في المرة السابقة. خلال كلمته، انتقد روحاني الرؤية المغلوطة لدي مؤيدي أحمدي نجاد عن أسلوب الإدارة الاقتصاديَّة الذي كان يتبعه في أثناء فترة حكمه للبلاد، قائلًا إن إيران في الفترة ما بين 2005 و2013 كانت تُدار على نحو باهظ التكلفة ومنتج للفساد وخالق للفقر، وهذا الأسلوب في الإدارة خلق للحكومة الحالية مستنقعًا كبيرًا لا تزال غارقة فيه. وأضاف روحاني أنه في الوقت الذي كانت تحصل فيه إيران على دخل نفطيّ مرتفع جدًّا في عهد أحمدي نجاد، كانت حكومته تقترض داخليًّا وخارجيًّا وتصدر أذون خزانة حتى تحقق توازنًا في الموازنة العامَّة. على الرغم من هذه التصريحات انتقد بعض الصحف روحاني في عدم تنفيذه وعده الانتخابي بعقد اجتماعات دورية مع خبراء الاقتصاد في إيران، وطالبت روحاني بالاستماع إلى آرائهم في لقاء ودّي، كما دعته إلى تدعيم صلته بالاقتصاديّين وتجنيدهم لتوضيح مدى تردِّي الوضع الاقتصاديّ الإيرانيّ في عهد أحمدي نجاد وإبداء رأيهم حول مستقبل البلاد الاقتصاديّ[2].

مع هذا لم يستطِع الإصلاحيّون الحديث عن فضّ التحالف مع روحاني في ظلّ اقتراب موعد الانتخابات الرئاسيَّة منتصف العام القادم، لاقتناعهم بخيار روحاني، وعدم امتلاكهم القدرة الكافية لخوضها منفردين، أو مع تحالف جديد، لذا بدؤوا الحديث عن مستقبلهم السياسيّ في انتخابات 2021م. أحد أبرز أعضاء حزب "المشاركة" وحزب "اتِّحاد الشعب" المنحلين، حسين كاشفي، قال إنه لا أحد كان يتوقع أن يختار الإصلاحيُّون مرشَّحا غير إصلاحّي في انتخابات 2013 في إشارة إلى الرئيس الحالي حسن روحاني، وأضاف كاشفي: "كان من الطبيعي أن ندعم ترشيح محمد رضا عارف، لكننا رجّحنا مصالح البلاد في تلك الفترة على أي مصلحة أخرى وانتخبنا حسن روحاني"، ودعا كاشفي إلى العمل على اختيار شخص يمثِّل التَّيَّار الإصلاحّي في انتخابات[3] 2021.

يبدو أن ترشيح الإصلاحيّين أفرادًا لا ينتمون إلى هذا التَّيَّار، في انتخابات رئاسة الجُمْهُورِيَّة، أثار حفيظة بعض أعضائه، وبدأت دعوات من عدد من الأحزاب، إلى ضرورة انتخاب شخص ذي "هُوِيَّة إصلاحيَّة" في انتخابات 2021، أي في الانتخابات التي تلي انتخابات 2017.

---

(19) جام جم، حجاريان: روحانى به اصولگرايان تمايل پيدا كرده است، 23 مرداد1395 http://soo.gd/FciX

(20) دنياي اقتصاى، دشوارى‌هاى اقتصادى دولت وچند نكته، 8 مهر 1395 http://donya-e-eqtesad.com/SiteKhan/1107130

(21) كيهان، ترجيح نامزد اجاره‌اى به نامزد اصلاح طلب تا سال 1400، 19 مهر 1395 http://kayhan.ir/fa/issue/837/2

رغم مساعي روحاني الحثيثة للترشُّح في الانتخابات الرئاسيَّة القادمة واقتناع معظم التَّيَّارات السياسيَّة بحتميَّة ترشحه لدورة رئاسية ثانية، ظهر بعض الأصوات التي تطالب روحاني بضرورة صرف النظر عن فكرة الترشُّح، فأوصى النائب البرلماني الأصولي في البرلمان السابق جواد كريمي قدوسي، الرئيس حسن روحاني بعدم ترشيح نفسه في انتخابات 2017، بهدف إنقاذ الدولة وإخراجها من الطريق المسدود الذي وصلت إليه في الوقت الراهن. كما يرى قدوسي أن مجيء روحاني لا يصبّ في مصلحته ولا في مصلحة الدولة[1]. لكن جميع هذه الآراء لا تعدو مجرَّد آراء شخصية لبعض الإصلاحيّين غير الراضين عن أداء روحاني، ولا تمثِّل اتجاهًا عامًّا، لا لدى النخبة ولا لدى الجماهير المؤيدة للتيَّار الإصلاحيّ، وحتى معظم المحافظين أصبح لديهم قناعة بضرورة تولي روحاني لفترة رئاسية ثانية، وإن كانوا غير راضين جزئيًّا عنه.

على الرغم من استخدام خامنئي لإعادة ترشُّح روحاني لفترة رئاسية ثانية كورقة ضغط في التجاذبات التي استمرَّت طوال الأشهُر الستة الماضية، فإنه لم يتدخل مباشَرةً في الجدل السياسيّ الدائر، لكن النصيحة التي وجّهها خامنئي علانية إلى أحمدي نجاد بعدم الترشُّح في الانتخابات الرئاسيَّة القادمة، أغلقت الباب أمام ترشُّح أحمدي نجاد، وغيَّرت بحَسْم مجريات ساحة التنافس السياسيّ الداخلي، وتغيرت مواقف كثيرين من الطامحين إلى دخول معترك المنافسة على مقعد رئاسة الجُمْهُورِيَّة بعد إعلان خامنئي هذه الوصية، إذ أعلن عدد من رموز النِّظَام عدم نيّتهم خوض الانتخابات القادمة، مثل رئيس البرلمان علي لاريجاني، والأمين العامّ لمجمع تشخيص مصلحة النِّظَام محسن رضائي، والأمين العامّ للاتِّحاد الإسلاميّ للمهندسين محمد رضا باهنر، وممثّل خامنئي في مؤسَّسة "إطلاعات" محمود دعائي الذي "أقسم بروح الإمام" إنه لا ينوي الترشُّح للانتخابات الرئاسيَّة، أما وزير الخارجيَّة الحالي محمد جواد ظريف فقد فنّد كل الأقوال التي كانت تتحدث عن إمكانيَّة ترشُّحه عندما أعلن صراحةً عدم رغبته في خوض غمار الانتخابات الرئاسيَّة، أما قائد فيلق القدس الجنرال قاسم سليماني فقد أعلن أنه جندي في جيش ولاية الفقيه والنِّظَام الإسلاميّ، وسيبقى حتى آخر عمره جنديًّا ولن يدخل معترك السِّيَاسَة[2].

بعد فوز ترامب بالرِّئَاسَة الأمريكيَّة، تَجدّد الحديث عن تقدم مرشَّحين من التَّيَّار المحافظ لخوض الانتخابات الرئاسيَّة القادمة أمثال سعيد جليلي، وذلك لتأكيد فشل الاتِّفَاق النوويّ، والقول بأن روحاني لا يصلح للتعامل مع الرئيس الأمريكيّ الجديد في ظل توقُّع اتخاذه مواقف متشددة من إيران.

» مؤسَّسة الرِّئاسَة والسُّلْطة التشريعيَّة

يتولى مَجْلِس الشوري الإسلاميّ مهامّ السُّلْطة التشريعيَّة في النِّظَام السياسّي الإيرانّي، وهو

(22) عصر إيران، توصيه كريمى قدوسى به روحانى: ديگر كانديدا نشويد، از شما به خير واز ما به سلامت، 25 مهر 1395 // :https goo.gl/I5Daf3

(2) آفتاب، اين آقايان رييس‌جمهور بعدى ايران نمى‌شوند/http://aftabnews.ir/fa/news/400984

مَجْلس منتخَب من قِبَل الشعب الإيراني، إلا أن صلاحياته منتقَصة بحكم دَور مَجْلِس صيانة الدُّسْتُور الذي يلزم الحصول على موافقته على القوانين الصادرة من مَجْلِس الشُّورَى الإسلاميّ، وهو مَجْلِس مكوَّن من 12 عضوًا يعيِّن مرشد الثَّورة نصفهم، في حين يرشِّح مَجْلِس الشوري النصف الثاني، لكن يلزم موافقة مرشد الثَّورة عليهم قبل أن يتولّوا منصبهم، وفي حالة رفض مَجْلِس صيانة الدُّسْتُور أحد القوانين الصادرة من مَجْلِس الشُّورَى الإسلاميّ، يعاد القانون إلى مَجْلِس الشُّورَى لتعديله، وفي حالة عدم موافقة مَجْلِس صيانة الدُّسْتُور للمرة الثانية يُرفَع الأمر إلى مجمع تشخيص مصلحة النِّظَام للفصل بين المَجْلِسَين.

في فبراير عام 2016م أُجرِيَت الانتخابات البرلمانية الإيرانيَّة، وادّعى كل من المحافظين وتحالف المعتدلين والإصلاحيّين الفوز بتلك الانتخابات، وذلك لعدم وضوح الانتماء السياسيّ لعدد كبير من النُّوَّاب الفائزين، بخاصَّة من دخلوا الانتخابات تحت اسم ائتلاف "أميد" الأمل، لكن كان من الواضح خسارة العناصر المتشددة من المحافظين. بدأ الانتماء السياسيّ لغالبية النُّوَّاب الجُدُد مع انتخاب رئيس البرلمان، إذ كان محمد عارف الإصلاحيّ في مواجهة علي لاريجاني المحافظ المعتدل المتحالف مع روحاني، وعلى الرغم من أن نتائج الانتخابات البرلمانية كانت تشير إلى فوز 133 مرشَّحًا من الإصلاحيّين في مقابل 125 مرشَّحًا من المحافظين، فعند انتخاب رئيس البرلمان لم يحصل المرشَّح الإصلاحيّ محمد رضا عارف إلا على 102 صوت فقط،

رئيس السُّلطة القضائيّة صادق لاريجاني

وهذا يعني أن عددًا من النُّوَّاب الذين ترشحوا على قوائم الإصلاحيّين لم يكونوا مخلصين لولائهم الحزبي، فضلًا عن ميل النُّوَّاب المستقلّين إلى التيَّار المحافظ، وكان كثير من الإصلاحيّين يرون ضرورة أن يردّ روحاني الجميل لمحمد عارف الذي انسحب من الانتخابات الرئاسيَّة لصالح روحاني عام 2013م، لكن روحاني لم يتّخذ موقفًا مؤيّدًا لمحمد عارف في انتخاب رئيس البرلمان. وعلى الرغم من عدم حصول روحاني على برلمان مؤيِّد له بأغلبية واضحة، فإنه تَخلّص من النُّوَّاب الذين عارضوا الاتِّفَاق النوويّ، وأصبح 60% من النُّوَّاب أعضاء لأول مرة في البرلمان.

خلال الأشهر الستة موضوع التقرير شهد البرلمان الإيرانيّ حدثين لا يقلّان في الأهمّية عن انتخاب علي لاريجاني رئيسًا له، هما تشكيل تكتُّل

ممثلي المناطق ذات الأغلبية التُّرْكِيَّة في البرلمان الإيرانيّ، الذي أحدث لغطًا كبيرًا داخل إيران وخارجها، بين مؤيّد للفكرة يرى أنها ستُسهم إلى حد كبير في الدفاع عن حقوق الأتراك والاعتراف بهم مكوِّنًا أساسيًّا من مكونات الشعب الإيرانيّ، ومخالف يرى أنها ستزيد العصبيَّات العرقيَّة وشقّ صفّ الوحدة الوطنيَّة.

وأبدى نحو 170 شخصًا من أساتذة الجامعات وأساتذة التاريخ الإيرانيّين رفضهم لتشكيل "ائتلاف نواب المناطق التُّرْكِيَّة"، وطالبوا عبر رسالة إلى رئيس المَجْلِس، بالوقوف أمام تقسيم المَجْلِس إلى فرق قوميَّة.

ويضمّ هذا التكتُّل 100 شخص يشكّلون مجموع الأعضاء الأتراك في البرلمان الإيرانيّ، واختير مسعود بزشك بور رئيسًا للتكتُّل، وزهراء ساعي متحدثة رسميَّة باسمه.

وعلى الرغم من الرفض الشديد والتحذيرات من تشكيل هذا التكتُّل، فإن حكومة روحاني أيّدَت هذه الفكرة، فأكّد المتحدث باسم الحكومة محمد باقر نوبخت موقف الحكومة الداعم لتشكيل ائتلافات قوميَّة، وتساءل: "ما المشكلة في تشكيل ائتلافات في البرلمان الإيرانيّ للأقلِّيَّات كافَّةً مثل الأذريين والكرد والبلوش وغيرهم؟".

لكن هناك مَن ربط تأييد ودعم حكومة روحاني فكرةَ تشكيل ائتلافات داخل البرلمان، بحاجة روحاني المُبرَمة إلى كسب أصوات سكان الأقلِّيَّات العرقيَّة في أذربيجان وكردستان وبلوشستان وبقية المناطق الحدودية المهمشة.

ويرجَّح أن تشكيل ائتلاف للقوميات في البرلمان متّصل بالانتخابات الرئاسيَّة المقبلة، لأن روحاني حصل في انتخابات 2013 على غالبية أصوات المناطق التي تسكنها هذه الأقلِّيَّات، ويُعتقد أن الحكومة أيّدت هذه الخطوة، لكسب تأييد الأتراك وحصد أصواتهم مرة أخرى في الانتخابات الرئاسيَّة القادمة[1].

الحدث الثاني هو انشقاق كاظم جلالي عن تيَّار الولاية وتشكيل ائتلاف ثالث داخل البرلمان يضمّ أربعين نائبًا، وبهذا خُصمت قوة الأربعين نائبًا من ائتلاف روحاني، وصرّح كاظم جلالي بأن عدد أعضاء كتلته البرلمانية سيصل إلى 80 نائبًا خلال أيام.

مع هذه المتغيرات التي وقعت في علاقة روحاني بالكتل السياسيَّة في البرلمان الإيرانيّ، طالب عدد من نُوَّاب البرلمان الإيرانيّ الرئيس حسن روحاني بضرورة التعامل بحزم مع أخيه ومساعده الخاصّ حسين فريدون، ومنع دخوله إلى مؤسَّسة رئاسة الجُمْهُورِيَّة، مشيرين إلى أن اسم فريدون يُتداوَل في وسائل الإعلام كافَّةً. وتتحدث هذه الوسائل عن دوره المؤثّر في تعيين المديرين وبعض رؤساء البنوك، إضافة إلى تنفيذه أنشطةً غير قانونية. كذلك ذكروا خلال خطابهم الذي أرسلوه إلى روحاني أنه أشير في وسائل الإعلام الموثوق بها إلى أن "المساعد الخاصّ لشخصكم يقلّد صوتكم لإلغاء سفر مساعدة رئيس الجُمْهُورِيَّة لشؤون المرأة والطفل شهيندخت مولا وردي من أجل تحقيق أهدافه الخاصَّة،

(24) دويتشه فيله، حمايت دولت از تشكيل فراكسيون بلوچها وكردها در مَجْلِس، 15 نوفمبر 2016 http: //www.dw.com/fa-ir//a-36395481

إضافة إلى تنازله عن أراضٍ في جزيرة كيش بمساعدة مديرين في مؤسَّسة الرِّئاسَة مقابل الحصول على أموال". وفي معرض ردّه على هذه الاتِّهامات قال حسين فريدون، المساعد الخاصّ للرئيس حسن روحاني، إن هذه الاتِّهامات لا أساس لها من الصحة وإن ما تُدُوول في بعض وسائل الإعلام يهدف إلى النَّيل من الرئيس روحاني والمقرَّبين منه لمطامع وأهداف سياسيَّة.

» مؤسَّسة الرِّئاسَة ودورها في الصِّراع بين السلطتين القضائيّة والتشريعيّة

في ظلّ عدم الفصل الواضح بين صلاحيات السُّلُطات الثلاث التنفيذية والتشريعيَّة والقضائيَّة في إيران، تندلع بينها من وقت إلى آخَر صدامات، وإذا كان مَجْلِس تشخيص مصلحة النِّظَام أُنشِئَ للفصل بين السُّلْطة التشريعيَّة الممثلة في مَجْلِس الشُّورَى الإسلاميّ، ومَجْلِس صيانة الدُّسْتُور المختلط بين البرلمانيين والقانونيين القادمين من السُّلْطة القضائيَّة باختيار من خامنئي، فإن السُّلْطة القضائيَّة خلال الأشهر الستة الماضية قد اصطدمت مع البرلمان الإيرانيّ في حادثتين متتاليتين:

1- منع النائب الإصلاحيّ علي مطهر ي من إلقاء خطاب في مشهد

أثار قرار المدّعي العامّ لمدينة مشهد بمنع نائب رئيس البرلمان الإيرانيّ علي مطهر ي من إلقاء خطاب في هذه المدينة، جدلًا سياسيًّا كبيرًا تداعياته مستمرَّة إلى يومنا هذا، إذ اقتحمت قوات الأمن والشرطة مقرّ المراسم الدينيَّة التي حضرها علي مطهري وفرقت كل الحاضرين في هذه المناسبة.

وجاء قرار المنع بعد أيام من تصريحات أدلى بها مطهري، انتقد فيها تقويض صلاحيات الرئيس حسن روحاني ومراكز صنع القرار في البلاد، في ظلّ تزايد وتوسيع صلاحيات مرشد الثَّورة علي خامنئي.

قرار منع الخطاب لم يمرّ بسلام، فقد أعلن بعض المصادر الإيرانيَّة وقوع صدامات بين قوات الشرطة والمتجمهرين الذين رفضوا مغادرة المكان.

مطهري الذي وصف عملية الاقتحام بـ"السلوك الداعشي"، طالب الرئيس حسن روحاني باتخاذ التدابير اللازمة لإنقاذ هذه المحافظة من "التصرُّفات الاستبدادية" التي يمارسها بعض المسؤولين فيها، في إشارة إلى قرار منع إقامة الحفلات الموسيقيَّة الأوركسترالية بمدينة مشهد الذي صدر من السُّلْطة القضائيَّة هناك، ورضخ له وزير الثقافة المُقال علي جنتي. كما طالبه بتوضيح ما إذا كان الشخص المسؤول في محافظة مشهد هو المحافظ أو المدّعي العام وإمام صلاة الجمعة، وأضاف: "هل فكّر المدّعي العامّ في عواقب انتهاك القانون والآثار السلبية على الشباب الذين جاؤوا من أماكن بعيدة للمشاركة في هذه الجلسة؟"(1).

كان أبرز المنتقدين لأداء السُّلْطة القضائيَّة في الواقعة هو الرئيس حسن روحاني الذي

(25) ايسنا، نامه على مطهرى به رئيس جمهور درباره قانونشكنى در مشهد، 30 ابان 1395 http: //www.isna.ir/news/95083020532

حذّر من انزلاق البلاد إلى قطبين متناحرَين على السُّلطة بسبب منع بعض المسؤولين من إلقاء خطابات، كما حذّر من انتشار التطرُّف في المجتمع الإيرانّي، وتساءل في رسالته التي وجّهها إلى وزيرَي الداخليَّة والعدل، إن كان بعض المسؤولين الذين يتمتعون بنفوذ في مراكز حسَّاسة بمحافظة مشهد، "يعتقدون أنهم بسدّ الأفواه وإغلاق الصالات ومنع الخطابات، يستطيعون الإسهام في تحقيق مسيرة التقدُّم بالبلاد".

وطالب روحاني رئيس السُّلطة القضائيَّة بضرورة تأكيد دور قوات الشرطة والأمن في حفظ المراسم التي تُقام قانونيًّا وحفظ حرية التعبير في البلاد، واعتبر أن هذا التصرُّف مدعاة للخجل، وطلب من وزير الداخليَّة إجراء تحقيق شامل في هذه الحادثة لكشف ملابساتها(1).

بدوره أصدر وزير الداخليَّة الإيرانيّ عبد الرضا رحماني فضلي، أمرًا بتشكيل لجنة للتحقيق في أسباب إلغاء كلمة نائب رئيس مَجْلِس الشُّورَى علي مطهري، في مدينة مشهد، وتقديم تقرير بشأنه، وقال رحماني إنه في حال وجود إهمال أو مخالفة من المديرين التنفيذيين فسيتم التعامل معهم بحزم، وقال إن التقرير سوف يُرسَل إلى الجهات المعنيَّة إذ كانت الإجراءات خارجة عن خيارات الحكومة ووزارة

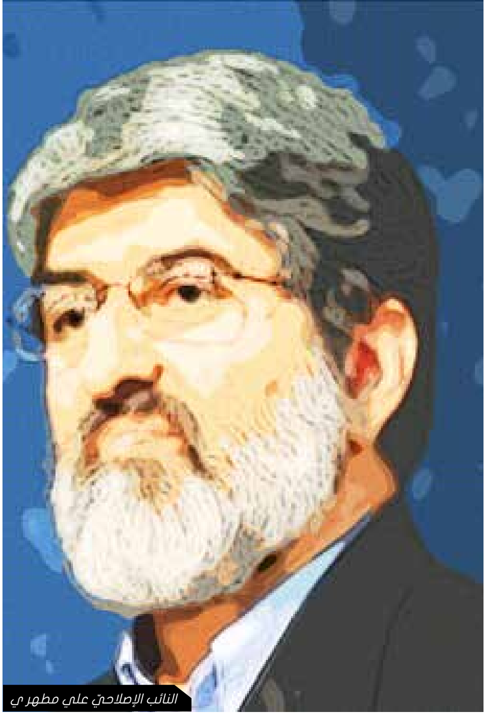
النائب الإصلاحي علي مطهري

الداخليَّة. وأكّد فضلي أن برنامج مطهري في مشهد حصل على التصاريح اللازمة والقانونية من المراجع ذات الصلة(2).

محافظ خراسان الذي وصف منع المدّعي العامّ للنائب علي مطهري من إلقاء كلمته دون تنسيق مع الأجهزة الإدارية بالمحافظة بأنه تصرف "غير لائق وقبيح"، كشف عن ملابسات القضيَّة عندما أكّد أن "مكتب المدّعي العامّ أبلغه بأن إلغاء محاضرة علي مطهري كانت بناء على أوامر صدرت له من استخبارات الحرس الثوريّ"(3).

ورغم هذه التبريرات فإن رئيس البرلمان الإيرانّي علي لاريجاني، أكّد أن المدّعي العامّ بمحافظة مشهد أصدر مذكّرة المنع بناءً على أوامر من استخبارات الحرس الثوريّ، هذه

(1) فارس، دستور رييس جمهور به وزيران كشور ودادگستری در پاسخ به نامه على مطهری، 1 آذر 1395
http: //www.farsnews.com/newstext.php?nn=13950901001377
(2) شاخه سبز، وزير كشور دستور بررسى علت لغو سخنرانى مطهرى را صادر كرد، 1 اذر 1395 ص3
http: //www.pishkhaan.net/Archive/1395/09/13950901
(3) بي بي سي فارسي: استاندار خراسان رضوى: لغو سخنرانى مطهرى بر اساس مكاتبه بااطلاعات سپاه بود، 2 اذر 1395
http: //www.bbc.com/persian/iran-38073237

التصريحات اعتبرها الشارع الإيرانيّ دليلًا دامغًا على تورُّط الحرس الثوريّ في هذا القرار.

اللافت للنظر أن رئيس السُّلْطة القضائيَّة هو صادق لاريجاني، الأخ الشقيق لرئيس البرلمان علي لاريجاني، ويبدو أن قرابة الدم التي تجمعهما لم تمنع من الصدام بينهما، في هذا الشهر الذي كثرت فيه حالات الصدام بين السلطتين.

ثاني الصدامات بين السُّلْطة التشريعيَّة والسُّلْطة القضائيَّة اندلع بهجوم النائب البرلماني المحسوب على التَّيَّار الإصلاحيّ محمود صادقي على رئيس السُّلْطة القضائيَّة صادق لاريجاني، المحسوب على التَّيَّار المتشدد، إذ طرح صادقي سؤالًا على وزير الاقتصاد الإيرانيّ حول إيداع مبالغ تقدَّر بمئات الملايين من الدولارات في حسابات رئيس السُّلْطة القضائيَّة صادق لاريجاني، ومطالبته بالكشف عن الأرصدة المصرفية لهذا المسؤول الذي يمثِّل أحد أركان التَّيَّار المتشدِّد، وأحد أبرز رجال الدين في إيران.

ورغم تأكيد المسؤولين في السُّلْطة القضائيَّة لرئيس البرلمان علي لاريجاني بعدم ملاحقة محمود صادقي قضائيًّا، فإن قوات الشرطة واجهته بأمر قضائيّ يطالب باعتقاله في أثناء عودته إلى منزله، وأكّد صادقي أنه لم يمتثل لطلب قوات الشرطة لأنه يرى أن القرار مخالف للقانون.

الواقعة أثارت قضيتين منفصلتين حازتا قدرًا كبيرًا من النقاش في الأوساط السياسيَّة ووسائل الإعلام، هما سرّية الحسابات البنكية في إيران، والحصانة البرلمانية للنواب، لأن حصول صادقي

رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني

على أرقام حسابات صادق لاريجاني ومعرفة أرصدته، يجعل قانون سرّية الحسابات البنكية في إيران موضع تساؤل، وهل من الضروري استثناء المسؤولين من قوانين سرّية الحسابات في ما بعد، وبشكل رسميّ تجنُّبًا للفساد المالي المستشري في إيران. الأمر الثاني هو كيف يتعرض نائب برلماني للاعتقال في ظلّ الحصانة البرلمانية التي يتمتع بها.

بعد أمر الاعتقال والاحداث التي صاحبته، مثل رفض صادقي الامتثال لأوامر الشرطة وتَجَمُّع قوات الشرطة أمام منزله لفترة من الوقت، انتشر هذا الخبر على مواقع التواصل الاجتماعي وهُرعت أعداد كبيرة من المواطنين إلى منزل عضو البرلمان محمود صادقي، وبعد تدخل الرئيس روحاني ورئيس البرلمان علي لاريجاني وإجرائهما اتصالات مكثَّفة، انسحبت قوات الشرطة من أمام منزل صادقي[1].

(1) شرق ديلي، توقف بازداشت نماينده تهران، 9 اذر 1395 /http: //www.sharghdaily.ir/News/108912

2- **رئاسة الجُمْهوريَّة والتدخُّل في الصِّراع بين السُّلْطة التشريعيَّة والسُّلْطة القضائيَّة**

لم تنتظر السُّلْطة القضائيَّة ورئيسها حتى يتحالف الرئيس الإيرانيّ حسن روحاني ومِن ورائه السُّلْطة التنفيذية مع البرلمان في الهجوم عليها، وإنما بادرت على الفور بالهجوم على شخص روحاني وحكومته، إيمانًا منها بطبيعة التحالفات بين البرلمان والسُّلْطة التنفيذية.

التَّيَّار المحافظ وجد في كثرة القضايا التي رفعتها مؤسَّسة رئاسة الجُمْهُوريَّة ضدّ وسائل الإعلام، التي تطالب باتخاذ نفس الإجراءات التي تُتَّخذ بحقّ صحف الإصلاحيّين من منع إصدار كما حدث مع صحيفة "قانون"، أو وقف للصحفيين عن العمل، أو السجن في بعض الحالات، فرصة لإبراز التناقض في موقف روحاني من وسائل الإعلام.

روحاني في أثناء حملته الانتخابية في 2013م قطع وعودًا بالدفاع عن حرية التعبير ودعم حرية الصحافة، إلا أن مؤسَّسات الحكومة قدمت حتى الآن أكثر من 102 شكوى ضدّ 12 مؤسَّسة إعلاميَّة، ويبدو من ذلك أن وعود روحاني بمنح مساحات كبيرة من الحرية لوسائل الإعلام، كانت مجرَّد وعود انتخابية(1).

ووصل حدّ العداء بين وسائل الإعلام ورئاسة الجُمْهُوريَّة إلى أن صرّح مساعد روحاني للشؤون القانونية، بأن "بعض وسائل الإعلام في إيران، يقلّد وسائل إعلام مجاهدي خلق في بدايات الثَّورة"، وبعضها يقلّد وسائل الإعلام المناهضة للثورة، واتُّهما بالسعي لتأصيل اليأس في المجتمع.

ورغم هذه المواقف ضدّ بعض وسائل الإعلام في إيران، دعا روحاني خلال افتتاحه معرض المطبوعات الثاني والعشرين الذي شهِدَته العاصمة طهران مؤخَّرًا، إلى منح وسائل الإعلام مزيدًا من حرية التعبير، وشدّد على أهمّية أمنها، داعيًا إلى تأسيس نقابة للصحفيين، كما أكّد روحاني أن الأقلام المكسورة والأفواه المكمَّمة لا يمكنها فعل شيء، لذلك يجب الامتناع عن كسر الأقلام والامتناع عن تكميم الأفواه.

عدم وجود مساواة في التعامل السيادي والقضائيّ مع وسائل الإعلام الإيرانيَّة يعكس حاجة إيران إلى قانون عامّ للصحافة، ينظّم التعامل القضائيّ مع جرائم النشر الصحفي، إذ تُلحَظ حالة من الكيل بمكيالين في التعامل القضائيّ مع الصحافة ووسائل الإعلام الإيرانيَّة وَفْق انتماءات الصحيفة والشخص الذي يتعرَّض للنقد، فهناك مَن هو مُهدَر دمه لدى الصحافة، ومن هو مَصُون بمقتضى قوانين صارمة، وربما تعاملات غير قانونية من جهات سيادية إيرانيَّة.

تصريحات روحاني ودعوته لمنح وسائل الإعلام مزيدًا من الحرية، أغضبت رئيس السُّلْطة القضائيَّة صادق لاريجاني، فشنّ على أثرها هجومًا لاذعًا ضدّ حسن روحاني، ووصف تصريحاته حيال وسائل الإعلام بالمتناقضة، واعتبرها تشهيرًا وإهانة للسُّلْطة القضائيَّة، وتساءل رئيس القضاء صادق

(1) نسيم، 102 شكايت دولت از ۱۲ رسانه، 19 ابان 1395 /http: //www.nasimonline.ir/Content/Detail/2072872

لاريجاني عن دواعي مُطالَبة روحاني للمرشد الأعلى على خامنئي بالتصدي للإعلام، بينما يغيِّر موقفه عندما يجتمع مع الإعلاميين ورجال الصحافة ويدافع عنهم فيطالب بحمايتهم[1]. ويرى مراقبون إيرانيُّون أن تصريحات روحاني ما هي إلا ورقة يريد من خلالها كسب الصحافة في صفّه مع قرب الانتخابات كما فعل في أثناء حملته الرئاسيَّة السابقة.

انتقادات السُّلْطة القضائيَّة للرئيس روحاني وحكومته لم تقتصر على موضوع حرية الصحافة، وإنما انتقدت الحكومة كذلك لأنها لم تقدّم إلى الآن تقريرًا إلى السُّلْطة القضائيَّة بشأن مِلَفّ "الرواتب الفلكية"[2].

وفي أعقاب انتشار موضوع "الرواتب الفلكية" استقال بعض المديرين الحكوميين، منهم مدير الهيئة العامَّة للتأمين في إيران، والبعض الآخر أقاله رئيس الجُمْهُورِيَّة، إذ أعلن وزير الاقتصاد علي طيب نيا، أن روحاني أمر بتغيير مديري بنوك "ملت" و"صادرات" و"الرفاه" و"قرض الحسنة" و"مهر إيران".

نخلص من عرض أزمة السُّلْطة القضائيَّة ووساطة الحكومة بينهما، إلى أن السُّلْطة القضائيَّة تمثِّل مَعقِلًا للتيَّار المحافظ، كما أن الجهاز القضائيّ الإيرانيّ منخرط في العمل السياسيّ، وهو ما يجب أن لا يتورَّط فيه النِّظَام القضائيّ، ولقد أصبحت الممارسات السياسيَّة عبر رئيس السُّلْطة القضائيَّة أو مدّعي العموم في الأقاليم الإيرانيَّة أمرًا اعتياديًّا، لدرجة أن المحيط السياسيّ الإيرانيّ لا ينتقض هذا الأمر.

---

(1) نسيم، خودتان شفاهًا يا كتبًا بارها گفته‌ايد كه چرا با فلان روزنامه وسايت برخورد نمى‌كنى، 17 ابان 1395
http: //nasimonline.ir/Content/Detail/2072855/

(2) بي بي سي فارسي، اژه‌اى: دولت گزارشى درباره حقوق‌هاى نجومى به قوه قضائيه نداده است، 23 ابان 1395
http: //www.bbc.com/persian/iran-37966968

المؤسسة العسكريـة

تتكون المؤسَّسة العسكريَّة الإيرانيَّة من ثلاثة أقسام رئيسيَّة: الجيش النِّظامي، والحرس الثوريّ، وقوات الدفاع الشعبي التي تُعرَف بالبسيج، ويبلغ عدد أفراد منتسبيها نحو 545,000 نسمة. والقائد العامّ لهذه القُوَّات هو مرشد الثَّورة علي خامنئي.

يتكون الجيش الإيرانيّ من هيئة الأركان المشتركة، إضافة إلى أربع قوى رئيسيَّة هي القُوَّات البرِّيَّة، والقُوَّات البَحْرِيَّة، والقُوَّات الجوِّيَّة، ومقر خاتم الأنبياء للدفاع الجوي.

أما الحرس الثوريّ فقد تَكوَّن عقب انتصار الثَّورة في 1979 بأمر من الخميني، بهدف إنشاء قوة تجمع القُوَّات العسكريَّة التي نشأت مع الثَّورة في كيان واحد مُوَالٍ للنِّظَام، ولإقامة توازن مع الجيش التقليدي الذي وقف محايدًا في أثناء الثَّورة.

وتشير تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجيَّة في لندن إلى أن الحرس الثوريّ يتكون من 350 ألف عنصر، له قواته الجوِّيَّة والبَحْرِيَّة والبرِّيَّة الخاصَّة، ومِن ثَمّ لا تُعَدّ هذه القُوَّات من الناحية التنظيمية جزءًا من القُوَّات المسلَّحة، إذ اعتبرتها القيادة الإيرَانيَّة حامية لنظام "ولاية الفقيه"، وبات يُنظر إليها على أنها القوة الأساسية والحرس الوفيّ للمرشد والنِّظَام الإيرانيّ. في حين يرى معهد الدراسات الاستراتيجيَّة والدوليَّة في واشنطن أن عدد أفراده لا يتجاوز 120 ألفًا.

يتبع الحرسَ الثوريَّ أفرعٌ رئيسيَّةٌ أربعةٌ، هي القُوَّات البرِّيَّة والبَحْرِيَّة والجوِّيَّة والدفاع الجوِّيّ بالإضافة إلى فيلق القدس، وترتبط به قوات البسيج التي تأسست في 1980، وتتألف من متطوعين مدنيين، وتتلقى دعمها من الحرس الثوريّ، وكان الهدف من إنشائها هو تنفيذ مهامَّ أَمنيَّة داخل إيران، وفي سنوات لاحقة وُكلت إليها مهامُّ أخرى كقمع الحركات الاحتجاجية، ودعم حلفاء إيران في الحروب.

الطبيعة السرِّيَّة والطوعيَّة لهذه القُوَّات وانتشارها في المدارس والجامعات والمؤسَّسات الحكوميَّة والخاصَّة، تَحُول دون معرفة عدد منتسبيها إلا أن بعض التقارير يؤكد أنها تتألف من 2500 كتيبة تضم كل منها 300 شخص.

أما فيلق القدس فقد أُنشِئَ إبان الحرب الإيرانيَّة العِراقِيَّة، ويمثِّل الوحدة الاستخباراتية بالحرس الثوريّ، ويتولى العمل العسكريّ خارج البلاد إضافةً إلى تقديم الدعم العسكريّ الاستخباراتي للدول والمِيلِيشْيات الموالية لإيران.

» ميزانية الحرس الثوريّ والجيش

يشكِّل الحرس الثوريّ جماعة نفوذ داخليَّة في إيران، لأن ولاءه لشخص مرشد الثَّورة لا للحكومة الإيرانيَّة، ومن ضمن مهامِّه التي نصّ عليها الدُّسْتُور الإيرانيّ حماية النِّظَام الإيرانيّ من أعداء الخارج والداخل، ومنذ فترة حكم الرئيس الإيرانيّ الأسبق محمد خاتمي 1997–2005م ازداد تَدَخُّل الحرس الثوريّ في الشؤون الداخليَّة، وصدر عنه تهديدات لمحمد خاتمي بالعزل أكثر من مرَّة.

لم يعُد الحرس الثوريّ مؤسَّسة عسكريَّة تنشط في الخارج والداخل وتمارس دورًا سياسيًّا فحسب، بل أصبحت عملاقًا اقتصاديًّا يسيطر على عدد من المؤسَّسات الضخمة ويهيمن على قطاعات اقتصاديَّة هيمنة كاملة في إيران، وضمن التجاذب الذي شهدته العلاقة بين رئيس الجُمْهُورِيَّة حسن روحاني ومرشد الثَّورة على خامنئي، سعى روحاني لتقليم أظافر الحرس الثوريّ بعض الشيء عن طريق تقليص ميزانيته.

في شهر يوليو 2016 تَقدّمَت حكومة روحاني باقتراح للبرلمان الإيرانيّ بتعديل الميزانية المخصَّصة للقوات المسلَّحة الإيرانيَّة الجيش والحرس الثوريّ، على أن تنخفض ميزانية الحرس وتزداد ميزانية الجيش بعض الشيء. هذا المقترح انتقده عضو لجنة الأمن القومي والسِّيَاسَة الخارجيَّة بالبرلمان الإيرانّي مجتبي ذو النور، مبرِّرًا هذا الانتقاد بالتهديدات المختلفة التي تحيط بإيران، لا سيما تهديدات بعض المسؤولين الأمريكيّين، وقضايا الإرهاب والجماعات الإرهابية، الأمر الذي يقتضي عدم تقليص الميزانية الدفاعية.

ميزانية الدفاع التي قدّمها روحاني في شهر يناير 2016 للبرلمان، كانت تتضمن إعادة توزيع لموازنة الدفاع بين الجيش والحرس، لا خَفْضًا من المبلغ الإجمالي فحسب، والمعتاد في ميزانية الدفاع الإيرانيَّة أن تزداد في كل عام بنسبة تتراوح بين 2% و5%، إلا أن روحاني في ميزانية 2016 اقترح زيادة ميزانية الجيش بقيمة 15%، لترتفع من 1.5 إلى 1.750 مليار دولار، واقترح تخفيض ميزانية الحرس الثوريّ بنسبة 16% لتنخفض من 5 إلى 4.1 مليار دولار،

وكذلك زيادة ميزانية قوات التعبئة «البسيج" وقيادة الأركان العامَّة للقوات المسلَّحة نحو 400 مليون دولار لكل منهما.

وفشل روحاني في تمرير مقترحه داخل البرلمان، ونتيجة للمساومات السياسيَّة التي دارت خلال عام 2016م أو التهديدات التي تَلَقَّاها، تراجع روحاني عن مساره، وعلى الرغم من دعوته لخفض موازنة الحرس الثوريّ في الموازنة العامَّة لعام 2016، فإن روحاني منح الحرس الثوريّ ميزانية تاريخية في لائحة الموازنة لعام 2017 بزيادة كبيرة بلغت 53% مقارنة بالعام السابق، فارتفعت إلى 6.9 مليار دولار[1].

هذه اللائحة التي هي الآن قيد الدراسة في البرلمان الإيرانيّ، وصفها محلّلون اقتصاديُّون، بأنها ذات طابع عسكريّ أمنيّ، وحسب هذه اللائحة فإن الموازنة العامَّة للعام المقبل هي 371 ألف مليار تومان 99.7 مليار دولار، بزيادة 39% من حصة الدفاع، وُزعت كما يلي:

• وزارة الدفاع ومؤسَّساتها المختلفة، كمنظَّمة الضمان الاجتماعي التابعة للقوات المسلَّحة، منظَّمة حماية المعلومات، البحوث والدراسات الدفاعية، منظَّمة الشؤون العقائدية والسياسيَّة، جامعة مالك أشتر الصناعية الدفاعية، منظَّمة الشؤون الجغرافية، حصلت على مبلغ 22999.9 مليار تومان، أي ما يعادل نحو 5.75 مليار دولار.

قوات الحرس الثوريّ والمؤسَّسات التي تتبعها، مثل ممثّلية خامنئي في قوات الحرس والبسيج، ومنظَّمة حماية المعلومات، وجامعتَي الإمام الحسين وضباط الحرس، حصلت على 24.545 مليار تومان، أي ما يعادل 6.9 مليار دولار[2].

» دلالات زيادة ميزانية الحرس في 2017

مجموعة من العوامل أسهمت في تغيير موقف الرئيس الإيرانيّ حسن روحاني، الداعي إلى تقليص ميزانية الحرس الثوريّ، أبرزها ما يلي:

1- خفض مخصَّصات الحرس الثوريّ في ميزانية 2016، قُوبِلَ برفض واستنكار شديدَين من لجنة الأمن القومي والسِّيَاسَة الخارجيَّة، لأن معظم أعضائها من جنرالات الحرس الثوريّ، وكانت هذه اللجنة –ولا تزال– ترى أن إيران تتعرض لتهديدات مختلفة، لا سيّما الأزمات التي تشهدها المنطقة، وقضايا الإرهاب والجماعات الإرهابية.

2- الحرس الثوريّ يمثّل ذراع إيران الخارجيَّة، وتنفيذ سياسات النِّظَام التوسُّعية في المنطقة، يتطلب مزيدًا من الدعم المالي.

3- أشهُر قليلة تفصل روحاني عن الانتخابات الرئاسيَّة، لذا فضّل تأجيل خلافاته مع الحرس الثوريّ وتجنُّب الصدام معه في الوقت الراهن.

(1) صحيفة سبق، «روحاني» يؤجل خلافاته مع الحرس الثوري ويمنحه ميزانية تاريخية للتوسع الإجرامي، 10 ديسمبر 2016 // :https mobile.sabq.org

(2) الأمن والدفاع العربي، زيادة التمويل العسكري في ميزانية حكومة روحاني بنسبة 70 بالمئة /http: //www.iran-efshagari.com arabic/index.php/

» الإنتاج الحربي

منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي أبدت إيران اهتمامًا كبيرًا بتصدير صناعاتها العسكريَّة، ويشير بعض التقارير إلى أن إيران صدّرت حتى الآن أسلحتها المصنَّعة محلِّيًّا إلى أكثر من 57 دولة، ويقع معظم هذه الدول في المناطق التي تشهد صراعات وحروبًا في إفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، إضافة إلى تصدير كميات أخرى من الأسلحة إلى منظَّمات وجماعات مسلَّحة في ساحل العاج والكونغو وغينيا وكينيا ونيجيريا وجنوب السودان وأوغندا، فضلًا عن الحركات المنضوية تحت لوائها في المنطقة كحزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن والحركات الشِّيعيَّة في العراق.

وطِبقًا للمؤسَّسة الدوليَّة لدراسات السلام في ستوكهولم، فإن إيران صدّرَت بين عامَي 2010 و2014 أسلحة إلى عدد من الدول بقيمة لا تتعدى 200 مليون دولار[1].

سَعَت إيران خلال العقود الأخيرة لإعادة بناء منظومتها العسكريَّة المتهالكة، كما أبدت حرصها الشديد على بناء قوة صاروخية تشمل مختلِف الصواريخ، وسخّرت مُعظَم إمكانيات البلاد لهذا الهدف.

ويرى مراقِبُو حركة التصنيع العسكريّ في إيران أن معظم الصناعات الحربيَّة في هذا البلد هي استنساخ أسلحة روسية وصينية، أو أن التكنولوجيا العسكريَّة لهذين البلدين مؤثّرة إلى حدّ كبير في التركيبة الفنية للأسلحة المصنَّعة على أيدي الخبراء الإيرانيّين.

» الدوافع الإيرانيَّة إلى زيادة الإنتاج الحربي

تتلخص أهم دوافع إيران لتطوير إنتاجها الحربي المحلِّي في التالي:

1- حظر تصدير السلاح المفروض على إيران بدرجات متفاوتة منذ اندلاع الحرب العِراقِيَّة-الإيرانيَّة عام 1980م شكَّل دافعًا قويًّا لإيران لتطوير قدراتها المحلِّيَّة في صيانة وتصنيع وتطوير السلاح.

2- قِدَم ما تمتلكه إيران من طائرات ودبابات بالمقارنة مع ما تمتلكه جيوش دول المنطقة، لا سيما دول مَجْلِس التعاوُن الخليجي وإسرائيل.

3- استراتيجيَّة التسلُّح الإيرانيَّة تعتمد على برامج إنتاج الصواريخ محلِّيَّة الصنع وبأعداد ضخمة حتى لو كان معظمها ذا قوة تدميرية محدودة أو دقَّة تصويب منخفضة، وهي استراتيجيَّة اكتسبتها إيران من الحرب العِراقِيَّة في ضرب عمق أراضي العدو دون خسائر بشرية.

4- الخوف من سعي القوى الخارجيَّة إلى قلب نظام الحكم في إيران شكّل دافعًا قويا لتطوير برامج التسلُّح الإيرانيَّة[2].

5- المنافسة الإقليميَّة وبناء حالة من التوازن مع القوى النوويَّة مثل باكستان والهند، ومنافسة

(1) زمان نيوز: ايران چه تسليحاتى را ميتواند صادر كند، http: //cutt.us/wZgzp
(2) الجيش العربي، أنواع الأسلحة الإيرانية ودواعي التسلُّح http: //www.arabic-military.com/t8683-topic

تركيا وروسيا بالتأثير على دول وسط آسيا[1].

6- إقناع الداخل الإيرانيّ بعِظَم الدور الذي يضطلع به الحرس الثوريّ والمؤسَّسة العسكريَّة عمومًا في مواجهة الأخطار الخارجيَّة.

وخلال الأشهر الستة الماضية أعلنت إيران عن تصنيع وتطوير عدد كبير من الأسلحة، بغية تزويد الوحدات العسكريَّة المختلفة البَحْرِيَّة والبرِّيَّة والجوِّيَّة بأسلحة حديثة ومتطورة.

وفي ما يلي نعرض جزءًا من آخر الصناعات العسكريَّة التي أعلنت عنها إيران خلال الفترة الماضية، حسب الوحدات العسكريَّة ووَفْقًا لتخصُّصاتها واستخداماتها:

» برامج التسلُّح في القُوّات البَحْريّة

في مدينة بوشهر الساحلية، دشّنَت القُوَّات البرِّيَّة التابعة للحرس الثوريّ الفرقاطة ناظري، التي تُعتبر أول فرقاطة مصنوعة من الألمنيوم، يبغ طولها 55 مترًا وعرضها 14 مترًا وعُشْر المتر، ويبلغ ارتفاعها 13 مترًا. واستغرق إنجاز هذا المشروع 14 شهرًا، كما تتميز بقابلية الإبحار في الأمواج الهائجة وهبوط وإقلاع المروحيات منها بسهولة"[2]، وتتمتّع بقدرات متطوّرة، أبرزها الإبحار وسط ظروف مناخية قاسية، والسير نحو 10 آلاف كيلومتر دون حاجة إلى الوقود، وقدرته على حمل مئة شخص.

لكن الصور المرفقة بمراسم التدشين أوضحت أنها تحمل طائرة هليكوبتر مدنية واحدة، ولم يلحظ عليها أي قدرات تسليحية.

وتقول إيران إن هذه الفرقاطة مزوَّدة بأحدث المُعَدَّات والتجهيزات، وصُمّمَت وصُنّعَت حسب أحدث المواصفات الدوليَّة المعاصرة، وبخبرات محلِّيَّة إيرانيَّة دون استعانة بأي خبرات أجنبيَّة.

مؤخرا أعلن قائد القوة البَحْرِيَّة الإيرانيَّة في حرس الثَّورة الإسلامية العميد علي فدوي أن جيلًا جديدًا من فرقاطات "ناظري" تجري صناعته في الوقت الحالي وأنها ستنضمّ إلى الأسطول البحري، دون تحديد موعد انضمامها، وقال إنها ستشكِّل نقطة تحوُّل في القوة البَحْرِيَّة التابعة للحرس الثوريّ[3].

أمَّا القُوَّات البَحْرِيَّة التابعة للجيش الإيرانيّ فقد عرضت أحدث إنجازاتها في مجال التصنيع الحربي، إذ عرضت مؤسَّسة الأبحاث والجهاد الكفائي، أحد الأفرع التابعة لهذه القوات، مؤخَّرًا، آخر منجزاتها التي تضمّ مشروع حوض الجذب للاختبار الآلي لنماذج العائمات، و"مشروع ثامن" لنظام التحكُّم في النيران السطحية والجوِّيَّة لبارجات تحمل منصَّات إطلاق الصواريخ، ومشروع رادار "LPI" السطحي العسكريّ.

كما عرض خلال المراسم رادار "درع البحر" الذي دُشّن بإيعاز من رئيس الأركان العامَّة

(1) عصام المجالي، رسالة ماجستير، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ انتصار الثورة في 1979، جامعة مؤتة، صص 45-46.
http: //elibrary.mediu.edu.my/books/2014/MEDIU4868.pdf
(2) فارس نيوز، نخستين»شناور تندرو برد بلند بالگردبر« ساخت سپاه رونمايى شد، 23 شهريور 1395
http: //www.farsnews.com/newstext.php?nn=13950623000159
(3) تسنيم، العميد فدوي: جيل جديد من فرقاطات «الشهيد ناظري» هو قيد التصنيع، 8 نوفمبر 2016
https: //www.tasnimnews.com/ar/news/2016/11/08/1234490

للقوات المسلَّحة، هذه المنظومة مزوَّدة بنظام تحديد الأهداف المتحركة ومزوَّدة بمختلف أنواع الأنظمة المضادَّة للحرب الإلكترونية والتي يمكن من خلالها رصد المقاتلات الإيرانيَّة والأجنبيَّة، كما كُشف عن مشروع إثارة العواصف من أجل اختبار تحكُّم البقاء في العواصف البَحْرِيَّة، ومشروع التحكُّم في اصطدام القطع البَحْرِيَّة، ومشروع رادار الدفاع المدني الإلكترومغناطيسي في السفن، ونظام كشف رادارات العدو[1].

وفي المراسم نفسها أُزيحَ الستار عن مشروع "مرصاد" للتثبيت الآلي، وهو عبارة عن ورشة أجهزة الطوربيد من طراز[2] 46، وذلك وَفْقًا لِمَا أعلنته الجهات الرسميَّة الإيرانيَّة، وهو أمر لا يمكن التحقُّق من صحته إلا بعد مشاركة هذه القطع في مناورات مع دول أجنبيَّة، أو صدور تقارير محايدة تتناول ما أعلنته إيران من إنجازات عسكريَّة لها.

أما أسطول الشمال التابع للقوات البَحْرِيَّة في الجيش الإيرانيّ فقد أعلن عن قرب انضمام بارجة "سبر" القاذفة للقنابل إلى القُوَّات البَحْرِيَّة الإيرانيَّة في مياه الجنوب وبحر عمان، بالإضافة إلى انضمام المدمِّرة "سهند" إلى هذه القوات[3].

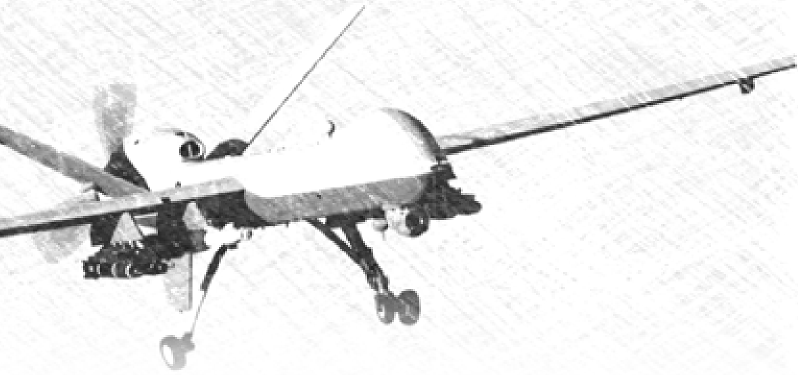

» برنامج تطوير الطائرات دون طيَّار

أزاحت إيران خلال الأشهر الماضية الستار عن عدد من الطائرات، منها طائرة تشويش دون طيار عرضتها في معرض لأحدث مُعَدَّات القُوَّات البرِّيَّة للجيش الإيرانيّ.

إضافة إلى هذه الطائرة، عُرضت طائرات أخرى دون طيار مخصَّصة للتصوير، وأخرى مزوَّدة بأجهزة تدمير ليزرية تستطيع التشويش على عمليَّات التصوير التي تنفِّذها الطائرات الأخرى[4].

أما القُوَّات الجوِّيَّة التابعة للحرس الثوريّ، فقد عرضت ما قالت إنه أحدث طائراتها المسيرة تحت اسم "صاعقة"، وهي طائرة قتالية دون طيار من عائلة طائرات "سيمرغ".

وتُعتبر طائرات سيمرغ النسخة الإيرانِيَّة من طائرات "RQ170" الأمريكيَّة التي استطاعت إيران الاستيلاء على واحدة منها بعد السيطرة عليها

---

(1) دنياي اقتصاد، عملياتی شدن سپر دريايی ارتش در مكران، 9 ابان 1395 http: //cutt.us/LXuv

(2) الأمن والدفاع العربي، إيران: تدشين منظومات بحرية جديدة والإعلان عن خطط مستقبلية، 29 نوفمبر http: //sdarabia.com/?p=41347

(3) العالَم، القوة البحرية الإيرانية تستعرض أحدث إنجازاتها، 29 نوفمبر 2016. http: //www.alalam.ir/news/1890812#sthash.dSnPRnOk.dpuf

(4) تسنيم، إيران تزيح الستار عن طائرة تشويش من دون طيار، 1-8-2016 - http: //tn.ai/1145569

وإنزالها عام 2011 إثر دخولها إلى أجواء البلاد.

وتقول إيران إنها صنّعَت هذا النموذج باستخدام تقنيات الهندسة العكسية لتحمل أربعة صواريخ ذكيَّة، وقد أعلنت أن استمرار إنتاج هذه الطائرة الاستراتيجيَّة سيكون وَفْقًا لحاجة إيران إلى هذا النوع من الطائرات[1].

وفي نفس السياق قال أمين المَجْلِس الأعلى للأمن القومي علي شمخاني خلال زيارته خطوط إنتاج ومعرض قدرات الطائرات دون طيار التابعة للحرس الثوريّ، بأن هذا النوع من الطائرات يدخل في نطاق القدرة الصاروخية، وقطاع هامّ من قطاعات قوة الردع الإيرانيَّة، لذا فإن إيران لن تعترف بأي حدود أو قيود من أجل تطوير هذا النوع من الطائرات الذي يُسهِم بشِدَّة في تطوير قدرات إيران الدفاعية[2].

من جانب آخر، أزاحت القُوَّات البَحْريَّة التابعة للحرس الثوريّ الستار عن أول "طائرة دون طيار» تتمتع بإمكانيَّة تنفيذ عمليَّات انتحارية، وجاء في بيان للحرس الثوريّ أن هذه الطائرة تستطيع التحليق لقرابة 4 ساعات متواصلة، ويبلغ مداها 1000 كم. ومن أهمّ ميزات هذه الطائرة أنها تستطيع التحليق على ارتفاعات مختلفة تتراوح بين نصف متر من مستوى سطح البحر إلى 3 آلاف قدم.

وتبلغ سرعة الطائرة المسيرة الجديدة قرابة 200 كم في الساعة، وتستطيع الهبوط على الماء[3].

أما مؤسَّسة قوات التعبئة فقد أعلنت عن إزاحة الستار عن أول طائرة مسيرة دون طيار باسم "ساحر"، مصمَّمة على يد الطلبة الإيرانيّين.

ووَفْقًا للمعلومات التي نُشرت عن هذه الطائرة دون طيار، فإن مداها الميداني يصل إلى 1900 كيلومتر، وأقصى سرعة لها 180 كم/ساعة، وتستطيع الطيران لمدة 10 ساعات متواصلة. أما مهامّ هذه الطائرة فتتمثل في التصوير الفوتوغرافي، وأداء مهامّ من قَبيل مراقبة حركة المرور، وتنفيذ عمليَّات عسكريَّة[4].

كذلك أعلنت إيران خلال الأشهر الماضية عن تدشين مجموعة من منظومات الرادار المصنَّعة محليًّا، كان أهمّها تدشين مشروعات الرادارات وأجهزة الملاحة الجوِّيَّة في مدينة شيراز. هذه النماذج تشتمل على منظومتَي رادار "معراج4" و"مطلع الفجر3" ومنظومة "dme" ومنظومة أجهزة استشعار راداري من عائلة منظومات الملاحة الجوِّيَّة.

تتميز منظومة "معراج 4" بالقدرة على التحكم، وإطلاق التحذيرات الأولية، والمراقبة الجوِّيَّة بعيدة المدى، ورصد المواقع الأرضية، والتعقب ثلاثي الأبعاد. أما الرادار "مطلع الفجر3" فهو منظومة أخرى كُشف عنها، تقول القُوَّات الجوِّيَّة إنها تتميز بمقدرتها العالية على المتابعة الجوِّيَّة للكشف والتعرف على الأهداف على مدى 500 كيلومتر، أما منظومة "دي إم إي" فهي إحدى منظومات المساعدات الملاحية اللاسلكية التي تُستخدم في المطارات المدنية والتي تُصنَّع من أجل اتصال المحطَّة الأرضية بغرفة تحكم الطائرة[5].

(1) آرمان امروز، رونمايي از پهپاد دوربرد «صاعقه»، 11 مهر 1395 /http: //www.armandaily.ir/fa/Main/Detail/165313
(2) آفرينش، براي دفاع از خود حد ومرز ومحدوديتي نميشناسيم، 11 مهر 1395 .http: //afarineshdaily.ir/afarinesh/News aspx?NID=169477
(3) مواقف، أول «طائرة مسيَّرة انتحارية» تدخل الخدمة في القوة البحرية للحرس الثوري. /http: //mawaqif.net/content/news/2923
(4) تسنيم، أولين پهپاد ساخت دانش آموزان ايرانى با نام ساحر رونمايى شد، 2 اذر 1395 http: //cutt.us/oNMM
(5) جام جم، رادار ايرانى «مطلع الفجر ٣» رونمايى شد، 1 ابان 1395 https: //goo.gl/NDHHxZ

» البرنامج الصاروخي:

من ناحية أخرى كشفت إيران عن عدد من الصواريخ كان أبرزها صاروخ ذو الفقار الذي يمثّل أحدث صواريخها محلِّيَّة الصنع والذي يبلغ مداه 750 كيلومترًا، وكُشف عنه خلال الاستعراض العسكريّ الكبير للقوات المسلَّحة الإيرانيَّة في مدينة بندر عباس جنوب غربيّ إيران، بالتزامن مع استعراضات عسكريَّة أخرى في العاصمة طهران ومدن إيرانيَّة أُخرَى.

ويُعتبر صاروخ "ذو الفقار"، حسب وكالة "تسنيم" الإيرانيَّة، أحد أدقّ الصواريخ الإيرانيَّة المصنَّعة محلِّيًّا، إذ التحق بالصواريخ الباليستية بعيدة المدى الإيرانيَّة الأخرى، وبفضل احتوائه على رأس حربي انشطاري، بإمكانه إصابة الأهداف المتفرقة على الأرض ومدارج المطارات[1].

» حقيقة الصناعات العسكريَّة الإيرانيَّة:

رغم كثرة الإعلان عن المنجزات العسكريَّة الإيرانيَّة خلال الأشهر الأخيرة، فإنه لا يمكن الوثوق بكل المعلومات المنشورة عن التجارب والصناعات والاكتشافات الحربيَّة، فلا يزال الغموض يكتنف كثيرًا من هذه الصناعات، ويشير بعض التقارير والمعلومات إلى أن بعض هذه الصناعات يفتقر إلى الدِّقَّة، وفي ما يلي نعرض أبرز الشكوك حول حقيقة هذه المنجزات:

1- عدم امتلاك إيران التقنيات المتطورة اللازمة لصناعة عدد كبير من الأسلحة التي تعلن عنها بين الفينة والأخرى.

2- عدم توافر معلومات كافية عن كفاءة معظم هذه الصناعات.

3- عدم قدرة هذه الصناعات العسكريَّة على مجاراة منظومات الأسلحة المتطورة التي تمتلكها دول المنطقة.

---

(1) تسنيم، إيران تكشف عن صاروخ «ذو الفقار» الذي يبلغ مداه 750 كيلومترًا، 21 سبتمبر 2016
https: //www.tasnimnews.com/ar/news/2016/09/21/1191978/

» مستقبل الصناعات العسكريّة الإيرانيّة

ستؤدي مجموعة من الأسباب إلى استمرار إيران في الإنفاق على التسلُّح والإعلان عن مزيد من الصناعات المحلِّيَّة، نذكر منها التالي:

1- تردِّي الأوضاع الأمنيَّة في عدد من المناطق الحدودية واستمرار المواجهات بين قوات الحرس الثوريّ والقُوَّات الأمنيَّة ضدّ عصابات تهريب الأسلحة والمخدّرات.

2- استمرار حركات التحرُّر الوطني في مواجهة قوات الأمن الإيرانيَّة.

3- حاجة إيران إلى تجديد ترسانتها العسكريَّة بأسلحة جديدة ومتطورة.

4- حالة الاستقطاب التي تشهدها المنطقة وطموح إيران المتنامي إلى لعب دور أكثر فاعليَّة في الأزمات التي تشهدها سوريا واليمن والعراق.

5- امتناع عدد كبير من الدول المنتجة للأسلحة، كالولايات المُتَّحِدة الأمريكيَّة عن بيع أسلحة متطوِّرة لإيران.

6- رغبة إيران في الوصول إلى مصافِّ الدول المصدِّرة للأسلحة.

» المناورات ومشروعات التدريب:

بات واضحًا للمراقبين للشأن الإيرانيّ أن جانبًا مهمًّا من المناورات العسكريَّة المتعددة التي تجريها إيران، تركّز على الجوانب النفسيَّة والسياسيَّة التي تتركها أخبار المناورة على من تعتبرهم إيران خصومًا لها، سواء في داخل إيران أو خارجها، وخلال الأشهر الستة الماضية نفّذَت أفرع القُوَّات المسلَّحة الإيرانيَّة المختلفة سلسلة من المناورات، منها ما يلي:

• في المجال الجوِّيّ المحيط بمدينة أصفهان غربيّ إيران، أجرى سلاح الجو الإيرانيّ مناورة **"فدائيو سماء الولاية السادسة"** التي اشترك فيها مختلف أنواع الطائرات المقاتلة والقاذفات وطائرات الشحن شبه الثقيلة والخفيفة وطائرات الاتصالات والاستطلاع والتزود بالوقود وعدد من أنواع الطائرات دون طيار، ونفّذَت القُوَّات الجوِّيَّة عمليَّات اختراق أمواج الرادار لقوات العدوّ الافتراضي في هذه المرحلة.

ونفّذت مقاتلات "إف 14" و"ميج 29" عمليَّات التدريب على القتال الجوِّيّ في وضعية الاشتباك الميداني خلال الحرب الواقعية، وفي اليوم الأخير للمناورات استطاعت 6 طائرات "ميغ 29"، خلال عمليَّات التتبع الجوِّيَّة، تحديد طائرة "كرار" دون طيار كهدف وتدميرها بصاروخ جو-جو[1]، كما استخدمت المقاتلات القنابل محلِّيَّة الصنع والمتطورة «قاصد» في تدمير الأهداف المحدَّدة لها، واستطاعت هذه المقاتلات تدمير المواقع المحددة عبر إطلاق صاروخ "نصر" وقنبلة موجَّهة بالليزر تزن 200 رطل[2].

(1) فارس، انهدام پهپاد توسط جنگنده میگ 29، 28 مهر 1395 http: //www.farsnews.com/newstext.php?nn=13950728000498

(2) ايلنا، شليک موشک نصر وبمب قاصد/ انهدام اهداف زمينى توسط جنگنده‌هاى اف۴، 28 مهر 1395 https: //goo.gl/cD90Vz

وكانت أهم نتائج المناورة اختبار القنابل والصواريخ والأسلحة المصنَّعة محلِّيًّا، وأُعلِنَ رسميًّا أن اختبارها كان ناجحًا بكل المقاييس[1].

• المناورة الثانية كانت مناورة التسرُّب الإشعاعي، هذه المناورة أقامها الجيش الإيرانيّ في مناطق كاشان ونطنز وآران بوسط إيران، أي المناطق التي تتركز فيها المفاعلات النوويَّة الإيرانيَّة في نطنز وأراك وفردو. وفي هذا الصدد أعلن المتحدث الرسمي باسم هذه المناورات، أحمد جوزي، أن هذه المناورات تهدف إلى رفع جهوزية القُوَّات استعدادًا لمواجهة الحوادث المحتمَلة ولحماية مناطق المفاعلات النوويَّة والقدرات النوويَّة، فضلًا عن تنسيق الجهود بين قوات الشرطة وقوات الأمن والقُوَّات النِّظَامية لدرء المخاطر المحتمَلة في المجال النوويّ[2]. وقد أعلن قائد مقر الدفاع الإشعاعي في كاشان، حميد رضا مؤمنيان، أن هذه المناورات جرت وَفْقًا لمواصفات منظَّمة الطاقة الذرية الإيرانيَّة وبإشراف الوكالة الدوليَّة للطاقة الذرية، وبلغ عدد المشاركين فيها 1300 شخص بدعم من 200 آخرين[3].

• المناورة الثالثة هي مناورة قوات التعبئة "البسيج"، أجرتها قوات التعبئة في منطقة رابر التابعة لمحافظة كرمان في جنوب شرقيّ إيران، بهدف التدرُّب على عمل الأكمنة الأمنيَّة في المناطق الحدودية"[4].

• المناورة الرابعة كانت تحت عنوان "إلى بيت المقدس"، أجرتها كذلك قوات البسيج في 13 محافظة إيرانيَّة بمشاركة 84 كتيبة من كتائبها، وركز القائمون على هذه المناورة على إجراء عدة تمارين، منها منع دخول الأعداء إلى داخل المدن، وعمليَّات منع إنزال الجنود، إضافةً إلى التدريب على التكتيكات الحديثة لمواجهة التهديدات الجديدة، وكيفية مواجهة الهجمات التي ينفّذها تنظيم "داعش"[5].

• المناورة الخامسة هي "مناورة رسول اللّه الكبرى": هذه المناورة أجرتها القُوَّات البَحْرِيَّة بالجيش الإيرانيّ في جنوب شرقي إيران، حيث غطّت نحو 200 كيلومتر مربَّع. أما الهدف من هذه المناورة، حسب قائد القُوَّات البَحْرِيَّة العميد جيومرث حيدري، فهو تقييم جهوزية قواته واختبار مستوى قدراتها، وشاركت فيها 23 فرقة تابعة للقوات البرِّيَّة، وجرى التركيز على أسلحة المدرَّعات والمدفعية والمغاوير وقوات الردّ السريع، وشكَّل استخدام المدرَّعات المصنعة محلِّيًّا جانبًا مهمًّا من برنامج المناورات[6].

في هذه المناورات عُرض بعض الصناعات الجديدة، ومنها طائرة مسيرة جديدة تحمل اسم "فرباد" تطلق يدويًّا، ويصل مدى هذه الطائرة إلى 20 كيلومترًا، وتطير لمدة 45 دقيقة متواصلة.

كما عرضت القُوَّات البرِّيَّة جهاز "جمر" المخصَّص لمواجهة الطائرات المسيرة المعادية،

(1) الف، تست مثبت بمب‌ها وموشک‌های ایرانی، 28 مهر 1395 http: //alef.ir/vdcg3t9twak9zx4.rpra.html?404263
(2) وكالة ايسنا، آغاز رزمایش پدافند پرتویی «حضرت روح‌الله» در کاشان، 4 مهر 1395 /http: //www.isna.ir/news/95070401617
(3) صحيفة كيهان، إيران تُجرِي مناورة في الدفاع الإشعاعي، 26 سبتمبر http: //kayhan.ir/ar/news/45674.2016
(4) اطلاعات، برگزاری رزمایش بزرگ یاوران انقلاب اسلامی در رابر، 2 ابان 1395 http: //www.ettelaat.com/etiran/?p=239521
(5) نسل فردا، رزمایش بزرگ «الی بیت المقدس» برگزار شد، ص2، 15 ابان 1395 http: //cutt.us/XWPu
(6) الأنصار، انطلاق مناورات "محمد رسول الله ص" الكبرى للجيش الإيراني، 11 ديسمبر 2016 http: //alansaar.net/2016/12/11/39872

وتقول القُوَّات البرِّيَّة إن هذا الجهاز بإمكانه التصدِّي للطائرات المسيرة على بعد 3 كيلومترات، وقادر على إخراج الطائرة عن السيطرة قبل إنزالها إلى الأرض[1].

وفي اليوم الثالث للمناورات اختبرت القُوَّات البرِّيَّة، طائرة انتحارية مسيرة أطلق عليها "رعد85"، فضلًا عن طائرتين تحملان اسم "شاهين" و"عقاب"، الأولى تستخدم للعمليَّات القتالية وتتمتع بحمل صواريخ جوّ-أرض، أما الثانية فمتخصصة في عمليَّات التجسُّس، وزعمت القُوَّات البرِّيَّة أن بإمكان هذه الطائرة التحليق لمدة 24 ساعة متواصلة[2].

» تحرُّكات القطع البَحْرِيَّة الإيرانيَّة

1- تحرُّش الزوارق الإيرانيَّة بالسفن الأمريكيَّة

تتبع القُوَّات البَحْرِيَّة التابعة للحرس الثوريّ الإيرانـي، سياسة التحرُّش بالسفن الحربيَّة الأمريكيَّة واعتراض مسيرها، وتشكِّك القُوَّات البَحْرِيَّة في النشاط العسكريّ الأمريكيّ قرب الحدود الإيرانيَّة. هذا التحرُّش المتواصل وصفته الولايات المُتَّحِدة الأمريكيَّة بأنه غير مسؤول واستفزازي، وهدّدت بإغراق الزوارق الإيرانيَّة في حال تكراره.

في يوليو 2016، اقتربت خمسة زوارق بَحْرِيَّة حربيَّة إيرانيَّة تابعة للحرس الثوريّ من إحدى السفن الحربيَّة الأمريكيَّة التي كانت تحمل أحد أبرز جنرالات الجيش الأمريكيّ في رحلة ليوم واحد عبر مضيق هرمز، فاقتربت هذه الزوارق الإيرانيَّة المزودة بصواريخ "تاو" بنحو 560 مترًا من السفينة.

وصرّح القائد العامّ للقيادة المركزية في الجيش الأمريكي، الذي يُشرف على الحرب ضدّ تنظيم «داعش»، الجنرال جوزيف فوتيل، للصحفيين وهو على متن السفينة "USS نيو أورليانز" الأمريكيَّة قائلًا: "الفرصة كبيرة لحدوث حسابات خاطئة"، مضيفًا أن نحو 10% من الحالات تصنَّف باعتبارها غير آمنة أو غير عادية أو غير احترافية.

وفي شهر أغسطس 2016 واصلت دوريات زوارق البَحْرِيَّة الإيرانيَّة في الخليج العربي سياستها الثابتة التي تقوم على اعتراض القطع البَحْرِيَّة التي تتجاوز خطوط الملاحة الدوليَّة في الخليج، بخاصَّة القطع البَحْرِيَّة الأمريكيَّة.

وقد أعلن مسؤول دفاعي أمريكيّ أن أربعة زوارق تابعة للحرس الثوريّ الإيرانيّ اعترضت مدمِّرة أمريكيَّة في محيط مضيق هرمز، وقال المسؤول الأمريكي إن زورقين إيرانيَّين اقتربا لمسافة 300 متر تقريبًا من المدمرة "نيتز" في تصرف "غير آمن وغير احترافي". وأضاف المسؤول: "سرعة الاقتراب الإيرانيَّة العالية كانت مزعجة، اضطُر على أثرها قائد المدمّرة نيتز إلى تغيير مسارها".

في الشهر التالي سبتمبر 2016 واصلت إيران تصعيد نشاطها البحري في منطقة الخليج العربي، عبر دوريات الزوارق السريعة وتحريك

(1) الأمن والدفاع العربي، الجيش الإيراني يزيح الستار عن طائرة مسيَّرة جديدة تُطلَق يدويًّا، 12 ديسمبر 2016 http: //sdarabia.com/?p=41964#comment-196
(2) الأمن والدفاع العربي، الجيش الإيراني يزيح الستار عن طائرة رعد الانتحارية، 13 ديسمبر 2016 http: //sdarabia.com/?p=42090

قطعها البَحْرِيَّة متوسطة الحجم بشكل دائم، مع زيادة عمليَّات المراقبة والاعتراض ضدّ السفن الأمريكيَّة، ولم تُبدِ القطع البَحْرِيَّة الأمريكيَّة أي ردّ على تلك التحرُّكات.

وكانت أبرز حالات اعتراض السفن الأمريكيَّة ما فعلته سبع قطع بَحْرِيَّة إيرانيَّة عندما اعترضت المدمرة "يو إس إس فايربوينت" في مياه الخليج العربي، في الوقت الذي كان يفصلها فيه 91 مترًا عن أحد الزوارق الإيرانيَّة، مما اضطرّها إلى تغيير مسارها للحيلولة دون الاشتباك معها.

وقال البنتاغون إن الزوارق الأمريكيَّة حذّرت الطرف الإيرانيّ لمرَّات في اتصال لا سلكي، ولكن الزوارق الإيرانيَّة لم تُعِر هذه التحذيرات اهتمامًا، مشيرًا إلى أنها المرة الحادية والثلاثون التي تحدث فيها مواجهات خطرة بين الزوارق الأمريكيَّة والإيرانيَّة في المياه الجنوبية للخليج[1].

وقد صرّح قائد الأسطول الخامس للقوات الأمريكيَّة بيل إربن، بأن عدد المناوشات غير الآمنة وغير المهنية للزوارق الإيرانيَّة في النصف الأول من عام 2016، يبلغ تقريبًا ضعف ما حدث في الفترة المماثلة من العام الذي سبقه، مضيفًا أنه على الرغم من القوة المحدودة للقوارب الإيرانيَّة مقارنة بالسفن الحربيَّة الأمريكيَّة، فإن تهديداتهم في الخليج العربي كانت حقيقية[2].

كما حذّر قائد القيادة المركزية للقوات الأمريكيَّة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا «سنتكام» جوزيف ووتل، من أن الخطأ في الحسابات من الممكن أن يسبِّب معركة عسكريَّة بَحْرِيَّة مع إيران في الخليج العربي، مضيفا أن قوات فيلق القدس التابع للحرس الثوريّ نفّذت تحركات مستفزة ضدّ السفن الأمريكيَّة خلال الفترة الماضية في الخليج العربي[3].

» ترامب يتوعد البَحْرِيَّة الإيرانيَّة بردّ قاسٍ

تهديدات الرئيس الأمريكيّ المنتخب دونالد ترامب ضدّ إيران لم تقتصر على رفضه للاتِّفَاق النوويّ، بل شملت ملفّات أخرى كتوعُّده بردٍّ قاسٍ على أي سفينة إيرانيَّة تضايق سفن وقوارب البَحْرِيَّة الأمريكيَّة في مياه الخليج العربي. جاء هذا التهديد في كلمة لترامب أمام حشد من أنصاره في ولاية فلوريدا في أثناء حملته الانتخابية عندما قال: "عندما يطوّقون مدمّراتنا الجميلة بقواربهم الصغيرة ويلوّحون بإشارات يجب أن لا يُسمح لهم بها فإنهم سيُطرَدون من المياه بقوة السلاح"، وطالب بتعزيز قوة الجيش لإبراز قوة الولايات المُتَّحِدة وتعزيز دورها كزعيمة للعالَم[4].

في هذا الصدد ترى مجلة "فورن أفيرز" الأمريكيَّة ضرورة أن تقدّم إدارة ترامب الجديدة

---

(1) شرق ديلي، رويارويي ناوشكن آمريكايي با شناور نظامى ايران، 17 شهريور 1395
http: //www.sharghdaily.ir/News/102397/
(2) جام جم، تهديد قايق هاى تندرو ايران در خليج فارس بسيار واقعى است، 18 شهريور 1395
http: //jamejamonline.ir/online/2536707447636493445
(3) عصر إيران، فرمانده آمريكايى: «اشتباه محاسباتى» ممكن است سبب درگيرى نظامى با ايران شود، 10 شهريور 1395.
http: //www.asriran.com/fa/news/490828/
(4) رويترز، ترامب يتوعد برَدّ قاسٍ على أي مضايقة إيرانية للبحرية الأمريكية، 10 سبتمبر 2016
http: //ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN11G07S

مزيدًا لمواجهة التهديد الذي تشكّله إيران، لا سيّما في الساحة البَحْريَّة التي تتمتع فيها الولايات المُتَّحِدة بتفوُّق شاسع، وطالبته برسم خطوط حمراء لضمان عدم مرور أي استفزازات من البَحْريَّة الإيرانيَّة دون ردّ، ووضع سياسة أكثر شمولًا في ما يخصّ إيران للحدّ من طموحاتها التوسُّعية(1).

» ردود الفعل الإيرانيّة على تهديدات ترامب

وفي أول ردّ فعل لتهديدات ترامب، المبنية على ضرورة إغراق القوارب الإيرانيَّة في الخليج العربي في حال تعرُّضها لمضايقات من الزوارق والسفن الحربيَّة الإيرانيَّة، قلّل رئيس هيئة أركان الجيش الإيرانيّ، محمد باقري، من أهمِّيَّة التهديدات التي أطلقها ترامب واعتبر أن ترامب كان متهورًا في تصريحاته التي أطلقها في أثناء حملته الانتخابية وأن تهديده بإغراق القوارب الإيرانيَّة جاء في إطار الدعاية الانتخابية، ووجّه إلى ترامب نُصحًا اعتُبر استفزازيًا، عندما قال له: "ننصحك بالعودة إلى قائد القوة البَحْرِيَّة الأمريكيَّة وأن تسأله عن حال البحارة الأمريكيّين بعد احتجازهم والاستيلاء على زوارقهم"(2).

أما القائد السابق للحرس الثوريّ محسن رضائي فصرَّح بأن بلاده لا تسعى لتأجيج الصِّراع منذ بداية الثَّورة حتى الآن، وأن

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

قواتها المسلَّحة هي عامل أساسي في استقرار وأمن الخليج، ومن الطبيعي أن ردّها على أي نوع من أنواع الاعتداء سوف يكون حاسمًا.

» دلالات التحرُّش الإيرانيّ بالسفن الحربيّة الأمريكيّة:

أكّد "معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى"، في تقرير أعده حول هذا الشأن، أن الحرس الثوريّ يصعّد استفزازاته ومضايقاته لتحرُّكات البَحْرِيَّة الأمريكيَّة في المنطقة بالتنسيق مع المتشددين في النِّظام الإيرانيّ، وتتخذ هذه الاستفزازات بُعدًا سياسيًّا محليًّا موجَّهًا نحوحكومة حسن روحاني التي تطالب بتوطيد العَلاقات مع الغرب".

(1) Iran’s Growing Naval Ambitions, Why It Wants Naval Bases in Syria and Yemen
https: //www.foreignaffairs.com/articles/iran/201701-01-/irans-growing-naval-ambitions

(2) روسيا اليوم، رئيس الأركان الإيرانية: تهديدات ترامب مجرَّد مزحة، 10 نوفمبر 2016 https: //arabic.rt.com/news/849078

كما يرى التقرير أن المتشددين في إيران، قد يحتاجون أيضًا إلى تجديد مواجهتهم مع أمريكا لتبرير مخصَّصات الميزانية الهائلة التي يحصلون عليها سنويًا لأغراض عسكريَّة واستخباراتيَّة وأمنيَّة[1].

من جانبه قال كلف كابشان، رئيس مجموعة أيورسا والخبير بالشؤون الإيرانيَّة، إنه على الرغم من مليارات الدولارات التي ضُخّت في إيران بعد رفع العقوبات، ما زالت طهران ترى الولايات المُتَّحِدة مانعًا للبنوك الأوروبّية والآسيوية من التحرُّك نحو إيران وتمويل مشروعاتها[2]، في حين يرى بعض المراقبين الحضور الإيرانيّ المستمر في المياه الدوليَّة، محاولة لإبعاد البَحْرِيَّة الأمريكيَّة وصرف مراقبتها وانتباهها عن السفن الإيرانيَّة المحمَّلة بالأسلحة والإمدادات لحلفائها في اليمن وسوريا ولبنان. ونتيجة للرقابة الشديدة التي تفرضها البَحْرِيَّة الأمريكيَّة على حركة السفن، اضطُرّت سفن إيرانيَّة تحمل دعمًا للحوثيين في أكتوبر الماضي، إلى العودة بعد أن اعترضتها سفن حربيَّة أمريكيَّة، وهي خامس شحنة أسلحة إيرانيَّة للحوثيين تمنعها الولايات المتّحدة خلال عام ونصف.

2- الاستراتيجيَّة الإيرانيَّة لتوسيع وجودها في المياه الدوليَّة:

في النصف الثاني من عام 2016، زادت إيران من إرسال سفنها وأساطيلها البَحْرِيَّة إلى المياه الدوليَّة، تحت ذرائع مختلفة، كحماية السفن الإيرانيَّة من القراصنة، وتطوير العَلاقات مع سائر الدول، إضافةً إلى تأمين مصالح البلاد في المياه المحلِّيَّة والإقليميَّة والدوليَّة، وضمان أمن خطوط الملاحة البَحْرِيَّة في المياه الحُرَّة.

وينسجم هذا التوسُّع مع خُطَّة أكبر لإيران للتوسُّع إقليميًا ودوليًا، لأنها بصدد بناء وجودها بطول سواحل الخليج العربي وخليج عمان، وهي السِّيَاسَة التي أعلن عنها قائد القُوَّات البَحْرِيَّة الإيرانيَّة الأدميرال حبيب الله سياري في نوفمبر الماضي، عندما قال: "سيحيط أسطولنا البحري، عما قريب، بإفريقيا وعبر المحيط الأطلسي". وفي سعيها لتحقيق تلك الأهداف، أجرت إيران زيارات ومناورات بَحْرِيَّة مشتركة مع بلدان في إفريقيا وآسيا، مثل جنوب إفريقيا وتنزانيا والصين وسيريلانكا والهند.

قائد القُوَّات البَحْرِيَّة الإيرانيَّة الأدميرال حبيب الله سياري، أكّد في تصريح له عن هذا الموضوع أن الحضور المستمرّ لأساطيل القُوَّات البَحْرِيَّة الإيرانيَّة في المياه الحُرَّة يأتي في إطار تطوير العَلاقات الإيرانيَّة مع بقية دول العالَم. وقال سياري إن إرسال هذه الأساطيل إلى المياه الحُرَّة يهدف إلى زيادة الثقة والتعاوُن بين إيران وهذه الدول، إضافة إلى الحَدّ من سياسة التخويف من إيران "إيران فوبيا" التي ينتهجها بعض الدول ضدّ بلاده، فضلًا عن الذريعة الثابتة التي درج المسؤولون الإيرانيُّون

(1) صالح حميد، ماذا تريد إيران من تصعيد تهديداتها في المياه الدولية، 29 نوفمبر 2016 https: //www.alarabiya.net/ar/iran/2016/11/29/

(2) دينا جمال، زوارق تتحرَّش بسفن حربية أمريكية.. هل يستمر اللعب الإيراني بـ"النار" في الخليج، 7 سبتمبر 2016 http: //www.eremnews.com/latest-news/560451

على استخدامها وهي "إرسال رسالة سلام وصداقة إلى دول العالَم".

وأضاف سياري أن بلاده أرسلت حتى الآن 43 أسطولًا إلى المياه الحُرَّة، ورافق هذه الأساطيل نحو 3800 سفينة تجارية وحاملة نِفْط، أما الأسطول الرابع والأربعون فقد زار كلًّا من تنزانيا وجنوب إفريقيا[1].

» أطماع إيرانيَّة في بناء قواعد بَحْرِيَّة في سوريا واليمن:

رئيس هيئة الأركان محمد باقري كشف عن أطماع إيرانيَّة جديدة، عندما قال إن إيران تحتاج إلى قواعد بَحْرِيَّة في مناطق بعيدة وإنه قد يأتي يوم تحتاج فيه إلى قواعد في اليمن وسوريا أو قواعد بَحْرِيَّة عائمة، ووصف هذه القواعد بأنها أقوى بعشرات المرات من القدرة النوويَّة لأنها تمثل "رادعًا للأعداء" حسب تعبيره.

وبعد يوم واحد من هذه التصريحات دعا المرشد الأعلى للنِّظَام الإيرانيّ علي خامنئي، القُوَّات البَحْرِيَّة إلى ضرورة تعزيز وجودها في المياه الدوليَّة، واعتبر أن هذا الوجود يمثل دليلًا بارزا على ما سمَّاه "اقتدار إيران" وقوَّتها.

تصريحات سياري وباقري ودعوة خامنئي لا يمكن وضعها في إطار التصريحات شبه اليومية التي اعتادها المسؤولون الإيرانيّون، ولكنها انعكاس لسياسة واضحة ليس الجديد فيها هو نزعة الهيمنة، بل في أدواتها، فللمرة الأولى يتحدث مسؤولو النِّظَام الإيرانيّ عن توسُّع بحري يتجاوز مياه الخليج العربي، التي يمكن فهم التحرُّكات البَحْرِيَّة الإيرانيَّة فيها من منطلق أمنيّ مباشر، أما الحديث عن تعزيز الوجود البحري الإيرانيّ في المياه الدوليَّة وعن قواعد بَحْرِيَّة ثابتة أو عائمة تتجاوز نطاق أمن إيران ومياهها الإقليميَّة، فليس سوى سلوك يتّسق مع مشروعها التوسُّعي[2].

وتتمثل أهمِّيَّة القواعد البَحْرِيَّة في اليمن وسوريا، في أن اليمن يقع بجوار مضيق باب المندب الاستراتيجي التجاري الذي يُعتبر أحد أكثر المسارات البَحْرِيَّة أهمِّيَّة، وأن إنشاء إيران قاعدة بَحْرِيَّة في هذا البلد، سوف يمنحها وصولًا غير مقيَّد إلى البحر الأحمر، كما أن إنشاء قاعدة في سوريا من شأنه أن يُسهِم في زيادة التوسُّع الإيرانيّ ليشمل البحر الأبيض المتوسط ممَّا يسهِّل عليها عملية دعم حلفائها في لبنان وسوريا، فضلًا عن أنه سيُتيح لها إمكانيَّة الوجود قرب الشواطئ الأُورُوبِّيَّة[3].

هذا التوسُّع الإيرانيّ في المياه الدوليَّة والإقليميَّة أثار حفيظة وزير الخارجيَّة الأمريكيّ الأسبق هنري كيسنجر، فقال إن التحدي الأعظم أمام الشرق الأوسط هو الهيمنة المحتمَلة على المنطقة من إيران التي وصفها بـ"الإمبريالية والجهادية"،

---

(1) فارس، حركت ناوگروه 44 نیروی دریایی ارتش به طرف اقیانوس اطلس، 21 مهر 1395
http: //www.farsnews.com/newstext.php?nn=13950720000703
(2) أحمد يوسف أحمد، رسائل الهيمنة الإيرانية، 6 ديسمبر 2016 https: //microsyria.com/2016/12/06/
(3) Iran’s Growing Naval Ambitions, Why It Wants Naval Bases in Syria and Yemen
https: //www.foreignaffairs.com/articles/iran/201701-01-/irans-growing-naval-ambitions

وطالب واشنطن بأن تعارض التوسُّع الإقليمي لإيران وتطالبها بالتصرف كدولة[1].

بعض المراقبين يرى صعوبة تصوُّر إقامة قواعد بَحْرِيَّة إيرانيَّة في اليمن وسوريا في الوقت الحاضر، لأن إنشاءها يتطلب أن تكون سوريا واليمن قادرتين بالفعل على أن اتخاذ قرار خطير يقضي بالسماح للنِّظَام الإيرانيّ بتكريس وتأسيس قواعد عسكريَّة، ويؤكدون أن النِّظَام الإيرانيّ لا يزال أمامه حواجز وموانع عديدة لكي يكون قادرًا على تحقيق مثل هذه الخطوات في طموحه الاستراتيجي الكبير، واعتبروا أن تصريح محمد باقري عن القواعد في اليمن وسوريا من قَبيل الخطاب الدعائي والتصريحات التي اعتاد القادة الإيرانيّون إطلاقها[2].

» التعاوُن العسكريّ مع الدول الأجنبيّة

أولًا: التعاوُن الإيرانيّ الباكستاني

تتشابك المصالح الأمنيَّة والسياسيَّة والاقتصاديَّة بين إيران وباكستان، بدرجة شجعت البلدين على تجاوز التوتُّر الحدودي الذي تسببت فيه جماعة جيش العدل الإيرانيَّة المعارضة التي تتخذ من الأراضي الباكستانية مقرًّا لشنّ عمليَّاتها ضدّ قوات الأمن والحرس الثوريّ الإيرانيّ، إضافة إلى تجاوز الغضب الباكستاني من الاتِّفَاق الهندي الإيرانيّ بشأن تشغيل ميناء تشابهار الإيرانيّ بشكل مشترك، إذ تعتبر إسلام آباد أن هذا الميناء سيكون على حساب ميناء غوادر الباكستاني.

وفي اللقاء الذي جمع رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف والرئيس الإيرانيّ حسن روحاني في سبتمبر 2016 على هامش أعمال الجمعية العامَّة للأمم المُتَّحِدة في نيويورك، قال روحاني إن أمن إيران وأمن باكستان مرتبطان، مشدِّدًا على حاجة البلدين إلى زيادة التعاوُن في مجال الدفاع.

هذه الدعوة لاقت استجابة سريعة من إسلام آباد، وفي شهر أكتوبر 2016 أجرت القُوَّات البَحْرِيَّة الإيرانيَّة مع نظيرتها الباكستانية مناورة بَحْرِيَّة في ميناء كراتشي، شاركت فيها الفرقة 43 للبَحْرِيَّة الإيرانيَّة بأربع قطع قتالية، وركزت المناورة على عمليَّات الإغاثة والإنقاذ البحري في المياه الإقليميَّة الباكستانية[3].

وحول مشاركة إيران في هذه المناورات قال قائد القُوَّات البَحْرِيَّة للجيش الإيرانيّ الأدميرال حبيب اللّه سياري، إن الفرقة 43 التابعة للقوات البَحْرِيَّة أنهت مهمتها بنجاح في المياه الحُرَّة، وكذلك المشاركة في المناورة البَحْرِيَّة مع باكستان[4].

ثانيًا: التعاوُن الإيرانيّ الصيني

بعد أن بلغ الاقتصاد الصيني مرحلة متقدمة وضعته في مصافّ القوى الكبرى، رأت الصين

(1) اليوم برس، لأول مره.. إيران تكشف عن ضرورة إقامة قاعدة عسكرية إيرانية في اليمن، 26 نوفمبر 2016
http: //www.roayahnews.com/
(2) خالد عكاشة، إيران والبحث عن النفوذ الاستراتيجي البحري، 10 ديسمبر 2016 /http: //24.ae/article/303910/38
(3) جام جم، رزمايش مشترک دريايى ايران وپاكستان آغاز شد، 10 مهر http: //soo.gd/1z3I
(4) جمهوري إسلامي، دريادار سياري، ماموريت ناوگروه چهل موفقيت آميز بود، 15 مهر 1395 /http: //www8.irna.ir/fa
News/82257022/

ضرورة أن تواكب قُوَّتُها العسكريَّةُ الوضعَ الاقتصاديَّ الذي يحتاج إلى تدعيم عسكريّ، وبدأ القادة الصينيون يصلون إلى قناعة جازمة بأن الأداة العسكريَّة أصبحت محوريَّة في لعب دور رئيسّي في دعم الأهداف والمصالح القوميَّة للصين.

وللرغبة في تحديث أسلحتها وجيشها، وترميم ما دُمّر منذ الثَّورة وفي أثناء حربها مع العراق، في ظلّ الحصار الأمريكيّ المضروب عليها، لجأت إيران إلى تعميق عَلاقاتها مع الصين بديلًا من التكنولوجيا الأمريكيَّة والغربيَّة.

وتأمل إيران في استمرار بكين في تزويدها بتكنولوجيا الصواريخ والمُعَدَّات اللازمة لتطوير مصانع الأسلحة والذخيرة الإيرانيَّة، فضلًا عن نقل الخبرات في المجال النوويّ[1].

ويعود التعاوُن العسكريّ الإيرانيّ الصيني إلى ثمانينيات القرن الماضي، عندما قدمت الصين لإيران السلاح، والصواريخ الباليستية التكتيكية، وصواريخ "كروز" المضادَّة للسفن، في حربها ضدّ العراق. وقد أسهمت بكين في عملية تحديث الأسلحة الإيرانيَّة التي تمتلكها منذ عهد الشاه، وصُمِّمَت أحدث الأسلحة الإيرانيَّة لأول مرة بإشراف صيني، إضافة إلى مساهمتها الكبيرة في تطوير أسلحة صينية مثل صاروخ "نور" المطوَّر من صاروخ "هو 802" الصيني وصاروخ النصر الذي صُنع خِصِّيصًا في مجموعة "هونجدو" الصينية[2].

خلال السنوات الأخيرة، سعت طهران لتوثيق عَلاقاتها العسكريَّة مع الصين عبر عقد مزيد من صفقات التسليح، وقوبلت هذه المساعي بعدم ممانعة صيني ظهر جليًّا في تصريحات المسؤولين العسكريّين الصينيين، إذ صرَّح وزير الدفاع الصيني تشانغ وان تشيوان لقائد البَحْرِيَّة الإيرانيَّة حبيب الله سياري الذي زار الصين في أكتوبر 2014، بأن بكين تريد بالفعل تعزيز العَلاقات العسكريَّة مع إيران، وفي عدة مناسبات أخرى اعتبر وزير الدفاع الصيني إيران شريكًا استراتيجيًّا لبلاده، بخاصَّة في القضايا المهمَّة، وشدّد على ضرورة تعزيز وتطوير التعاوُن العسكريّ والدفاعي بين البلدين.

في المفاوضات التي أجرتها إيران مع مجموعة الدول الستّ الكبرى في فيينا، أصرَّت الصين مِرارًا، على رفع الحظر المفروض على الأسلحة من قِبَل الأمم المُتَّحِدة. وعلى الرغم من أن الاتِّفَاق النوويّ أكّد منع إيران من الحصول على أسلحة متطورة في الوقت الراهن، فإن وزير الخارجيَّة الرُّوسي سيرغي لافروف، قد أعلن أن روسيا والصين ستواصلان عقد صفقات أسلحة مع إيران وَفْقًا لإجراءات مَجْلِس الأمن في الأمم المُتَّحِدة.

وفي ظلّ المخاوف الإيرانيَّة من تغيُّر السِّيَاسَة الأمريكيَّة تجاهها بعد تَوَلِّي الرئيس الأمريكيّ الجديد دونالد ترامب السُّلْطة في البيت الأبيض، كان لا بد من تسريع وتيرة تحالفاتها العسكريَّة مع حلفائها التقليديين كالصين.

(1) موقع مقاتل، مصالح جمهورية الصين الشعبية وأهدافها في الشرق الأوسط http: //cutt.us/iXMkB
(2) المنتدى العربي للدفاع والتسلّح، إيران والصين: أسرار مذهلة، 12 أكتوبر 2010 http: //defense-arab.com/vb/threads/35503/

التحرُّك العسكريّ الإيرانيّ في مجال التعاوُن العسكريّ مع بكين، جاء متوافقًا مع رغبة الصين التي تحرص على امتلاك أوراق ضغط على دونالد ترامب الذي أطلق تصريحات ضدّها وأبدى رغبة في التعاوُن مع تايوان خلال الفترة القادمة في مخالفة واضحة منه للاتِّفَاقيَّات الصينية الأمريكيَّة بالالتزام بصين واحدة". وفي إطار هذا التعاوُن الوثيق بين البلدين زار وزير الدفاع الصيني الفريق تشانك وان تشوان، على رأس وفد عسكريّ رفيع المستوى، العاصمة الإيرانيَّة طهران، والتقى نظيره الإيرانيّ العميد حسين دهقان، وبحث الجانبان مختلف القضايا الثنائية والإقليميَّة والدوليَّة.

وأكّد دهقان أن ارتقاء العَلاقات والتعاوُن الدفاعي العسكريّ بعيد المدى مع الصين، يُعتبر من الأولويات الأساسية للدبلوماسيَّة الدفاعية الإيرانيَّة، ووُقّعت خلال اللقاء اتِّفاقية دفاعية عسكريَّة بين البلدين، تشمل "تعزيز التعاوُن الدفاعيّ العسكريّ» و"تبادل الخبرات في المجالات العسكريَّة، بخاصَّة مجال التدريب ومكافحة الإرهاب"[1].

وفي نفس السياق أعلن رئيس الهيئة العامَّة للقوات المسلَّحة محمد حسين باقري، عن تشكيل لجنة مشتركة بين الصين وإيران، لتبدأ أعمالها في أسرع وقت ممكن، واعتبر باقري أن زيارة وزير الدفاع الصيني لإيران ستشكِّل نقطة تحوُّل كبير في تنمية التعاوُن العسكريّ بين طهران وبكين[2].

وعند لقائه وزير الدفاع الصيني في طهران دعا رئيس الهيئة العامَّة للقوات المسلَّحة محمد حسين باقري، لتنفيذ مذكّرات التفاهم الموقَّعة بين إيران والصين، مشدِّدًا خلال لقائه وزير الدفاع الصيني في طهران، على أن العَلاقات الدفاعية بين البلدين جيدة للغاية وتمرّ بأفضل حالاتها، مُعلِنًا استعداد إيران لتوسيع دائرة التعاوُن الدفاعي والعسكريّ ليشمل إقامة مناورات عسكريَّة مشتركة بين البلدين، مشيرًا إلى عزم وإرادة بلاده الارتقاء بالعَلاقات العسكريَّة بين البلدين إلى "مستوى التعاوُن الاستراتيجي"[3].

» الدلالات المستقبلية للتعاون العسكريّ بين إيران والصين:

1- تحتلّ الصين المرتبة الثانية بعد روسيا من حيث تصدير السلاح إلى إيران، وبهذه الاتِّفَاقيَّات التي أبرمتها مع طهران استطاعت أن تعيد تعاونها مع هذا البلد إلى العلن بعد سنوات من التعاوُن السري الذي فرضه الحظر الدولي على إيران.

2- وتأمل إيران من خلال تنمية تعاونها العسكريّ مع الصين في الانخراط في تحالفات جديدة ولو بالعزف على وتر مكافحة الإرهاب الذي أشار إليه وزير الدفاع الصيني في أثناء زيارته الأخيرة لطهران، عندما قال إن التعاوُن في ملَفَّات المنطقة ومكافحة الإرهاب هو ما دفع بلاده إلى التعاون العسكريّ مع طهران.

---

(1) خبرنكاران جوان، امضاى توافقنامه دفاعى امنيتى بين ايران وچين با حضور وزراى دفاع دو كشور، 24 ابان 1395 http: //cutt.us/kP8Nh

(2) تسنيم، ايران وچين «كميسيون مشترك همكارى‌هاى نظامى» تشكيل دادند، 24 آبان 1395 http: //cutt.us/ymr2O

(3) فارس، آمادگى ايران براى برگزارى رزمايش مشترک با چين، 24 ابان 1395 http: //cutt.us/0eLHI

3- الصين تسعى كذلك لتحقيق أهدافها في المنطقة، وأبدت رغبتها أكثر من مرة في زيادة تعاونها العسكريّ مع العراق وسوريا، لذا ترى أن من الممكن أن تحقق هذا الهدف عبر بوابة إيران التي تتمتع بعَلاقات متميِّزة ونفوذ كبير في هاتين الدولتين.

4- هذا الانفتاح على الصين ينظر إليه بعض المراقبين على أنه محاولة من إيران لإرسال رسائل إلى موسكو بأن طهران قادرة على كسب حلفاء جُدُد إذا ما تَنَصَّلَت روسيا من عهودها والتزاماتها، في حين يفسِّر آخرون التعاوُن الصيني الإيرانيّ على أنه محاولة إيرانيَّة لتفعيل تعاونها مع موسكو وبكين في مواجهة واشنطن وحلفائها في المنطقة.

5- الانفتاح الصيني على إيران يأتي في إطار تعزيز النُّفُوذ الصيني في الدول الآسيوية.

6- طهران ترى في بكين مظلَّة دوليَّة لزيادة حجم تحالفاتها في المنطقة.

ثالثًا- التعاوُن الإيرانيّ مع سلطنة عمان:

وفي إطار التعاوُن العسكريّ الدوليّ بين إيران وبقية الدول، تعتزم إيران وسلطنة عمان إقامة مناورة مشتركة في مياه الخليج العربي، بهدف إجراء تدريبات على الإغاثة والإنقاذ البحري، فضلًا عن توسيع التعاوُن بين البلدين ورفع مستوى التعاوُن في الحالات الطارئة.

» إيران والحرب السُّورية

حتى وقت قريب كانت طهران، تزعم أنها لم ترسل مقاتلين إلى سوريا وأن مشاركتها في الحرب التي تشهدها سوريا تقتصر على إرسال الخبراء والمستشارين لتقديم الاستشارات لقوات الرئيس السُّوري بشار الأسد لا للمشاركة في القتال الميداني، لكن بعد مقتل عدد كبير من الجنود والضباط الإيرانيّين الذين زجّت بهم في الحرب التي تشهدها سوريا منذ نحو 6 سنوات، وباتت تعترف بسقوط قادة عسكريّين كبار وتنعاهم تحت شعار "الواجب الجهادي"، وتحولت عملية الإعلان عن مقتل الضباط والجنود في سوريا إلى خبر شبه يومي في وسائل الإعلام.

» أكثر من ألف قتيل إيرانيّ في سوريا:

آخر الإحصاءات حول عدد القتلى الإيرانيّين في سوريا يتحدث عن مقتل أكثر من ألف شخص ممَّن أرسلتهم إيران للمشاركة في الحرب التي تشهدها سوريا، وَفْقًا لإعلان رئيس مؤسَّسة الشهداء وقدامى المحاربين في إيران محمد علي شهيدي محلاتي، إلا أن الإيرانيّين يؤكّدون أن عدد القتلى من الحرس الثوريّ والجيش الإيرانيّ يفوق الأعداد المعلنة في وسائل الإعلام.

وهذه هي المرة الثانية التي يؤكّد فيها مسؤول رسمي إيرانيّ عدد قتلى جنود بلاده في سوريا، إذ ضمّت القائمة السابقة التي أعلن عنها شهيدي في سبتمبر الماضي 400 شخص من الإيرانيّين، الذين قضوا في سوريا، فضلًا عن مقتل عدد كبير من المقاتلين الذين جنّدتهم إيران من أفغانستان

وباكستان لدعم نظام الرئيس السُّوري بشار الأسد. ويطلق عليهم في إيران اسم "المدافعين عن مراقد أهل البيت"، في إشارة إلى العتبات الشِّيعِيَّة المقدسة لديهم في سوريا[1]، كما أن عددًا من كبار قادة الحرس الثوريّ لقوا حتفهم خلال السنوات الأخيرة في الاشتباكات الدائرة في سوريا، ومنهم أحمد غلامي، وحسين همداني، وشفيع شفيعي، ورضا فرزانة، وداريوش درستي، وإسماعيل حيدري، وهادي كباف، وعبد الله إسكندري[2].

آخر كبار قادة الحرس الثوريّ الذين قُتلوا في سوريا هو العميد غلام رضا سمايي الذي قُتل مؤخَّرا في اشتباكات مع قوات المعارضة السُّورية في حلب. هذا العميد كان قد تَوَلَّى مناصب من قبيل "مسؤول عمليَّات مقر الحرس الثوريّ في شرق إيران" و"قيادة كتيبة المدفعية في لواء نصر الخامس التابع للجيش"، كما تولى قيادة الاستخبارات في فرقة المدفعية وكتيبة الصواريخ التابعة للحرس، إضافةً إلى رئاسة جهاز الاستخبارات في قسم المدفعية والصواريخ[3].

» انتقادات واسعة ضدّ النِّظَام لتورُّطه في الحرب السُّورية:

نتيجة لارتفاع أعداد القتلى في سوريا، أطلق الإيرانيُّون عاصفة من الانتقادات تعبيرًا عن غضبهم من دور الحكومة والحرس الثوريّ في ذلك، وتضمنت حملة الانتقادات سخرية واضحة على العبارات التي ظلّ المسؤولون الإيرانيّون يستخدمونها لتبرير تدخُّلهم في سوريا، مثل ربط التدخُّل في سوريا بالأمن القومي الإيرانيّ، إضافة إلى ردع تهديد تنظيم الدولة الإسلاميَّة عن إيران، رغم أن تنظيم الدولة لم ينفّذ حتى الآن أي عملية عسكريَّة داخل الأراضي الإيرانيَّة[4].

وتفاعل موقع "توانا"، أبرز مواقع المجتمع المدني الإيرانيّ، مع الحملة، ونشر إحصاءات عن القتلى المدنيين والجهات التي كانت سببًا في قتلهم، وعلّق

(1) شروع لاين، بيش از «يک هزار نفر» إيراني در سوريه شهيد شده‌اند، 2 اذر 1395 http: //cutt.us/Ndla9
(2) راديو فردا، واكنش سپاه به گزارش‌ها از «شكنجه ومرگ» يک عضو سپاه اهواز، 21 مهر 1395 http: //cutt.us/ToYQi
(3) راديو فردا، يک «فرمانده ارشد سپاه پاسداران» در درگيری‌های سوريه كشته شد، 6 آبان 1395 http: //cutt.us/o9Uco
(4) صاد، ارتفاع عدد القتلى من قيادات الحرس الثوري الإيراني في سوريا، 28 نوفمبر 2016 http: //cutt.us/ejMMl

الموقع بأن "قوات الأسد تتصدر القائمة بفاصل كبير في التسبُّب في قتل المدنيين"، والضرائب وأموال النِّفْط الإيرانيَّة تنفق على قتل الأطفال والنساء في سوريا[1].

كما أن بعض الصحف الإيرانيَّة تَطرَّق إلى موضوع ارتفاع عدد القتلى وتدخُّل الحرس الثوريّ في سوريا، مثل صحيفة "بهار" التي ذكرت في إحدى افتتاحياتها أن التطوُّرات العاجلة التي حدثت في ميادين القتال على الأراضي السُّورية تسببت في ارتفاع عدد القتلى الإيرانيِّين هناك، وأصبح هذا العدد من القتلى يرتفع يوما بعد يوم بسبب الوجود العسكريّ الإيرانيّ في سوريا".

وانتقدت هذه الصحيفة بشدة الاستراتيجيَّة الإيرانيَّة لحماية بشار التي تقوم على ركيزتين: إبعاد التهديدات الأمنيَّة من الحدود الإيرانيَّة، والحفاظ على محور المقاومة في المنطقة بقيادة إيران، داعية النِّظَام الإيرانيّ إلى التعامل بواقعية مع هذا الموضوع[2].

» استدعاء رضائي لرفع الروح المعنوية

هذه الانتقادات والأصداء الكبيرة للخسائر المتتالية لمِلِيشْيات إيران في سوريا، دفعت المرشد الأعلى علي خامنئي إلى استدعاء الجنرال المتقاعد محسن رضائي، القائد السابق للحرس الثوريّ الإيرانّي، الذي ظهر فجأة وسط الناس مرتديًا زيه العسكريّ الكامل[3].

بعض المحللين الإيرانيّين رجّح أن يكون الحرس الثوريّ قد تَعمَّد نشر خبر تولي رضائي قيادة القُوَّات في سوريا، بغرض رفع الروح المعنوية بين العسكريّين الإيرانيّين، بعد أن انخفضت بدرجة كبيرة بسبب الخسائر التي تكبدوها مؤخَّرًا[4].

وكالة أنباء "فارس" الإيرانيَّة التي يديرها الحرس الثوريّ، تساءلت عن أسباب استدعاء رضائي، فجاءت الإجابة من الجنرال محسن رضائي نفسه، خلال كلمة له، عندما عبَّر عن حزنه وغضبه من الخسائر الفادحة التي تَكبَّدَتها القُوَّات الإيرانيَّة المشاركة في الحرب التي تشهدها، وتَوَعَّد الذين قتلوا الجنود الإيرانيّين بالقصاص ووصفهم بالإرهابيين والتكفيريين.

» مستقبل الوجود الإيراني في سوريا

بعد سقوط حلب وإبرام الاتِّفَاق الرُّوسي-التُّرْكِيّ حول إجلاء المواطنين والمسلَّحين من هذه المدينة التاريخية، بدأت إيران تتحسَّس الخطر حول مستقبلها في سوريا، وانعكس ذلك على تصريحات المتحدث باسم الخارجيَّة الإيرانيَّة التي حذّر فيها من أن بلاده لن تسمح بأن تتحول سوريا إلى منطقة تَقاسُم نفوذ، زاعمًا أن الحديث عن هذا الأمر هو

(1) ميكرو سوريا، حملة واسعة من نشطاء إيرانيين ضدّ التدخُّل الإيراني في سوريا، 17 سبتمبر 2016 https: //microsyria. com/2016/09/17/
(2) شام، من كثرة القتلى الإيرانيين في سوريا... الصحف الإيرانية بدأت توجه الانتقادات لحكومتها، 29 أكتوبر 2015 http: //cutt.us/ Yq96O
(3) أورينت، غضب إيراني من أداء روسيا في معارك حلب وخامنئي يستدعي رضائي، 13 مايو 2016 http: //orient-news.net/ar/ news_show/112049/0/
(4) حملة واسعة من نشطاء إيرانيين ضدّ التدخل الإيراني في سوريا https: //microsyria.com/2016/09/17/

حديث بلا قيمة، ويدعم هذه الفرضية، السلوك الإيرانّي على الأرض بدءًا باحتلال حلب وانتهاك اتِّفاق إجلاء المدنيين والمقاتلين من أحيائها الشرقية وعرقلة خروجهم وربط خروجهم بإجلاء أهالي قريتي كفريا ونبل الشيعيتين، كما أن الدور الفعَّال والمؤثِّر الذي باتت تضطلع به كل من روسيا وتركيا عقب إمساكهما بزمام المبادرة السُّورية ودعوتهما الأطراف الرئيسيَّة المتقاتلة كافَّةً في سوريا إلى طاولة المفاوضات في آستانة بكازاخستان، زاد خشية إيران من تحجيم دورها رغم دعوتها للمشاركة في هذه الاجتماعات.

لذا فإن مستقبل إيران في سوريا سيتوقّف بشكل أساسيّ على ما ستتمخض عنه هذه المفاوضات من نتائج، وفي حال فشل هذه المفاوضات قد تعمل إيران على تشجيع الرُّوس وبشار الأسد معًا لاستئناف العمل العسكريّ عبر تحريك جبهة إدلب لضمان السيطرة على أكبر رقعة في سوريا ومِن ثَمَّ ضمان استمرار الأسد.

» تغيير القيادات العسكريَّة:

في نوفمبر الماضي أصدر المرشد الأعلى للنِّظَام الإيرانيّ والقائد الأعلى للقوات المسلَّحة للبلاد علي خامنئي، قرارين منفصلين بتعيين من العميد أحمد رضا بوردستان الذي شغل منصب قائد القُوَّات البرِّيَّة، نائبًا لرئيس هيئة الأركان العامَّة للقوات المسلَّحة الإيرانيَّة، خلفًا لعبد الرحيم موسوي الذي أقيل من منصبه بعد 5 أشهر من تعيينه الذي تم في 5 يوليو 2016 خلفًا للواء غلام علي رشيد. وفي مرسوم آخر عُيِّن العميد جيومرث حيدري قائدًا للقوات البرِّيَّة التابعة للجيش الإيرانيّ[1].

وفي ديسمبر 2016 أصدر المرشد الأعلى للثورة الإيرانيَّة علي خامنئي، قرارًا بتعيين العميد غلام حسين غيب برور رئيسًا لقوات التعبئة "البسيج" ونائبًا للقائد العامّ للحرس الثوريّ لشؤون قوات البسيج، خلفًا للعميد محمد رضا نقدي الذي عُيِّن مساعدًا للشؤون الثقافية والاجتماعية بالحرس الثوريّ.

وكان غيب برور قد تَوَلَّى قيادة قاعدة الإمام الحسين بعد مقتل قائدها السابق في سوريا حسين همداني، كما تَوَلَّى قيادة حرس "فجر" في محافظة فارس[2].

» الاستنتاجات

- رغم توجُّه روحاني إلى خفض ميزانية الحرس الثوريّ عام 2016، فإن روحاني عدل عن خطته الرامية إلى إيجاد توازن بين الجيش والحرس، وزاد ميزانية الحرس في 2017 فارتفعت ميزانيته إلى مستوى قياسي فبلغت 6.9 مليار دولار.
- اعتراضات لجنة الدفاع والأمن في البرلمان الإيرانّي على تقليص ميزانية الحرس الثوريّ في 2016، كان لها عظيم الأثر في زيادة ميزانية الحرس في 2017، إذ ترى هذه اللجنة أن يران تتعرض لتهديدات داخليَّة وخارجيَّة، تستوجب تقديم مزيد من الدعم للحرس.

(1) الخليج الجديد، خامنئي يُقِيل موسوي ويُجرِي تغييرًا محدودًا في القيادة العليا للجيش، 20 نوفمبر 2016 http: //www.thenewkhalij. org/node/51647
(2) وكالة تسنيم، انتصاب سرتيپ «غلامحسين غيبپرور» به رياست سازمان بسيج، 17 اذر 1395 http: //tn.ai/1261250

● الحرس الثوريّ أكّد أنه فوق الحكومة الإيرانيَّة وأنه اليد اليمنى للنِّظَام الإيرانيّ في تنفيذ مخطَّطاته الخارجيَّة وسياسته التوسُّعية خلال الفترة القادمة.

● تهدف إيران من خلال إعلانها المتواصل عن الصناعات الحربيَّة لتأسيس وبناء موقع إقليمي مميَّز بين القوى الإقليميَّة الأخرى، وبناء حالة من التوازن مع القوى النوويَّة مثل باكستان والهند، ومنافسة تركيا وروسيا بالتأثير على دول وسط آسيا.

● جزء كبير من التدريبات والمناورات الإيرانيَّة المتواصلة منذ سنين، يركِّز على الجوانب السياسيَّة والنفسية لردع من تعتبرهم إيران خصومها في الداخل والخارج.

● اتخاذ تحرُّش زوارق الحرس الثوريّ بالسفن الأمريكيَّة بُعدًا سياسيًّا محليًّا موجَّهًا نحو حكومة حسن روحاني التي تطالب بتوطيد العَلاقات مع الغرب.

● مضايقة السفن الأمريكيَّة في مياه الخليج تستهدف الهروب من المراقبة اللصيقة التي تفرضها السفن الأمريكيَّة على السفن الإيرانيَّة المحمَّلة بالأسلحة والإمدادات لحلفائها في اليمن وسوريا ولبنان.

● تمتلك إيران خُطَطًا للتوسُّع في المياه الدوليَّة، وتأتي هذه الخطط في إطار مشروعها التوسُّعي.

● تصريحات المسؤولين الإيرانيّين حول ضرورة بناء قواعد في اليمن وسوريا تكشف نيّات النِّظَام الإيرانيّ في توسُّع بحريّ يتجاوز مياه الخليج العربي.

● يمكن فهم التحرُّكات البَحْرِيَّة الإيرانيَّة في المياه الإقليميَّة والدوليَّة من منطلق أمنيّ مباشر، أما تعزيز الوجود البحري الإيرانيّ في المياه الدوليَّة وإنشاء قواعد بَحْرِيَّة تتجاوز نطاق أمنها ومياهها الإقليميَّة، فهو سلوك يتّسق مع مشروعها التوسُّعي.

● لا يزال أمام إيران حواجز وموانع عديدة كي تكون قادرة على بناء قواعد في دول إقليميَّة، وتصريحات باقري عن نية بلاده بناء قواعد في اليمن وسوريا هي من قبيل الخطاب الدعائي والتصريحات التي اعتادها القادة الإيرانيّون.

● لجأت طهران إلى الصين، حليفًا ثانيًا بعد روسيا، بسبب رغبتها في تحديث ترسانتها وتزويدها بتكنولوجيا الصواريخ والمُعَدَّات اللازمة لتطوير مصانع الأسلحة والذخيرة.

● في ظلّ المخاوف الإيرانيَّة من تغير السِّيَاسَة الأمريكيَّة تجاهها بعد تولي الرئيس الأمريكيّ الجديد دونالد ترامب السُّلْطة، كان لا بد من تسريع وتيرة تحالفاتها العسكريَّة مع حلفائها التقليديين كالصين وروسيا.

● تحتلّ الصين المرتبة الثانية بعد روسيا من حيث تصدير السلاح إلى إيران، وبعد زيارة وزير الدفاع الصيني لطهران استطاعت بكين أن تعيد تعاونها مع هذا البلد إلى العلن بعد سنوات من التعاوُن السِّرِّيّ الذي فرضه الحظر الدولي على إيران.

● الانفتاح الإيرانّي على الصين ينظر إليه بعض المراقبين على أنه محاولة إيرانيَّة لإرسال رسائل إلى موسكو بأن طهران قادرة على كسب حلفاء جُدُد إذا ما تَنَصّلَت روسيا من عهودها والتزاماتها، في حين يفسّر آخرون التعاوُن بين البلدين على أنه محاولة إيرانيَّة لتفعيل تعاونها مع موسكو

وبكين في مواجهة واشنطن وحلفائها في المنطقة.

- طهران ترى في بكين مظلّة دوليَّة لزيادة حجم تحالفاتها في المنطقة.

- تَعرَّض النِّظَام الإيرانيّ لحملة انتقادات واسعة في الداخل الإيرانّي بسبب مشاركته في الحرب التي تشهدها سوريا وسقوط أعداد كبيرة من قوات الحرس الثوريّ والجيش.

- تخشى إيران من تحجيم دورها في سوريا مستقبَلًا، وتَجَلَّى ذلك في محاولاتها إفشال الاتِّفَاق التُّرْكِيّ-الرُّوسيّ واحتجاز المواطنين وربط إتمام الاتِّفَاق بإجلاء أهالي قريتَي نبل والزهراء الشيعيتين.

- في حال فشل مفاوضات آستانة قد يلجأ الإيرانيُّون إلى تحريك جبهة إدلب واستئناف القتال فيها لضمان السيطرة على أكبر مساحة من سوريا تمكِّن الأسد من الاستمرار في الحكم، ومِن ثَمَّ تضمن مواصلة نفوذهم في سوريا.

الملف الأمني

يتولى المَجْلِس الأعلى للأمن القومي الإيرانيّ مسؤولية الأمن الداخلي، ويرسم السياسات الدفاعية والأمنيّة في إطار السياسات العامّة التي يحدّدها مرشد الثّورة علي خامنئي، ومن مهامّه الأخرى تنسيق النشاطات السياسيّة والأمنيّة والاجتماعية والثقافية والاقتصاديّة ذات العلاقة بخطط الأمن والدفاع. يتكون المَجْلِس من رؤساء السُّلُطات الثلاث "القضائيّة والتشريعيّة والتنفيذية"، ورئيس هيئة أركان القيادة العامّة للقوات المسلّحة، ومسؤول شؤون التخطيط والميزانية، إلى جانب مندوبين يعيّنهما مرشد الجُمْهُوريّة ووزراء الخارجيّة والداخليّة والأمن وقادة الحرس الثوريّ والجيش. ووَفْقًا للدستور الإيرانيّ فإن الجهة المشرفة عن تحديد السياسات الأمنيّة في البلاد هي المَجْلِس الأعلى للأمن القومي الإيرانيّ بالتنسيق مع وزارة الأمن والجيش والحرس الثوريّ. لكن يبدو أن مهمة تعيين وتحديد السياسات الأمنيّة في هذا البلد انفرد بها الحرس الثوريّ الذي استغلّ الدعم والحماية والإمكانيات الكبيرة التي يتمتّع بها، في تنفيذ أجندة أخرى تتمثّل في قمع من يصفهم النِّظَام بأعداء الثّورة، وارتكاب أبشع الانتهاكات بحقوق الشعوب غير الفارسيّة.

» قمع الشعوب غير الفارسيّة

تمثّل الشعوب غير الفارسيَّة، كالكرد والعرب والبلوش والتركمان والأذريين، أكثر من نصف سكان إيران، لكن النِّظَام الإيرانيّ ظلّ طوال السنوات الماضية يمارس في حقّها صنوفًا من القمع والتهميش، سعيًا منه لعزل هذه الشعوب عن واقعها وإدماجها بقوة في الشعب الفارسي عبر طمس هُويّتها وتغيير ثقافتها. ولم يكتفِ النِّظَام الإيرانّي بالبعد الثقافي، بل تجاوز ذلك إلى تمييز سياسيّ واقتصاديّ، وتغيير ديموغرافي.

اعتمد النِّظَام الإيرانيّ منذ بداية الثَّورة على الردّ بعنف على الأقلِّيَّات العرقيَّة والدينيَّة

المطالبة بحقوقها، وأدّى غياب الحوار بين الحكومة والأقلِّيَّات غير الفارسيَّة إلى نشوء تيَّارات سياسيَّة وحركات مسلَّحة مختلفة دخل كثير منها في صراعات دامية قُتلت فيها أعداد كبيرة من عناصر الجماعات المسلَّحة. لكن اللافت في الأمر أن النِّظَام لم يتعامل معها بواقعية والجلوس معها بغية تحقيق أهدافها المشروعة، وواصل سياسة قمع كل المطالب وحظر استخدام لغات الأقلِّيَّات في المدارس والإدارات الحكوميَّة وقمع المطالبين بمزيد من المشاركة السياسيَّة أو إقرار الحقوق الاقتصاديَّة والاجتماعية والثقافية، إذ كانوا عُرضة للتهديدات والاعتقال والسجن، كما حرم بعض أبناء هذه الأقلِّيَّات الوظائف في القطاع العامّ ممَّا أدَّى إلى الشعور بالظلم والتهميش والقهر(1).

أولًا: الأوضاع الأمنيَّة في كردستان إيران

شهد إقليم كردستان بإيران خلال الأشهر الستة الماضية تصعيدًا ملحوظًا في الهجمات التي يشنّها مسلَّحون مجهولون على بعض المؤسَّسات الحكوميَّة ومراكز الشرطة، وفي المواجهات المسلَّحة بين قوات الحرس الثوريّ والأمن مع الحركات التحرُّرية والمعارضة للنِّظَام.

» الإعلان عن تدمير "خلايا" كانت تخطّط لهجمات:

كثر حديث السُّلُطات الإيرانيَّة خلال الأشهر الماضية عن الاشتباك مع بعض المسلَّحين والقضاء عليهم، فضلًا عن إحباط محاولات أخرى كانت تستهدف عددًا من المناطق، وفي ما يلي نُورِد بعضًا منها:

• إعلان وزارة الداخليَّة عن تَمَكُّن عناصر بوزارة الاستخبارات من تدمير خلية شرق البلاد كانت تشنّ سلسلة من الهجمات، وتتكون من 4 أفراد قُتل أحدهم وأُلقِيَ القبض على الثلاثة الآخرين، إضافة إلى ضبط كمية من المتفجرات كانت بحوزتهم(2).

• وفي غرب إيران، أُعلِنَ عن مقتل خلية من 12 فردًا بعد تعرُّضهم لقصف جوّيّ مكثَّف من القُوَّات الجوِّيَّة للجيش الإيرانيّ، هذه الجماعة كانت تنوي القيام بتفجيرات في مناطق غرب إيران، إلا أنه تم إحباط هذا المخطط(3).

• وفي نفس المحافظة قالت القُوَّات الإيرانيَّة إنها دمّرَت خلية موالية للجماعات المناهضة للثورة وقتلت 12 عنصرًا منهم، موضّحة أن مقاتلي واستخبارات قاعدة النجف بالحرس الثوريّ في محافظة كرمانشاه اشتبكوا مع خلية من المناهضين للثورة والجماعات المسلَّحة، كما أكّد هذا القائد أن 3 من عناصر الحرس الثوريّ أصيبوا في هذه الاشتباكات، إضافةً إلى ضبط كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة(4).

(1) عائشة احمد المري، الاقليات في إيران.. أزمة وطن أم أزمة مواطنة؟، مجلة آفاق المستقبل، العدد 5، مايو 2010
http: //www.ecssr.com/CDA/PDF_Bank/Bank_PDFs/3259_012-015.pdf
(2) إيرنا، يک تيم تروريستى توسط وزارت اطلاعات در شرق كشور متلاشى شد، 2 اذر ماه 1395 http: //cutt.us/6TgDR
(3) اطلاعات، هلاكت ١٢ تروريست با پشتيبانى آتش سنگين هوانيروز، 15 مهر 1395 http: //www.ettelaat.com/etiran/?p=236265
(4) وطن امروز، هلاكت 12 تروريست در درگيرى با سپاه پاسداران، 14 مهر 1395 http: //www.vatanemrooz.ir/?nid=1997&pid=2&type=0

• وفي عملية أخرى شهدتها محافظة كرمانشاه، قُتل ثلاثة أشخاص وُصفوا بـ"التكفيريين" وعُثر على أحزمة ناسفة. وقال قائد قوات الأمن في هذه المحافظة، منوتشهر أمان اللهي إن فرقة خاصَّة من قوات الأمن اشتبكت مع ثلاثة إرهابيين في أحد أحياء مدينة كرمانشاه، ممَّا أدَّى إلى مقتل جميع المسلَّحين، مؤكّدا أن قوات الأمن عثرت على أسلحة من نوع كلاشنيكوف وحزام ناسف[1].

• وفي مدينة سنندج عاصمة إقليم كردستان، تَعرَّض مخفر شرطة لهجوم مسلَّح بالرشاشات من مسلَّحين مجهولين، جُرح فيه شرطيّ واحد، وبعد الهجوم شهد مُعظَم مدن كردستان حالة استنفار قصوى وانتشار قوات الأمن في الطرقات والمرافق الحساسة.

• وفي مدينة كرمانشاه الكردية، تَعرَّض عضو البرلمان الإيرانيّ حشمت الله فلاحت بيشه لمحاولة اغتيال، راح ضحيتها عدد من مرافقيه. وقال رئيس لجنة الأمن القومي والسِّيَاسَة الخارجيَّة بالبرلمان الإيرانيّ علاء الدين بروجردي، إن محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها حشمت الله فلاحت بيشه بمحافظة كرمانشاه غرب إيران كانت مخطَّطًا إرهابيًّا مُعَدًّا له سلفًا، وأشار بروجردي إلى معاودة العناصر المناوئة للثورة خارج الحدود لنشاطاتهم داخل الأراضي الإيرَانيَّة، وقال: مؤخَّرًا حدثت اشتباكات بين العناصر المناوئة للثورة وقوات الحرس الثوريّ[2].

• وفي منطقة كليتشي التابعة لمدينة مريوان، نجحت قوات الحرس الثوريّ في إحباط هجوم خطّط له مسلَّحون، وجاء في بيان للحرس الثوريّ أن هؤلاء المسلَّحين كانوا يخطّطون لتنفيذ عمليَّات في المنطقة، لكنهم لاذوا بالفرار بعد تلقِّيهم خسائر فادحة، كما ضُبط عدد من الأسلحة كانت بحوزتهم[3].

• وفي حادثة أخرى بمنطقة مريوان، قُتل ضابط وأصيب ثلاثة آخرون من قوات الشرطة إثر إلقاء مادة متفجّرة في سيارة تابعة للشرطة في مريوان بيد مجهول كان يستقلّ دراجة نارية[4].

• الذراع العسكريَّة لجماعة "المجتمع الحُرّ والديمقراطي الشرقي" المعروفة بكودار، أعلنت مسؤوليتها عن الهجوم الذي استهدف مواقع قوات الحرس الثوريّ والبسيج بالقرب من مدن سردشت ومريوان، وجاء في بيان أصدرته الجماعة أنها قتلت ما لا يقل عن 26 من أفراد الحرس وقوات البسيج خلال عمليَّات عدة في منطقة جانداران التابعة لسردشت، وكذلك منطقة جلتشيدر بالقرب من مريوان[5].

(1) عصر إيران، پلیس: كشته شدن 3 تكفیری در درگیری مسلحانه در كرمانشاه، 26 مرداد 1395 http: //www.asriran.com/fa/ news/487104/

(2) فارس، بروجردي: محاولة اغتيال النائب «فلاحت بيشه» مخطَّط إرهابي، 10 يوليو 2016 http: //fn-arabic.farsnews.com/iran/ news/13950420001540

(3) ايلنا، حمله ناكام تروریست‌ها به منطقه «گلچی در» شهرستان مریوان، 20 مهر 1395 http: //soo.gd/hwHr

(4) تسنيم، پرتاب شیء انفجاری به داخل خودروی گشت پلیس در مریوان، 20مرداد 1395 http: //www.tasnimnews.com/fa/news

(5) إذاعة فردا، شاخه نظامی «كودار» از كشته شدن «شماری از اعضای سپاه» خبر داد، 21 مهر 1395 http: //cutt.us/f8miX

» اعتصامات في ذكرى اغتيال زعيم حزب العمال الكردستاني الإيرانيّ:

في تصعيد آخَر، نظّم حزب العمال الكردستاني الإيرانيّ إضرابًا عامًّا في ذكرى اغتيال زعيمه عبد الرحمن قاسملو في 1989 في العاصمة النمساوية فيينا، ويتهم الحزب النِّظَام الإيرانيّ باغتيال قاسملو بعد أن دعاه إلى التفاوض حول القضيَّة الكردية. هذا الحزب الذي يُعَدّ أكبر تنظيم كردي معارض في إيران، وله سبعون عامًا من الخبرة القتالية والسياسيَّة، كان –ولا يزال– يدعو الأكراد إلى التعبير عن معارضتهم للاعتقالات والإعدامات والقمع، إلا أن النِّظَام الإيرانيّ ظلّ يطارد عناصره وينعتهم بالإرهابيين[1].

واستجابة لدعوة الإضراب العامّ التي دعا إليها الحزب في الذكرى السنوية لاغتيال عبد الرحمن قاسملو، شهدت كُبرَيَات المدن الكردية الإيرانيَّة مثل سنندج ومهاباد وكرمانشاه وكامياران، اعتصامات وإغلاقًا للمحلات التجارية. وكان حزب العمال قد بدأ قبل أسابيع من دعوته إلى الإضراب، حملة عسكريَّة واسعة، فنشر قواته في جميع مناطق كردستان الإيرانيَّة، ممَّا أدَّى إلى نشوب معارك عنيفة مع الحرس الثوريّ الإيرانيّ أسفرت عن مقتل وإصابة عشرات من عناصر الحرس الثوريّ الإيرانيّ بينهم ضباط كبار، وقال الحزب إنه يهدف من هذه الحملة إلى إعادة تنظيم القوى الاجتماعية المختلفة داخل كردستان الإيرانيَّة وحشدها لمواجهة أي قمع محتمَل من قوات الحرس الثوريّ وقوات الأمن الإيرانيَّة مستقبَلًا[2].

ثانيًا: الأوضاع الأمنيّة في الأحواز

واصل النِّظَام الإيرانيّ خلال الفترة الماضية سياسة القمع المنهجة ضدّ الأقلّية العربية، فشهدت مدينة الأحواز والمناطق العربية التابعة لها عددًا من الاعتقالات العشوائية والمداهمات. وتأتي هذه الممارسات في حق العرب في إطار خطة أمنية واسعة النطاق تقوم بها السُّلُطات الإيرَانيَّة منذ فترة لقمع النشاطات والمطالب.

1- الاستخبارات الإيرانيَّة تنشئ جامعة لها في الأحواز:

ولتشديد الخناق على العرب وممارسة مزيد من الرقابة على نشاطاتهم في منطقة الأحواز بجنوب إيران، أعلنت دائرة المخابرات والأمن في إقليم الأحواز أن وزارة المخابرات والأمن الإيرانيَّة تخطّط لإنشاء جامعة "الأمن والمخابرات" في هذه المدينة لمراقبة النشاطات السياسيَّة والثقافية، وتطوير الأساليب الأمنيَّة بالتناسب مع المخاطر التي يتسبّب فيها إقليم الأحواز للأمن الإيرانيّ، على حد وصفه[3].

2- أعضاء في البرلمان الإيرانيّ يناقشون الأوضاع الأمنيَّة في الأحواز:

أوفدت لجنة الأمن القومي والسِّيَاسَة الخارجيَّة في البرلمان الإيرانيّ، عددًا من أعضائها إلى الأحواز، لمناقشة قضايا أمنيَّة مهمَّة، في مقدّمتها الحراك

---

(1) العربية، كردستان إيران.. تصعيد مسلَّح غير مسبوق، 12 يوليو 2016 https: //www.alarabiya.net/ar/iran/2016/07/1/

(2) أورينت، ديكتاتورية فرس إيران.. قمع في الداخل واعتداء في الخارج http: //orient-news.net/ar/news_show/116500/0

(3) الوطن الجديد، إيران تنشئ جامعة للدراسات الأمنية والاستخبارية في الأحواز، 5 نوفمبر 2016 http: //www.thenewkhalij.org/ar/node/50273

المناهض لسياسات النِّظَام الإيرانيّ ضدّ مواطني هذه المنطقة، واعترفت لجنة الأمن القومي في البرلمان الإيرانيّ باتِّساع الحراك في عموم الأحواز.

وقد وجّهت اللجنة الاتِّهام إلى المملكة العربية السعودية بدعم وتمويل الحركات الانفصالية في الأحواز(1).

ورغم علم المسؤولين الإيرانيّين بفداحة الأوضاع وانتشار الظلم والفقر والبطالة، وارتباط أعمال العنف التي تشهدها منطقة الأحواز بهذه الأسباب، فإنهم دائمًا ما يتّهمون دول الخليج بدعم الأحوازيين لزعزعة الأمن والاستقرار في البلاد، وتصف إيران كل التَّيَّارات التي تطالب بحقوق مواطنيها ورفع الظلم عنها بأنها جماعات انفصالية تريد تقسيم إيران على أساس قومي، وأُعدِمَ عديد من كوادر هذه الحركات بتهمة مشاركتهم في عمليَّات عسكريَّة استهدفت مؤسَّسات النِّظَام الإيرانّي في هذا الإقليم.

3- حملة مداهمات واعتقالات في الفلاحية بالأحواز:

في نوفمبر 2016 داهمت قوات من الأمن والحرس الثوريّ منازل عدد من المواطنين واعتقلت منهم عشرات في مدينة الفلاحية التابعة لمنطقة الأحواز غربي إيران، وذكر الموقع الرسمي للجبهة العربية لتحرير الأحواز أن حملة الاعتقالات جاءت بعد تشييع جنازة الشيخ عبد الله بن بدير، شيخ عشائر بني تميم في هذه المدينة، بتهمة مهاجمة عناصر أمن وسيارات مركز شرطة المحافظة، والاستحواذ على عدد من الأسلحة والمسدسات الحكوميَّة التي كانت بحوزة عناصر الأمن في أثناء اشتباكهم مع المشيِّعين(2).

وبعد ستة أيام من اقتحام الأمن الإيرانيّ مراسم تشييع الشيخ عبد الله بن بدير، أجرى وزير المخابرات الإيرانيَّة محمود علوي زيارة مفاجئة لمدينة عبادان جنوبيّ العاصمة الأحواز للسيطرة على الأوضاع الأمنيَّة التي شهدتها

(1) سابق، مزاعم الأمن الإيراني: حراك الأحوازيين «تكفيري» مدعوم من السعودية، 15 نوفمبر 2016 https: //sabq.org
(2) المرصد، قوات الأمن والحرس الثوري تداهم منازل الأحوازيين، 19 نوفمبر 2016 /http: //iranobs.com/2016/11/19

المدينة. ولتجنُّب اشتعال الوضع الأمنيّ واتساع دائرة الاعتراضات والاشتباكات استدعى وزير الاستخبارات مشايخ القبائل العربية في مدينة عبادان والمحمرة والفلاحية، وحثّهم على التعاوُن مع الأجهزة الأمنيَّة لتهدئة الأوضاع[1].

4- استمرار طمس هُوِيَّة الأحوازيين وعزلهم عن محيطهم العربي:

في محاولة من النِّظَام الإيرانيّ لطمس هوية العرب في الأحواز وعزلهم عن محيطهم الثقافي والعربي، واصلت السُّلُطات الإيرانيَّة سياسة مداهمة المنازل لجمع أطباق استقبال البثّ الفضائي، بذريعة محاربة التكفيريين والغزو الثقافي، وأعلن النِّظَام الإيرانيّ أنه سوف يلاحق كل من يعمل في هذا الحقل.

هذه السياسات القمعية ضدّ العرب في الأحواز يَعزُوها الأحوازيون والمراقبون إلى خشية النِّظَام الإيراني من انتشار الوعي بين سكان هذه المناطق[2]، إذ تَجَلَّت هذه المخاوف في خلال كثرة تصريحات المسؤولين الإيرانيّين التي كان آخرها التصريحات التي نقلتها وكالة "إيرنا" الرسميَّة عن وزير الاستخبارات الإيرانيّ السابق حيدر مصلحي، التي قال فيها إن «الاستراتيجيَّة الوهابية" في إيران تخطط لتغيير فكر النخبة والشعب في إقليم الأحواز، ودعا النخبة الفارسيَّة في الأحواز إلى مواصلة جهودهم في التصدي لظاهرة ما سَمَّاه "المَدّ الوهابي" في الأحواز، معتبرًا تَوَجُّه الشباب العرب نحو تغيير مذهبهم إلى السُّنَّة خطرًا كبيرًا على الأمن القومي الإيرانيّ[3].

ثالثًا: الأوضاع الأمنيَّة في سيستان وبلوشستان

على الرغم من امتلاك إقليم سيستان وبلوشستان ذي الأغلبية السُّنِّيَّة من العرق البلوشي جنوب شرقيّ إيران كمّيات كبيرة من الغاز والنِّفْط والذهب والنحاس واليورانيوم، فإنه من أكثر أقاليم إيران تدهوُرًا من الناحية الاقتصاديَّة، ويُعتبر انخفاض معدَّل النموّ الاقتصاديّ والحرمان والفقر الشديد وارتفاع نسبة البطالة وانتشار التهريب والاتجار بالمخدّرات من أهم الأزمات التي يتعرض لها الإقليم.

ونتيجة لاستمرار النِّظَام الإيرانيّ في سياسات التمييز والإقصاء والتهميش ضدّ البلوش، واصلت حركات المقاومة الشعبية نشاطاتها المناهضة للنِّظَام الإيرانيّ، ودخلت خلال الأشهر الماضية في اشتباكات مع قوات الحرس الثوريّ والقُوَّات الأمنيَّة الأخرى في عدد من المناطق لا سيّما المناطق الحدودية. وغالبًا ما يبرّر الحرس الثوريّ اشتباكاته مع حركات التحرُّر البلوشية، بمكافحة تهريب المخدّرات، وينكر الأسباب الحقيقة التي دعت البلوش إلى حمل السلاح، مثل الإعدامات المتواصلة بحَقّ السُّنَّة وقتل العلماء وهدم المساجد وإغلاق المدارس والاضطهاد والظلم والفقر.

(1) وكالة تستر، وزير المخابرات الإيرانية يزور الأحواز للسيطرة على الأوضاع الأمنية، 29 ديسمبر 2016 https: //tustar. net/5244?responsive=false

(2) الوئام، السلطات الإيرانية تبدأ حملة مصادرة الأطباق اللاقطة من مدينة شاور بالأحواز، 10 أكتوبر 2016 http: //www.alweeam. com.sa/429017/

17 وزير المخابرات الإيرانية يزور الأحواز للسيطرة على الأوضاع الأمنية، مصدر سابق.

- **الاشتباكات والاعتقالات:**

غالبًا ما يبرِّر الحرس الثوريّ اشتباكاته مع حركات التَّحَرُّر البلوشية بمكافحة تهريب المخدّرات والحيلولة دون اختراق تنظيم «داعش» للأراضي الإيرانيَّة والقضاء على "أعداء الثَّورة»، واستمرارًا لهذا النهج أعلنت السُّلُطات الأمنيَّة بمحافظة سيستان وبلوشستان عن وقوع اشتباكات بين مسلَّحين وأفراد من الشرطة الإيرانيَّة في منطقة مهستان، أسفرت عن مصرع مسلَّح واحد وضابط في الشرطة الإيرانيَّة يدعى صادق أميري[1].

وامتدّت الاشتباكات بمحافظة سيستان وبلوشستان إلى منطقة سراوان الحدودية، حيث داهمت قوات الحرس الثوريّ معسكرًا لمجموعة من المسلَّحين، ونجمت عن هذه المداهمة اشتباكات بين الطرفين، أسفرت عن مقتل أحد عناصر الحرس الثوريّ وجرح آخَر.

ووَفْقًا لتقرير موقع الصحفيين الشباب، أعلنت إدارة العَلاقات العامَّة للحرس الثوريّ أن الحرس اشتبك مع جماعة معارضة للنِّظَام الإيرانيّ في الثامن عشر من ديسمبر في مدينة سراوان، إلا أن عناصر هذه الجماعة تَمَكَّنُوا من الهرب خارج حدود البلاد[2].

وفي حادثة أخرى أعلنت السُّلُطات الأمنيَّة في بلوشستان القبض على 13 شخصًا من عناصر قورباغه مكران المتهم بتهريب المخدّرات، وقال رئيس شرطة سيستان وبلوشستان العميد حسين رحيمي، إن قورباغه مكران يُعتبر أكبر مهرِّب مخدّرات في شرق إيران، وبدأ هذا المهرب نشاطه في عام 1990 لكنه وقف نشاطه لفترة قصيرة خوفًا من الاعتقال، واستأنف نشاطه في أواخر عام 2014م، واستطرد قائلًا: "هذا الشخص كان قد جمع 800 طنّ من المواد المخدّرة في أفغانستان واستطاع بيعها بالتعاوُن مع شبكة من عناصره في تنزانيا والصومال وإيران ودول الخليج العربي، وحصد أموالًا طائلة من هذه العملية"، وأكّد أن قوات الشرطة تَمَكَّنَت من القبض على هذا المتهم بعد 6 محاولات فاشلة، بالإضافة إلى الكشف عن امتلاكه 76 منزلًا في 8 مدن، و15 حسابًا بنكيًّا[3].

5- مستقبل الحراك في مناطق الشعوب غير الفارسيَّة:

شهِدَت إيران داخليًّا حراكًا مكثَّفًا خلال الأشهر الماضية على مستوى الشعوب غير الفارسيَّة في الأحواز وكردستان وبلوشستان، وذلك في شكل مواجهات مسلَّحة مع قوى الأمن والحرس الثوريّ، إضافة إلى تنظيم عشرات المظاهرات والمؤتمرات الدوليَّة للمطالبة بالضغط على النِّظَام الإيرانيّ للاعتراف بحقوق هذه الأقلِّيَّات.

تقوم الاستراتيجيَّة الإيرانيَّة تجاه إلى الأحواز على إلى تغيير الخارطة السكانية للشعوب غير الفارسيَّة إلى وانتزاع هُويَّة سكانها وصهرهم في بوتقة القوميَّة الفارسيَّة.

ومنذ انتصار الثَّورة بقيادة الخميني في 1979، اتخذت إيران ذرائع متعدّدة لقمع حركات التحرُّر

(1) صحيفة اطلاعات، شهادت يک پليس در شهر مرزی مهرستان، 26 ابان http: //cutt.us/tCxOH
(2) راديو فردا، نيروهای سپاه در منطقه مرزی سراوان با گروهک تروريستی درگير شدند http: //cutt.us/RMQoN
(3) عصر إيران، شناسايی ودستگيری ۱۳ همدست قورباغه مكران، 28 مهر 1395 http: //www.fardanews.com/fa/news/579389/

المنتشرة في هذه الأقاليم التي تسكنها الأقلِّيَّات غير الفارسيَّة، تارة باتِّهامهم بموالاة أنظمة خارجيَّة، وتارة باتِّهامهم بالخيانة والتجسُّس لصالح الغرب، وفي مرات أخرى لاحقة اتهمتهم بتجارة وتهريب المخدّرات ونشر الأفكار المتطرفة ومعاداة نظام ولاية الفقيه. إلا أن إلصاق التُّهَم بالشعوب غير الفارسيَّة في الأحواز وكردستان وبلوشستان اتّخذ أبعادًا جديدة خلال الأشهر القليلة الماضية، بعد اتِّهام عدد من حركات التحرُّر في هذه المناطق بالعمالة لبعض الدول العربية.

ويتخوَّف النِّظَام الإيرانيّ من أن تتخذ قضيَّة الشعوب غير الفارسيَّة منعطَفًا خطيرًا نتيجة لحالة الاستقطاب والتوازنات الجديدة التي تشهدها المنطقة، والمتمثلة في احتمالية أن تلقى هذه القضيَّة دعمًا كبيرًا من الدول العربية، ونتيجة لذلك تنظر إيران إلى هذا الموضوع على أنه يمثِّل قنبلة موقوتة وقضيَّة محورية لتفجير الصِّراع الإقليميّ.

كما تخشى إيران من أن يستخدم بعض القوى الإقليميَّة ورقة الشعوب غير الفارسيَّة مدخلًا لتفجير الأوضاع فيها ونقل الصِّراع إلى داخلها ومواجهتها داخليًّا، عبر توفير الدعم المالي والسياسيّ والإعلامي للحركات التحرُّرية في هذه الأقاليم.

خلال الفترة الماضية، أجرت الحركات والتَّيَّارات الممثلة للشعوب غير الفارسيَّة في إيران، عدة لقاءات ومؤتمرات، بحثت خلالها مستقبل الحراك والنضال من أجل نَيْل حقوق الأقلِّيَّات المسلوبة، وتوصلت هذه الحركات إلى نتيجة مفادها أنه لا يمكن إحداث أي تحوُّل أو تغيير جذري في أزمة الأقلِّيَّات العرقيَّة، على الأقل في الوقت الراهن، دون وجود جبهة عريضة، تضمّ كل الأقلِّيَّات بمختلف مناطقها وانتماءاتها ولغاتها. هذه الدعوات للتنسيق والاتِّحاد في جبهة عريضة تضم كل الشعوب غير الفارسيَّة، زادت قلق النِّظَام الإيرانيّ، فبدأ تكثيف حملات القمع وتشديد قبضته الأمنيَّة على المناطق المنتفضة، والبحث عن خُطَط جديدة لوقف أي تَحَرُّك من هذا القبيل، وذلك لعلمه بأن هذه الشعوب جغرافيًّا تسكن في أطراف إيران، وإذا ما قرّرَت الاتِّحاد فستكون مجابهتها أمرًا بالغ الصعوبة.

أمر آخر هو أن 90% من ثروات إيران تأتي من مناطق الشعوب غير الفارسيَّة، وتحديدًا الأحواز العربية، لذا فإن اشتداد شوكة الحركات التحرُّرية سيشكِّل خطرًا كبيرًا على الاقتصاد الإيرانيّ وسيعرِّضها لمزيد من الضغوط وعدم الاستقرار الأمنيّ والسياسيّ والاقتصاديّ.

» السيناريوهات المستقبلية لتعاطي النِّظَام الإيرانيّ مع الشعوب غير الفارسيَّة:

في ظلّ التغييرات التي تشهدها المنطقة وزيادة نشاط الشعوب غير الفارسيَّة ومخاوف النِّظَام الإيرانيّ من تحوُّل موضوع الأقلِّيَّات العرقية إلى أزمة تهدِّد أمن البلاد واستقرارها، يبرز عدد من السيناريوهات حول كيفية تعامل النِّظَام الإيرانيّ مع مِلَفّ الأقلِّيَّات غير الفارسيَّة خلال الفترة القادمة.

السيناريو الأول: الاستجابة لمطالب الشعوب غير الفارسيَّة

هذا السيناريو يتوقف على مدى تنازل إيران عن السياسة الأمنيَّة التي تنتهجها ضدّ حركات التَّحَرُّر والتيَّارات المطالبة بإحقاق حقوق الأقلِّيَّات، كما يتوقف على إدراك حقيقة أن إهمال هذا الملَفّ قد يعرِّض البلاد لأزمات وصراعات خطيرة، لا سيما وأن معظم المناطق التي تقطنها الشعوب غير الفارسيَّة مثل كردستان وبلوشستان والأحواز تقع في الحدود الإيرانيَّة مع دول أخرى وتشكِّل امتدادًا لقبائل وقوميَّات هذه الدول، مما قد يعمِّق الخلافات ويؤجِّج الصراع على المدى البعيد.

لذا فإن تَحَقُّق هذا السيناريو يظلّ رهنًا بمدى توافر الإرادة السياسية الحقيقية لدى النِّظَام الإيرانيّ، إضافةً إلى مقدرته على إقناع التيَّارات السياسية والعسكرية التي وضعت الانفصال عن إيران إحدى أهمّ أولوياتها، بضرورة العدول عن هذه المطالب والجلوس على طاولة الحوار للتوصُّل إلى استراتيجية مستقبلية تُرضِي الأطراف كافَّةً وتَضمَن وحدة البلاد.

السيناريو الثاني: إقامة جبهة موحدة تشمل جميع الحركات والتيَّارات الممثلة للشعوب غير الفارسيَّة

يقوم هذا السيناريو على إقامة جبهة وطنية أو تحالف تنظيميّ يضمّ بين صفوفه جميع الأقلِّيَّات غير الفارسيَّة الأكراد والعرب والبلوش والأذريين والتركمان، انطلاقًا من إدراك هذه الأقلِّيَّات ضرورة اتخاذ موضوع "وحدة الصفّ والمصير" ورقةً من أوراق الضغط على النِّظَام الإيرانيّ بُغيَةَ تغيير تعاطيه معها والاستجابة لمطالبها. وتَبَنِّي هذا السيناريو قد يُدخِل إيران في دوامة خطيرة من المواجهات بين الجماعات المسلَّحة وقوات الأمن والحرس الثوريّ، كما أن النِّظَام الإيرانيّ قد يعتبر هذه الجبهة تهدف إلى الإطاحة به وتمزيق البلاد، ومِن ثَمَّ قد يضاعف من تشديد قبضته الأمنيَّة.

السيناريو الثالث: استمرار النِّظَام الإيرانيّ في سياسة التعاطي الأمني مع الشعوب غير الفارسيَّة

يقوم هذا السيناريو على استمرار النِّظَام الإيرانيّ في سياساته الأمنيَّة وانتهاج سياسة القمع والمطاردة بحقّ الأقلِّيَّات غير الفارسيَّة، تحت أسماء كثيرة، مثل مكافحة التيَّارات الشيوعية والوهابية، ومواجهة العمالة للمخابرات الأجنبية، ومكافحة تهريب المخدرات، ومواجهة أعداء النِّظَام.

ورغم أن المطالب التي تقدّمها الأقلِّيَّات غير الفارسيَّة مطالب مشروعة لا يتعدى معظمها رفع الظلم والتهميش والمشاركة في الحياة السياسية ومنح مزيد من الحريات، فإن النِّظَام ظلّ يرفضها، بحُجَّة أن تحقيق أي منها من شأنه تهديد الأمن القومي الإيرانيّ وتفكيك الدولة.

وما يثبت احتمالية تَبَنِّي النِّظَام الإيرانيّ سيناريو مواصلة التعاطي الأمني مع مطالب الشعوب غير الفارسيَّة، هو الاستراتيجية الأمنيَّة المشدَّدة التي يتبعها بحَقّ هذه الأقلِّيَّات ورفضه كل الدعوات الدولية وتقارير منظَّمات حقوق الإنسان الداعية إلى وقف الممارسات القمعية بحَقّ هذه الشعوب، فضلًا عن استمراره في اتِّهام

أطراف خارجية الولايات المُتَّحِدة، وأخيرًا اتِّهام بعض الدول العربية، بمحاولة زعزعة الأمن والاستقرار في إيران.

» أوضاع حقوق الإنسان في إيران:

بعد تَوَلِّي حسن روحاني الرِّئاسَة الإيرانيَّة في 2013، بذلت حكومته مساعي كبيرة لإظهار النِّظَام الإيرانّي بصورة مقبولة لدى المجتمع الدولي ومحو سجل بلاده المليء بانتهاكات حقوق الإنسان، إلا أن ما حدث خلال هذه الفترة كان عكس المأمول، لا سيما الإعدامات التي نُفِّذَت في حَقّ عدد كبير من الإيرانيّين، ووصل عددها إلى أرقام قياسية، فجعلت إيران في مقدّمة الدول الأكثر إعدامًا لمواطنيها.

وخلال النصف الثاني من 2016 واصلت إيران سياسة الإعدامات التي تنتهجها بحَقّ الأقلِّيَّات العرقيَّة والدينيَّة والأطفال، بذرائع مختلفة، مثل معاداة النِّظَام والفساد في الأرض والاتِّجار بالمخدّرات ونشر الأفكار المتطرفة.

منظَّمات حقوق الإنسان أبدت قلقها الشديد من استمرار الإعدامات في إيران، وأكّدت أن الإعدامات تفرضها دائمًا المحاكم التي تفتقر تمامًا إلى الاستقلال والحياد، ويتمّ معظمها إما على جرائم غامضة، وإما على ممارسات لا ينبغي تجريمها. واللافت أن نسبة عالية من انتهاكات حقوق الإنسان في هذا البلد تتعرض لها الشعوب غير الفارسيَّة.

1- الإعدامات بحَقّ الأكراد:

كان من أبرز الإعدامات التي نفذتها إيران

خلال الأشهر الماضية، الإعدام الجماعي الذي طال 22 كرديًا سُنِّيًا، بتهمة تنفيذ أعمال إرهابية في إيران، وكان من بينهم حسن أميني مدير مدرسة الإمام البخاري للعلوم الدينيَّة في سنندج والمفتي والقاضي الشرعي لهذه المدينة. وأصدرت النيابة العامَّة في محافظة كردستان بيانًا أكّدت فيه تنفيذ حكم الإعدام بحَقّ مَن وصفتهم بـ"التكفيريين السلفيين" الذين تَسبَّبُوا في أعمال إرهابية قبل نحو 6 أعوام، جاء فيه: "نُفِّذَت أحكام الإعدام بحَقّ المدانين من الجماعة الإرهابية والتكفيرية المعروفة باسم التوحيد والجهاد، في فجر يوم الثلاثاء الثاني من أغسطس 2016م"[1].

وقد كشفت مصادر مقربة من أُسَر هؤلاء المُعدَمين عن أن المتهمين تَعرَّضوا لأبشع أنواع التعذيب قبل إعدامهم، وأكّدَت أسرة أحد الذين نُفذت بحقّهم عقوبة الإعدام لـ"مركز المدافعين عن حقوق الإنسان بكردستان"، أنهم عندما رأوا جثمان ابنهم لاحظوا عليه آثار التعذيب، إذ كانت عظام اليد والقدم مكسورة وخارجة عن الجسد، وقالت أسرة أخرى إن آثار التعذيب كانت واضحة على أجساد المُعدَمين، إذ كانت عظام أيدي وأرجل عدد منهم مكسورة وخارجة عن الجسد، وأغلب المُعدَمين كانت وجوههم سوداء وبها كدمات ورضوض.

واعتقل رجال الاستخبارات أغلب هؤلاء السجناء في كردستان في الفترة 2009-2011، وعُزلوا لعدة أشهر في زنازين الحبس الانفرادي، وقبل المحاكمة لم يتمكّنوا من تفويض محامٍ للدفاع عنهم، أو حتى الاتصال بأسرهم[2].

إعدام جماعي آخر نفّذَته السُّلُطات الإيرانيَّة بحَقّ الناشط السياسيّ الكردي المعارض محمد عبد اللهي، بتهمة "الحرابة"، مع خمسة سجناء آخرين بتُهَم تتعلق بتجارة المخدّرات، في سجن أرومية بمحافظة أذربيجان الغربيَّة في شمال غربيّ إيران. واعتُقل عبد اللهي الذي ينتمي إلى حزب كومله، في مارس 2010 بعد مطاردة استخبارات الحرس الثوريّ له، فأصيب بطلق ناري نُقل على أثره إلى المستشفى، لكن بعد ساعات اقتيد من المستشفى إلى المعتقل للتحقيق معه. وبعد سنوات من التعذيب والاعتقال، حكمت عليه محكمة الثَّورة في مدينة مهاباد في 2014 بالإعدام، وبعد عامين صدّق ديوان القضاء الأعلى على الحكم، أي في مارس 2016، وفي أغسطس 2016 نُفّذ الحكم[3]، وقال محامي عبد اللهي إن المحكمة لم تطبق القانون والعدالة بحَقّ موكّله، نافيًا أن يكون عبد اللهي استخدم السلاح ضدّ قوات الأمن[4].

- **الإعدامات تثير غضب أكراد كردستان العراق وسوريا:**

إعدام 22 كرديًا أشعل غضب الشارع الكردي في كردستان العراق ضدّ إيران، رغم النداءات المحليَّة والدوليَّة التي طالبت السُّلُطات الإيرانيَّة

(1) جام جم، اطلاعيه دادگستری کردستان در خصوص إعدام عوامل تکفیری وسلفی، 13 مرداد 1395
http: //jamejamonline.ir/online/2491922215758294821
(2) إيران برس، زندانيان اهل سنت قبل از إعدام وحشيانه شكنجه شدند، 25 مرداد 1395
http: //www.iranpressnews.com/source/199761.htm
(3) إيران تعدم 5 سجناء بينهم السياسي الكردي محمد عبد اللهي http: //almnatiq.net/285493/
(4) راديو زمانه، محمد عبدالهی وپنج زندانی دیگر إعدام شدند،١٩ مرداد 1395 https: //www.radiozamaneh.com/293163

بإعادة محاكمتهم وعدم تنفيذ عقوبة الإعدام بحقّهم، وندد المواطنون في إقليم كردستان العراق بالممارسات القمعية المستمرَّة للنِّظَام الإيرانيّ تجاه الأكراد في إيران، وطالبوا المنظَّمات الحقوقية والدوليَّة بالتدخُّل لوقف هذا القمع ووضع حدّ أمام الممارسات الإيرانيَّة التي تهدف إلى تصفية الشارع الكردي في كردستان إيران من الحقوقيين والناشطين والمفكرين، وإعدامهم عبر تلفيق عديد من التهم لهم، وطالب المواطنون حكومة إقليم كردستان بالتدخُّل ومطالبة طهران بالتوقُّف عن قمع الأكراد[1].

وفي سوريا أدان المَجْلِس الوطني الكردي في بيان له ممارسات النِّظَام الإيرانيّ بحَقّ النشطاء والمدنيين الكرد، وجاء في بيان الأمانة العامَّة للمَجْلِس الوطني الكردي في سوريا أن النِّظَام الإيرانّي منذ أمد بعيد يتدخّل في المنطقة عبر ميليشّياته، وأصبح عاملًا للتوتُّر وافتعال الأزمات، واستمر في إجرامه مؤخَّرًا بحَقّ الكرد في إيران، وصعّد وتيرة إجرامه من خلال الإعدامات الجماعية بحَقّ نشطاء الكرد. وأضاف البيان أن "الشعب الكردي في إيران يطالب بحقوقه القوميَّة والديمقراطية، إلا أن النِّظَام الإيرانيّ بإعداماته الأخيرة بحقّهم ضرب بكل الأعراف والقوانين الدوليَّة عُرض الحائط"[2].

2- الإعدامات بحَقّ عرب الأحواز:

محافظة خوزستان في جنوب غربيّ إيران شهدت هي الأخرى عددًا من حالات الإعدام، فقد أصدرت دائرة القضاء في هذه المحافظة حكمًا بإعدام ثلاثة أشخاص بعد اتِّهامهم بالضلوع في "عملية إرهابية" تَسبَّبَت في مقتل ثلاثة من أفراد قوات الأمن الإيرانيَّة، إضافةً إلى هجومهم على مركز رصد الزلازل في منطقة الحميدية التابع للمحافظة[3].

كما شهدت مدينة بندر عباس ذات الأغلبية العربية جنوب غربيّ إيران عددًا من حالات الإعدام، إذ نُفّذ حكم الإعدام بحَقّ شخصين أمام الملأ العامّ في سوق سيتي سنتر بمدينة بندر عباس، بتهمة الاعتداء على فتاة في 2014م وتصويرها وتهديدها بنشر المادة المصوَّرة في حال تقديمها شكوى للجهات الأمنيَّة[4].

3- إعدام الأطفال والمراهقين:

أعدمت إيران 75 من الأطفال بين عامَي 2005 و2015، منهم 13 طفلًا في العام الماضي فقط، وَفْقًا لمنظَّمة العفو الدوليَّة، على الرغم من أنها إحدى الدول الموقّعة على اتِّفَاقية الأمم المُتَّحِدة لحقوق الطفل، التي تحظر تطبيق عقوبة الإعدام بحَقّ الأطفال.

وخلال الفترة الأخيرة أعدمت إيران المراهق حسن أفشار البالغ من العمر 19 عامًا في سجن آراك لاتِّهامه "بقضيَّة اغتصاب ارتكبها وهو دون سن الثامنة عشرة"، وكان من المفترض أن تعدم إيران مراهقًا آخر يُدعَى علي رضا تاجيكي في الثالث من

(1) إعدامات إيران للكرد والسُّنَّة تثير انزعاج المجتمع الكردي، 8 أغسطس 2016. http: //cutt.us/JNQ4
(2) المَجْلِس الكردي يُدِين الإعدامات الجماعية بحقّ النشطاء الكرد في إيران http: //rihabnews.com
(3) عصر إيران، إعدام 3 نفر درخوزستان به جرم عمليات تروريستى27مرداد 1395 http: //soo.gd/9AO7
(4) اعتماد، دو متجاوز به عنف در بندرعباس إعدام شدند مرداد 1395،ص4.28 /http: //www.mehrnews.com/news/3744556

أغسطس الماضي، لكن تنفيذ الإعدام تأخر لكثرة الضغوط الدوليَّة على إيران، وقد كشفت منظَّمة العفو الدوليَّة في تقرير لها أن في إيران قرابة 160 مراهقًا حُكم عليهم بالإعدام وسنّهم دون الثامنة عشرة، كما أعربت المنظَّمة عن قلقها جرَّاء تزايد حالات إعدام المراهقين في إيران[1].

4- تسجيل صوتي لمطهري يجدّد الجدل حول إعدامات 1988:

قضيَّة الإعدامات التي شهِدَتها إيران عام 1988، عادت إلى دائرة الموضوعات الأكثر تداوُلًا في إيران، بعد نشر خطاب مسجَّل للشيخ حسين منتظري الذي كان نائبًا للخميني، وحذّر منتظري في هذا التسجيل الصوتي الذي نشره نجله أحمد منتظري، مدّعي عامّ إيران ونائبه وممثِّل وزارة الأمن والاستخبارات في سجن أيفين، حذّر الذين كان يُطلَق عليهم "لجنة الموت"، من الإعدامات التي كانت تُنَفَّذ بحَقّ المعارضين السياسيّين، ووصفها بأنها أبشع جريمة تُرتكب في إيران منذ انتصار الثَّورة، وحذّر منفذيها من أن التاريخ سوف يسجل أسماءهم في قائمة المجرمين[2]. وكان لحكومة روحاني نصيب كبير من الحرج الذي أحدثه التسجيل الصوتي، نظرا إلى تولِّي مسؤولين عن الإعدامات الجماعية في 1988، مناصب كبيرة في حكومته، مثل وزير العدل مصطفى بور محمدي الذي كان أحد أعضاء لجنة الموت.

وطالب نائب رئيس البرلمان علي مطهري في رسالة وجّهها إلى وزير العدل وأحد أعضاء ما يُسَمَّى "لجنة الموت"، مصطفى بور محمدي بضرورة شرح ملابسات الإعدامات. هذه الرسالة جُوبِهَت بانتقادات عنيفة من أنصار التَّيَّار المتشدِّد في البرلمان الإيرانيّ وطالبوا بطرده من البرلمان، إلا أن مطهري قال إن الهدف من رسالته تلك هو توضيح ملابسات الإعدامات بغية إغلاق هذا الملَفّ[3].

وأعرب خمسة نواب برلمانيين سابقين عن أسفهم من إعدامات السجناء عام 1988، واعتبروا إعدام عديد من سجناء أهل السُّنَّة في الآونة الأخيرة "دليلًا واضحًا على استمرار النهج المؤسف" لسلوك السُّلُطات القضائيَّة وعدم التزامهم بـ"سلطة القانون والعدالة"، وأكّد هؤلاء النُّوَّاب أن الحلّ الوحيد للخروج من الوضع الحالي هو القانون والعدالة وفتح باب الحوار[4].

أما المستشار الإعلامي للحرس الثوريّ حميد رضا مقدم فر، فقد اتّهم أحمد منتظري بالتواطؤ مع أجهزة الاستخبارات الأمريكيَّة والإنجليزية ومنظَّمة «مجاهدي خلق" لنشر التسجيل الصوتي، موضّحًا أن انتشار الملَفّ الصوتي لتصريحات منتظري دليل على سذاجة نجله أو ارتباطه بأجهزة الاستخبارات الأجنبيَّة. وانتقد عدد من أقطاب النِّظَام نشر التسجيل واعتبروا أنه محاولة لتشويه صورة الخميني وإحياء منظَّمة مجاهدي خلق، التي فقدت عدد كبيرًا من أنصارها خلال تلك الإعدامات.

(1) راديو فردا، عفو بين‌الملل: يک نوجوان ديگر در ايران إعدام شده است، 13 مرداد 1395 .https: //www.radiozamaneh.com/292212
(2) العربية نت، إيران تطلب حذف وثيقة تُدِينها بسبب آلاف الإعدامات بشهرين، 10 أغسطس 2016 http: //cutt.us/Ugld6
(3) الشرق الأوسط، لعنة صيف الإعدامات تطارد كبار مسؤولي النظام، 31 أغسطس 2016 http: //aawsat.com/home/article/726891
(4) المرصد، نواب سابقون يصدرون بيانا يعتبر إعدامات 1988 عار على إيران، 24 أغسطس 2016 http: //iranobs.com/2016/08/24/

- **محاكمة نجل منتظري:**

بعد أيام من نشر المِلَفّ الصوتي، استدعت محكمة رجال الدين أحمد منتظري، ووجّهَت إليه تهمة نشر أسرار النِّظَام الإسلاميّ وتقوية التحالف بين السعودية ومنظَّمة «مجاهدي خلق" الإيرانيَّة. من ناحيته رفض أحمد منتظري التهم الموجَّهة إليه، وقال إن المِلَفّ الصوتيّ لم يكُن يحتوي على أيّ موضوعات جديدة لم يَرِدْ ذِكرُها في الوثائق المكتوبة لوالده حسين علي منتظري حول إعدامات عام 1988م، كما أكّد أن المِلّف الصوتي للشيخ منتظري ليس له أي تأثير في تقوية التحالف بين السعودية ومنظَّمة «مجاهدي خلق"، وأن ما تَسبّب في توتر العلاقة بين طهران والرياض هو موضوع الاعتداء على السفارة السعودية وعدم معاقبة المعتدين[1].

وفي نوفمبر 2016 أصدرت محكمة رجال الدين في مدينة قم حكما بالسجن 21 عامًا على أحمد منتظري، وقررت المحكمة تخفيض الحكم إلى 6 سنوات بسبب كبر سِنّه ومكانته العلمية، إضافة إلى أن لديه شقيقًا قُتل في الحرب الإيرانيَّة العِراقِيَّة[2].

- **ردود الفعل الرافضة لمحاكمة مطهري:**

بعد مرور أسبوع من محاكمة منتظري، أصدر 151 ناشطا حقوقيًّا وسياسيًّا، بيانًا مشتركا عبَّروا فيه عن استنكارهم الشديد لهذه المحاكمة وأعلنوا عن تضامنهم معه، وأكّدوا أن محاكمة مطهري ليست عادلة، لأن محكمة رجال الدين ليست قانونية من الأساس، ووعدوا باستخدام كل السبل لمنع تنفيذ هذا الحكم[3]، كما اعتبر 6 من رجال الدين في بيان لهم، أن حكم محكمة رجال الدين بشأن أحمد منتظري دليل على استهزاء المحكمة بالعدالة وانتهاك القانون، وأنه مناقض لأُسُس حقوق الإنسان والقوانين الإيرانيَّة والأسس الفقهية والمذهبية[4].

5- الإعدامات في إيران ومسارها المستقبلي:

يبدو أن الإحصاءات الخطيرة حول الإعدامات في إيران، لا سيما الإعدامات المتعلقة بالمخدّرات، أثارت قلق المسؤولين الإيرانيّين، فبادر عضو اللجنة القانونية والقضائيَّة في البرلمان الإيرانيّ أبو الفضل أبو ترابي وأكّد أن الإعدامات التي نُفّذت حتى الآن بحَقّ تجار ومهربي المخدّرات، لم تأتِ بالنتيجة المرجوَّة، وأكد أن مشروعًا لتخفيف عقوبة الإعدام في جرائم المخدّرات طُرح في البرلمان، وقُدّم للمراكز المتخصصة المختلفة لإبداء الرأي حوله. وشدّد أبو ترابي على أنه يجب الحدّ من الإعدامات على جرائم المخدّرات، وأن تقتصر هذه العقوبات على الأشخاص الذين يهرّبون المخدّرات بشكل منظَّم ومسلَّح وعلى هيئة عصابات، مؤكّدًا أنه لا يوافق مُطلَقًا على الإلغاء الكامل لعقوبة الإعدام في جرائم المخدّرات، وإنما يجب الحد منها[5].

---

(1) إيران سكولاريسم، احمد منتظرى به جاسوسى وتبانى با عربستان ومجاهدين متهم شد، 1395/9/7.
https: //iransecularismblog.wordpress.com/2016/08/16/
34- خبر فارسي، احمد منتظرى به شش سال زندان وخلع لباس محكوم شد، 9 آذر 1395 http: //www.ilna.ir/3/432911
(3) راديو فردا، بيانيه ١٥١ فعال سياسى ومدنى در اعتراض به حكم زندان منتظرى، 14 آذر 1395 http: //cutt.us/zelCU
(4) إذاعة فردا، شش نوانديش دينى: حكم احمد منتظرى دهن‌كجى به عدالت است، 10 آذر 1395 http: //soo.gd/Ci4h
(5) تسنيم، ابوترابى: إعدام‌هاى مواد مخدّر نتيجه مطلوب نداشته است، 27 مهر 1395 http: //tn.ai/1214546

أما وزير العدل الإيرانيّ، مصطفى بور محمدي، فأكّد أن عقوبات الإعدام لا يمكن إلغاؤها، إلا أنه عاد واعترف بعدم نجاعة عقوبة الإعدام في الأعوام الأخيرة، واعتبر أن بند الإعدام لا يمكن إلغاؤه لوجود عدد من المفسدين في الدولة، ولا طريق لإصلاحهم بغير عقوبة الإعدام، لافتًا إلى أن هذا الموضوع يأتي وَفْقًا للضوابط الإسلاميَّة ويَلقَى تأييدًا من القضاء الإيرانيّ[1].

أما رئيس اللجنة القضائيَّة والقانونية في مَجْلِس الشُّورَى الإيرانيّ الله يار ملكشاهي، فقد طالب هو الآخر بالحد من تنفيذ عقوبة الإعدام والتوقف عن تنفيذها في نطاق واسع، للتقليل من آثارها ومساوئها، لافتًا إلى أن أعضاء اللجنة درسوا مقترَحًا حول تخفيف عقوبة الإعدام في الجرائم المرتبطة بالمخدّرات، وأكّد أنه نسبة إلى الآثار السلبية التي تتركها عقوبة الإعدام على أسر المحكوم عليهم، عملت اللجنة القضائيَّة والقانونية في البرلمان على تعديل القوانين المتعلقة بإعدام مجرمي المخدّرات، وهذا يعني أن مشروع الحدّ من عقوبة الإعدام لا يشمل كل المحكومين بل يُعنَى بالجرائم المتعلقة بالمخدّرات دون غيرها[2].

ونتيجة لهذه الدعوات المتواصلة، صوّت البرلمان الإيرانّي مؤخَّرًا على مشروع قانون يقضي بإحلال عقوبة أخرى محلّ عقوبة الإعدام في ملَفَّات تهريب المخدّرات، لكن هذا القانون أبقى عقوبة الإعدام في حالات التهريب المسلَّح للمخدّرات، وفي مواضع أخرى حدّد عقوبات بديلة، وسيُبحَث هذا المشروع في اللجنة المتخصصة، ثم يُصَوَّت عليه مرة أخرى نهائيًّا في البرلمان.

ووَفْقًا للتعديلات المقترحة، فإن العقوبات البديلة في قضايا المخدّرات ستكون السجن بين 25 و30 عامًا بدلًا من الإعدام والسجن المؤبَّد، وذلك في حال إقرار البرلمان هذا القانون نهائيًّا[3].

الملاحِظ لهذه الإجراءات الأخيرة يرى اقتصار مناقشة الحدّ من عقوبة الإعدام على الجرائم المتعلقة بالمخدّرات دون غيرها من الجرائم، بما يوضح أن إيران ستواصل سياسة الإعدام في بقية المجالات خلال الفترة القادمة، إذ كان الهدف من هذه الإجراءات والقرارات هو الحدّ من الانتقادات التي تتعرض لها إيران من منظَّمات حقوق الإنسان.

كما أن تصوُّر بعض المراقبين ممَّن راهن على الاتِّفَاق النوويّ، وتَحدّث عن أن فترة ما بعد هذا الاتِّفَاق، ستشهد تحوُّلًا وسيطرأ كثير من التغيير في السلوك الإيرانيّ تجاه أوضاع حقوق الإنسان المتردية في هذا البلد، كان خطًا، وبعد مرور نحو عام ونصف على الاتِّفَاق النوويّ لم يحدث أي تغيير في هذه الأوضاع، بل سارت الامور نحو الأسوأ.

ورغم الانتقادات الشديدة التي توجِّهُها منظَّمات حقوق الإنسان المحلِّيَّة والعالَمِيَّة لأوضاع حقوق الإنسان في إيران، فإن النِّظَام الإيرانيّ يرى أن الإعدامات تمثِّل الرادع الوحيد والممكن

(1) دنياي اقتصاد، پورمحمدی: مجازات إعدام كارآمد نبوده است، 8 آبان 1395
http: //donya-e-eqtesad.com/SiteKhan/1121076/
(2) 24ساعت، مجازات إعدام را در حد زياد اجرا نكنيم، 16 ابان 1395 http: //cutt.us/pHKWd
(3) بي بي سي، مَجْلِس ايران بايک فوريت طرح جايگزينی إعدام برای مجرمان مواد مخدّر موافقت كرد، 3 اذر 1395 http: //cutt.us/ hk6O

لدفع أي خطر داخليّ قد يهدّد بقاءه واستمراره، كما أن طهران تخشى كثيرًا من ائتلاف هذه الحركات واتِّحادها في المستقبل، لذلك تبادر إلى تصعيد الإعدامات وزيادة الممارسات القمعية للتحوُّط ضدّ احتمالات المستقبل.

» إيران و"داعش":

بعد تزايد التساؤلات حول عدم تنفيذ تنظيم "داعش" عمليَّات ضدّ أهداف إيرانيَّة على الرغم من العداء الظاهري بين الطرفين، بادر عديد من المسؤولين الإيرانيّين بإطلاق تصريحات حول "إحباط عمليَّات لداعش في مختلف مناطق إيران"، دون تقديم أي أدلة أو معلومات تثبت صحَّة هذه المزاعم.

وفي الأشهر الستَّة الماضية كثر حديث الإعلام الإيرانيّ عن كشف خلايا تابعة لتنظيم "داعش" في عدد من المناطق، لا سيما المناطق الحدودية، وفي هذا السياق كشف وزير الاستخبارات محمود علوي عن تدمير خلية لـ"داعش" يقودها أحد أمراء التنظيم في غربي إيران، وتوجيه ضربة موجعة إليها، عبر عمليَّات استخباراتية معقَّدة، وبالتنسيق مع العناصر السرية ومع القُوَّات الأمنيَّة، واعتبر علوي أن تنفيذ عمليَّات إرهابية في أماكن التجمعات والمناطق الدينيَّة في مدن بعمق الدولة من ضمن الأهداف التي رسمها هؤلاء "الإرهابيون"، وكانت هذه الجماعات بصدد التخطيط لعدة عمليَّات في نقاط حساسة بالدولة، مُعلِنًا مقتل 4 من المسلَّحين والقبض على عدد منهم، وضبط كمية من الموادّ المتفجرة والمُعَّدات والأحزمة الناسفة، إضافةً إلى عدد من الأسلحة والقنابل اليدوية[1].

في السياق نفسه كشف وزير الاستخبارات الإيرانّي سيد محمود علوي أن أكثر من 1500 شابّ إيرانيّ كانوا يَنوُون الانضمام إلى صفوف "داعش"، إلا أن وزارته قدّمَت النصح والإرشاد لعدد منهم واعتقلت عددًا آخر للحيلولة دون انضمامهم إلى الجماعات الإرهابية، مشدِّدًا على ضرورة توعية الشباب وإرشادهم وتحذيرهم من خطر هذه الجماعات الإرهابية[2].

أمَّا قائد القُوَّات البرِّيَّة التابعة للجيش الإيرانّي اللواء أحمد رضا بوردستان، فقال إنه "جرى تفكيك خلية إرهابية غربيّ البلاد، أفراد هذه الخلية من الذين التحقوا بتنظيم داعش في سوريا وتَلقَّوا تدريباتهم هناك، وقد عادوا إلى إيران لتنفيذ عمليَّات إرهابية بها"، وأكّد أن قوات الأمن تمكنت من قتل اثنين منهم، واتهم بوردستان تنظيم "داعش" بإرسال عدد

(1) تسنيم، جزئيات جديد از انهدام هسته وارداتى داعش26، مرداد 1395
http: //www.tasnimnews.com/fa/news/1395/05/26/1159955
(2) جام جم، ١٥٠٠ جوان ايرانى را از پيوستن به داعشمنصرف كرديم، 5 شهريور 1395
http: //jamejamonline.ir/online/2520954597740700282/

من عناصره إلى الأراضي الإيرانيَّة بخاصَّة مدينتي نفت شهر وقصر شيرين، إضافة إلى المناطق الغربيَّة في البلاد، بُغيَة تنفيذ هجمات إرهابية[1].

• رضائي يدعي أن "داعش" أراد استهداف مصلَّيات الجمعة.. والداخليَّة تنفي:

وتوالت تصريحات المسؤولين عن الكشف عن مخطَّطات لتنظيم "داعش" لتنفيذ هجمات داخل البلاد، وكان أبرز ما أُثِيرَ حول هذا الموضوع هو ادّعاء أمين عامّ مجمع تشخيص مصلحة النِّظَام الإيرانيّ وقائد الحرس الثوريّ الأسبق محسن رضائي، نيَّة «داعش» تنفيذ تفجير انتحاري في طهران، وقوبلت هذه التصريحات بالنفي القاطع من وزارة الداخلي، وجاء في تصريحات رضائي أن عناصر من «داعش» توجهت إلى طهران، وكان من المقرَّر تزويدهم بالقنابل لتنفيذ تفجير في أثناء صلاة الجمعة، لكن اعتقلتهم القُوَّات الأمنيَّة والحرس الثوريّ في منتصف الطريق بين محافظتي همدان وطهران.

وفي أول ردّ فعل على تصريحات رضائي، أعلن حسين ذو الفقاري مساعد وزير الداخليَّة الإيرانيّ لشؤون الاستخبارات والأمن الداخلي، أنه "من الممكن أن نكون قد واجهنا أمورًا كهذه في الماضي البعيد، لكن في الفترة الأخيرة لم تَرِدْنا تقارير بهذا الموضوع"، وأضاف: "سعت الجماعات التكفيرية مِرارًا لتنفيذ أعمال تخريبية في الدولة، ولكن جميع محاولاتهم باءت بالفشل بفضل سلسلة عمليَّات قوات الأمن والاستخبارات"[2].

ذو الفقاري الذي نفى مزاعم رضائي، تَعرَّض لانتقادات شديدة، فعدل عن تصريحاته حينما ذكر في تصريح آخر أن زعزعة الاستقرار في إيران عبر استهداف أماكن إقامة صلاة الجمعة كان أحد برامج «داعش» في أواخر 2015، مؤكِّدا أن تصريحاته لم تكُن ضدّ رضائي، ثم عاد مرة ثانية ليؤكّد أن وزارة الداخليَّة لا تملك أيّ معلومات جديدة تفيد بأن تنظيم «داعش» يخطِّط لاستهداف المساجد التي تقام فيها صلاة الجمعة[3].

أما مساعد شؤون التحقيقات الاستراتيجيَّة للأمن القومي بوزارة الاستخبارات، فقد أعلن أن قوات الأمن تمكنت من ضبط نحو طنَّين من المواد المتفجرة في منطقة غرمسار بمحافظة سمنان شمالي إيران، وأكّد أن أفرادًا من «داعش» كانوا يَنوُون تنفيذ تفجيرات في إيران تستهدف 10 مواقع على الأقلّ[4].

رغم الدعاية الواسعة والحرب والعداء المعلن في وسائل الإعلام الإيرانيَّة تجاه "داعش"، فإن طهران لم تتعرض لأي هجوم من هذا التنظيم، وبقي هذا التنظيم وقتًا طويلًا دون أن يشنّ أي هجوم عليها في العراق وسوريا، ففي سوريا حارب تنظيم «داعش» الجيش الحر واستهدف القوى الثوريَّة، وتَجنَّب لأكثر

(1) اعتماد، دو ايراني پيوسته به "داعش" به هاكت رسيدند، 12 مرداد 1395- ص2 http: //cutt.us/dydY
(2) راديو فراد، وزارت كشور ادعاى رضايى درباره عمليات "داعش" در ايران را تكذيب كرد، 10 مهر 1395 http: //cutt.us/fzjLK
(3) مشرق، ذوالفقارى: صحبت‌هاى بنده در مقابل سخنان رضايى نبود، 10 مهر1395 http: //www.mashreghnews.ir/fa/news/638019
(4) خبر أونلاين، كشف 2 تن مواد منفجره در گرمسار، 25 ابان http: //cutt.us/CTRp

من عامين الاصطدام مع قوات الحرس الثوريّ والمِيليشْيات التابعة له مثل حزب الله وغيرها من المِيليشْيات الطائفية، الموجودة بكثافة على الأراضي السُّورية، مما يثبت أن بين «داعش» وإيران علاقة وثيقة.

» التضييق على مزدوجي الجنسيَّة:

خلال الأشهر القليلة الماضية شهد موضوع اعتقال مزدوجي الجنسيَّة والتضييق عليهم تصعيدًا لافتًا، وذلك بعد اتِّهامات بالتجسُّس طالت عددًا من الإيرانيّين الذين يحملون جنسيات مزدوجة. كان أولها حادثة اعتقال الأستاذة الجامعية هوما هودفر التي تحمل الجنسيَّة الكندية، قبل إطلاق سراحها، ثم اتِّهام عبد الرسول دري أصفهاني بتلقِّي أموال من مؤسَّسات أمريكيَّة وبريطانية مقابل تقديم معلومات مالية واقتصاديَّة حساسة عن إيران. وأصفهاني هو المسؤول المالّي في الوفد الإيرانّي الذي شارك في المفاوضات النوويَّة التي أفضت إلى اتِّفَاق بين إيران ومجموعة الدول الستّ الكُبرَى، وعمل موظَّفًا في لجنة الخزانة الأمريكيَّة، وبعد الثَّورة عمل في وزارة الدفاع الإيرانيَّة وأصبح مسؤولًا عن مِلَفّ الأموال الإيرانيَّة المحتجَزة في أمريكا، قبل أن يهاجر إلى كندا[1].

• دوافع إثارة موضوع مزدوجي الجنسيَّة:

عدة أسباب تقف خلف إثارة موضوع مزدوجي الجنسيَّة، أهمها:

1- **دوافع اقتصاديَّة:** تتمثل في منع مزدوجي الجنسيَّة، خصوصًا الأمريكيّين، من منافسة الاستثمارات التي يقودها الحرس الثوريّ الإيرانيّ.

في أكتوبر الماضي أصدر القضاء الإيرانيّ حكمًا بالسجن عشر سنوات على رجل الأعمال والرئيس السابق للتخطيط الاستراتيجي بشركة نِفْط الهلال في طهران، الأمريكيّ-الإيرانيّ سيامك نمازي، ووالده محمد باقر نمازي المسؤول السابق بصندوق الأمم المُتَّحِدة للطفولة. وعمل سيامك نمازي مِن قَبْلُ مستشارًا في إيران لعدة سنوات شجّع فيها الشركات الأجنبيَّة على الاستثمار في إيران[2].

ويرى مراقبون إيرانيّون أن الهدف من القبض على نمازي في ما يبدو هو إرسال إشارة إلى أصحاب الجنسيات المزدوجة الذين يمكنهم مساعدة الشركات الأجنبيَّة على الاستثمار في البلاد، لأن خطر الاعتقال سيردع الإيرانيّين الأثرياء من أصحاب الجنسيات المزدوجة في الشتات الإيرانيين مزدوجي الجنسية في البلاد الأجنبية من الاستثمار في إيران، وهو ما سيقلّل المنافسة الاقتصاديَّة مع الحرس الثوريّ.

وفي شهر نوفمبر الماضي وجَّه عضو لجنة التخطيط والميزانية والمحاسبات البرلمانية حسين علي حاجي دليجاني، اتِّهامات جديدة إلى عشرة من المديرين مزدوجي الجنسيَّة، بتعريضهم المصالح القوميَّة للخطر وبيع البلاد للأجانب، على حدّ وصفه، وقال دليجاني إن المديرين وصُنَّاع القرار من مزدوجي الجنسيَّة ألحقوا

(1) النبأ، مزدوجو الجنسية والتغيير الناعم في إيران، 29 أكتوبر 2016
http: //annabaa.org/arabic/reports/8446
(2) راديو آزادي، سيامک نمازی وپدرش هر یک به ده سال حبس محکوم شدند، 18 أكتوبر 2016 http: //cutt.us/0Lxmr

أضرارًا كبيرة بالبلاد يصعب تلافيها، وذكر منهم على سبيل المثال محمد رضا خاوري المدير التنفيذي السابق لبنك "ملي"، وسيروس ناصري عضو فريق المفاوضات النوويّ في حكومة محمد خاتمي، ودري أصفهاني عضو اللجنة الاقتصاديَّة المصرفية في الحكومة الحالية[1].

2- **دوافع أمنيَّة:** يبرِّرها الحرس الثوريّ بمنع تغلغل الأجانب في البلاد والحيلولة دون تهديد أمنها.

ولتبرير المخاوف الأمنيَّة، أعلن مدّعي عامّ طهران عباس جعفري دولت آبادي إصدار أحكام بالسجن 10 سنوات على 6 متهَمين لإدانتهم بالتجسُّس والتعاوُن مع الإدارة الأمريكيَّة. وقال جعفري دولت آبادي أن الأحكام بالسجن 10 سنوات صدرت بحَقّ المتهمين: باقر نمازي، وسيامك نمازي، وفرهاد عبد صالح، وكامران قادري، ونزار زكا، وعلي رضا اميدوار، وهم من مزدوجي الجنسيَّة، لإدانتهم بالتجسُّس والتعاوُن مع الإدارة الأمريكية. وأشار جعفري دولت آبادي إلى وجود مِلَفَّات مهمَّة جدًّا في عدلية طهران تتعلق بالحقل الأمني والاقتصاديّ لا تزال مفتوحة، ومن ضمنها مِلَفَّات باقر نمازي وسيامك نمازي.

وطِبْقًا للأحكام الصادرة فقد تَقَرَّر أن يدفع باقر نمازي، وسيامك نمازي، وفرهاد عبد صالح، وكامران قادري، ونزار زكا، وعلى رضا أميدوار، مبلغ 4.8 مليون دولار للدولة، وهذا المبلغ هو إجمالي ما حصلوا عليه من "الدول المعادية" لتنفيذ مشروعاتهم في إيران[2].

ورغم الاعتقاد السائد بأن التضييق على مزدوجي الجنسيَّة يستهدف إحراج حكومة روحاني وتقويض مصداقيته والتأثير على شعبيته، فإن الأدلة تشير إلى تورط حكومة روحاني في هذا المِلَفّ، ويتضح ذلك من خلال تصريحات وزير الاستخبارات محمود علوي، الذي أعلن أن وزارته عزلت 39 مسؤولًا بارزًا يحملون جنسيَّة مزدوجة أو "الغرين كارد الأمريكي"، وأضاف أن المسؤولين الـ39 كانوا ضمن 79 مسؤولًا حقّقَت معهم وزارة الاستخبارات حول جنسياتهم، وأكّد أن وزارته ستعزل أي مسؤول يحمل جنسيَّة أخرى غير الجنسيَّة الإيرَانيَّة، كما خيَّر المسؤولين الإيرانيّين ممَّن يحملون جنسيات أخرى، بين مناصبهم والجنسيَّة المزدوجة، وقال إنهم في حال اختيارهم الخيار الثاني، فسوف يُبلَغ مسؤولوهم بأنه لا يمكن استمرارهم في مناصبهم[3].

---

(1) وطن امروز،بيش از 10 مديردوتابعيتى منافع كشور را به خطر انداخته‌اند، 27 ابان http: //cutt.us/1xS9H
(2) رجا نيوز، جزئيات جديدى از حكم محكوميت ۶ جاسوس آمريكا در ايران، 28 مهر 1395
http: //www.rajanews.com/news/258096/
(3) النبأ، مزدوجو الجنسية والتغيير الناعم في إيران، 29 أكتوبر 2016
http: //annabaa.org/arabic/reports/8446

» الحرائق

مواقع اقتصاديَّة حيوية تتعرض لسلسلة من الحرائق:

تَعرَّضَت إيران خلال الأشهر الستة الماضية لسلسلة من الحرائق، أثارت جدلًا كبيرًا في الشارع الإيرانيّ، لأنها كانت متلاحقة واستهدفت مراكز اقتصاديَّة حساسة. كما أن هذه الحرائق أظهرت جانبًا من ضعف إيران في مواجهة الكوارث، لأن معظمها أخذ وقتًا طويلًا لإخماده، وأثار حالة من الارتباك والتناقض في تصريحات المسؤولين حول أسباب حدوثها. ومن أهمّ هذه الحرائق:

- حريق اندلع في البرج 8001 بمجمع أبو علي سينا الواقع في المنطقة الاقتصاديَّة الخاصَّة بميناء الخميني في مدينة ماهشهر جنوب غربيّ إيران، وأُخمِدَ في اليوم التالي. ثم اشتعلت النار مجدَّدًا في أحد الخزانات بنفس البرج، مِمَّا تَسبَّب في خسائر فادحة قُدرت بملايين الدولارات.

وتضم مدينة ماهشهر معشور القريبة من عبادان على الخليج العربي، معظم صناعات البتروكيماويات الإيرانيَّة، وأعلنت حركة "صقور الأحواز" الإيرانيَّة المعارضة مسؤوليتها عن الانفجار.

وقالت الحركة في بيان مكتوب وُزِّع في مدينة معشور "إن التجاوزات غير الإنسانية المستمرَّة والسياسات التعسُّفية بحَقّ الشعب العربي الأحوازي لم تترك أمامهم خيارًا آخر إلا الردّ "المُوجِع والمُزلزِل" ضدّ السياسات القمعية، وأكّدوا استمرارهم في استهداف المؤسَّسات الاقتصاديَّة في الأحواز".

- حريق ضخم آخر شهِدَته وحدة البتروكيماويات بميناء الإمام في مدينة ماهشهر المطلّ على الخليج العربي، وتَمَكَّنَت وحدات الإطفاء التي هُرعت إلى محلّ الحادثة من إخماد الحرائق التي التهمت أجزاءً من وحدة البتروكيماويات التي تتولى مهمة إنتاج البلاستيك المصنوع.

ويُعَد هذا الحريق الثاني خلال 48 ساعة، بعد حدوث انفجار في خطَّين لنقل النِّفْط والإيثيلين في مدينة بوشهر بمنطقة غناوة، أدَّى إلى مقتل وإصابة 4 أشخاص[1].

(1) مهر، آتش سوزی پتروشیمی بندر امام خمینی مهار شد، 16 مرداد 1395 /http: //www.mehrnews.com/news/3733839

• حريق ضخم في مجمع بيستون للبتروكيماويات في منطقة كرمانشاه الإيرانيَّة، اندلع في أحد مخازن البتروكيماويات، وتسبب في خسائر مادية كبيرة.

• حريق في غرفة التحكم بمؤسَّسة الموانى بمجمع موانى فارس عسلويه، الشريان الرئيسى للواردات والصادرات في المنطقة، واحتوته جهود قوات الإطفاء. ويُعتبر مجمع موانى فارس الشريان الرئيسى للواردات والصادرات في المنطقة وأحد الإحداثيات الهامَّة لجذب المستثمرين الإيرانيّين والأجانب.

• حريق وقع حريق في مخزن للنفايات الكيماوية في ميناء الإمام بالخليج العربي[1].

• **تَعدُّد الروايات من المسؤولين حول أسباب الحرائق المتواصلة:**

يرجح المراقبون أن هذه المنشآت تَعرَّضَت لهجمات وحرائق متعمَّدة، وكرَدّ فعل من الأقليَّات على عمليَّات التهميش والاعتقال والتعرض للتعذيب، فضلًا عن التفرقة العنصرية التي تسود المجتمع الإيرانيّ. ويرى الشارع الإيرانيّ أن التكتُّم الإعلامي على معظم هذه الحرائق دليل على وجود شيء مهمّ تُخفيه السُّلُطات الإيرانيَّة، بخاصَّة في ما يتعلق بالحرائق التي تَعرَّضَت لها المنشآت النِّفْطيَّة، ويرجح كثير من الإيرانيّين احتمال تَعرُّض هذه المنشآت لهجوم، أما المسؤولون الإيرانيّين فقد ذكروا أسبابا أخرى نُجملها في التالي:

• الأمين العامّ لاتِّحاد مهن صناعة البتروكيمياويات أحمد مهدوي، يرى أن الحرائق التي شهدتها منطقة عسلويه مؤخَّرا تُنبِئ عن احتمالية وقوع كارثة نفطية في هذه المنطقة، وأن هذه المناطق تفتقر إلى إجراءات السلامة والتجهيزات المخصَّصة لذلك، وأكّد أن الحرائق التي طالت عددًا من المجمعات البتروكيماوية كانت بسبب إهمال الكوادر البشرية داخل هذه المجمعات[2].

• وزير النِّفْط الإيرانيّ بيجن زنغنه أكّد أن سبب الحرائق المتكررة التي وقعت في منشآت للبتروكيماويات هو عدم الاستثمار الكافي في مجال «مؤشّرات الصحة والسلامة والبيئة"، وعدم اهتمام الشركات بذلك[3].

• الأمين العامّ للمَجْلِس الأعلى للمجال الافتراضي أبو الحسن فيروز آبادي، يرجح أن تكون الهجمات السايبرية هي السبب الرئيسي في تلك الحرائق[4].

• رئيس هيئة الدفاع المدني غلام رضا جلالي رفض فرضية أن تكون الهجمات السايبرية هي سبب حوادث منشآت البتروكيماويات، إلا أنه أكّد أن الولايات المُتَّحِدة وإسرائيل والسعودية

(1) تسنيم، آتش در انبار ضايعات پتروشيمى بندر امام خاموش شد، 26 مهر 1395
http: //www.tasnimnews.com/fa/news/1395/07/26/1214441
(2) خبرگزارى مهر، احتمال فاجعه بزرگ نفتى در عسلويه/ دلايل وقوع سلسله حوادث، 12مرداد 1395
http: //khabarfarsi.com/ext/22882323
(3) أبرار اقتصادي، دليل آتش سوزى هاى متعدد در صنعت پتروشيمى، 13 مرداد 1395، ص4
http: //cutt.us/rie3X
(4) اطلاعات، بررسى احتمال حمله سايبرى در آتش‌سوزى‌هاى اخير، 21مرداد 1395
http: //www.ettelaat.com/etiran/?p=223013

تمثِّل تهديدًا لإيران في القطاع السايبري، وأن هذه الدول تبذل مساعي كبيرة لاستهداف البنية السايبرية لإيران، وقال إن ضعف بنية خدمات السلامة أدَّى إلى احتراق مصانع البتروكيماويات الأخيرة، ودعا إلى إيجاد بنية قوية من خدمات السلامة في ماهشهر وعسلويه، ومناطق استخراج النِّفْط في الأحواز[1].

في ظلّ استمرار النِّظَام الإيرانيّ في قمع الأقلِّيَّات العرقيَّة وهضم حقوقهم، قد تستمر هذه الأقلِّيَّات باستهداف الأماكن والمواقع الاقتصاديَّة الحسَّاسة، للتعبير عن سخطها من الأوضاع الاقتصاديَّة والأمنيَّة المتردِّية التي آلت إليها مناطق الأحواز وكردستان وبلوشستان.

» الاستنتاجات

- شهدت الأشهر الستة الماضية تصعيدًا ملحوظًا في الهجمات التي يشنّها مسلَّحون ضدّ بعض المؤسَّسات الحكوميَّة وقوات الحرس الثوريّ والجيش، لا سيما في إقليمَي كردستان وبلوشستان.
- مواصلة السُّلُطات الإيرانيَّة سياسة الاعتقالات العشوائية والمداهمات في عدد من مناطق الأحواز.
- خُطَط إيرانيَّة جديدة لفرض رقابة محكمة على نشاطات الأحوازيين السِّيَاسَة والثقافيَّة.
- كعادة المسؤولين الإيرانيّين في رَجْع أسباب ودوافع الحراك الذي تشهده مناطق الشعوب غير الفارسيَّة إلى أطراف خارجيَّة، فقد وجّهوا هذه المرة أصابع الاتِّهام إلى المملكة العربية السعودية واتهموها بدعمه وتمويله.
- غالبًا ما يبرِّر الحرس الثوريّ اشتباكاته مع حركات التَّحَرُّر البلوشية، بمكافحة تهريب المخدّرات والحيلولة دون اختراق تنظيم «داعش» للأراضي الإيرانيَّة والقضاء على "أعداء الثَّورة»، دون إشارة إلى الأسباب الحقيقة المتمثلة في الفقر والبطالة والقمع والتهميش.
- يخشى النِّظَام الإيرانيّ من أن تتّخذ قضيَّة الشعوب غير الفارسيَّة، منعطَفًا خطيرًا نتيجة لحالة الاستقطاب والتوازنات الجديدة التي تشهدها المنطقة والمتمثلة في احتمالية أن تلقى هذه القضيَّة دعمًا كبيرًا من الدول العربية، ونتيجة لذلك تنظر إلى هذا الموضوع على أنه يمثِّل قنبلة موقوتة وقضيَّة محورية لتفجير الصِّراع الإقليمي.
- كما تخشى إيران من أن يستخدم بعض القوى الإقليميَّة ورقة الشعوب غير الفارسيَّة مدخلًا لتفجير الأوضاع فيها ونقل الصِّراع إلى داخلها ومواجهتها داخليًّا، عبر توفير الدعم المالي والسياسيّ والإعلامي للحركات التَّحَرُّرية في هذه الأقاليم.
- نسبة عالية من انتهاكات حقوق الإنسان في هذا البلد تتعرض لها الشعوب غير الفارسيَّة والأقلِّيَّات الدينيَّة.
- توصلت إيران إلى أن سياسة الإعدامات

---

(1) تسنيم، حملات سايبری دليل آتش‌سوزی پتروشيمی‌ها نبوده است، 24 مرداد 1395
http: //www.tasnimnews.com/fa/news/1395/05/24/1157817/

المتواصلة التي تنفّذها ضدّ من تصفهم بمنتهكي القانون والمجرمين، لم تأتِ بالنتيجة المرجوَّة.

- للتخفيف من حدة الانتقادات الدوليَّة ضدّ الإعدامات، بادر المسؤولون الإيرانيّون، للدعوة إلى تخفيف عقوبة الإعدام في الجرائم المتعلقة بالمخدّرات، دون غيرها من الجرائم.

- اقتصار مناقشة الحدّ من عقوبة الإعدام على الجرائم المتعلقة بالمخدّرات دون غيرها من الجرائم يُثبِت نية النِّظَام مواصلة سياسة الإعدام في بقية المجالات خلال الفترة القادمة.

- رغم الدعاية الواسعة والحرب والعداء المعلن في وسائل الإعلام الإيرانيَّة تجاه تنظيم "داعش"، فإن إيران لم تتعرض لأي هجوم من هذا التنظيم.

- دوافع اقتصاديَّة وأمنية تقف وراء اعتقال مزدوجي الجنسيَّة في إيران. الدوافع الاقتصاديَّة تتمثل في منع مزدوجي الجنسيَّة من منافسة الاستثمارات التي يقودها الحرس الثوريّ، أما الأمنيَّة فيبرِّرها الحرس الثوريّ بمنع تغلغل الأجانب في البلاد والحيلولة دون تهديد أمنها.

- في ظلّ استمرار النِّظَام الإيرانيّ في قمع الأقلِّيَّات العرقيَّة والدينيَّة، قد تستمر هذه الأقلِّيَّات في استهداف الأماكن والمواقع الاقتصاديَّة الحسَّاسة، للتعبير عن سخطها من الأوضاع الاقتصاديَّة والأمنيَّة المتردية التي تمر بها.

الجانب الاقتصادي

في هذا الجزء من التقرير الاستراتيجيّ الذي يتناول الجانب الاقتصاديّ خلال النصف الثاني من عام 2016م، سنركز على ثلاثة محاور رئيسيّة تكشف كثيرًا من المؤشّرات الاقتصاديّة الكلّية والجزئيّة للاقتصاد الإيرانيّ خلال الفترة الماضية، وتمسّ قطاعات حيوية في الاقتصاد، وتقيس الأثر على مستوى معيشة المواطن الإيرانيّ واستشراف مسار الاتّجاهات المستقبلية لكل محور من المحاور الثلاثة.

يتناول المحور الأوّل أهمّ المؤشّرات الاقتصاديّة لإيران خلال الأشهُر الستّة الماضية، ويطرح سيناريوهات لمستقبل النُّموّ الاقتصاديّ في إيران بناءً على هذه المؤشّرات. ويتناول المحور الثاني تطور القطاع البنكي بعد عام من الاتّفاق النوويّ وتغيرات سعر الصرف في إيران ومسارها المستقبلي بنهاية 2017، في حين يقيس المحور الثالث مستوى معيشة المواطن الإيرانيّ ودرجة تأثُّره بالسياسات والمتغيرات الاقتصاديّة حاليًّا وفي المستقبل.

المحور الأول: مؤشّرات الاقتصاد الإيرانيّ وسيناريوهات المستقبل

مرّ الاقتصاد الإيرانيّ خلال النصف الثاني من عام 2016 بمجموعة من المتغيرات الاقتصاديَّة المختلفة، بعضها كان إيجابيًّا مثل القدرة على مضاعفة الصادرات النِّفْطيَّة تقريبًا، والتمكُّن من إعادة جذب استثمارات شركات الطاقة العالَمِيَّة بعد هروبها خارج الاقتصاد الإيرانيّ خوفًا من العقوبات الدوليَّة التي كانت مفروضة على إيران، وكذلك زيادة الاستثمارات في القطاع غير النِّفْطي الموجَّهة إلى المستهلك المحلي، وزيادة صادرات البضائع غير النِّفْطيَّة، كذلك حقّق بعض القطاعات نموًّا ملحوظًا، كقطاع الطيران والسياحة، مع وجود خُطَّة حكوميَّة لجعل هذا

القطاع المصدر الأساسي للدَّخل الأجنبي للبلاد مستقبَلًا، بالإضافة إلى تمكن إيران من استعادة جزء من أموالها المجمَّدة في الخارج والمقدرة بعشرات المليارات من الدولارات.

كما شهدت الأشهُر الستَّة الماضية بعضًا من المتغيرات الاقتصاديَّة السلبيَّة التي انقسمت إلى مؤشِّرات داخليَّة مثل تدهور سعر الصرف وفقدان جزء كبير من قيمته، وما لهذا الانخفاض من تبعات على معدَّلات التضخُّم والقُوَّة الشرائيَّة للمواطن، ومعدَّلات الاستهلاك والإنتاج. كذلك رفعت الحكومة الإيرانيَّة الدعم النَّقْدي عن آلاف الأسر خلال الأشهُر الماضية في إطار خُطَط حكوميَّة لرفع الدعم عن ملايين الأسر لتقليل الإنفاق الحكومي وكشف النقاب عن سياسات اقتصاديَّة تقشُّفية خلال المرحلة المقبلة على الرغم من استمرار تسجيل معدَّلات مرتفعة للبطالة خلال الأشهُر الماضية، وتناقض هذه السِّيَاسَة مع الوضع الاقتصاديّ القائم. كما استمرّ وجود عقبات عِدَّة تعوق جذب الاستثمارات الأجنبيَّة على الرغم من اعتماد الحكومة عليها لدعم خُطَط النُّمُوّ، لكن دون مواجهة جذرية للعقبات، بجانب استهداف معدَّلات نُمُوّ مرتفعة، دون تحديد دقيق لكيفية تمويل هذه الخطط وغياب الرؤية الاستراتيجيَّة الموحَّدة بين القيادة السياسيَّة والقيادة الدينيَّة لإيران حول آليَّات زيادة النُّمُوّ الاقتصاديّ، بالإضافة إلى استمرار الفساد المالي الذي يعرقل جهود النُّمُوّ والإصلاح الاقتصاديّ.

وبجانب المؤشِّرات الداخليَّة مؤشِّرات وتحدِّيات خارجيَّة وقعت خلال الأشهُر الماضية، مثل تشكيل اعتماد إيران على إيرادات النِّفْط لخطورة كبيرة في حال لم ترتفع الأسعار، وفشل جهود "أوبك" في دفع الأسعار إلى أعلى بعد تثبيت حجم الإنتاج النِّفْطي للدول الأعضاء، ومنها إيران التي كانت تخطِّط لإنتاج أعلى بكثير من حجم الإنتاج المجمَّد، بالإضافة إلى التأثير السلبي لنجاح ترامب في الانتخابات الأمريكيَّة على الاستثمارات القادمة إلى إيران وحجم التبادل التجاريّ بينها وبين الخارج. كذلك عودة توتُّر العَلاقات الاقتصاديَّة بينها وبين دول العالَم الخارجي نتيجة خلافات السِّيَاسَة الخارجيَّة لإيران وتدخُّلاتها في صراعات مسلَّحة في المنطقة.

وسوف نفصّل ونفنّد في ما يلي مجموعة المتغيرات الاقتصاديَّة التي مرَّت بها إيران خلال الأشهُر الماضية، سواء الإيجابية منها والسلبيَّة، ثم نضع سيناريوهات لمسار النُّمُوّ الاقتصاديّ في إيران في المستقبل القريب استنادًا إلى مجموعة المتغيرات الاقتصاديَّة التي مرّ بها الاقتصاد الإيرانيّ مؤخَّرًا والتي تمكِّننا من بناء أكثر من سيناريو مستقبليّ وَفْقًا لنوعية هذه المتغيرات وقوة تأثيرها على مجريات النُّمُوّ الاقتصاديّ لإيران.

» مؤشِّرات إيجابية خلال الأشهُر الستَّة الماضية وتداعياتها الاقتصاديَّة

تمكنت إيران من مضاعفة حجم صادراتها النِّفْطيَّة تقريبًا بنهاية عام 2016 بعد رفع حظر تصدير النِّفْط عقب الاتِّفاق النوويّ ومضاعفة إيراداتها المالية، واستطاعت إعادة جذب استثمارات كبرى شركات الطاقة العملاقة بعد أن هربت تلك الاستثمارات خلال فترة العقوبات، وكان أبرز العائدين في 2016 عملاق الطاقة الفرنسي "توتال" كأول استثمار دولي في قطاع الطاقة منذ رفع العقوبات، ثم تلتها شركة "شل"، وبعد ست سنوات من توقف عمليَّاتها في إيران وقَّعَت "توتال" على بنود رئيسيَّة لاتِّفاقيَّة باستثمارات قيمتها 4.8 مليار دولار لتطوير المرحلة 11 من حقل بارس الجنوبي بالمشاركة مع شركة النِّفْط الوطنيَّة الصينية وشركة "بتروبارس" الإيرانيَّة، على أن يكتمل الاتِّفاق في أوائل عام 2017. وسوف تشجِّع هذه الخطوة الاستثماريَّة الجريئة التي أقدمت عليها شركة "توتال" شركات الطاقة الأخرى على المضيّ قدمًا في الاستثمار في مجال الطاقة داخل إيران ما دامت الظروف الدوليَّة مواتية.

كذلك فعَّلَت إيران نموذجًا جديدًا لاتِّفاقيَّات النِّفْط والغاز يُعرَف بـ"عقد النِّفْط الإيرانيّ"، سيُمكّن المستثمرين الأجانب من الدخول في شراكة مع شركات إيرانيَّة ويقدِّم حوافز أفضل بدلًا من صفقات إعادة الشراء السابقة، وهي خطوة تحفيزية لجذب المستثمرين للعمل في هذا القطاع، ومن المنتظر أن تأتي بنتائج جيدة. كما تركز إيران في عقودها الجديدة على اشتراط إنجاز جزء كبير من المشروعات باستخدام القوى العاملة المحلِّية لمواجهة أزمة البطالة المرتفعة وسط الشباب الإيرانيّ، بخاصَّة خريجو الجامعات، وهم الفئات الأكثر تعطُّلًا في المجتمع الإيرانيّ.

كما زادت الاستثمارات في القطاعات غير النِّفْطيَّة الموجهة إلى المستهلك كقطاع الصناعة، لأن إيران سوق استهلاكية كبيرة تحتاج إلى استثمارات ضخمة لتلبية احتياجات السُّوق الاستهلاكية وتسدّ الفجوة الإنتاجية في السُّوق مع تعطُّل كثير من المصانع عن العمل، لكن التعويل على قدرة الاستثمارات الأجنبيَّة في دفع عجلة التنمية مرهون بمدى التسهيلات الحكوميَّة للمستثمرين وتحسُّن المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الأجنبيَّة وتزايد اندماج الاقتصاد الإيرانيّ في الاقتصاد العالَمي.

كذلك ارتفعت صادرات البضائع غير النِّفْطيَّة بنسبة 6% خلال النصف الأوَّل من عام 2016 مقارنة بنفس الفترة من عام 2015(1) ووَفْقًا للبيانات الرسميَّة المتاحة -الشحيحة للغاية- وصل حجم الصادرات غير النِّفْطيَّة إلى 4.35 مليار دولار خلال الأشهُر السبعة الأولى من عام 2016.

وحقّق بعض القطاعات نُمُوًّا ملحوظًا خلال الفترة الماضية، مثل قطاع الطيران والسياحة، وزاد عدد الرحلات الجوِّيَّة، ومن المتوقَّع أن تنشط هذه القطاعات خلال الفترة القادمة مع انتهاء أزمة اتِّفاقيَّة طائرات نقل الرُّكَّاب مع الولايات المتَّحِدة الأمريكيَّة بنهاية 2016 بعد عام كامل من توقيع اتِّفاقيَّة شراء نحو 200 طائرة مدنية مع شركتي

---

(1) وكالة أنباء اسنا. إيران تحقق نموا فى صادرات السلع غير النِّفْطية. 9 أكتوبر 2016 https: //goo.gl/P9RLL5

"بوينغ" الأمريكيَّة و"إيرباص" الأُورُوبّيّة[1]، بعد أن سمحت الولايات المتَّحدة لإيرباص الأُورُوبّيّة ببيع 106 طائرات مدنية منها لإيران. ونتوقع تنشيط هذا القطاع وزيادة معدَّلات السفر الداخليّ والخارجيّ مع تَسلُّم الطائرات الجديدة واستعادة الرحلات الجوِّيَّة الإيرانيَّة لبعض العواصم العالَميَّة لعدم وجود طائرات مجهَّزة، بالإضافة إلى زيادة الحجوزات الفندقية وزيادة فرص العمل المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بالقطاع.

وتهدف الحكومة الإيرانيَّة إلى التعويل كثيرًا على هذا القطاع مستقبَلًا، ووضعت خُطَّة طويلة المدى ليصبح قطاع السياحة في المرتبة الأولى في تمويل إيرادات البلاد من العملة الصعبة بحلول عام 2025، واتُّخِذَت خطوات فعلية في هذا السياق لتطوير فنادق قديمة وإبرام صفقات طائرات حديثة وتشغيل خطوط نقل سياحيّ بحريّ مع دول الجوار، بخاصَّة مع سلطنة عمان بين ميناءَي تشابهار الإيرانيّ ومسقط العماني، الذي بدأ تشغيله بنهاية عام 2016. وإذا استمرّ العمل على تقدُّم هذه الخطط فسيزدهر قطاع السياحة الإيرانيّ، بخاصَّة أن إيران تمتلك مقوِّمات سياحيَّة جيدة، ويقلّ اعتماد البلاد على النِّفْط في الحصول على العملات الأجنبيَّة، وتزيد فرص العمل المباشرة وغير المباشرة في قطاع السياحة والخدمات المرتبطة به والتخفيف من حدة أزمة البطالة المرتفعة في البلاد.

أخيرًا تَمكَّن البنك المركزي الإيرانيّ من استعادة جزء من الأموال المجمَّدة في بنوك الخارج تُقَدَّر بنحو 30 مليار دولار، ولا يزال الجزء الأكبر منها مجمَّدًا في بنوك أُورُوبّيَّة وأمريكيَّة وآسيويَّة. وعند تَمَكُّن الحكومة الإيرانيَّة من استعادة باقي أموالها المجمَّدة في الخارج، المقدَّرة بـ100–150 مليار دولار، سيتراكم حجم الاحتياطي النَّقْديّ ويحفظ استقرار العملة ويساعد في تمويل خُطَط التنمية المحلِّية للدولة إذا ما حَسُن توظيف الأموال المسترَدَّة.

» مؤشِّرات سلبيّة خلال الأشهُر الماضية وتداعياتها الاقتصاديّة

خلال الأشهُر الستَّة الماضية برزت مجموعة من العقبات والمؤشِّرات الاقتصاديَّة السلبيَّة التي قد تفرض تحدِّيات أمام النُّمُوّ الاقتصاد المستهدَف، بعض هذه المؤشِّرات داخليّ، وبعضها الآخَر خارجيّ.

نبدأ بالتحدِّيات والمؤشِّرات الداخليَّة:

أولها: تدهور أسعار صرف الريال الإيرانيّ باستمرار، بخاصَّة في عام 2016 الذي فقد فيه 17% من قيمته، وما يصحب هذا من تداعيات سلبيَّة على الاقتصاد الإيرانيّ، فانخفاض سعر صرف العملة المحلِّية أمام العملات الأجنبيَّة يتسبَّب في زيادة تكلفة استيراد مدخلات الإنتاج والآلات والتكنولوجيا الحديثة، ويعرقل خُطَط تحديث قطاع الصناعة المحلِّي، وهو القطاع الأكثر معاناة من الحصار الاقتصاديّ الذي كان مفروضًا على إيران لسنوات طويلة.

ثانيًا: سيكون لتدهور أسعار الصرف أثر

(1) بضغوط من الولايات المتَّحِدة الأمريكية أُجِّل تنفيذ الصفقة مرات عديدة. وتمتلك الولايات المتَّحِدة حقّ تصنيع أجزاء من طائرات "إيرباص" الأوروبية، وبناءً عليه لا تستطيع "إيرباص" بيع الطائرات إلا بموافقة أمريكية.

إضافي على المواطن، وبالتبعية على معدَّلات النُّمُو الاقتصاديّ من خلال معدَّلات التضخُّم، إذ سيؤثر تراجع العملة المحلِّية على رفع معدَّلات التضخُّم باستمرار وانخفاض معدَّلات الاستهلاك لانخفاض القدرة الشرائيَّة للمواطنين، وتأثر الأسر من ذوي الدخل المحدود، ومِن ثَمَّ تنخفض معدَّلات الإنتاج مباشَرةً، فخلال عام 2016 فقط خسر السعر الرسمي للتومان نحو 17% من قيمته بنهاية العام مقارنة ببداية ذات العام.

ثالثًا: صاحب تدهور أسعار سعر الصرف خُطَط حكوميَّة تقشُّفيَّة لرفع الدعم النَّقْدي المباشر عن نسبة كبيرة من الأسر خلال الأشهُر الماضية[1]، وكان هذا الدعم يعوِّض الأسر عن رفع الدعم الحكومي عن بعض السلع الضرورية كالخبز والكهرباء والوقود، ويعوِّضها كذلك عن تضرُّرها من انخفاض قدرتها الشرائيَّة، وجدير بالذِّكْر أن الدعم النَّقْدي المباشر كان سببًا مباشرًا في تراجع معدَّلات الفقر في إيران حتى عام 2013، ثم عادت معدَّلات الفقر للارتفاع مجدَّدًا بعد تقليل الدعم، لذا فمن المرجَّح ازدياد الفقر في المستقبل القريب مع استكمال خُطَط رفع الدعم التي تتبناها الحكومة الإيرانيَّة لتخفيض النفقات.

وكشف هذا التوجه عن خطط الحكومة التقشُّفية التي سوف تؤثِّر حتمًا على معدَّلات النُّمُوّ مستقبَلًا، لأن انخفاض الدعم يعني انخفاض معدَّلات الاستهلاك والإنفاق وما يترتب عليه من انخفاض معدَّلات الإنتاج وزيادة المخزون السلعي والدخول في دوامة الركود الاقتصاديّ على الرغم من أن الركود كان الهاجس الأعظم للاقتصاد الإيرانيّ خلال فترات الحصار الاقتصاديّ.

رابعًا: بالنسبة إلى معدَّلات البطالة، فقد سجلت بنهاية عام 2016 معدَّلات لا تزال فوق المعتدلة، إذ يبلغ المعدَّل أكثر من 12.5% من حجم القوى العاملة -بعد تراجعها من مستويات قياسية خلال السنوات الماضية- وبنهاية عام 2016 ازداد عدد العاطلين 700 ألف فرد، ويعتبر هذا المعدَّل هو الأعلى في خلال عام واحد فقط خلال السنوات الخمس الماضية، في حين كان توفير الفرص الوظيفية للشباب من أبرز الوعود الانتخابية للرئيس الإيرانيّ حسن روحاني. ولا يقلّ عدد المتعطلين عن العمل عن نحو 7 ملايين شخص، وأكثرهم من الشباب ذوي المؤهلات الجامعية.

(1) قدس، يارانه 30 ميليون ايرانى امسال قطع مى شود، 3 شهريور 1395. http: //goo.gl/ZMzS5V

خامسًا: استمرار وجود عقبات عدة أمام جذب الاستثمارات الأجنبيَّة، على الرغم من أن الحكومة الإيرانيَّة تعوِّل على الاستثمارات الأجنبيَّة كثيرًا لرفع معدَّلات النُّمُوّ الاقتصاديّ وتنمية قطاعات مختلفة على رأسها قطاع الطاقة، لكن دون إزالة هذه العقبات بالشكل الذي يحقق النُّمُوّ المرغوب.

ومن أبرز العقبات أمام جذب الاستثمارات المباشرة وجود أكثر من سعر صرف في البلاد، سعر الصرف رسمي وسعر صرف السُّوق الموازية، ممَّا يزيد تكلفة أداء الأعمال التجاريَّة ويؤدِّي إلى تَعَثُّر الموازنات المالية للمستثمرين وتحميلها بأعباء اضافية.

بالإضافة إلى ذلك تختلف الرؤى الاستراتيجيَّة بين الحكومة والقيادة الدينيَّة للدولة حول الاستثمارات الأجنبيَّة، ففي حين تهدف الحكومة إلى جذب الاستثمارات الأجنبيَّة المباشرة، تركز الخطة الخمسية السادسة للتنمية 2015-2020 التي يشرف عليها ويضع أهدافها المرشد الإيرانيّ علي خامنئي على زيادة الاعتماد على الاقتصاد المقاوم، ويقوم مبدأ الاقتصاد المقاوم على تشجيع الاعتماد على الذات وتطوير القدرات والإمكانيات الاقتصاديَّة بجهود ذاتيَّة، ولا يرحِّب بالاستثمارات الأجنبيَّة التي تحتاج إليها قطاعات كالطاقة والصناعة بشكل أكثر إلحاحًا من باقي القطاعات، وتقدَّر احتياجات قطاع النِّفْط والغاز من الاستثمارات بنحو 200 مليار دولار، وهو ما لا يتوافر لدى الحكومة الإيرانيَّة بغير مساعدات خارجيَّة إذا ما تغاضينا عن الجاهزية الفنية والتكنولوجية للقطاع، وبهذا ستطول فترة الإصلاح الاقتصاديّ وتصبح أكثر صعوبة بسبب تقادم التكنولوجيا المحلِّية خلال سنوات الحصار الاقتصاديّ واحتياجها إلى سنوات من البحث والتطوير والتمويل حتى تُؤتِي ثمارًا حقيقيَّة يمكن التعويل عليها، وسيكون الخاسر الأكبر هو الاقتصاد الإيرانيّ جَرَّاء الصِّراع بين تيَّارَيْن سياسيَّيْن متنافسَين في إيران، أحدهما بزعامة المرشد الإيرانيّ، والآخر بزعامة رئيس الجُمْهُورِيَّة حسن روحاني.

وفي السياق نفسه نلاحظ تحديدًا غير واقعي لمعدَّلات النُّمُوّ المستهدفة، سواء في الموازنة الحكوميَّة القادمة أو في الخطة الخمسية السادسة، إذ حدّدت الموازنة القادمة معدَّل نُمُوّ يبلغ 7.7%، في حين استهدفت خُطَّة التنمية السادسة معدَّل نُمُوّ يبلغ 8.5%، ولم يحدّد كل منهما وسائل تمويل هذا المعدَّل المتفائل، وهي مشكلة متكرِّرة في الموازنات الحكوميَّة السابقة لإيران، ولا يكفي الاعتماد في تمويلها على عائدات الاستثمارات الأجنبيَّة كما تهدف الحكومة الإيرانيَّة، لأن طبيعة عَلاقات إيران السياسيَّة مع دول العالَم الخارجي والقوى الكبرى تجعل الاعتماد على الاستثمارات الأجنبيَّة كأساس متين للتمويل أمرًا غير واقعي ومجازفًا إلى أبعد الحدود.

سادسًا: استمرار الفساد المالي في إيران يعرقل جهود التنمية ويستنزف المليارات من ثروات البلاد بأكثر من وجه وطريقة، كالتهرب الضريبي الذي يتراوح حجمه بين 20 و30 ألف مليار تومان سنويًّا ما بين 6 مليارات و9 مليارات دولار، وتُعتبر الضرائب أحد المصادر الرئيسيَّة لإيرادات الموازنة الحكوميَّة وتمويل نفقات الدولة.

وأعلنت منظَّمة الشفافية الدوليَّة في أحدث تقرير لها أن ترتيب إيران من حيث تصنيف دول العالَم على أساس مؤشِّرات الفساد جاء في المرتبة 131 من بين 167 دولة.

طرق أخرى للفساد المالي تتم عن طريق العمولات غير القانونيَّة لتمرير صفقات مع شركات أجنبيَّة، والرشوة والاختلاسات التي يتورَّط فيها مسؤولون كبار على درجة وزراء بمبالغ تصل إلى مليارات الدولارات، دون مبالغة، وتكشف عنها وسائل الإعلام الإيرانيّ من حين إلى آخَر، نذكر منها:

1- قضيَّة الرواتب الفلكية التي أثيرت خلال عام 2016 واتُّهم فيها الرئيس الإيرانيّ الحالي حسن روحاني وحكومته بدفع رواتب ضخمة لمسؤولين حكوميين تفوق 10 أضعاف متوسط الرواتب التقليدية وصلت إلى 200 مليون تومان إيرانيّ 60 ألف دولار شهريًّا لأحد المسؤولين الحكوميين في وزارة الصحة، رغم أن روحاني قاد حملة كبيرة لمواجهة قضايا الفساد كان أغلب المتورطين فيها مسؤولين سابقين في عهد رئاسة الرئيس السابق أحمدي نجاد، لتكون المفارقة في تورُّط حكومة روحاني في قضايا فساد كذلك، سبَّبَت له ولحكومته الإحراج واضطرّت معه إلى تقديم الاعتذار والوعد بالتحقيق في القضايا المكشوفة[1].

2- قضايا تَوَرَّط فيها أقارب أكبر القيادات الدينيَّة في إيران وهو مجتبي علي خامنئي نجل المرشد الإيرانيّ، الذي وُجّهت إليه اتِّهامات غير رسميَّة باختلاس مبلغ يُقدر بـ1.6 مليار يورو من عائدات النِّفط أُودِعَت في حسابه البنكي عن طريق البنك المركزي الإيرانيّ في عام 2011، وتم التستُّر على القضيَّة بعد فضحها ولم يُتّخذ فيها إجراءات رسميَّة.

3- قضيَّة صادق لاريجاني، وهي إحدى قضايا الفساد التي مسَّت رأس القضاء في إيران صادق لاريجاني رئيس السُّلْطة القضائيَّة المتهَم بامتلاك 63 حسابًا مصرفيًّا بها مبالغ تزيد على 310 ملايين دولار حُوّلت إلى حسابه من قيمة الكفالات المالية التي يدفعها المتهَمون في قضايا المحاكم، وعندما طالب رئيس كتلة الشفافية الاقتصاديَّة في مَجْلِس النُّوَّاب الإيرانيّ محمود صادقي بفتح تحقيق حول تورُّط لاريجاني وعدد من مسؤولي الدولة في القضيَّة حاصرت الشرطة الإيرانيَّة منزله ليلًا لاعتقاله بأمر من السُّلْطة القضائيَّة.

4- قضيَّة رجل الأعمال الإيرانيّ بابك زنجاني المتهَم باختلاس مبالغ كبيرة تصل إلى 2.7 مليار دولار من أموال الدولة في شكل عمولات ضمن شبكة تَوَرَّط فيها عدة مسؤولين حكوميين سابقين في حكومة الرئيس السابق أحمدي نجاد، وقُبض على عدد كبير منهم على أثر هذه القضيَّة، وحُكم على زنجاني بالإعدام، ولا تزال القضيَّة جارية لكثرة دائرة المتهمين التي شملت شركات وبنوكًا ومؤسَّسات مالية حكوميَّة.

5- قضيَّة الفساد الشهيرة لمجموعة شركات عقارية معروفة بـ"شانديز" مدعومة من الحكومة

(1) مركز المزماة للدراسات والبحوث. 2016. ملفات الفساد التي أثارت ضجة في إيرانhttps: //goo.gl/4WVBm2 .

الإيرانيَّة، اتُّهم فيها مسؤولون باختلاس مبالغ خيالية وصلت إلى 27 مليار دولار، وما زالت القضيَّة تُثار حتى الآن ويتظاهر المتضررون منها مطالبين باسترداد أموالهم المنهوبة أو تسليمهم الشقق السكنية التي دفعوا أجزاء من ثمنها ولم يتسلّموا شيئًا حتى الآن.

6- قضيَّة قروض صندوق ادّخار التربويين التي قُدّمَت فيها تسهيلات ائتمانية للحصول على قروض بقيمة 8000 مليار تومان 2.4 مليار دولار، ووُجّه فيها الاتّهام إلى مسؤولي الصندوق بعد تقاضيهم رشوة مقابل تقديم التسهيلات الائتمانية.

وغيرها كثير من قضايا الفساد التي كشفتها الصحافة على مدار السنوات الماضية.

وسيعرقل استمرار وجود قضايا الفساد المالي والإداري وعدم محاصرتها بالشكل الكافي جهود الدولة المبذولة لزيادة معدَّلات التنمية في الحاضر والمستقبل، بخاصَّة في ظلّ ضعف الشفافية وعدم توافر البيانات والمعلومات الدقيقة وتَسَتُّر الحكومة على كثير من قضايا الفساد والكشف عنها فقط عند استخدامها وسيلةً للضغط على الخصوم السياسيّين، وبين التيَّارات السياسيَّة المتنافسة في البلاد، أكثر من الرغبة في مواجهة الفساد ذاته.

وتتركز أهمّ التحدِّيات الخارجيَّة التي من المحتمل أن تؤثِّر على معدَّلات النُّمُوّ الاقتصاديّ المستقبلية في ثلاثة تحدِّيات هامة:

أولًا: احتمالية ثبات إيرادات الصادرات النِّفْطيَّة بعد تثبيت إنتاج إيران النِّفْطي من بداية يناير 2017 عند مستوى 3.8 مليون برميل يوميًّا، وَفْقًا لاتِّفاق "أوبك"، وذلك في حال عدم ارتفاع الأسعار بالشكل المرجوّ من القرار، إذ جاء قرار تثبيت حجم الإنتاج النِّفْطي بعكس ما كانت تخطِّط له إيران من زيادة إنتاج النِّفْط إلى أكثر من 4 ملايين برميل بنهاية العام الإيرانيّ، أي في مارس 2017، لدعم معدَّلات النُّمُوّ وزيادة الإيرادات النَّقْدية.

وقد لا ترتفع أسعار النِّفْط كما هو منتظَر بعد قرار تخفيض الإنتاج في نهاية نوفمبر العام الماضي، لوجود دول لم تشترك في قرار التخفيض في ذلك التوقيت لظروف أمنيَّة غير مناسبة أثَّرَت على إنتاجها النِّفْطي مؤقَّتًا مثل ليبيا ونيجيريا، لكن هذه الدول قد تزيد إنتاجها في أي وقت بتحسُّن الظروف الأمنيَّة لديها، وفي هذه الحالة يزداد المعروض العالَمي من النِّفْط وينخفض السعر مرة أخرى ويصبح قرار "أوبك" غير ذي جدوى كبيرة. هنا سوف تنخفض إيرادات إيران المالية وهي في أمسّ الحاجة إلى زيادة الموارد المالية، بخاصَّة من العملات الأجنبيَّة، لحفظ استقرار قيمة العملة وسداد فواتير الاستيراد التي زادت بعد رفع الحصار الاقتصاديّ. وبصرف النظر عن مستوى الأسعار فإن استمرار اعتماد الميزانية بشكل كبير على مصدر دخل غير مستقرّ ويخضع لتقلبات السُّوق، هو المهدد الأوَّل لتحقيق معدَّلات تنمية مستدامة ومستقرَّة.

ثانيًا: وجود دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتَّحِدة الأمريكيَّة سيؤثِّر على الاقتصاد الإيرانيّ بشكل مباشر وغير مباشر، عن طريق التضييق

المالي على الشركات الإيرانيَّة التي لها تعاملات مالية خارج إيران، وفرض عقوبات جديدة عليها، ودراسة قانون بفرض غرامات مالية أعلى على الشركات الدوليَّة التي تتعامل مع شركات إيرانيَّة يمتلك فيها الحرس الثوريّ أكثر من 25%، وقد كانت الغرامات من قبل تُفرض على التعامل مع شركات يمتلك فيها الحرس الثوريّ نسبة أكثر من 50%، كما مدّد الكونغرس الأمريكيّ عقوبات على إيران بعضها يرجع إلى عام 1996. بالتأكيد ستؤثِّر هذه التحدِّيات على معدَّلات التبادل التجاريّ بين إيران والعالَم الخارجي وكذلك على قدوم الاستثمارات الأجنبيَّة إلى إيران خوفًا من العقوبات الأمريكيَّة، وسيتأثر معدَّل النُّمُوّ المستقبلي حتمًا بهروب رؤوس الأموال بعد أن استطاعت إيران جذبها نسبيًّا عقب الاتِّفاق النوويّ، وتحديدًا في مجالات الطاقة التقليدية والمتجددة.

ومن المؤشِّرات الداعمة لهذه التوقُّعات خلال الفترة الماضية انخفاض معدَّل التبادل التجاريّ بين إيران والولايات المتَّحِدة خلال شهر نوفمبر 2016 الذي فاز فيه دونالد ترامب في انتخابات الرِّئاسَة، بنسبة 80% عن الشهر السابق له، ووصلت إلى 9.7 مليون دولار مقارنة بـ51.5 مليون دولار في شهر أكتوبر من نفس العام، وَفْقًا لمركز الإحصاء الأمريكيّ.

يمكن في السيناريو المستقبلي أن يتأثر الاستثمار الأجنبي بعَلاقات البلد التي يعمل بداخلها مع العالَم وبمدى ارتباطها بمحيطها الإقليمي والعالَمي، بخاصَّة الشركات الدوليَّة عابرة القارات والمرتبطة بالنِّظام المالي الأمريكيّ وصناعة الطاقة في الولايات المتَّحِدة، أكبر منتج ومستهلك للطاقة في العالَم. ويفرض قدوم ترامب إلى السُّلْطة حالة من الترقب والشكّ للمستثمرين الأجانب مع عدم اتِّضاح ما سيكون عليه شكل خُطَّة العمل المشتركة الشاملة في نهاية ولايته التي وقعتها بلاده مع إيران منتصف 2015، وخُففت العقوبات على أثرها، وليس واضحًا كذلك ما العقوبات الجديدة التي قد يفرضها ويقرها الكونغرس على إيران، لكن الواضح هو العداء المعلن من ترامب لإيران، والرغبة في مزيد من التشدُّد معها، من المحتمل جدًّا أن يفرض مزيدًا من العقوبات الصارمة على الاقتصاد الإيرانيّ، أو يلغي الاتِّفاق النوويّ مع إيران.

وفي ظلّ هذا المناخ غير الواضح، ستماطل الاستثمارات الأجنبيَّة في تنفيذ الاتِّفاقيَّات المبرمة والبدء في العمل الفعلي، ويجيد بعض الشركات لعبة المماطلة والخروج من السُّوق في الوقت المناسب، من بينها الشركات التي قرَّرَت العودة للاستثمار في إيران بعد تخفيف العقوبات، ففي عام 2004 اتفقت شركتا "توتال" الفرنسية و"بتروناس" الماليزية على تطوير المرحلة 11 من حقل غاز بارس الجنوبي، إلا أن الشركتين ماطلتا تزامُنًا مع تدهوُر عَلاقات إيران مع الغرب وأُورُوبّا، ولم يجرِ العمل كما كان مخطَّطًا له، وسلّمت إيران المشروع في النهاية لشركة النِّفْط الوطنيَّة الصينية عام 2009، لكن الأخيرة فشلت هي الأخرى في تحقيق التقدُّم المطلوب وانسحبت في النهاية عام 2012 ليتوقف المشروع منذ ذلك الوقت، إلى أن قررت "توتال" إعادة المحاولة في 2016 بعد رفع العقوبات عن

إيران، وقد تعيد نفس السيناريو السابق في ظلّ التوتُّر الإيرانيّ–الأمريكيّ.

ثالثًا: عودة توتُّر العَلاقات الاقتصاديَّة لإيران مع العالَم الخارجي نتيجة مواقف السياسيَّة الخارجيَّة لإيران وتزايد التدخُّلات الإيرانيَّة في الصِّراعات الإقليميَّة والتدخُّلات العسكريَّة في بعض دول الشرق الأوسط ودعم جماعات مصنفة ضمن قوائم الجماعات الإرهابية. مثل هذه التوتُّرات ترجِّح استمرار العراقيّل غير المباشرة الموضوعة أمام نُمُوّ الاقتصاد الإيرانيّ، كخلق صعوبات عملية أمام التحويلات البنكيَّة من وإلى إيران، رغم رفعها نظريًّا وَفْقًا لخُطَّة العمل المشتركة المُبرَمة مع إيران، ومِن ثَمَّ التسبب في تصعيب بيئة أداء الأعمال وتزايد هروب رؤوس الأموال المحلِّية والأجنبيَّة إلى الخارج وتجفيف مصادر الموارد الماليَّة للحكومة الإيرانيَّة للحَدّ من قدرتها على الدخول في صراعات عسكريَّة إقليميَّة. وعلى الرغم من رفع العقوبات الدوليَّة عن إيران منذ أكثر من عام، فإن التعاملات البنكيَّة الدوليَّة مع البنوك الإيرانيَّة ما زالت متواضعة للغاية ولا تتناسب مع حجم الاقتصاد الإيرانيّ.

ومع بداية عام 2017 أعلنت شركة "BP" البريطانية، كبرى شركات النِّفْط العالَمِيَّة، انسحابها الرسميّ من سوق الصفقات الإيرانيَّة لتطوير لحقول نفط وغاز إيرانيَّة في المستقبَل، لتنفرد بهذا الانسحاب عن أكبر شركتين من منافساتها، الأُورُوبّيتين "رويال دوتش" و"توتال"، وتخلق بهذا توجُّهًا جديدًا قد تتبعها فيه شركات الطاقة الأصغر التي تعمل في إيران باختلاف جنسياتها. وكان السبب المعلن للانسحاب مجرَّد سبب تجاريّ بحت يتمثل في وجود مناطق أخرى في العالَم عائداتها الاستثماريَّة أعلى من إيران، إلا أن السبب غير المعلن هو التأثُّر بتوجُّهات ترامب المتشدِّدة تجاه إيران ممَّا دفع الشركة إلى الانسحاب من السُّوق الإيرانيَّة، فرغم كونها بريطانية الأصل فإن 40% من مُلَّاك أسهمها من الأمريكان و30% من موظفين الشركة أمريكيُّون، ويحظر على المواطنين الأمريكيّين ممارسة الأنشطة التجاريَّة في إيران، وفي حال رغبة الشركة في القيام باستثمارات قادمة في إيران كان يتعيَّن عليها الإتيان بهيكل إداري جديد واستبعاد الرئيس التنفيذي للشركة وعدد من المديرين التنفيذيين الآخَرين، فكان القرار الأسهل عدم الاستثمار، والانسحاب من السُّوق الإيرانيَّة.

» سيناريوهان مستقبَليَّان

في ضوء المؤشِّرات الإيجابية والسلبيَّة التي ذكرناها سابقًا، نستنتج سيناريوهين لمسار النُّمُوّ الاقتصاديّ لإيران خلال عام 2017، يفترض السناريو الأوَّل نُمُوّ الاقتصاد الإيرانيّ بمعدَّلات أعلى أو استمرار النُّمُوّ حول المعدَّلات الحالية استنادًا إلى مجموعة من الدعائم، أما السيناريو الثاني فيفترض تراجع معدَّلات النُّمُوّ الاقتصاديّ لوجود مجموعة واسعة من التحدِّيات قد تعرقل مسار النُّمُوّ الاقتصاديّ.

» السيناريو الأول

وَفْقَ هذا السيناريو نتوقع ارتفاع معدَّل النُّمُوّ الاقتصاديّ لإيران على معدَّلاته خلال

مصدر البيانات: البنك المركزي الإيرانيّ

2016 التي تراوحت بين 4% و4.4%، ليصل إلى معدَّل نُمُوّ 4.6% خلال 2017 مع انخفاض العجز المالي للموازنة كما توقع البنك الدولي[1]، وذلك في حال تمكنت الحكومة الإيرانيَّة من محاصرة التحدِّيات السياسيَّة والاقتصاديَّة التي تعوق زيادة النموّ، وقد يستمرّ الاقتصاد في النُّمُوّ حول معدَّلات 2016 دون تراجع عنها.

ويستند هذا السيناريو إلى دعائم للنموّ على رأسها نُمُوّ حجم الاستثمارات الأجنبيَّة، بخاصَّة في قطاع الطاقة مستقبلًا وزيادة الإيرادات المالية في حال ارتفعت أسعار النِّفْط بعد بداية تطبيق اتِّفاق "أوبك" بتخفيض حجم الإنتاج بداية من يناير 2017 والتزم جميع الأعضاء بتجميد الإنتاج دون زيادة، وزيادة صادرات منتجات البترول والغاز المصنَّعة وتطوير الصناعات البتروكيماوية وتطوير مزيد من حقول النِّفْط والغاز بعد الاتِّفاقيَّات التي وقَّعَتها الحكومة الإيرانيَّة عقب رفع الحظر الدولي منذ بداية 2016 وحتى نهايتها مع شركات كبرى مثل "توتال" الفرنسية و"شل" الهولندية-البريطانية و"بريتش بتروليوم" البريطانية و"إيني" الإيطالية، ووجود شركات كبرى مثل هذه الشركات في السُّوق الإيرانيَّة قد يشجّع مزيدًا من الشركات على الاستثمار في قطاع الطاقة الإيرانيّ، بخاصَّة مع وجود العقود النِّفْطيَّة الجديدة التي أصدرتها الحكومة لتقديم مزيد من الحوافز وجذب مستثمري الطاقة إلى إيران.

كما سيحقق الميزان التجاريّ فائضًا نتيجة زيادة الصادرات النِّفْطيَّة إلى مستوى ما قبل العقوبات، أي عند مستوى 3.8 مليون برميل في اليوم[2]، بالإضافة إلى ازدياد الصادرات غير النِّفْطيَّة مع زيادة الاستثمارات والاستفادة من انخفاض تكاليف التصدير للخارج عقب رفع المقاطعة التجاريَّة والبنكيَّة التي كانت مفروضة

(1) The World Bank, overview. 2016. http: //www.worldbank.org/en/country/iran/overview

(2) توصلت "أوبك" إلى اتفاق تاريخي بنهاية نوفمبر 2016 يقضي بخفض الإنتاج بما يعادل 1.2 مليون برميل شهريًّا، وستوقف إيران إنتاجها عند 3.8 مليون برميل يوميًّا وَفْق هذا الاتفاق، وهو المعدَّل الذي اتُّفق عليه لمستوى إنتاج إيران ما قبل العقوبات الغربية عليها.

على إيران لسنوات، بخاصَّة مع الاتِّحاد الأُورُوبّي، الشريك التجاريّ الهامّ لإيران، لتصدير السجاد والزيوت وقطع الغيار، وتستورد منه إيران الآلات والمنتجات التكنولوجية والفنية، وسوف تعزز زيادة الصادرات غير النِّفْطيَّة معدَّلات النُّمُوّ الاقتصاديّ وتزيد إيرادات العملة الأجنبيَّة.

وفرضية جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبيَّة في القطاع النِّفْطي وغير النِّفْطي وزيادة الصادرات غير النِّفْطيَّة ممكنة، بشرط التغلب على العقبات الداخليَّة والخارجية لجذب الاستثمارات الأجنبيَّة وحلّ عقبات التحويلات البنكيَّة من وإلى إيران، وهو أمر مرهون بتحسُّن الروابط السياسيَّة والاقتصاديَّة لإيران مع دول العالَم الخارجي، بخاصَّة الولايات المتَّحِدة الأمريكيَّة، خلال الفترة القادمة.

كذلك سيعزِّز استعادة إيران باقي أموالها المجمَّدة في الخارج فرص النُّمُوّ الاقتصاديّ إذا ما وُظِّفَت في مشروعات إنتاجية تزيد معدَّلات الإنتاج وتساعد على تشغيل الأيدي العاملة وحفظ استقرار العملة المحلِّية.

» السيناريو الثاني

على خلاف السيناريو الأوَّل يتوقع السيناريو الحالي انخفاض معدَّلات النُّمُوّ الاقتصاديّ في إيران خلال عام 2017 مقارنة بنفس الفترة من عام 2016 استنادًا إلى مجموعة من المؤشِّرات السلبيَّة التي رُصدت خلال عام 2016، بخاصَّة في النصف الثاني من عام 2016، لذا فقد تدور معدَّلات النُّمُوّ حول 3%، وقد تصل إلى 3.5% كما توقع صندوق النَّقْد الدولي[1] بعد زيارة الصندوق لإيران نهاية عام 2016 بعد انقطاع دام عقدين من الزمان، وألمحت خلالها الحكومة الإيرانيَّة إلى طلب قروض تمويلية من الصندوق.

ونفترض هنا تراجُع معدَّلات نُمُوّ الناتج المحلِّي الإجمالي لإيران ونبني هذه الافتراضات على وجود مجموعة من المخاطر والتحدِّيات الجوهرية التي قد تشكِّل تحدِّيًا أمام تحقيق زيادة في معدَّلات نُمُوّ الاقتصاد الإيرانيّ على المدى القصير إذا لم تستطع الحكومة التغلُّب عليها، وتتمثل خطورة الأمر في أن هذه التحدِّيات تشمل عديدًا من القطاعات الحيوية، بالإضافة إلى تحدِّيات خارجيَّة لا تقلّ أهمِّيَّة في درجة تأثيرها في مجريات الاقتصاد الإيرانيّ.

ويستند السيناريو الحالي إلى تأثير مجموعة من التحدِّيات الداخليَّة على معدَّلات النُّمُوّ المستقبلية مثل وجود عقبات أمام جذب الاستثمارات الأجنبيَّة المباشرة التي تعتبرها الحكومة الإيرانيَّة المموِّل الأهمّ لخطط النُّمُوّ وتدهور سعر الصرف وتأثيره السلبي على الأوضاع الاقتصاديَّة والاجتماعية وازدياد معدَّلات التضخُّم والتعثر المالي للشركات والمصانع وتفاقم مشكلة البطالة بالإضافة إلى استمرار الفساد المالي الذي يعرقل جهود النُّمُوّ والإصلاح الاقتصاديّ.

ولا يلوح في الأفق القريب خُطَط حكوميَّة تقدِّم حلولًا عاجلة لهذه الأزمات مع استمرار ركود قطاعات كثيفة الاستهلاك للقوى العاملة كالصناعة وزيادة عدد المصانع المغلقة أو التي

(1) IMF.2016. IMF Staff Completes 2016 Article IV Mission to Islamic Republic of Iran. https: //goo.gl/8nQo3I

تعمل بأقلَّ من طاقتها القصوى ممَّا يقلّل فرص تقليل معدَّلات البطالة على المدي القريب، إلا إذا اتّخذت الحكومة خطوات جادَّة لإعادة تشغيل المصانع المتوقِّفة عن الإنتاج وتقديم الدعم المالي للمتعثرين في مقابل دفع عجلة الإنتاج.

وبجانب التحدِّيات الداخليَّة تُوجَد تحدِّيات خارجيَّة يستند إليها هذا السيناريو ستؤثِّر على معدَّلات النُّمُوّ مستقبَلًا، أبرزها خطر اعتماد إيران على إيرادات النِّفْط في حال لم ترتفع الأسعار وفشلت جهود "أوبك" في دفع الأسعار إلى أعلى بعد تثبيت حجم الإنتاج النِّفْطي للدول الأعضاء ومنها إيران، بالإضافة إلى التأثير السلبي لنجاح ترامب في الانتخابات الأمريكيَّة على الاستثمارات القادمة إلى إيران وحجم التبادل التجاريّ لها مع العالَم الخارجي. كما أن تزايد توتُّر العَلاقات السياسيَّة بينها وبين دول العالَم الخارجي نتيجة تدخُّلاتها المسلَّحة في صراعات إقليميَّة سيترتب عليه مزيد من الخنق الاقتصاديّ عليها بالإضافة إلى أن إنفاقها المتزايد خارج حدود البلاد يزيد إهدار الموارد المالية على أمور لن تعود بالنفع على الاقتصاد المحلي أو المواطن الإيرانيّ، وسيفاقم أزمة العجز المالي بدلًا من استخدامها في دفع عجلة النُّمُوّ الاقتصاديّ.

المحور الثاني: النِّظام البنكيّ وسعر الصرف في إيران بعد عام من الاتِّفاق النوويّ ومسارات التوجُّه المستقبلي

قوة أي اقتصاد في القرن الحادي والعشرين تُقاس من خلال محدِّدات عدة، أحد أركانها هو قوة وتطوُّر نظامه البنكي وحجم وكفاءة الخدمات التي يقدِّمها للمواطن والمستثمر المحلِّي والأجنبيّ، وحجم التسهيلات المالية والتِّقْنِيَّة المقدَّمة. ونحن هنا نتحدث عن نظام بنكي لدولة ظلّت تحت الحصار الاقتصاديّ سنوات طويلة تراجعت

فيها قوة النِّظام البنكي وتوقف فيها ارتباطه بالعالَم الخارجي تقريبًا، أي أصبح قطاعًا يقدم خدمات مالية داخليَّة فقط ولا يستطيع إرسال أو استقبال أموال خارج وداخل إيران.

وبعد توقيع الاتِّفاق النوويّ تحرَّر هذا القطاع من أغلاله وَفْقًا لبنود الاتِّفاق النوويّ الموقَّعة على الورق، لكن هذا لا يعني أن ما هو موقَّع على الأوراق سيُطَبَّق على أرض الواقع. لهذا فإن أوضاع هذا القطاع الحيوي بعد مرور أكثر من عام على بدء تنفيذ الاتِّفاق النوويّ تحتاج إلى تقييم للوقوف على مدى تطور هذا القطاع ومحاولة استشراف المسار المستقبلي الذي يتجه إليه، وهذا ما سنتناوله في التقرير الحالي.

كذلك فرضت قضيَّة تراجع سعر صرف العملة المحلِّية لإيران نفسها على الساحة خلال النصف الثاني من عام 2016، وأصبحت أزمة لها تداعياتها الاقتصاديَّة والاجتماعية على الرغم من تزايد إيرادات الدولة من النَّقْد الأجنبي وتحقيق فائض في الميزان التجاريّ مع استئناف تصدير النِّفْط للخارج خلال عام 2016، واقتصاديًّا من المفترض أن يؤدِّي هذا إلى رفع قيمة العملة إن لم يحفظ قيمتها من التراجع أمام العملات الأخرى على الأقلّ، فإيران ليست كالصين التي تخفض قيمة عملتها عمدًا لزيادة الميزة التنافسية لصادراتها في الخارج. لذا نجد أن وتيرة انخفاض العملة الإيرانيَّة لم تهدأ خلال الأشهُر الماضية بتوقيع الاتِّفاق النوويّ لوجود عوامل عديدة تؤثِّر في استقرار السعر ومرتبطة بهيكل الاقتصاد الإيرانيّ أكثر من ارتباطها بالاتِّفاق النوويّ.

وهذا ما سنحلّله بالتفصيل في التقرير الحالي، بجانب محاولة استشراف ما سيكون عليه سعر صرف التومان الإيرانيّ بنهاية العام الحالي.

أولًا: النِّظام البنكي

انقضى أكثر من عام على بدء سريان خُطَّة العمل المشترك الشاملة الاتِّفاق النوويّ بين إيران ومجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مَجْلِس الأمن الدولي بالإضافة إلى ألمانيا، وبِنَاءً عليه رُفع الحظر المفروض على التعامل البنكي الدولي مع بنوك إيران وإمكانيَّة التحويل منها وإليها دوليًّا، وكانت إيران تنتظر هذا الأمر بشِدَّة لأنها في أمَسّ الحاجة إلى جذب الاستثمارات الأجنبيَّة التي تعتمد عليها ركيزةً لتمويل خُطَّة التنمية الخمسية السادسة، وكذلك لتَسلُّم إيرادات صادرات الطاقة إلى الأسواق الجديدة والأسواق التي استُعيدَت بعد رفع حظر التصدير النِّفْطي، بخاصَّة الأسواق الأُورُوبّيَّة التي تَوَقَّف التعامل البنكي معها في أثناء فترة العقوبات، وبمقتضاه وُقف تشغيل نظام التحويلات الدولي "سويفت" عن البنوك الإيرانيَّة، اللازم لإجراء التحويلات المالية عبر الدول.

على الرغم من رفع الحظر الدولي عن التعامل مع بنوك إيران منذ بداية العام الميلادي السابق فإن الواقع العملي يشهد باستمرارية حذر البنوك الدوليَّة، بخاصَّة كبرى البنوك الأُورُوبّيَّة، من التعامل مع نظيرتها الإيرانيَّة أو النِّظام الإيرانيّ خشية الوقوع تحت وطأة أي غرامات مالية أمريكيَّة، بجانب الحذر من احتمالية تصاعد توتُّر العَلاقات بين إيران والولايات المتَّحِدة مجدَّدًا.

ومن أبرز مكتسَبات الاتِّفاق النوويّ التي جنتها إيران في هذا المجال التمكُّن من افتتاح فروع لبعض البنوك الأُورُوبّيَّة في طهران وفروع لبنوك إيرانيَّة في أُورُوبّا، بعد الدخول في سلسلة من المفاوضات مع عدة دول أُورُوبّيَّة لإقامة عَلاقات مصرفيَّة قادها رئيس البنك المركزي الإيرانّي ولي سيف، في اليونان وألمانيا وفرنسا والنمسا والمجر، وغيرها من الدول الأُورُوبّيَّة، ونجح بعضها بالفعل في افتتاح فروع بنكيَّة، لكن لا تزال التعاملات محصورة في البنوك الصغيرة.

أما المؤسَّسات والشركات المالية الكبرى في الولايات المتَّحِدة فلا ترغب في التَّعاوُن مع إيران على الرغم من محاولات البيت الأبيض طمأنتهم قُبيل نهاية فترة الرئيس السابق باراك أوباما، عن طريق إصدار وزارة الخزانة الأمريكيَّة خلال شهر أكتوبر 2016 دليلًا تجاريًّا جديدًا يهدف إلى تسهيل التحويلات المالية بالدولار بين إيران والمؤسَّسات المالية والسماح للبنوك والمؤسَّسات المالية التي كانت قد مُنعت سابقًا من التعامل مع إيران، بإبرام بعض الصفقات بالدولار، بشرط عدم دخول التحويلات النِّظام المالي الأمريكيّ، كذلك وفي خطوة إضافية رفعت وزارة الخزانة الأمريكيَّة في نفس الشهر الحظر كاملًا عن التعاملات المالية مع الشركات الإيرانيَّة التي يسيطر عليها أشخاص يندرجون تحت قائمة العقوبات الأمريكيَّة.

لكن رغم محاولات الطمأنة السابقة، لا تزال الشركات والمؤسَّسات الأمريكيَّة متردِّدة في دخول السُّوق الإيرانيَّة، وحتمًا سيزداد هذا التردُّد والحذر مستقبلًا في حال استمرَّت سياسة ترامب المتشددة تجاه إيران وتصاعدت التوتُّرات بين الجانبين، وهو ما يتجه إليه مسار الأحداث في الوقت الحالي.

ثانيًا: سعر صرف العملة الإيرانيَّة أمام الدولار الأمريكيّ

عند بدء سريان الاتِّفاق النوويّ في يناير من عام 2016، أي منذ عام تقريبًا، كان سعر الدولار الأمريكيّ يعادل ثلاثة آلاف تومان إيرانيّ تقريبًا التومان الواحد يساوي 10 ريالات، ونتيجة لرفع الحظر النِّفْطي وزيادة الصادرات النِّفْطيَّة، المصدر شبه الرئيسي للعملة الأجنبيَّة، وتحقيق الميزان التجاريّ فائضًا، يُفترض نظريًا تزايد الاحتياطيات الدولارية لدى الحكومة الإيرانيَّة وارتفاع قيمة العملة الإيرانيَّة أمام الدولار لتوافره بعد شحّ من جَرَّاء الحصار الاقتصاديّ. لكن عند تَتَبُّع سعر الدولار أمام التومان الإيرانيّ نجد أن هذا التفسير الاقتصاديّ والمنطقي لم ينطبق على حالة إيران، إذ بدأ الدولار في العام الميلادي 2016 عند سعر صرف 3000 تومان، واستمرّ سعر الدولار في الارتفاع والتومان في الانخفاض إلى أن وصل السعر الرسمي في أكتوبر إلى 3.170 تومانًا للدولار الواحد، وبعد شهر واحد، أي خلال نوفمبر، سجَّل 3220 تومانًا للدولار الواحد، ومع بداية العام الميلادي الجديد سَّجل التومان انخفاضًا جديدًا رغم مرور عام على تخفيف العقوبات عن إيران وزيادة الاحتياطيات الدولارية، فما أسباب هذا الانخفاض المتواصل؟ وما مستقبل العملة الإيرانيَّة في ظلّ هذه المتغيرات؟ هذا ما سنوضحه في ما يلي:

» أسباب تدهوُر سعر الصرف رغم تخفيف العقوبات

توجد عدة أسباب لاستمرار تراجع سعر صرف العملة الإيرانيَّة على الرغم من مرور أكثر من عام على سريان الاتِّفاق النوويّ، بعضها يرجع إلى عوامل خارجيَّة، والبعض الآخر ناتج عن وجود مشكلات هيكلية وأزمات داخليَّة يعاني منها الاقتصاد الإيرانيّ وتنعكس بالتبعية على أسعار الصرف.

أولًا: وجود سلسلة من المتغيرات الخارجيَّة المتراكمة:

فمع بداية العام الميلادي 2017 تواصل منحنى الدولار في الارتفاع أمام التومان مسجِّلًا ارتفاعًا جديدًا تجاوز حاجز 3300، لكن الأزمة لها جذور قديمة ومتراكمة قادت السعر إلى ما وصل إليه حاليًّا، فهي ليست وليدة اليوم أو العام الفائت فقط، فإيران مرَّت بطفرات وتغيرات عديدة في سعر الصرف منذ التسعينيات من القرن الماضي تأثُّرا بالطبيعة السياسيَّة الخاصَّة والمتوترة مع القوى الكبرى في العالَم، والحصار الاقتصاديّ الخانق الذي فرضَته الولايات المتَّحِدة الأمريكيَّة عليها منذ التسعينيات، وتبعه حصار دولي مع بدايات الألفية الثانية، ثم عقوبات غربيَّة مغلَّظة منذ 2012 على أثر تطويرها للبرنامج النوويّ، وكان أعمقها تأثيرًا هو فرض حظر على الصادرات النِّفْطيَّة، عصب الاقتصاد الإيرانيّ والمصدر شبه الكلي للعملة الأجنبيَّة، بعد حصار أمريكيّ لسنوات طويلة. ومع كل أزمة من الأزمات السياسيَّة أو الاقتصاديَّة يتجاوب سعر صرف العملة الإيرانيَّة أمام الدولار، وبالتبعية مع باقي العملات الأجنبيَّة.

يبيِّن الرسم البياني السابق القفزات الكبيرة لسعر الصرف الرسمي خلال فترات زمنية طويلة، التي بدأت بارتفاع كبير بعد عام 2001، حتى بلغ هذا الارتفاع نسبة 430% عام 2003 مع اشتداد الحصار الأمريكيّ ليسجل سعر الصرف 758 تومانًا، مقارنة باستقرار نسبي للسعر حول 143 تومانًا طوال الفترة من 1992 حتى 2001.

واستمرّ ارتفاع الدولار وانخفاض التومان تدريجيًّا حتى وصل إلى 1200 تومان في 2012 مع سريان الحظر الأُورُوبّي كذلك، ومنذ هذا العام أصبح الدولار يرتفع بوتيرة سريعة جدًّا أمام التومان الإيرانيّ ليسجل 2500 تومان تقريبًا في عام 2013 بنسبة ارتفاع بلغت 108% خلال عام واحد تزامنت مع بدء سريان الحظر الغربي على صادرات النِّفْط الإيرانيَّة.

ثانيًا: تراجع موارد الدولة من العملة الأجنبيَّة:

تأثُّرًا بتوتُّر العَلاقات السياسيَّة مع الغرب على مدار أكثر من عقدين من الزمن، حدث حصار تجاريّ استمرّ طويلًا، ازادت حدّته بداية من عام 2012 مع حظر الصادرات النِّفْطيَّة، المصدر الرئيسي للعملات الأجنبيَّة لإيران، وانخفاض الصادرات غير النِّفْطيَّة للدول الأُورُوبّيَّة، بالإضافة إلى استمرار تجميد أموال وأصول لإيران في الخارج بمليارات الدولارات. ولا توجد بيانات رسميَّة مؤكَّدة حول تطوُّر حجم احتياطيّ المركزيّ الإيرانيّ من العملة الأجنبيَّة على مدار السنوات السابقة، لكن المصادر الدوليَّة المختلفة تشير إلى أنه تراوح بين 115 و125 مليار دولار في عام 2015، وأفادت تصريحات لوزير الاقتصاد الإيرانيّ في ديسمبر 2016 بأن حجم الاحتياطيّ الأجنبيّ

لإيران يبلغ 100 مليار دولار، ممَّا يعني انخفاض الاحتياطي الأجنبي بنسب تتراوح بين 15 و20 في المئة في 2016، وهي نسب تراجع كبيرة في خلال عام واحد فقط.

ثالثًا: وجود أكثر من سعر صرف في إيران على مدار التاريخ:

يوجد في إيران أكثر من سعر صرف، فيوجد سعر الصرف الحكومي المثبَّت وسعر صرف السُّوق الحُرَّة وسعر صرف المرجع، والأخير هو الذي كانت تتعامل به الحكومة مع المؤسَّسات الاقتصاديَّة المملوكة لها، وتم إلغاؤه في مارس 2013 كمرحلة أولى من سلسلة إجراءات تتخذها الحكومة للسيطرة على تدهور سعر الصرف والقضاء على السُّوق الموازية، وتخطِّط الحكومة لتفعيل المرحلة الثانية في مارس 2017 بتوحيد سعر الصرف عن طريق البنوك ليجري التعامل بالسعر الحر فقط. جدير بالذِّكر أن إيران اتبعت سياسة توحيد سعر الصرف من قبل خلال التسعينيات، لكن لم يكُن لهذه السِّيَاسَة استمرارية، ممَّا فتح المجال لعودة السُّوق الموازية مرة أخرى.

رابعاً: تنامي دور السُّوق الموازية في إيران:

تنامى دور السُّوق الموازية في إيران، ولم تستطع الحكومة على إحكام سيطرتها عليها، ليتسع الفارق بين السعرين بسبب عدم مقدرة البنوك الحكوميَّة على تلبية الطلب على العملة الأجنبيَّة بشكل كافٍ فيتوجه الطلب إلى السُّوق الموازية بدلًا من البنوك الحكوميَّة للوفاء باحتياجات النَّقْد الأجنبي ولكن بسعر أعلى من السعر الرسمي. ويصل الفارق بين السعرين إلى نحو 20%، وأكثر في بعض الأحيان، إذ وصل سعر صرف الدولار في السُّوق الحُرَّة إلى 3900 تومان تقريبًا في بداية 2017 بعد أن كان يدور حول 3500 تومان خلال الأشهُر السبعة الماضية.

خامسًا: الاعتماد على مصدر غير مستقرّ للعملة الأجنبيَّة واستمرار القيود البنكيَّة:

مع زيادة اعتماد إيران في الحصول على العملة الأجنبيَّة على مصدر متقلّب وغير مستقرّ، هو إيرادات صادرات النِّفْط، تزداد احتمالات عدم الاستقرار المالي للدولة، ومع تدنِّي أسعار النِّفْط منذ عامين تزداد احتمالات عجز الموازنة الحكوميَّة، بخاصَّة إذا تزامن انخفاض إيرادات العملة الأجنبيَّة مع إنفاق عسكريّ متنامٍ في صراعات إقليميَّة مسلَّحة.

كما أن استمرار القيود والعراقيّل المفروضة على التحويلات البنكيَّة التي ما زالت موجودة عمليًّا حتى الآن يؤثر بدرجة ما على أسعار الصرف ويرفع تكلفة الحصول على النَّقْد الأجنبي ليرتفع سعره في النهاية. كما تؤدِّي العراقيّل البنكيَّة إلى تأخير الحصول على المستحقات المالية من صادرات النِّفْط والضغط على المخزون الدولاري مع ارتفاع الواردات في المقابل بعد تخفيف العقوبات الدوليَّة.

سادسًا: ارتفاع الواردات:

أدَّى تخفيف الحظر الدولي منذ بداية العام الماضي إلى زيادة الضغط على الاحتياطي الأجنبي لتعويض سنوات من الحرمان، سواء على مستوى الأفراد لتلبية احتياجاتهم من السلع المختلفة، أو على مستوى المؤسَّسات الإنتاجية التي تقادمت تكنولوجيات إنتاجها ولم تتمكّن من تطوير وسائل الإنتاج وإدخال آلات جديدة أو تطوير القديمة.

سابعًا: الركود الاقتصاديّ:

استمرّ الركود الاقتصاديّ لفترات طويلة فتوقفت معه آلاف المصانع عن العمل وتراجعت الصادرات غير النِّفْطيَّة وهربت الاستثمارات الأجنبيَّة، أحد مصادر العملة الأجنبيَّة، إلى خارج إيران. ونتج عن الركود تحقيق الاقتصاد معدَّل نُمُوّ سالبًا استمرَّ لعامَي 2012 و2013، تعافى بعدها في 2014 لكن بمعدَّلات نُمُوّ متواضعة.

ثامنًا: زيادة السيولة النَّقْدية في السنوات الأخيرة:

تطيح السيولة النقدية بالاستقرار المالي للدولة وترفع مستويات التضخُّم وتتراجع معها قيمة العملة، ففي شهر يونيو 2016 ارتفع حجم السيولة النَّقْدية بـ29% مقارنة بنفس الفترة من 2015، في حين لا يتجاوز معدَّل النُّمُوّ 4.5% في أقصى تقدير، وفي حالة تجاوز معدَّل الإصدار النَّقْدي لمعَّدلات النُّمُوّ الفعلية ترتفع الأسعار وتتراجع القيمة الحقيقة للعملة.

تاسعًا: التأثر السريع لسوق العملة الإيرانيّة بالأحداث الخارجيَّة:

تأثرت سوق العملة في إيران بعوامل خارجية، كان آخرها الأثر الذي أحدثه فوز دونالد ترامب في انتخابات الرِّئاسَة الأمريكيَّة خلال شهر نوفمبر 2016، والمعروف عن ترامب معارضته وتشدُّده مع إيران، وهنا زادت التوقُّعات التشاؤمية تجاه مستقبَل الاقتصاد الإيرانيّ مع قدومه للسُّلْطة بسبب تهديداته المتكررة بإلغاء الاتِّفاق النوويّ الذي وقَّعَته بلاده مع إيران منتصف العام الماضي. وتهديد مثل هذا له بالغ الأثر السلبي على قدوم الاستثمارات الأجنبيَّة إلى إيران، ويزيد خوف المستثمرين الأجانب من الوقوع تحت طائلة الغرامات المالية الأمريكيَّة. هذا من ناحية تولي ترامب الرِّئاسَة والأثر على الاقتصاد الإيرانيّ.

من ناحية أخرى، مع نجاح ترامب ارتفع سقف الطموحات والتوقُّعات المتفائلة تجاه الاقتصاد الأمريكي، وهو ما انعكس بشكل مباشر على قوة الدولار الأمريكيّ عالَميًّا أمام باقي العملات، ومنها العملة الإيرانيَّة بالتأكيد، بعد الكشف عن توجُّهات سياسته الحمائية للصناعة الأمريكيَّة والمنتج المحلِّي وإلغاء بعض الاتِّفاقيَّات التجاريَّة التي تحرم الخزانة الأمريكيَّة من الرسوم الجمركية وتزيد منافسة المنتج الأجنبي للمنتج الأمريكيّ، وغيرها من التوجُّهات الاقتصاديَّة التي تسير على نفس المنوال، بما عزز الآمال بزيادة قوة الاقتصاد الأمريكي، وانعكس هذا إيجابيًّا على البورصة الأمريكيَّة، وارتفع سعر الدولار أمام باقي العملات العالَميَّة، ومنها التومان الإيرانيّ بالتأكيد.

» محاولة لاستشراف المستقبل

النِّظام البنكي وسعر صرف العملة الإيرانيَّة.. إلى أين؟

بالنسبة إلى وضع النِّظام البنكي نستطيع القول إن الحكومة الإيرانيَّة نجحت في إحراز بعض التقدُّم في هذا القطاع بعد الاتِّفاق النوويّ، وتمكنت من زيادة التسهيلات المالية المقدَّمة للشركات والمصانع المحلِّية المتعثرة وإغلاق أعداد ضخمة من الحسابات البنكيَّة الوهمية، كما تكمنت من افتتاح فروع لبعض البنوك الإيرانيَّة في أُورُوبّا وافتتاح فروع لبعض البنوك الغربيَّة في طهران

لتسهيل المعاملات التجاريَّة التي نمت مع بعض الدول الأُورُوبّيَّة بخاصَّة أُورُوبّا الشرقية، لكن يُعاب على هذا التقدُّم أنه محصور في التعامل مع البنوك الصغيرة وغياب البنوك الأُورُوبّية الكبرى عن الساحة رغم تحسُّن العَلاقات التجاريَّة الإيرانيَّة الأُورُوبّيَّة نسبيًّا بعد الاتِّفاق النوويّ مع غياب تامّ لكبرى البنوك الأمريكيَّة. وعلى هذا فإن التطوُّر المستقبلي لهذا القطاع وانفتاحه على العالَم يحتاج إلى مزيد من الوقت ومرهون بتحسن عَلاقات إيران بالولايات المتَّحدة الأمريكيَّة في الأساس.

إلغاء القيود على التحويلات البنكيَّة غير متوقَّع في الأجل القريب بضغوط من الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، ويعززه وجود ترامب على رأس السُّلطة وتلويحه بإلغاء الاتِّفاق النوويّ وتهديده المستمرّ لإيران بفرض مزيد من العقوبات، بالإضافة إلى تمديد الكونغرس الأمريكيّ قُبَيل نهاية عام 2016 عقوبات قديمة مفروضة على إيران يعود بعضها إلى عام 1996. وأثبت العام الذي انقضى بعد تخفيف العقوبات عن إيران أن الولايات المتَّحدة بصفتها المتحكمة الأولى في النِّظام المالي العالَمي قادرة على أن تحول بين تنفيذ بعض بنود اتِّفاقيَّة دوليَّة كالاتِّفاق النوويّ مع إيران وبين تنفيذها على أرض الواقع لتصبح الاتِّفاقيَّة -كما وصفها المرشد الإيرانيّ خامنئي- مجرَّد حبر على ورق.

أما أسعار الصرف فبنهاية الربع الرابع من العام الميلادي الحالي نتوقع وصول سعر الدولار الرسمي إلى 3400 تومان باستخدام نماذج رياضية مبنيَّة على متوسطات الأسعار خلال الفترات الماضية، ووَفْقًا لتوقُّعات موقع "ترايدنغ إيكونوميكس" المعنيّ بالمتغيرات الاقتصاديَّة العالَميَّة[1].

وتشير التوقُّعات في سيناريو آخَر إلى احتمالية وصول السعر إلى 4900 تومان بنهاية العام الميلادي 2017[2] بعد اتِّخاذ المركزي الإيرانيّ إلى قرار توحيد سعر الصرف، بنهاية العام المالي لإيران في مارس 2017، بعدما سمحت لبعض البنوك بتداول حُرّ للعملات الأجنبيَّة في ديسمبر 2016. وستعزز خطوة توحيد سعر الصرف احتمالات انخفاض سعر التومان أمام الدولار الأمريكي مستقبَلًا.

تشير مؤشِّرات أخرى إلى اتِّجاه أسعار صرف التومان إلى مزيد من الانخفاض في الأجل القصير: مثل السياسات الاقتصاديَّة الأمريكيَّة التي تتبناها الإدارة الأمريكيَّة في وجود ترامب، التي تعزِّز فرص ازدهار الاقتصاد الأمريكيّ وقوة الدولار أمام العملات الأجنبيَّة، إضافةً إلى رفع البنك الفيدرالي الأمريكيّ سعر الفائدة على الدولار في ديسمبر 2016، والاحتمالات القوية لإجراء زيادات إضافية لسعر الفائدة على الدولار خلال 2017، مما سيعزِّز قوة الدولار أمام التومان الإيرانيّ وباقي العملات الأجنبيَّة.

من ناحية أخرى نلاحظ أن زيادة الاحتياطي النَّقْدي الأجنبي لإيران تعتمد في جزء كبير

(1) Trading Economics. 2017. Iranian Rial Forecast 2016-2020. https: //goo.gl/L12fxV
(2) Research, Planning and Budgeting Division Economic Research Unit. 2015. Foreign Currency Market in IRAN Overview & Forecast. https: //goo.gl/68meMk

منها على عودة أسعار البترول إلى المستويات السابقة قبل سنتين ونصف، وسوف يستغرق هذا وقتًا ليس بقصير حتى تستعيد الأسعار مستويات مجدها، وقد تطول مدة العودة إلى سنوات وَفْقًا لمتغيرات كثيرة قد تحدث أو لا تحدث في المستقبل، وهذا هو خطر الاعتماد على مصدر غير مستقر لتوفير العملة الأجنبيَّة ولتمويل نفقات الدولة.

ومن المفارقة أنه مع بداية العام الميلادي 2017 وقبل بدء العام المالي الجديد 2018/2017 كسر السعر الرسمي للدولار حاجز 3300 تومان، ثم استقر أسفله بقليل، في حين حددت إيران سعر الصرف في موازنة العام المالي 2018/2017 على أساس سعر 3300 تومان للدولار الواحد، فكيف سيكون الحال مع نهاية العام المالي؟!

على جانب آخَر سيسهم تزايد الإنفاق العسكريّ لإيران خارج الحدود والدخول في صراعات إقليميَّة مسلَّحة في سرعة تآكُل الاحتياطي النَّقْدي للبلاد والضغط على أسعار الصرف مستقبَلًا إذا ما استمرّ الوضع على ما هو عليه من تمويل صراعات عسكريَّة في جبهات متفرقة كاليمن وسوريا والعراق.

وأخيرًا لا بد من الإشارة بإيجاز إلى التداعيات الاقتصاديَّة والاجتماعية لانخفاض سعر صرف العملة الإيرانيَّة في المستقبل، فمن أبرز التداعيات الاقتصاديَّة لانخفاض سعر الصرف، ارتفاع معدَّلات التضخُّم باستمرار بسبب ارتفاع تكلفة السلع المستوردة وارتفاع تكلفة الموادّ الخام المستوردة من الخارج كذلك، الذي سينعكس على أسعار المنتجات تامَّة الصنع في النهاية. كما يؤثر الانخفاض على حجم الاستثمار المحلِّي ويزيد التكاليف المالية عند استيراد مستلزمات الإنتاج الخارجيَّة وتحويل أرباح المستثمرين الأجانب إلى الخارج. لكن من ناحية أخرى سيعطي انخفاض سعر الصرف فرصًا تصديرية أكبر وميزة تنافس سعرية أعلى للصادرات الإيرانيَّة في الخارج. أما عن التداعيات الاجتماعية فمع ارتفاع التضخُّم تتراجع القيمة الحقيقة للدَّخل وما يمكن أن تشتريه النقود، بخاصَّة مع معدَّلات النُّمُوّ المتواضعة وتوقف عديد من المصانع عن الإنتاج، بمعنى آخَر يتزامن ارتفاع معدَّلات البطالة مع زيادة التضخُّم والاعتماد على المستورد لتلبية الاحتياج المحلِّي لتزيد من معاناة الأسر كلما كان الاستيراد مرتبطًا بالسلع الأساسية أو الحساسة كالأدوية وغيرها.

المحور الثالث: مستوى معيشة المواطن الإيرانيّ.. إلى أين؟

عانى المواطن الإيرانيّ كثيرًا خلال فترات الحصار الاقتصاديّ، وتأثَّر مستوى المعيشة سلبيًّا خلال فترة العقوبات الغربيَّة، ثم علّق الآمال والأحلام على عام 2016 عام الاتِّفاق النوويّ مع الغرب بعد الوعود الانتخابية التي قطعها السياسيّون، وعلى رأسهم الرئيس الإيرانيّ الحالي حسن روحاني، بتحسين الأوضاع المعيشية بمجرَّد توقيع الاتِّفاق النوويّ. وبعد مرور عام على فكّ الحصار الاقتصاديّ عن إيران تكشف لنا المؤشِّرات الاقتصاديَّة مدى تَقَدُّم أو تراجع مستوى المعيشة خلال عام 2016، وبالتركيز أكثر على النصف الثاني من العام.

يرتبط مستوى معيشة الفرد في أي دولة بمنظومة متكاملة من العوامل التي يتداخل بعضها مع بعض لتشكل في النهاية مستوى معيشيًّا يتراوح بين قطبَي الرفاهية والشقاء، إذ تتأثر مستويات معيشة المواطن بمتغيرات اقتصاديَّة مختلفة، مثل معدَّلات التضخُّم ومعدَّلات البطالة والتشغيل ونموّ القطاعات الإنتاجية والخدمية ومعدَّلات الإنفاق الحكومي والاستثمار المحلِّيّ العامّ والخاصّ والأجنبيّ. وبالوقوف على تطور هذه المتغيرات نستطيع تقديم صورة أوضح عن تطوُّرات مستوى معيشة الإيرانيّ بعد الاتِّفاق النوويّ واستشراف اتِّجاه مسار مستوى معيشة المواطن الإيرانيّ خلال 2017.

أولًا: أوضاع اقتصاديَّة وتداعياتها المستقبلية على مستوى معيشة المواطن

في ما يلي نستعرض متغيرات اقتصاديَّة وقعت خلال العام الماضي بالتركيز على النصف الثاني من العام، ثم نحلل تداعياتها الاقتصاديَّة والاجتماعية على حياة المواطن في إيران:

أولًا: وقع حدثان هامَّان خلال الأشهُر الستَّة الماضية سيكون لهما تبعاتهما حتمًا على مستوى معيشة المواطن مستقبَلًا إذا لم تُراعَ الجوانب الاجتماعية، هما رفع الدعم المالي عن آلاف الأشخاص لتقليل عجز الموازنة العامَّة للحكومة، وتدهور سعر صرف التومان الإيرانيّ أمام العملات الأجنبيَّة.

خلال النصف الثاني من عام 2016 رُفع الدعم عن 200 ألف شخص بموافقة البرلمان الإيرانيّ كجزء من خُطَّة لرفع الدعم المالي عن أعداد أكبر تصل إلى ملايين الأشخاص، وهي خطوة كانت تُؤجَّل أكثر من مرة خوفًا من الغضب الشعبيّ، لكنها أُقِرَّت مؤخَّرًا مع قرب نهاية الفترة الرئاسيَّة الأولى للرئيس الإيرانيّ حسن روحاني. وسيؤدِّي رفع الدعم المالي عن نحو 200 ألف شخص إلى تراجع مستويات المعيشة وتزايد معاناة الطبقات الفقيرة[1]، فإذا كان كل شخص منهم يعول أسرة من أربعة أفراد فقط فسوف يؤثِّر هذا الرفع على مستوى معيشة مليون شخص.

خطوة مثل هذه رغم أنها ستوفِّر موارد مالية إضافية للحكومة، فستكون لها تبعات اجتماعية خطيرة، فإلغاء الدعم المالي سيزيد معاناة الأسر الفقيرة، وفي نفس الوقت يقلِّل معدَّلات الاستهلاك والطلب الكلِّي على السلع والخدمات، ويزيد فرص ركود الأسواق ممَّا يبطئ معدَّلات النُّمُوّ الاقتصاديّ عمومًا. وقد كان تطبيق نظام الدعم النَّقْدي المباشر بعد رفع الدعم عن الطاقة والخبز في أواخر 2010 سببًا مباشرًا في تخفيض معدَّل الفقر في إيران من 15% إلى 9% حتى عام 2013 على أساس خطّ فقر مقدَّر بـ5.5 دولار في اليوم، ومع رفعه ستعاود معدَّلات الفقر الارتفاع.

أما الحدث الثاني الذي سيؤثِّر قطعًا على مستويات معيشة المواطن الإيرانيّ خلال الشهور القادمة فهو تدهوُر سعر صرف التومان الإيرانيّ كثيرًا خلال آخر شهرين في عام 2016 التدهور الأخير في سعر التومان الإيرانيّ هو جزء من سلسلة تراجعات بدأت مع الألفية الثانية وتفاقمت في عام 2013 مع سريان حظر التصدير النِّفْطي،

(1) قدس، يارانه 30 ميليون ايرانى امسال قطع مى شود، 3 شهريور 1395. http: //goo.gl/ZMzS5V

وسوف يتبع تدهور سعر الصرف المحلّي أمام الأجنبي ارتفاع معدَّل تضخُّم الأسعار باستمرار لارتفاع تكلفة السلع المستوردة، وكذلك ارتفاع تكلفة الموادّ الخام الداخلة في التصنيع المحلّي، وسينعكس الأمر بزيادة أسعار المنتجات تامَّة الصنع في النهاية.

الأثر الأكثر عمقًا سيكون على الطبقات الفقيرة إذا مسّ ارتفاع الأسعار السلع الأساسية لهم، كالغذاء والدواء، ومثل هذه السلع لا يستغني عنها أي مواطن، لكن مع ارتفاع أسعارها وعدم توافر بديل محلّيّ ستتراجع معدَّلات الرعاية الصحية وتتزايد معدَّلات الأمراض والوفيات في مثل هذه الظروف المعيشية الصعبة، وستُضطرّ الحكومة إلى التدخُّل لدعم هذه السلع مادِّيًّا مرة أخرى وإلا فستواجه غضبًا شعبيًّا قد يتطور إلى أحداث عنف.

ثانيًا: هناك ما يقرب من 5 ملايين شابّ عاطل عن العمل من إجمالي عاطلين بلغ 7 ملايين عاطل، وبلغ متوسط معدَّلات البطالة خلال الأشهُر الماضية أكثر من 12%، في حين بلغ ترتيب إيران بين الدول الأكثر بطالة في العالَم الـ22 في عام 2016 هابطًا من ترتيب الـ25 في عام 2015. وتتوقع الجهات الرسميَّة الإيرانيَّة وصول عدد العاطلين عن العمل إلى 13 مليون عاطل خلال عشرة أعوام[1].

يكشف هذا الهبوط عن عدم قدرة الحكومة على تغيير مسار معدَّلات البطالة خلال العام الماضي واتِّجاهه إلى الثبات على هذه المعَّدلات المرتفعة خلال الأشهُر القادمة إن لم تزدَد ارتفاعًا.

وما يعمق مشكلة المعدَّلات المرتفعة للبطالة استمرار أزمة قطاع الصناعة مع توقُّف عديد من المصانع والشركات عن العمل، والمعروف عن القطاع الصناعي استخدامه الكثيف للعمالة بعد قطاع الزراعة، فبعد سنوات طويلة من الحصار الاقتصاديّ أصبحت تكنولوجيا الإنتاج متقادمة وفي حاجة إلى تطوير عاجل لتنافس السلع المهرَّبة من الخارج إلى الأسواق الإيرانيَّة والرخيصة الثمن في ذات الوقت، كما أن كثيرًا من الوحدات الإنتاجية يعمل بأقلّ من 20% من طاقتها الإنتاجية نتيجة لازدياد الديون والتعثر المالي، بالإضافة إلى عراقيل التحويلات البنكيَّة التي تواجه 70% من الوحدات الصناعية وَفْقًا للمسؤولين الإيرانيّين، وارتفاع ديون الشركات الحكوميَّة المستحَقَّة للقطاع الخاصّ في قطاعات حيوية كالإسكان والمقاولات وتعريض بعض الأعمال لمخاطر الإفلاس أو تسريح العمالة، وإضافة أرقام جديدة إلى معدَّلات البطالة بجانب تفاقم مشكلة الإسكان. كذلك يؤدِّي العامل الإيرانيّ أعماله وسط ظروف عمل صعبة في بعض القطاعات كالصناعة والبناء بسبب تدنِّي أساليب السلامة والأمان لدرجة تؤدِّي إلى وفاة نحو 5 أفراد يوميًّا جراء حوادث العمل.

---

(1) وكالة أنباء فارس، تأييد بيكارى ٧ ميليونى در صحن علنى مَجْلِس/ پيش‌بينى بيكارى ١١ ميليون نفرى تا سال ١۴٠٠، 7 مهر 1395، http: //fna.ir/QHM1YG

ثالثًا: نتيجة لسياسات نقدية خاطئة خلال النصف الثاني من العام الماضي، نتوقع زيادة معدَّلات التضخُّم خلال الفترة القادمة، إذ بالغ البنك المركزي في زيادة الإصدار النَّقْدي بنسبة بلغت 30% بنهاية شهر سبتمبر 2016 مقارنة بنفس الشهر في عام 2015[1]، في مقابل زيادة الناتج المحلي الإجمالي لإيران في نفس العام بما لا يزيد على 4.5%، وزيادة الإصدار النَّقْدي بنحو 7 أضعاف معدَّل النُّمُوّ الاقتصاديّ أمر لا يحدث إلا في الاقتصاديَّات غير المنضبطة، ويعكس سوء الإدارة الاقتصاديَّة للبلاد، وسيؤدِّي حتمًا إلى زيادة سريعة في الأسعار، وبالطبع تزايد فقر الطبقات الفقيرة وتآكُل الطبقات المتوسطة وانهيار قيم مدّخَرات الأفراد.

وكان معدَّل التضخُّم سجَّل خلال النصف الثاني من عام 2016 نحو 11% مقارنةً بنفس الفترة من 2015، ورغم أنها نسبة مرتفعة فإنها أفضل بكثير من أعلى معدَّل وصلت إليه إيران في 2012 مسجلًا وقتها 45%. وأكثر ما يشهد ارتفاعًا في الأسعار قيم إيجارات الوحدات السكنية، والموادّ الغذائية، بخاصَّة المستوردة منها، تأثُّرًا بتراجعات أسعار الصرف.

رابعًا: تشكِّل قضيَّة السكن عمومًا أزمة في إيران تؤرِّق ذوي الدخل المحدود، إذ ينفق العامل الإيرانّي على المسكن نحو 60% من راتبه الأساسي[2]، وَفْقًا لأمين عامّ نقابات العمال في إيران هادي أبوي، بسبب ارتفاع أسعارها، وهذا معدَّل كبير يُضطرّ العاملون معه إلى البحث عن أعمال إضافية لتلبية باقي متطلبات الحياة لهم ولعائلاتهم.

وممَّا يفاقم حدة الأزمة تراكم الديون الحكوميَّة لصالح القطاع الخاصّ في قطاع الإسكان، وتزايد هذه الديون سيعرقل قدرة الشركات الخاصَّة على استكمال مشروعات البناء ويفاقم الأزمة العقارية. لذا سيرفع نقص المعروض من المساكن الكافية بخاصَّة الاجتماعية، أسعارها، بما لا يتناسب مع دخل الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وزيادة الأعباء على كاهل المواطن الفترة القادمة، ما لم تتدخل الدولة سريعًا بزيادة الإنفاق العامّ على الإعمار والإسكان، وخصصت ميزانية العام القادم 18% من النفقات للإعمار والبناء نحو 60 ألف مليار تومان أو 18 مليار دولار لمواجهة هذه الأزمة التي تؤرق المواطن وتستنزف دخله، وقد يحتاج حلها إلى سنوات من العمل الجادّ وزيادة تمويل تخفيض الآثار السلبيَّة للأزمة وتداعياتها على مستوى معيشة المواطن خلال الفترة القادمة.

ثانيًا: خُطَّة الموازنة الجديدة وتداعياتها على المواطن مستقبلًا

إصدار الحكومة الإيرانيَّة خُطَّة الموازنة العامَّة الجديدة لعام 2017 يعكس أكثر من مؤشّر سوف يؤثّر على مستوى المعيشة عند مقارنتها بموازنة عام 2016، فالمتتبع لحجم الإنفاق الحكومي يلاحظ وجود خلل فيه، إذ لا يتناسب حجم الإنفاق العامّ للدولة مع حجم موارد الدولة، ففي حين كان مقدار موازنة عام

(1) همشهري أونلاين، بانك مركزي: نرخ تورم به 8.8 درصد رسيد، 5 مهر 1395، https: //goo.gl/vwWj6q

(2) مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية. 60% من رواتب عمال إيران تنفق على السكن. 15 ديسمبر 2016. https: //goo.gl/iiCVdu

2016 هو 96 مليار دولار، وكانت موازنة محدودة لانخفاض أسعار النِّفْط وقتها، ولأن إيران كانت لا تزال تكافح في زيادة حجم الإنتاج النِّفْطي بعد التوصُّل للاتِّفاق النوويّ، جاءت موازنة عام 2017 بقيمة 97 مليار دولار بزيادة قدرها مليار دولار فقط على ميزانية العام الماضي على أساس السعر الرسمي للدولار الذي حددته الحكومة في الموازنة بمقدار 3300 تومان للدولار أما بسعر السُّوق 3900 تومان للدولار، تنخفض القيمة الحقيقية للميزانية إلى 82 مليار دولار، وهو ما يعني أن بناء هذه الميزانية جاء على أُسُس تقشفية بحتة وأوضاع اقتصاديَّة متأزمة، في حين أن الأوضاع الحالية لن تكون أكثر سوءًا من السنة الماضية، التي شهدت انخفاض أسعار النِّفْط إلى ما دون 40 دولارًا للبرميل، ومحاولة زيادة تصدير النِّفْط إلى الخارج وفتح أسواق جديدة بعد فقدها جَرَّاء سنوات الحصار الاقتصاديّ وحظر التصدير النِّفْطي. في حين زاد حجم الإنتاج النِّفْطي بنهاية عام 2016 بأكثر من 1.5 مليون برميل، وارتفع سعر البرميل من 40 إلى 55 دولارًا بحلول يناير 2017.

كان من المفترض تقديم ميزانية توسُّعية تواجه الأزمات الاقتصاديَّة الموجودة، وأن يزداد حجم موازنة عام 2017 بشكل ملحوظ عن موازنة عام 2016 تماشيًا مع التغيُّرات المستجَدَّة على الموارد المالية للدولة مقارنة بالعام السابق، لكن الأرقام تكشف عدم تناسب حجم الموازنة مع حجم الموارد المالية للاقتصاد الإيرانيّ وتثير علامات استفهام عن حجم الإنفاق خارج الموازنة العامَّة للدولة الذي لم يُدرَجه بوضوح في أبواب الموازنة، على حساب النواحي الاقتصاديَّة والاجتماعية التي من المفترض أن تكون لها الأولوية القصوى، بعد الخروج من حصار اقتصاديّ دام سنوات وأثّر على مستويات المعيشية والدخول الحقيقية للمواطن ومعدَّلات الاستثمار والتشغيل.

ونوضح في ما يأتي حجم الزيادة في موارد الدولة خلال العام المالي الجديد 2017 مقارنة بالعام الماضي 2016، إذا تشكل إيرادات صادرات النِّفْط والغاز بالإضافة إلى إيرادات الضرائب وأرباح الشركات ومصانع القطاع العامّ الإيرانيّ، المصادر الأساسية للدَّخل بالإضافة إلى مصادر أخرى، ووَفْقًا لأقل التقديرات كان تصدير إيران من النِّفْط خلال 2016 تقريبًا مليونَي برميل بمتوسط سعر 45 دولارًا للبرميل، وعلى هذا الأساس يكون الدخل من صادرات النِّفْط خلال العام 32.8 مليار دولار. ومع بداية عام 2017 تصدِّر إيران ما لا يقل عن 2.2 مليون برميل بسعر مفترَض 50 دولارًا للبرميل في حين يبلغ السعر حاليًّا 55.5 دولار للبرميل وتخطِّط "أوبك" لرفعه إلى أكثر من 70 دولارًا بنهاية العام الحالي وبهذا يكون إجمالي إيرادات النِّفْط خلال عام 2017 40.1 مليار دولار، أي بزيادة 7 مليارات دولار على العام الماضي، مرشَّحه للزيادة في حال ارتفع سعر النِّفْط على مستوياته الحالية.

ووصلت إيرادات الضرائب المتوقَّعة في موازنة عام 2017/2016 إلى 149 ألف مليار تومان نحو 45 مليار دولار بسعر صرف 3300 تومان، في حين بلغت إيرادات الضرائب المتوقعة في موازنة العام المالي القادم 157 ألف مليار تومان 47.5 مليار دولار بسعر صرف 3300 تومان للدولار بزيادة 5% على إيرادات الضرائب للعام الماضي.

بمعنًى آخر، فإن إيرادات الموازنة القادمة لن تقل عن 87.6 مليار دولار من إيرادات النِّفْط والضرائب فقط دون احتساب إيرادات صادرات الغاز والبتروكيماويات والسلع الأخرى التي تشتهر بها إيران وتصدرها إلى الخارج. في حين كانت إيرادات الموازنة العام الماضي 77.8 مليار دولار باحتساب إيرادات صادرات النِّفْط والضرائب، أي إن إيرادات الموازنة القادمة من النِّفْط والضرائب فقط زادت بنسبة 12.5% على إيرادات موازنة العام الماضي، لكنها لم تنعكس على زيادة حجم الموازنة وتوجيه هذه الموارد لزيادة الإنفاق العامّ وتَبَنِّي سياسة اقتصاديَّة توسعية.

وبالإضافة إلى الموازنة التقشُّفية، فلا عدالة في توزيع الإنفاق أو مخصَّصات التنمية على مناطق إيران المختلفة بشكل يضمن تطوير المحافظات كافة، ويضمن مستوًى معيشيًّا متقاربًا نسبيًّا لجميع مواطني الدولة، إذ تحوز العاصمة طهران على النسبة الكبرى من مخصَّصات الميزانية، في حين تهمش مناطق أخرى يسكنها أقلّيات كمحافظة سيستان وبلوشستان حيث لا يتعدى نصيبها في الميزانيات الحكوميَّة المخصصة للعمران 1% ويسكنها قرابة 3 ملايين نسمة.

ونتيجةً مباشرةً لعدم العدالة في توزيع مخصَّصات التنمية العمرانية ستزداد معدَّلات الهجرة من المناطق المحرومة من التنمية في إيران إلى المناطق الأكثر تحضُّرًا، وسيترتب على هذا الانتقال المتزايد زيادة الضغط على مرافق وخدمات المناطق المستقبلة للهجرة الداخليَّة، وانخفاض المستوى العامّ لجودة الخدمات المقدَّمة لجميع سكان هذه المناطق في النهاية.

» الخلاصة

- ممَّا سبق نستنتج وجود خلل في إدارة إيرادات الدولة لرفع مستوى معيشة الشعب بما يتناسب مع حجم الاقتصاد الإيرانيّ وفرض خطط تقشفية وإنفاق خارج بنود الميزانية، إذ لا فرق يُذكَر في حجم الموازنة القادمة عن الموازنة السابقة استجابة للتغييرات التي حدثت للاقتصاد الإيرانيّ بعد تخفيف العقوبات من استعادة صادرات النِّفْط للخارج وتغيرات سعر النِّفْط العالَمي خلال عام، التي من المتوقَّع أن تزيد الإيرادات مقارنة بالعام الماضي.

- وتعكس هذه الموازنة التقشُّفية على الرغم من زيادة الإيرادات وجود نفقات غير معلنة خارج الموازنة لا تخفى على أحد، من نفقات عسكريَّة تُدفَع خارج البلاد، بدلًا من زيادة الإنفاق الاستثماري للحكومي الذي لا يتناسب مع معدَّلات البطالة التي تخطت 12% خلال النصف الثاني من عام 2016 ويعزِّز هذا الإنفاق التقشُّفي استمرار تدنِّي مستويات المعيشة وبقاء معدَّلات البطالة دون تغيُّر ملحوظ خلال النصف الأوَّل من عام 2017.

- وفي النهاية فإن اجتماع عدد كبير من المتغيرات الاقتصاديَّة السلبيَّة التي تم توضيحها سابقًا يكشف عن مشكلات حقيقة تؤرِّق معيشة المواطن الإيرانيّ، كما تعكس السِّيَاسَة الاقتصاديَّة للدولة خلال المرحلة المقبلة تراجع الدور الاجتماعي للدولة رغم الإمكانيات الكبيرة التي يمتلكها الاقتصاد الإيرانيّ، واتِّجاه مسار الأوضاع المعيشية إلى التأزم لا الانفراج، ما لم تكشف المرحلة المقبلة عن تغيير في السياسات الاقتصاديَّة أو تدخُّلات حكوميَّة عاجلة لتصحيح الأوضاع الراهنة.

الشــأن العــربي

المحور الأول

مستقبل العلاقات الخليجية-الإيرانية في إقليم مضطرب

بينما تباينت العَلاقات الخَلِيجيّة-الإيرانيّة على مدى العقود المنصرمة ما بين فتور وتوتُّر، شهدت الآونة الأخيرة، تحديدًا خلال النصف الثاني من عام2016 ، مُعطَيات ومؤشِّرات مقلقة بشأن السلوك المستقبلي لإيران تجاه دول مَجْلِس التَّعاوُن الخَليجيّ في مرحلة ما بعد توقيعها الاتِّفاق النوويّ مع القوى العالَميّة الست الكبرى خلال عام2015 عمومًا، والنصف الثاني من عام 2016 خصوصًا، إذ يشير بعض المُعطَيات إلى ارتفاع وتيرة الطابع التدخُّليّ الإيرانيّ تجاه بعض دول الخَليج، بخاصَّة البحرين والسُّعوديّة ودول الجوار الخَلِيجيّ العراق واليمن، وتنامي الخلافات بين الجانبين تجاه المِلَفَّات الخلافية، بخاصَّة في اليمن وسوريا والعراق، في ظلّ عدم وجود كوابح دوليّة رادعة لأي سلوك إيرانيّ غير حكيم قد يرد في الأفق في بيئة إقليميّة مضطربة أمنيًّا ومتشرذمة سياسيًّا مع تنامي الأزمات المعقَّدة والصِّراعات الممتدة بتدخل أطراف إقليميّة ودوليّة وفاعلين من غير الدول كتنظيم "داعش" والجماعات المسلَّحة في الصِّراعات الدائرة فيها، رغم ما تمثِّله تلك المنطقة من أهمِّية حيوية للاقتصاد العالَمي بحكم ما تمثله دُوَلها من وزن في السُّوق العالَميّة للنِّفْط سواء على صعيد الإنتاج والتصدير، أو الاحتياطي النِّفْطي.

وفي ضوء ذلك، تسعى هذه الصفحات إلى استعراض أسباب السلوك التدخُّليّ الإيرانيّ تجاه بعض دول الخَلِيج، ودوافعه، وبيان مدى الارتباط بين هذا النهج وتوقيع الاتِّفاق النوويّ، كما تسعى الورقة إلى رصد أبعاد وملامح العَلاقات بين إيران ودول مَجْلِس التَّعاوُن الخَلِيجيّ واتِّجاهاتها خلال النصف الثاني من عام 2016، وصولًا إلى استشراف المسار المستقبلي للعَلاقات الخَلِيجيَّة-الإيرانيَّة ومآلاتها.

أولًا: محدِّدات العَلاقات الخَلِيجيّة-الإيرانيّة

بداية، يُقصَد بمحدِّدات العَلاقات بين وحدتين دوليتين أو أكثر أو بين وحدة دوليَّة ومجموعة وحدات دوليَّة أخرى أو أي حالات دوليَّة أخرى، مجموعة المتغيرات التي يمكن أن تشكِّل في النهاية السلوك السياسيّ الخارجيّ لأي من تلك الوحدات وتؤثر على عَلاقاتهما الخارجيَّة بعضها تجاه بعض، وتحدد مسار العَلاقات بينها مستقبلًا، ورغم اختلاف تصنيفها ما بين محدِّدات داخليَّة وأخرى خارجيَّة، ومدى تأثيرها على سلوك السِّيَاسَة الخارجيَّة والعَلاقات الدوليَّة، فإنها تعطي طابعًا مميَّزًا وخاصًّا للسياسة الخارجيَّة، إذ إن تفاعل هذه المتغيرات وتشابكها يؤدِّيان إلى تشكيل نمط معيَّن من السلوك السياسيّ الخارجّي، ومن ثم شكل العَلاقات الدوليَّة، فكلما امتلكت وحدة دوليَّة قدرات نسبية وغير نسبية مع توافر عنصر الإدراك، استطاعت أن تسلك سياسة خارجيَّة فعَّالة ومؤثِّرة تجاه وحدة أو وحدات دوليَّة أخرى، وإذا ما كانت تلك الوحدات الدوليَّة الأخرى أيضًا تمتلك قدرات نسبية كتلك التي امتلكتها تلك الدولة، نكون بصدد عَلاقات متأرجحة ومتقلبة بطبيعتها، ما بين شد وجذب وتعاون وصراع، بخاصَّة إذا كانت تلك الوحدات من بين دول منطقة تموج بالأزمات المعقَّدة والصِّراعات الممتَّدة[1]، وفي ضوء ذلك ووَفْقًا لمُعطَيات وأُسُس تحليل السِّيَاسَة الخارجيَّة للوحدات الدوليَّة واتساقًا معها، **تنقسم أبرز محدِّدات العَلاقات الخَلِيجيَّة-الإيرانيَّة إلى:**

1- المحدِّد الجيو-استراتيجيّ:

يلعب المحدِّد الجيو-استراتيجيّ للدولة، دورًا محوريًّا في تحديد سياستها الخارجيَّة وعَلاقاتها الدوليَّة، من خلال التفاعل الطبيعي بين مقوماتها الجغرافية، بمعناها الواسع، ونظامها السياسيّ، بما يؤثِّر على سياستها الخارجيَّة تجاه الوحدات الدوليَّة الأُخرى[2]، فلقد كان ولا يزال للعوامل الجغرافية مساحة الدولة، وطبيعة الموقف الجغرافي وما إذا كان استراتيجيًّا بتحكُّمه في المضايق وإطلاله على الممرَّات المائية الحيوية والمؤثرة لدى دارسي العَلاقات الدوليَّة أهمِّية كبرى في تحديد مدى تأثيرها على العَلاقات بين وحدتين دوليّتين أو أكثر، فلجغرافية الدولة وزن وأثر كبيران في طبيعة السلوك الخارجيّ للدولة الذي يتفاعل مع سلوك خارجيّ لدولة أُخرَى لتشكيل ظاهرة العَلاقات بين هاتين الدولتين[3]، فتنوُّع الثروات الطبيعية وعِظَم

(1) د.أحمد يوسف أحمد ومحمد زبارة، مقدِّمة في العَلاقات الدولية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1996، ط1، ص80.
(2) راسل هـ. فيليدوج، أتزل بيري، الجيوبوليتيكيا، ترجمة يوسف مجلي، القاهرة: دار الكرنك، 1981، ط1، ص63.
(3) د.عليّ الدين هلال، بهجت قرني محرران، السياسات الخارجية للدول العربيَّة، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994، ط1، صص 31-32.

المساحة وموقع الدولة في حد ذاته قد يعطي جدية أكبر لصُنَّاع القرار في هاتين الدولتين، ويتيح أمامهم عددًا من البدائل والخيارات. وفي هذا الصدد يقول نابليون بونابرت: "إن الزعيم لا يستطيع أن يسلك سياسة خارجيَّة غير التي تمليها عليه جغرافية بلاده". فالموقع الجغرافي يؤثِّر في سياسة الدولة، فهو من جانب يحدِّد الإطار الحيوي الذي تتحرك فيه، ومن جانب آخَر يحدِّد طبيعة التهديدات التي قد تواجهها[1].

ويقع الإقليم الخَليجيّ المكون من 8 دول السُّعوديَّة، والكويت، والبحرين، وقطر، والإمارات، وسلطنة عمان، والعراق، وإيران على منطقة جغرافية فريدة من نوعها، ويكتسب هذا الإقليم أهمِّية بالغة، إذ يحتوي على عِدَّة جزر ذات أهمِّية عسكريَّة واقتصاديَّة، يستطيع من يسيطر عليها التحكُّم في الممَّرات البَحْرِيَّة كافَّة المتجهة إلى المحيط الهندي وإلى داخل الخَلِيج، فضلًا عن أنه يضم مضيق هرمز، المنفذ الوحيد لصادرات نفط منطقة الخَلِيج إلى العالَم، إذ يربط مياه الخَلِيج بخليج عمان وبحر العرب، وتقدّر مصادر وزارة الطاقة الأمريكيَّة أن هذا المضيق يشهد مرور ما يتراوح بين 16,5 و17 مليون برميل من النِّفْط يوميًا، أي نحو 20% من الطلب العالَمي على النِّفْط ونحو 40% من النِّفْط المنقول بحريًّا على نطاق التِّجارة العالَمِيَّة. كما يمتدّ الخَلِيج إلى أقصى عمق متصوَّر في منطقة جنوب غرب آسيا إلى أقرب بقعة من المحيط الهندي وتوابعه إلى وسط روسيا الأُورُوبِّيَّة والآسيويَّة، وقد جعلت خصوصية هذا الموقع الخَلِيج بمنزلة قلب الشرق الأوسط جغرافيًّا، فمن خلاله ونهر الفرات يمكن الوصول إلى سوريا والبحر المتوسط أو إلى تركيا فالبحر الأسود من خلال نهر دجلة، أو إلى إيران وبحر الخزر، ومنه إلى روسيا من خلال المعابر الطبيعية، أو إلى أفغانستان[2].

وبالنظر إلى الموقع الجغرافي لإيران ضمن الإقليم الخَلِيجيّ نجد أن لديها ميزة استراتيجيَّة تتمثَّل في تَحكُّمها في الممَّرات البَحْرِيَّة الحيوية، وهي نظرية قديمة أطلق عليها علماء السِّيَاسَة «قلب العالَم»، ومِن ثَمَّ إذا كان ذلك الموقع قد أضفى على الإقليم ككل أهمِّية بالغة، فإنه قد منح إيران بخاصَّةٍ وضعًا استراتيجيًّا مهمًّا، إذ تُعتبر جسرًا يربط شبه الجزيرة العربيَّة بالصين والهند وجنوب شرق آسيا، إلى الحدّ الذي يمكن القول معه إنها تُعَدّ مفتاح الشرق الأوسط، وتُعتبر إيران دائمًا في حالة من الشدّ والجذب على الصعيد العالَمي، بسبب موقعها الجيو-استراتيجيّ من ناحية، وتفاعلاتها الإقليميَّة من ناحية أُخرَى، ومِن ثَمَّ فإن الهدف الرئيسي للنخبة الإيرانيَّة الحاكمة ظلّ هو الحفاظ على وضع التميُّز الذي تحظى به إيران في سياق تغيُّر توازنات القوى.

من ناحية أُخرَى فقد حدَّدَت "الخطة التنموية الإيرانيَّة الخامسة" لعام 2003 ضمن إطار ميثاق أفق العشرين عامًا الأفق العشريني ملامح السِّيَاسَة الخارجيَّة الإيرانيَّة بعامة وتجاه منطقة الخَلِيج العربيّ على نحو خاصّ، بتحديدها المجال الحيوي الأوَّل للسياسة الإيرانيَّة لتحويل إيران

(1) راسل هـ. فيليدوج، أتزل بيري، الجيوبوليتيكيا، مرجع سبق ذكره، ص65.

(2) د.أشرف كشك، العَلاقات الخليجية الإيرانية: الواقع وآفاق المستقبل، المنامة: مركز البحرين للدراسات الدولية والاستراتيجية والطاقة، دراسات، مارس 2014، ص9، متاح على الرابط: http: //cutt.us/cAqqW

بحلول عام 2025 «إلى المركز الأوَّل إقليميًّا، والمتمثل في مجموعة من الدُّوَل القريبة جغرافيًّا وذات العنصر المَذْهَبِيّ كدول الخَلِيج والعراق واليمن، وهي الدُّوَل التي اصطلُح على تسميتها في القاموس الإيرانّي بدول "البدر الشِّيعيّ"[1]، وما حديث مستشار الشؤون الدَّوْلِيَّة لخامنئي علي أكبر ولايتي أن "الساحل الجنوبي لإيران والخَلِيج ومضيق هرمز وعجمان، هي حدودنا الاستراتيجيَّة الأكثر أهَمِّيَّة لتكوين البدر الشِّيعيّ" إلا دليل على ذلك، ولاستحواذ تلك الدُّوَل على المجال الأوَّل للجيوبوليتيك الشِّيعيّ عدة مبرِّرَات يأتي في مقدمتها: الجوار الجغرافي لتلك الدول، ثم التركيبة المَذْهَبِيَّة لتلك الدُّوَل التي تشتمل على تجمُّعات شِيعِيَّة يَدِين بعضها، تقليديًّا أو دينيًّا أو سياسيًّا، بالولاء للمرشد الإيرانيّ، وتشير التقديرات إلى أنهم يمثلون 55-60% في العراق، و20% في سوريا، و30% في اليمن، و25-35% في لبنان، و55-60% في البحرين [2].

2-**المحدِّد الإيكو-النِّفْطي:**

تُعد إيران شريكًا تجاريًّا مهمًّا -وفي بعض الأحيان الشريك التجاريّ الأول- لبعض دول الخَلِيج، وفي مقدِّمتها دولة الإمارات العربيَّة المتَّحدة، فعلى سبيل المثال تشير الإحصاءات الإيرانيَّة إلى وجود نحو 8 آلاف شركة إيرانيَّة تمارس أنشطة تجاريَّة في دولة الإمارات العربيَّة المتَّحدة، وعلى صعيد العَلاقات التجاريَّة الثنائية، شكَّلت الصادرات الإماراتية نحو 31% من إجمالي الواردات الإيرانيَّة لعام 2011، إذ أصبحت إيران ثالث أكبر سوق تصديرية للإمارات مستحوذةً على ما يقارب 11% من إجمالي صادراتها[3].

ويشير أحدث التقديرات إلى أن إجمالي إنتاج دول مَجْلِس التَّعاوُن من النِّفْط يبلغ 16,23 مليون برميل يوميًّا، بينما يبلغ الاحتياطي النِّفْطي 496,6 مليار برميل، أما إنتاج الغاز الطبيعي فيبلغ 303,5 مليار متر مكعَّب سنويًّا، ويبلغ احتياطي الغاز الطبيعي 41,838 مليار متر مكعَّب، في حين يبلغ إنتاج إيران من النِّفْط نحو 4,2 مليون برميل يوميًّا، ويبلغ الاحتياطي نحو 137 مليار برميل، ويبلغ إنتاج إيران من الغاز الطبيعي نحو 146 مليار متر مكعَّب سنويًّا، ويبلغ احتياطي إيران من الغاز الطبيعي 29 ألف مليار متر مكعَّب[4].

يعني ما سبق أن نفط منطقة الخَلِيج لا يزال المصدر الأساسي لاقتصادات عديد من الدول الغربيَّة، وهو ما عكسته استراتيجيَّات الأمن القومي لتلك الدول كافَّةً التي لم تخلُ من الإشارة إلى ضرورة تأمين مصادر النِّفْط وطرق المرور ابتداءً بتضمين هذه القضيَّة في استراتيجيَّات الأمن القومي الأمريكيَّة، وبخاصَّة

(1) فادي عيد: البدر الشيعي بالإقليم، بوابة إفريقيا الإخبارية، مركز التيَّار الحر للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2015/1/21، متاح على الرابط:
http: //cutt.us/BYq0O

(2) د.ناصر العمرة، ود.محمد العبدة، وأحمد الصويان: خريطة الشيعة في العالَم - دراسة عَقَدِيَّة تاريخية ديموغرافية استراتيجية، القاهرة: مركز الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، ط3، 2012، ص144.

(3) سامية عبد الله، المقاطعة الاقتصادية.. سلاح خليجي جديد في الصراع المحتدم مع إيران، الراصد الإعلامي للمقالات، 2016/6/1 متاح على الرابط:
http: //cutt.us/T5x53

(4) دول مَجْلِس التعاون: لمحة إحصائية، الأمانة العامة: مَجْلِس التعاون لدول الخليج العربيَّة، العدد الرابع، قطاع شؤون المعلومات - إدارة الإحصاء، مارس 2014، ص-ص 19-20، متاح على الرابط: http: //cutt.us/Gu4L

في الأعوام التي تلت الغزو الأمريكيّ للعراق، مرورًا باستراتيجيَّة الأمن القومي البريطانيَّة عام 2003 التي تضمنت ضرورة حماية مصادر الطاقة وانتهاءً بإدماج الاتِّحاد الأُورُوبّي قضيَّة الطاقة ضمن قضايا السِّيَاسَة الخارجيَّة للاتِّحاد عام 2006، فضلًا عن قرار حلف الناتو إنشاء مركز يختصّ بأمن الطاقة خلال قمة شيكاغو عام 2012، وهو الأمر الذي يعكس الاهتمام الأطلسي البالغ بتلك القضيَّة، أي إنه منذ تولّت الولايات المتَّحِدة مسؤولية حماية المصالح الغربيَّة في منطقة الخَليج كانت الغاية الأساسية التي سعت لتحقيقها هي ضمان تدفُّق النِّفْط للولايات المتَّحِدة والدول الغربيَّة عمومًا، دون أي معوِّقات وبأسعار معتدلة من المنطقة، وقد تَطلَّب ذلك تطوير سياسات أمنيَّة من شأنها المحافظة على أمن الدول المنتجة لهذه السلعة، من خلال إيلاء الدول الغربيَّة عمومًا والولايات المتَّحِدة خصوصًا منطقة الخَليج أهمِّية بالغة، وهو ما يتعارض مع السِّيَاسَة الإيرانيَّة التي تعارض أي وجود غربي في المنطقة، إذ ترى أن أمن الخَليج هو مسؤولية دوله الثماني المتشاطئة[1].

وعلى الرغم من وجود عديد من التقديرات التي تشير إلى أن الولايات المتَّحدة قد يمكنها تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة في غضون السنوات القادمة، وأهمها توقُّعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكيَّة في منتصف يناير 2013، التي أشارت إلى ارتفاع إنتاج النِّفْط الخام في الولايات المتَّحِدة خلال 2013 و2014 نحو 1.61 مليون برميل يوميًّا، معظمها من زيادة إنتاج النِّفْط الصخري، ولو أضيفت هذه الزيادة المرتقبة إلى ما زاد فعلًا من إنتاج النِّفْط الخام الأمريكي منذ 2008 ومقداره 2.48 مليون برميل يوميًّا، فإن ذلك يعني أن إجمالي الزيادة سوف يبلغ بين 2008 و2014 نحو 4.09 مليون برميل يوميًّا، ليصل مُجمَل الإنتاج النِّفْطي الأمريكيّ إلى نحو سبعة ملايين برميل يوميًّا. ومع أهمِّية تلك التوقُّعات فإن ذلك لا يعني الاستغناء الغربي عمومًا عن نِفْط منطقة الخَليج العربيّ، على الأقلّ في المدى المنظور[2].

3- الروابط المَذهَبيَّة والامتدادات السُّكَّانية:

تتمثل هذه الروابط في الارتباط المعنوي بين إيران وأبناء الطائفة الشِّيعِيَّة في عدد من الدول الخَليجيَّة، باعتبار إيران أكبر دولة شِيعِيَّة في العالَم، كما ساعد الجوار الجغرافي بين إيران ودول الخَليج على سهولة التنقُّل والتواصل بين ضفّتَي الخَليج، ومن ثَمَّ أصبحت بين الجانبين امتدادات ديموغرافية وروابط اجتماعية، فعديد من العائلات والأسر الخَليجيَّة ذات أصول إيرانيَّة، كما في البحرين والكويت والإمارات[3].

(1) د.أشرف كشك، العَلاقات الخليجية الإيرانية: الواقع وافاق المستقبل، المنامة: مركز البحرين للدراسات الدولية والاستراتيجية والطاقة، مرجع سبق ذكره، ص11.

(2) وليد خدوري، تداعيات زيادة انتاج النِّفْط الأمريكي، العربيَّة نت، 2013/1/27، متاح على الرابط: http: //cutt.us/gQ0M

(3) مستقبل العَلاقات الخليجية-الإيرانية بعد الاتفاق النووي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، المركز الإعلامي، 2016/10/4، متاح على الرابط: http: //cutt.us/K9lIZ

4- **الغزو الأمريكيّ للعراق 2003 وتأثيره على ميزان القوى الإقليمي:**

حالة الخلل في ميزان القوى تُعَدّ إحدى معضلات الإقليم الخَليجّي، ويتّخذ ذلك الخلل ثلاثة مستويات:

الأوَّل هو الخلل بين إقليم الخَليج والعالَم ككُلّ، ففي ظلّ وجود مصالح حيوية لدول العالَم في ذلك الإقليم الحيوي فإنه سيظل إحدى أهمّ مناطق التنافس الدوليّ، بخاصَّة في ظلّ حالة الانكشاف الأمنيّ التي تعاني منها دول الخَليج، ممَّا يجعلها محلًّا للاستقطاب بين أطراف إقليميَّة تسعى للهيمنة وأُخرَى دوليَّة تسعى للتدخُّل، ففي هيكلية تفاعلات النُّظُم الإقليميَّة يمكن التمييز بين ثلاثة أدوار تفاعلية تقوم بها ثلاث قوى، هي **القُوَّة الضاغطة** الولايات المتَّحدة، وحلف الناتو، والاتِّحاد الأُورُوبّي، وروسيا، **والقُوَّة المناوئة** العراق سابقًا وإيران حاليًّا، **والقُوَّة الموازنة** دول الخَليج، وإذا كان دور كل من القُوَّة الضاغطة والمناوئة واضحًا، فإن دور القُوَّة الموازنة بدأ في التقدُّم رغم أنها قد غابت كثيرًا عن مجمل تلك التفاعلات، وقد ازدادت حالة الانكشاف رسوخًا في أعقاب التحوُّلات التي يشهدها العالَم العربيّ منذ عام 2011 وما رتبته من تداعيات أهمّها انحسار أدوار دول محورية مثل مصر(1).

الثاني هو الخلل بين الدول الخَليجيَّة الستّ مجتمعةً، وإيران، على الصعيدين البشري والعسكريّ، فحجم القُوَّات العسكريَّة العاملة لدى دول المَجْلِس جميعها نحو 363,600 جندي عامل، مقابل 532,000 جندي عامل لدى إيران، ويُعَدّ التفاوت في القدرات العسكريَّة بين الجانبين الخَليجّي والإيرانّي نتيجة للتفاوت البشري، إذ تشير التقديرات إلى أن عدد سكان دول مَجْلِس التَّعاوُن لا يتجاوز 50 مليون نسمة، في مقابل 75,2 مليون نسمة في إيران، وَفْقًا للموقع الإلكتروني لهيئة الإحصاء بإيران.

الثالث بين دول مَجْلِس التَّعاوُن الخَليجيّ نفسها، فهناك دولة كبرى هي المَمْلَكة العربيَّة السُّعوديَّة، ودولتان متوسطتا الحجم والمساحة هما سلطنة عُمان والإمارات، وثلاث دول صغرى هي قطر والبحرين والكويت.

وقد انعكست حالة الخلل تلك على سياسات أطراف الإقليم الخَليجيّ، فدول الخَليج -التي تمتلك قدرات نفطية هائلة ولم تمتلك قدرات عسكريَّة تمكّنها من الدفاع الذاتي- انتهجت خيار الاعتماد على القوى الدوليَّة الغربيَّة، لحمايتها من خلال الاتِّفاقيَّات الأمنيَّة الثنائية التي وُقّعت مع تلك القوى في أعقاب حرب تحرير الكويت عام 1991، فضلًا عن قَبُول أربع دول خليجيَّة هي الكويت والبحرين وقطر والإمارات مبادرةَ إسطنبول للتعاون الاستراتيجيّ مع حلف الناتو عام 2004 التي تتضمن التَّعاوُن بين تلك الدول في عديد من القضايا الأمنيَّة، ويُعَدّ ذلك أحد خيارات الدول الصغرى في الدفاع عن نفسها، تلك الخيارات التي تتمثل في: تجييش الدولة، والتحالفات الإقليميَّة، والحياد العسكريّ، والتحالفات الدوليَّة(2).

(1) د.أشرف كشك، العَلاقات الخليجية الإيرانية: الواقع وافاق المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص12.
(2) بول سالم، العراق بعد عشر سنوات على الغزو الأمريكي، صحيفة الحياة، 31 مارس 2013.

وذلك التوجُّه من دول الخَليج يتعارض والرؤية الإيرانيَّة في ما يتعلق بأمن الخَلِيج التي ترى أن الخَلِيج العربيّ بحيرة مُغلَقة، والأمن الإقليميّ مسؤولية الدول المتشاطئة، ومن ثم فإن الوجود الأجنبي -وَفْقًا لتلك الرؤية- يُعَدّ تهديدًا مباشرًا لأمن الخَلِيج، ويُقصَد بالأجنبي كل ما هو خارج الدول الثماني المطلة على الخَلِيج دول الخَليج والعراق وإيران، ومن ذلك على سبيل المثال رفض إيران صيغة إعلان دمشق صيغةً عربيَّة لأمن الخَلِيج العربيّ عام 1991[1]، من ناحية ثالثة فإن عراق ما قبل عام 2003 كان تهديدًا رئيسيًّا لدول الخَلِيج ككل والكويت بوجه خاصّ منذ الغزو العراقيّ عام 1990، إلا أن خروج العراق من معادلة التوازن الإقليميّ بعد الغزو الأمريكيّ 2003 أدّى إلى تغيُّر ميزان القوى الإقليميّ الخَلِيجيّ، فمع حلّ الجيش العراقيّ وتراجع الأداء الاقتصاديّ للدولة مع استمرار حالة الانفلات الأمنيّ أضحى العراق مجالًا للاستقطاب بين القوى الإقليميَّة، بل إن إحدى النتائج الجوهرية لذلك الغزو هي تحوُّل العراق، الدولة العازلة، إلى الدولة الساحة التي تستقطب اهتمامات أدوار إقليميَّة في صراعات لا تقتصر تداعياتها على العراق بل على دول الجوار عمومًا، وفي مقدمتها دول الخَلِيج[2].

ثانيًا: إلى أين يتجه مسار العَلاقات الخَلِيجيّة-الإيرانيّة؟

يقتضي التحليل السياسيّ لتحديد مسار واتِّجاه العَلاقات الخَلِيجيَّة-الإيرانيَّة خلال فترة الأشهر الستَّة الماضية من يونيو إلى نهاية ديسمبر 2016 وسيناريوهات مستقبلها، العودة إلى فترات ماضية لتحليل مسيرة العَلاقات الخَلِيجيَّة-الإيرانيَّة قبل وبعد الثَّورة الإيرانيَّة 1979 وربطها بفترة التقرير الاستراتيجيّ نصف السنوي التي شهدت خلالها المنطقة: ارتفاعًا ملحوظًا في درجة الصِّراع بين وحداتها، وتحالفات جديدة روسية-إيرانيَّة-تركية والتقاء المصالح للدول الثلاث رغم خلافاتها التاريخية، وتحرُّكات إقليميَّة ودوليَّة لمحاربة تنظيم «داعش» وتحرير المدن المحتلَّة في العراق وسوريا من قبضته، والاستيلاء الرُّوسّي-الإيراني على حلب من خلال استخدام القُوَّة المفرطة عبر الضربات الصاروخية المكثفة برًّا وجوًّا لحسم الأزمة وتغيير موازين القوى الداخليَّة لصالح حليفهم الاستراتيجيّ بشار الأسد بتحقيق المكاسب على الأرض وإجبار المعارضة على قَبُول الأمر الواقع، قبل تسلُّم الرئيس الأمريكيّ الجديد دونالد ترامب السُّلْطة في يناير 2017، **لذلك سوف نقسم أطوار العَلاقات الخَلِيجيَّة-الإيرانيَّة إلى ثلاثة أطوار رئيسيَّة نتطرَّق إليها إجمالًا وتحليلًا مع التوسُّع في الفترة الأخيرة محلّ التقرير بالطور الثالث، وذلك على النحو التالي:**

(1) محمد صادق الحسيني، الخليج بحرية مغلقة والأمن الإقليمي مسؤولية الدول المتشاطئة عليه، مجلة آراء حول الخليج ع 41 فبراير 2008، ص37.

(2) عيد، محمد، أثر أحداث 111 سبتمبر على الترتيبات الأمنية الوطنية والجماعية في منطقة الخليج العربي 1990-2007، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011، صص 111-134.

الطور الأول:

ما قبل الثَّوْرة الإيرانيَّة 1979:

اتسمت تلك الفترة بين إيران ودول الخَليج العربيّ بالتوتُّر تارة والهدوء تارة أُخرَى، ويرجع التوتُّر بين الجانبين آنذاك إلى المساعي الإيرانيَّة لتحقيق سيادة إقليميَّة على منطقة الخَليج، ومن دلائل ذلك: احتلالها لواء المحمرة عاصمة الأحواز 1925، ثم الادِّعاءات الإيرانيَّة بالبحرين، وما تبعها من تدخُّل لهيئة الأمم المتَّحدة، وإجراء استفتاء شعبيّ بالبحرين عام 1970، أكّدت نتائجه تمسُّك شعب البحرين باستقلاله، وبهُويَّته العربيَّة، وكان ردّ فعل إيران السطو على الجزر الإماراتية الثلاث: طنب الصغرى، وطنب الكبرى، وأبو موسى، في فبراير 1971 بموجب اتِّفاق مع الإدارة البريطانيَّة، ورغم كل الجهود والمساعي التي بُذلت لاستعادة دولة الإمارات، بشكل سلميّ، هذا الجزر، فإن كل المحاولات حتَّى وقتنا الراهن لم تؤدِّ إلى نتائج إيجابية، وذهبت جميعها أدراج الرياح، فضلًا عن محاولة الشاه محمد رضا بهلوي طرح فكرة عقد اتِّفاقيَّة دفاعية تضمّ دول الإقليم الخَلِيجي، إلا أن تلك الفكرة لم يحالفها النجاح[1].

ويعود الهدوء بين الجانبين خلال تلك الفترة إلى تزامنها مع حقبة الحرب الباردة 1946–1991، فكانت الأنظمة المحافظة على ضفّتَي الخَليج تنظر إلى القوميَّة العربيَّة الراديكالية والشيوعية بوصفها تهديدًا خطيرًا، وإقليميًّا سعى الطرفان الخَليجيّ والإيرانيّ إلى ضمان أمن الخَليج، لأهمِّية ذلك لأمن الطاقة، المصدر الأوَّل لاقتصادهما، وقد حاول الشاه الدخول في تحالفات غربيَّة فضلًا عن العَلاقات مع إسرائيل وتركيا للتصدِّي للمدّ الناصري آنذاك، وكان التنسيق السُّعوديّ–الإيرانيّ أبرز ملامح العَلاقات الخَلِيجيَّة–الإيرانيَّة، إذ ارتبطت تلك العَلاقات بما أُطلِقَ عليه "سياسة العمودين المتوازيين"، أي اعتماد الدول الغربيَّة على كل من إيران والمَمْلَكة العربيَّة السُّعوديَّة للحفاظ على مصالحها في المنطقة[2].

الطور الثاني:

خلال وبعد الثَّوْرة الإيرانيَّة 1979:

شهدت تلك الفترة ارتفاعًا كبيرًا في درجات التوتُّر بين إيران والخَلِيج لتبنِّي قادة إيران بعد نجاح الثَّورة عام 1979 سياسات وشعارات تشكِّل خطرًا على أمن واستقرار دول الخَليج العربيّ برفعهم شعار **"تصدير الثَّوْرة»** بنشر المذهب الشِّيعيّ خارج حدود الدَّوْلَة الإيرانيَّة، بخاصَّة في دول الجوار والمنطقة، والعمل على قيام ثورات مشابهة للثَّوْرة الإيرانيَّة فيها، وقتال حُكَّام المسلمين الرافضين للثورة ذوي العَلاقة مع الولايات المُتَّحدة، ومن ثم أعلن المرشد الإيرانيّ السابق الخميني في خطاب له بتاريخ 1980/2/11 أنه بصدد تصدير تلك الثَّوْرة إلى دول الجوار والمنطقة، لتنصّ المادة 154 من دستور الثَّوْرة

(1) عرفات جرغون، العَلاقات الخليجية الإيرانية: الصراع، الانفراج، التوتُّر منذ عام 2003 إلى حدود عام 2008، دار العربي للنشر والتوزيع، ط1، ص46.

(2) العَلاقات الخليجية الإيرانية: الاستقرار في مواجهة الثيوقراطية التوسُّعية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2017/1/23، متاح على الرابط:
http: //cutt.us/R0lVZ

على "التزام إيران العمل على إقامة حكومة الحقّ في أرجاء الأرض وحماية الكفاح الشرعيّ للمستضعَفين في أي مكان"[1].

مِن ثَمَّ أدركت دول الخَليج خلال تلك الفترة أن خطرًا يهدِّد وجودها من قِبَل إيران الثَّوْرة ورغبتها في تصدير الثَّوْرة كواجب الزاميّ لها، والتأسيس لعودة الخطاب الدينيّ الإسلاميّ إلى الحكم كمجال حيويّ أول لاحتوائها على مكوِّن شِيعيّ مُهِمّ وقربها الجغرافي من المحيط الإيرانيّ، ولأسباب جيوبوليتيكية واستراتيجيَّة، وممَّا زاد حِدَّة مخاوف دول الخَليج العربيَّة اندلاع الحرب العِراقيَّة-الإيرانيَّة 1980-1988، لأن العراق كان أكثر تخوُّفًا من التوجُّه الجديد في إيران، بالنظر إلى المكوِّن الشيعيّ العراقيّ، وإصرارهم على التمسُّك باحتلال البلدان العراقيَّة التي نصّت اتِّفاقيَّة الجزائر 1975على إعادتها للعراق، ورغم أن المَمْلَكة ودول مَجْلِس التَّعاوُن الخَليجيّ نأت بنفسها في المراحل الأولى للحرب عن اتخاذ موقف منها، فإنها لم تَسْلَم من الاعتداءات الإيرانيَّة، وباتت ناقلات النِّفْط الخاصَّة لبعض دولها عُرضةً للهجمات العسكريَّة الإيرانيَّة، ثم إعلان ما يسمى "نظرية أم القري" كردّ فعل مباشر على فشل مبدأ تصدير الثَّوْرة بتحويل مدينة قم إلى عاصمة مقدَّسة للعالَم الإسلاميّ بدلًا من مكة. تلك المتغيِّرات كانت دوافع رئيسيَّة لنشأة مَجْلِس التَّعاوُن لدول الخَليج العربيَّة عام 1981، وكانت محاولة اغتيال أمير دولة الكويت على يد الشِّيعَة في منتصف الثمانينيات أحد مظاهر تصدير الثَّوْرة[2].

ثم اتجهت طهران إلى تبنِّي درجة من الاعتدال السياسيّ في فترة حكم هاشمي رفسنجاني في 28 يوليو 1989 حتَّى قبل انتهاء مدة خلافة الرئيس الإصلاحيّ محمد خاتمي بعام واحد، أي خلال 2003، التي تواكبت مع الغزو الأمريكيّ للعراق إبريل 2003، تَمَثَّل في تحسين العَلاقات مع دول الخَليج الست والانفتاح عليها، جسَّدتها زيارات لوزراء خارجيَّة الكويت والبحرين والإمارات العربيَّة والسُّعوديَّة عام 1991، ثم الزيارتان المتبادَلتان للمغفور له الملك عبد اللّه بن عبد العزيز -ولي العهد آنذاك- إلى طهران، وللرئيس الإيرانيّ هاشمي رفسنجاني إلى الرياض[3]، إذ اعتُبرتا نقلةً كبيرةً في مسار العَلاقات الخَليجيَّة-الإيرانيَّة، فقد حرص رفسنجاني على وقف تصدير الثَّوْرة وتبنِّي سياسة عدم التدخُّل في الشؤون الداخليَّة للدول ومدّ أواصر التَّعاوُن مع دول الجوار واتّباع "سياسة الحياد"، ومن مؤشِّرات ذلك رفض مساندة العراق لاحتلال دولة الكويت عام 1991، وتَعَدُّد اللقاءات الإيرانيَّة-الخَليجيَّة، وفي هذا السِّيَاق قال رفسنجاني: "إننا نشعر أنه لا يوجد سبب يدعونا إلى النِّزاع مع الدول الواقعة في الساحة الجنوبية للخليج"، إلا أن إعلان هاشمي رفسنجاني في يونيو 1994 عن عدم تخلِّي إيران عن الجزر ورفض التحكيم الدوليّ، فضلًا عن الإجراءات الإيرانيَّة لتعزيز السيطرة على تلك

(1) د.صباح الموسوس، ود.محمد السعيد إدريس مشاركان، ود.عبد الله فهد النفيسي، وأ.عبد الله الطنطوي محرران: المشروع الإيراني في المنطقة العربيَّة والإسلامية، القاهرة: دار البشير للتوزيع والنشر، ط1، 2015، ص102.
(2) منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مَجْلِس التعاون الخليجي 1979-2000، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه، 2004، ص66.
(3) المرجع السابق، ص70.

الجزر، كان حائلًا دون تطبيع كامل للعَلاقات الإيرانيَّة-الخَليجيَّة في تلك الفترة(1).

ومع مجيء الرئيس خاتمي إلى منصب الرِّئاسَة عام 1997، شهدت العَلاقات بين إيران والدول الخَليجيَّة تطوُّرا ملحوظًا، وبدا أن القناعة بالاستمرار في ذلك مشترَكة، وكان لافتًا انقطاع الشكاوى الخَليجيَّة الدائمة من تدخُّلات إيرانيَّة في الشؤون الداخليَّة، لا سيما مع تراجع طهران عن سياسات تصدير الثَّوْرة وظهور فكر الاعتدال والانفتاح وعلوّ نبرة حوار الحضارات، وغيرها من أمور أسهمت في تعزيز العَلاقات بين الجانبين وتبادل الزيارات على أعلى المستويات، فضلًا عن دعوة إيران على لسان وزير دفاعها آنذاك إلى وضع استراتيجيَّة أمنيَّة مشترَكة لتحقيق الأمن الثابت والدائم في المنطقة، مؤكِّدًا أن إنهاء الوجود العسكريّ الأمريكيّ في منطقة الخَليج من شأنه الحدّ من التوتُّر، وأن إيران لا تمانع في عقد معاهدة دفاعية أمنيَّة مع الدول الخَليجيَّة تتضمن عدم الاعتداء(2).

الطور الثالث: بعد سقوط نظام صَدَّام حسين 2003:

عاد التوتُّر ليخيِّم من جديد على مسار العَلاقات بين ضَفَّتَي الخَليج مع عودة المحافظين إلى سُدَّة الحكم في انتخابات عام 2004 بفوز الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد وسيطرة التيَّار المحافظ على البرلمان الإيرانيّ وبدئهم في تنفيذ مخطَّطاتهم التوسُّعية دون هوادة وبشكل غير مسبوق، مع العودة لإحياء الجيوبوليتيك الشيعيّ وتعزيز التدخُّل والتمدُّد إلى حيث تقف المصالح الإيرانيَّة في المجالات الحيوية الثلاثة، بدءًا بالمجال الحيوي الأوَّل الذي يشتمل على العراق وسوريا ولبنان واليمن ودول الخَليج، لقربها الجغرافي واستحواذها على التجمُّعات الشِّيعيَّة، والعودة أيضًا إلى المفاهيم السابقة كمبدأ تصدير الثَّوْرة ونصرة المستضعفين ومحاربة الشيطان الأكبر والشياطين الأصغر، ويقف وراء ذلك التحوُّل الجديد نحو التوتُّر غير المسبوق في العَلاقات الإيرانيَّة-الخَليجيَّة عدة متغيِّرات جديدة تتابعيَّة إقليميَّة ودوليَّة، هي:

المتغيِّر الأول: زوال نظام صَدَّام حسين 2003 من الساحة الإقليميَّة: لطالما مثَّل نظام الرئيس العراقيّ الراحل صَدَّام حسين سدًّا منيعًا أمام المخطَّطات والأطماع الإيرانيَّة في المنطقة برُمَّتها، وشنّ حربًا دامت لـ8 سنوات مع إيران أنهك فيها قدراتها الدفاعية والعسكريَّة وأضعف مستوياتها الاقتصاديَّة، وهو ما جعلها تبادر بقوَّة دون تردُّد إلى التدخُّل في الشأن العراقيّ بمجرَّد زوال حكمه في 2003 لتصبح الرقم الأوَّل في المعادلة العراقيَّة الداخليَّة الذي لا يمكن تجاوزه، لصالح مشروعها ومخطَّطاتها، وربما أكثر من المحتلّ المباشر ذاته، مستغلَّةً في ذلك الانشغال بالدور الأمريكيّ كقوة "احتلال

---

(1) ماجد صالح الديحاني، العَلاقات الخليجية الإيرانية بعد أزمة الخليج الثانية 1999-2002، جامعة الدول العربيَّة: معهد البحوث والدراسات العربيَّة، 2004، ص56.

(2) صالح عبد الرحمن المانع، العَلاقات الخليجية الإيرانية إبان فترة حكم الرئيس محمد خاتمي، الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربيَّة، 1999، ص64.

مباشر"، إذ إن دول الخَلِيج يُقلِقُها كثيرًا تَمَدُّد النُّفُوذ الإيرانيّ في العراق بعد غزوه عام 2003، فقد استغلّت طهران سقوط نظام صَدَّام حسين، وتفشِّي الفوضى في هذا البلد لتوجد لنفسها موطئ قدم فيه، ومثل هذا التمدُّد يشكِّل مُعضِلَة أمنيَّة لهذه الدول بسبب دور إيران في تكريس حالة الفوضى الأمنيَّة بهذا البلد من خلال دعمها بالمال والسلاح بعضَ المِلِيشْيَات المسلَّحة، وهو أمر يُقلِق دول الخَلِيج من المخطَّطات الإيرانيَّة الهادفة إلى تكريس الطائفيَّة في المنطقة، وهو ما يزعزع الوضع الأمنيّ في هذه الدول[1].

المتغيِّر الثاني: اندلاع ما يُسَمَّى "ثورات الربيع العربيّ» مطلع عام 2011: أسهمت ثورات الربيع العربيّ التي اندلعت مطلع عام 2011 في خمس دول عربيَّة تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا في توفير الوقت المناسب لإيران مقابل انشغال عديد من الدول العربيَّة في أمورها الداخليَّة وخوفها من انفراط عقد الثورات نحوها، وكذا انشغال الفواعل الإقليميَّة والدوليَّة بتلك الموجة الثوريَّة وأثرها على مصالحها في المنطقة، فسارعت إيران وتَدَخَّلَت من بوابة تأييدها للثورات، بخاصَّة في تونس وليبيا واليمن، معتبرةً إياها "صحوة إسلاميَّة» استلهمت حراكها السياسيّ من الثَّوْرة الإيرانيَّة عام 1979، وعندما طالت الثورات حليفها السُّوري تَدَخَّلَت بجنرالاتها ومُعَدَّاتها للحيلولة دون سقوطه[2]، إذ تمثِّل سوريا أهمِّية في الفكر الإيرانّي لكونها تخدم استراتيجيَّة إيران الواسعة بالمنطقة بكونها الرابط الحيوي بين طهران وحزب الله، كما تؤمِّن سوريا لطهران الدفاع عن ممرَّات عبور السلاح إلى الحزب في لبنان من ناحية، والتصدّي -وَفْقًا للاستراتيجيَّة الإيرانيَّة- للمحور الإقليميّ العربيّ الذي يهدف إلى احتواء القُوَّة الجيو-سياسيَّة المتزايدة لإيران من ناحية أُخرَى[3].

المتغيِّر الثالث: توقيع الاتِّفاق النوويّ مع دول "5+1" عام 2015: إذا كان المتغيِّر الأوَّل غيَّب حائط الصدّ أمام إيران ومخطَّطاتها، وأتاح المتغيِّر الثاني فرصة التدخُّل في الدول المضطربة ذات المكوِّن الشيعيّ المهمّ، فقد وفّر المتغيِّر الثالث العامل الاقتصاديّ القوي والمال نتيجة رفع العقوبات الاقتصاديَّة على إيران، التي طالما شكَّلَت قيدًا على تنفيذ استراتيجيّتها التوسُّعية على النحو المقبول، كما وفّر الاعتراف الأمريكيّ -والدوليّ أيضًا- بشرعيَّة النِّظام الإيرانيّ مع التعهُّد بعدم مد العون لأيّ معارضة إيرانيَّة، وتنصيب طهران قوة إقليميَّة بارزة في الشرق الأوسط تؤخذ مواقفها ومطالبها بجدّية وتجاوُب من الولايات المتَّحِدة والأسرة الدوليَّة. إذًا فالمتغيِّرات الثلاثة وفّرَت لإيران المجال الحيوي والمال والعامل الدوليّ للتمدد والتدخُّل في دول الإقليم على نحو

(1) سلسلة تقارير التوغُّل الإيراني في الدول العربيَّة، التوغُّل الإيراني والصراعات اللا متناهية في العراق، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، تاريخ النشر: 2016/6/22. متاح على الرابط:http: //cutt.us/7fr1D
(2) د.محمد بن صقر السلمي، استراتيجية إيران تجاه الثورات العربيَّة: تكتيك جديد يستثني سوريا واليمن، العربيَّة، 2015/4/12، متاح على الرابط: http: //cutt.us/7m0q9، بالإضافة إلى أثر ثورات الربيع العربي على المشروع الإيراني 3/3، ملفات إيرانية، مركز المزماة للدراسات والبحوث: متاح على الرابط:
(3) محمد عباس ناجي، "الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي الإيراني بعد الثورات العربيَّة"، السياسية الدولية: متاح على الرابط: http: //cutt.us/vPVba

أجّج السّلْم والأمن في الإقليم وفاقم حدة التوتُّر أكثر وأكثر مع دول مَجْلِس التَّعاوُن الخَليجيّ[1].

وقد بلغت التدخُّلات الإيرانيَّة في شؤون دول مَجْلِس التَّعاوُن لدول الخَليج العربيَّة فعلًا وسلوكًا مداها خلال فترتَي نجاد، خصوصًا خلال ولايته الثانية، ففي أول تصريح له بولايته الأولى ذكر أن "الجُمْهُوريَّة الإسلاميَّة هي حاملة لواء الإسلام الحقيقي والمبشر العالَمِي به" مضيفًا: "إن ثورة إسلاميَّة حصلت بفضل دماء الشهداء في إيران، وإن موجة الثَّوْرة الإسلاميَّة سوف تشمل العالَم أجمع قريبًا"، وهو ما أثار قلق دول مَجْلِس التَّعاوُن الخَليجّي من جديد، وفي ما يلي أبرز دوافع ارتفاع درجة التوتُّر خلال فترتي نجاد:

- تعزيز القدرات الإيرانيَّة النوويَّة برفع درجة تخصيب اليورانيوم في منشأة ناتانز وإنتاج مياه ثقيلة في منشأة أراك.
- الدعم والمساندة لجمعية الوفاق الشِّيعيَّة وشيعة البحرين لإثارة الشعب بالمَمْلَكة عام 2011.
- التأييد المُطلَق والمساندة لشيعة القطيف لإثارة الشعب بالمَمْلَكة العربيَّة السُّعوديَّة نهاية عام 2011.
- الزيارة الاستفزازية لنجاد لجزيرة أبو موسى لإهدار الحقائق وتأكيد السيادة عام 2012.
- نشر الخلايا التجسُّسية الإيرانيَّة في معظم دول الخَليج تفكيك شبكة تجسُّسية بالبحرين عام 2010، وقطر 2011، والكويت 2010 و2012، والإمارات 2013، والسُّعوديَّة 2013.
- التوغُّل الإيرانيّ بشكل غير المسبوق في دول الجوار الخَليجيّ العراق واليمن وفي سوريا ولبنان من خلال المال والسلاح والمقاتلين العسكريّين وغير العسكريّين على نحو يهدّد أمن واستقرار منطقة الخَليج[2].

وبتسلُّم الرئيس ذي التوجُّهات الإصلاحيَّة **حسن روحاني دفَّة الحكم يونيو** 2013 حدا بدول المنطقة عمومًا والخَليج خصوصًا إلى الأمل في إقامة عَلاقات جيدة مع إيران وَفْق مبدأ حُسْن الجوار، ولكن تصريحاته بعد فوزه بأن "لتحسين العَلاقات مع دول الجوار على جميع المستويات أولوية، ومنها المَمْلَكة العربيَّة السُّعوديَّة، إذ يمكن تحويل الخصومة بين البلدين إلى احترام متبادَل، وأن دول الجوار والبلدان العربيَّة هم أشقاؤنا، والسُّعوديَّة بلد شقيق ومجاور نقيم معه عَلاقات تاريخية وثقافية وجغرافية"، لا تعكس تحوُّلًا جوهريًّا على الإطلاق في ما يتعلق بالقضايا الرئيسيَّة محلّ الخلاف بين دول مَجْلِس التَّعاوُن وإيران، وفي مقدمتها:

أ: تحقيق الشفافية وحسن النيَّة بشأن البرنامج النوويّ الإيرانيّ، فالجهة المنوط بها تأكيد سلمية ذلك البرنامج من عدمها هي الوكالة الدوليَّة للطاقة الذرية لا إيران.

ب: قضيَّة الجزر الإماراتية الثلاث.

ج: التباين الخَليجيّ-الإيرانّي حول أمن الخَليج العربيّ.

د: مشكلة البرنامج النوويّ الإيرانيّ.

---

(1) د.أشرف كشك، الاتفاق الإيراني الغربي: المصالح تتصالح، موقع مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والطاقة، بتاريخ 27 نوفمبر 2015، على الرابط التالي: analysisr/bh.org.der asat.w

(2) د.أشرف محمد كشك، رصد التدخُّلات الإيرانية في شؤون مملكة البحرين ودول مَجْلِس التعاون لدول الخليج العربيَّة، نماذج خلال عامي 2011 و2012، تقرير غير منشور، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، عام 2012.

هـ: التهديدات الإيرانيَّة بإعاقة الملاحة في مضيق هرمز.

و: التدخُّلات الإيرانيَّة في شؤون دول مَجْلِس التَّعاوُن.

ز: التدخُّلات الإيرانيَّة في دول الجوار الخَليجيّ[1].

ومع أهمِّية دور ووزن السُّعوديَّة في تعزيز الأمن الإقليميّ والعاملي على حد سواء، فإنه لا يمكن اختزال العَلاقات الإيرانيَّة الخَليجيَّة في عَلاقات إيران بالمَمْلَكة فحسب، إذ لا تزال خمس دول أُخرَى لها مشكلات مع إيران، منها التدخُّلات الإيرانيَّة في شؤون البحرين، فضلًا عن الإمارات التي لا تزال إيران تحتلّ جزرها الثلاث طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى، وترفض تسوية تلك القضيَّة بالوسائل المتعارَف عليها في مثل هذه النِّزاعات، ومنها التحكيم الدوليّ[2].

من ثَمَّ لم يأتِ حديث روحاني بشأن التدخُّلات الإيرانيَّة في شؤون دول مَجْلِس التَّعاوُن بجديد، وربما أعطى تصريح السَّفير الإيرانيّ لدى العراق حسن دانائي تفسيرًا واضحًا لملامح السِّيَاسَة الخارجيَّة تجاه دول الجوار عمومًا، وتحديدًا خلال فترة حكم روحاني، إذ قال: «السِّيَاسَة الخارجيَّة الإيرانيَّة مرسومة ومبدئية وغير قابلة للتغيير"، بما يعني أن السِّيَاسَة الإيرانيَّة تجاه دول الجوار ومن بينها دول مَجْلِس التَّعاوُن لن تشهد تغيُّرًا ملموسًا"[3]، ويعكس مصداقيةَ ذلك تمادي إيران في سياساتها التدخُّليَّة في شؤون دول مَجْلِس التَّعاوُن الخَليجيّ بالإضافة إلى:

- استمرارية القضايا الخلافية الخَليجيَّة–الإيرانيَّة وتزايُد تعقُّدها.
- تعزيز التوغُّل الإيرانيّ في دول الجوار الخَليجّي إلى درجة الاحتلال.
- تحطيم المقارّ الدِّبلوماسيَّة السُّعوديَّة بطهران ومشهد عام 2016 على نحو أجبر السُّعوديَّة على قطع عَلاقاتها مع إيران.

وقد استمرَّت حالة المدّ والجزر بين الجانبين منذ بداية حكم روحاني، غير أن الطابع الاستفزازي في الخطاب والسلوك السياسيّ الإيرانّي اتّخذ منحًى نوعيًّا بالتزامن مع المفاوضات التي أطلقها الغرب بشأن برنامج طهران النوويّ، والتي أسفرت عن توقيع اتِّفاق تاريخيّ بين الجانبين في هذا الشأن مطلع شهر يوليو 2015، وقد يُظهر إمعان النظر في مضمون الخطاب السياسيّ لكبار المسؤولين السياسيّين والعسكريّين الإيرانيّين تجاه دول الخَليج في الأشهر الأخيرة، تغيُّرًا لافتًا في إدراك صُنَّاع القرار في طهران للدور الذي يمكن أو ينبغي أن تقوم به إيران في المنطقة، ولا يسع المراقب أن يفسِّر هذا النهج والسلوك التدخُّليّ أحيانًا والاستفزازي أحيانًا أُخرَى لإيران تجاه بعض دول مَجْلِس التَّعاوُن الخَليجيّ، دون ربطه كمتغيِّر تابع لدخول القوى العالَميَّة الست الكبرى في مفاوضات مع إيران بشأن برنامجها النوويّ، وهو ما ولَّد شعورًا استعلائيًّا ارتكز لدى الجانب الإيرانّي على منطق امتلاك القُوَّة[4].

(1) د.أشرف كشك، العَلاقات الخليجية الإيرانية: الواقع وآفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص16.
(2) المرجع السابق، ص17.
(3) عبد الوهاب بدرخان، دلالات فرصة روحاني وآفاقها في الداخل والخارج، صحيفة الحياة 23 يونيو 2013.
(4) محمدبدري عيد، مستقبل العَلاقات الخليجية-الإيرانية بعد الاتفاق النووي، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/10/8، متاح على الرابط: http://cutt.us/I1uDZ

ويكفي للدلالة على ذلك خلال تلك الفترة، الإشارة إلى بعض التصريحات الرسميَّة، التي من أهمِّها تصريحات الجنرال يحيى رحيم صفوي، المستشار العسكريّ للمرشد الأعلى للثورة الإيرانيَّة علي خامنئي والقائد السابق للحرس الثوريّ، بأن "حدودنا الغربيَّة لا تقف عند شلمجة على الحدود العراقيَّة غرب الأحواز، بل تصل إلى جنوب لبنان، وهذه هي المرة الثالثة التي يبلغ فيها نفوذنا سواحل البحر المتوسط"[(1)]، وقد اعتبر بعض المحلِّلين السياسيِّين الخَليجيِّين أن الدول العربيَّة، لا سيّما دول مَجْلِس التَّعاوُن الخَليجيّ، هي التي ستدفع ثمن الاتِّفاق النوويّ بين إيران والقوى الست الكبرى، وإذا كان من المعتاد أن تطلق طهران مثل هذه التصريحات بين حين وآخر، فإن اللافت في هذه المرة أنها صعَّدت لهجتها تجاه بعض دول الخَليج التي طالما حافظت على عَلاقات متوازنة معها لعقود طويلة، انتقلت من مجرَّد التجاوز اللفظي إلى ميدان الفعل التدخُّلي، ويبدو المثال الأبرز والأحدث في هذا المقام، في إقدام السُّلُطات الرسميَّة الإيرانيَّة على اتخاذ إجراء أحادي الجانب، عبر السماح لشركات محلِّية بتوسيع أنشطة عمليَّات الاستكشاف في حقل "الدرة" النِّفطي الذي تتشارك فيه مع دولة الكويت والمَمْلَكة العربيَّة السُّعوديَّة، وهو ما هدَّد بتجدُّد النِّزاع حول هذا الحقل واندلاع أزمة سياسيَّة ودبلوماسيَّة خاصَّة بين إيران والكويت، لولا تَحَلِّي الأخيرة بروح المسؤولية والحرص على عَلاقات حسن الجوار[(2)].

من جهة أُخرَى، شهدت الآونة الأخيرة مُعطَيات ومؤشِّرات للتدخُّل الإيرانيّ في الشؤون الداخليَّة لبعض دول الخَليج العربيَّة، بما يعكس الازدواجية بين خطابها السياسيّ المُعلَن وتصرفاتها على الأرض، ففي هذا السِّيَاق صرَّح وزير خارجيَّة البحرين الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، بأن بلاده ضبطت كميات من المتفجرات المهرَّبة عبر زوارق بَحْرِيَّة قادمة من إيران في يوليو 2015 "كانت كافية لإزالة مدينة المنامة من الوجود"[(3)]، كما وجَّه القضاء الكويتي الاتِّهام إلى 24 شخصًا، في ما عُرف إعلاميًّا بقضيَّة «خليَّة العبدلي الإرهابية"، بـ"التخابر مع جُمْهُورِيَّة إيران وجماعة حزب الله التي تعمل لمصلحتها للقيام بأعمال عدائية ضدّ دولة الكويت من خلال جلب وتجميع وحيازة وإحراز مفرقعات ومدافع رشاشة وأسلحة نارية وذخائر وأجهزة تنصُّت بغير ترخيص وبقصد ارتكاب الجرائم بواسطتها"[(4)].

---

(1) وكالة فارس للأنباء، 17 مايو 2015.
(2) جهاد الخازن، نحن سندفع ثمن الاتفاق مع إيران، صحيفة الحياة اللندنية، العدد 19158، 17 سبتمبر 2015.
(3) وزير خارجية البحرين: المتفجرات المهرَّبة من إيران تكفي لإزالة المنامة، موقع دوت مصر الإلكتروني، 10 سبتمبر 2015، متاح على الرابط:
http: //cutt.us/5xBJC
(4) محكمة كويتية تؤيِّد إعدام متهم في قضية "خلية العبدلي"، الخليج أونلاين، 2016/7/21. متاح على الرابط: http: //cutt.us/jE82e

ثالثًا: العَلاقات الخَليجيّة-الإيرانيّة خلال النصف الثاني من عام 2016:

منذ بداية يونيو 2016 حتَّى نهاية ديسمبر 2016 ارتفع سقف التوتُّر الخَلِيجيّ -الإيرانيّ على أشده في المواقف التصريحات والسلوك السياسيّ التحرُّكات تجاه القضايا الخلافية كافَّة، من احتلال الجزر الإماراتية 1971 حتَّى تحطيم المقارّ الدِّبلوماسيَّة السُّعوديَّة في طهران ومشهد في 2016 احتجاجًا على تنفيذ الرياض عقوبة الإعدام بحقّ رجل الدين الشيعيّ نمر النمر، وهو ما استدعى إعلان السُّلُطات السُّعوديَّة قطع العَلاقات مع إيران، ومنذ ذلك الحين تحتدم العَلاقات بين البلدين أكثر وأكثر، وقد شهدت فترة التقرير تصعيدًا جديدًا تجاه بعض المسائل:

1- احتدام الخلافات السُّعوديَّة-الإيرانيَّة:

منذ قطع العَلاقات الدِّبلوماسيَّة بين الدولتين الكبيرتين المؤثِّرتين في الإقليم وأمنه واستقراره، تحتدم العَلاقات بينهما لأسباب عديدة، يأتي في مقدمتها الأطماع الإيرانيَّة والرغبة في تمرير مخطَّطاتها على حساب أمن واستقرار المَمْلَكة العربيَّة السُّعوديَّة ومحاولاتها الحثيثة لقيادة العالَم الإسلاميّ عبر مشروعها الشيعيّ، ثم القدرة السُّعوديَّة على صدّ الأطماع والمخطَّطات الإيرانيَّة وكشفها وفضحها أمام المجتمعين الإقليميّ والدوليّ، ثم الاتِّهامات المتبادَلة بين الدولتين بتأزيم وتعقيد ملَفَّات المنطقة العالقة في سوريا والعراق واليمن ولبنان، واتِّهام كل منهما الأُخرَى بدعم المكوِّن الموالي داخل الدول الأربع، فتتهم إيران المَمْلَكة بدعم المكوِّن السُّنِّي، بينما تتهم المَمْلَكة إيران بدعم المكوِّن الشيعيّ، علاوة على بروز بعض المسائل التي فاقمت درجة الصِّراع بين الدولتين، منها:

استخدام المَمْلَكة ورقة المعارضة الإيرانيَّة: أربكت مشاركة رئيس مَجْلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميَّة الأمير تركي الفيصل بمؤتمر المعارضة الإيرانيَّة بباريس خلال يوليو 2016 النِّظامَ الإيرانيّ، وأظهرت أن للسُّعُوديَّة أوراقًا يمكن أن تستخدمها في صراعها المشتعل مع إيران لكونها رسالة إلى طهران بأن "بإمكان الرياض أن تفعل مثلما تفعلون"، وهو ما جعل إيران تعيد حساباتها وتحرِّك سياسات وملَفَّات كملَفّ التحقيق ضدّ مقتحمي المقارّ الدِّبلوماسيَّة السُّعوديَّة[1].

الخلافات الإيرانيَّة-السُّعوديَّة تجاه الأزمات الإقليميَّة التي تشهدها سوريا والعراق واليمن ولبنان، قُبَيل انتخاب الرئيس ميشال عون في نهاية أكتوبر 2016، ففي حين تتّهم إيران السُّلُطات السُّعوديَّة بالوقوف وراء المعارضة في سوريا والسُّنَّة في اليمن والعراق، تتَّهم المَمْلَكة إيران بالوقوف بالمال والسلاح والمقاتلين وراء عمليَّات الشِّيعَة ضدّ السُّنَّة في الدول الأربع لتمرير مخطَّطاتها التوسُّعية في الدول الأربع لتدشين البناء الإمبراطوري المزعوم[2].

الخلافات السُّعوديَّة-الإيرانيَّة تجاه ملَف الحَجّ: اختلف الجانبان السُّعُوديّ والإيرانيّ حول سُبُل ضمان أمن وسلامة الحُجَّاج أثناء المفاوضات التي تجريها المَمْلَكة العربيَّة السُّعوديَّة مع أكثر من

(1) تجاذبات العَلاقات السعودية-الإيرانية، تقرير الحالة الإيرانية لشهر يوليو 2016، الرياض، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، ص64.
(2) التوتُّر السياسي في العَلاقات السعودية الإيرانية، تقرير الحالة الإيرانية لشهر أغسطس 2016، الرياض، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، ص33.

70 دولـة حـول العالَـم للتوقيع على مذكِّرات تفاهم بهدف ضمان أمن وسلامة الحُجَّاج، وهو ما حال دون توقيع وفد شؤون الحـجّ الإيرانـيّ على مذكّرة التفاهم الخاصَّة بالحُجَّاج الإيرانيّين، وقد تركزت أهمّ الاختلافات في عددٍ من النقاط، لعل أبرزها:

1- مسألة تنظيم نقل الحُجَّاج الإيرانيّين إلى السُّعوديَّة بعد توقُّف الرحلات الجوِّيَّة المباشرة بين البلدين، التي كانت تصل إلى ما يقرب من 150 رحلة جوِّيَّة مباشِرة شهريًّا، إذ طالب الوفد الإيرانيّ بإعادة صياغة الفقرة الخاصَّة بالطيران المدني في ما يتعلق بمناصفة نقل الحُجَّاج بين الناقل الجوِّيّ الإيرانيّ والناقل الجوِّيّ السُّعودِيّ، مِمَّا يُعَدّ مخالفة للمعمول به دوليًّا[1].

2- إصرار الجانب الإيرانيّ على منح التأشيرات لحُجَّاجه من داخل إيران، في ظِلّ انقطاع العَلاقات الدِّبلوماسيَّة مع السُّعودِيَّة، ومن ثمّ لم يعُد داخل إيران تمثيل دبلوماسـي سُعُوديّ، لذا اقترحت السُّعودِيَّة منح الحُجَّاج الإيرانيّين تأشيرات الحجّ من خلال بلد ثالث، الأمر الذي رفضته إيران بشدة، لاعتباره تقليـلًا من مكانتها الإقليميَّة وهيبتها الدوليَّة، أو استخدام المسار الإلكتروني في ما يخصّ هذا الأمر، بحيث يستطيع الحاجّ الإيرانيّ طباعة التأشيرة وهو في بلاده.

3- سعي الجانب الإيرانيّ لتضمين فقرات في المحضر تسمح للحُجَّاج الإيرانيّين بإقامة دعاء "كميل" ومراسم "البراءة" و"دعاء الزيارة"، وهي التجمُّعات التي طالما أكَّدت السُّلُطات السُّعوديَّة أنها تَعُوق حركة بقية الحجيج من دول العالَم الإسلاميّ، فضلًا عن كونها تهدف إلى إبعاد الحَجّ عن مقصده الأساسي كفريضة دينيَّة، والعمل على تسييسه من خلال ترديد شعارات من قبيل "الموت لأمريكا" و"الموت لإسرائيل".

ولم تُحسَم الأمور عند هذا الحدّ بل تصاعدت بهجوم أعلى رمز في قمة النِّظام الإيرانيّ، وهو المرشد على خامنئي، على النِّظام السياسيّ السُّعوديّ من خلال رسالة له وجَّهها يوم 2016/9/5 تفتقر إلى معايير الخطابات السياسيَّة لمن يحتلّ أعلى منصب في الدولة، بقوله: "الحكام المثيرون للفتن الذين ورَّطُوا العالَم الإسلاميّ في حروب داخليَّة وقتل وجرح للأبرياء عن طريق تأسيس وتجهيز الجماعات التكفيرية الشريرة هم متلاعبون سياسيُّون لا يعرفون الله"[2]، وهو ما قوبل باستياء سُعُوديّ، فلم يمرّ يوم واحد على رسالته الهجومية شديدة اللهجة التي لم تتناسب مع مفردات الخطابات السياسيَّة لأعلى المسؤولين في أي وحدة دوليَّة، حتَّى اتهم مُفتِي عامّ السُّعوديَّة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، خامنئي بمعاداة الإسلام والتحدُّث من منطلق الخلاف مع الطائفة السُّنِّيَّة بقوله: "تَهَجُّم خامنئي على السُّعوديَّة وطعنُه في إجراءاتها الخاصَّة بموسم الحَّج أمر غير مستغرَب على هؤلاء"، مضيفًا: "يجب أن نفهم أن هؤلاء ليسوا مسلمين، فهم أبناء المَجُوس، وعداؤهم مع المسلمين أمر قديم، وتحديدًا مع أهل السُّنَّة والجماعة"[3].

---

(1) برس تي في: أوحدى: عربستان مسئله حج را سياسى كرده است http: //cutt.us/rk0gR

(2) كيهان، شجره ملعونه آل‌سعود لياقت اداره حرمين شريفين را ندارد، 17 شهريور 1395، http: //kayhan.ir/fa/news/، http: //www. sharghdaily.ir/News/

(3) The Washington Post, Saudi Arabia and Iran accuse each other of not really being Muslim, 7/9/2016: https: //goo.gl/7mVNFJ.

وبينما تتوالى التصريحات الإيرانيَّة الهجومية وتبادل الاتِّهامات بين الدولتين، توالت المؤشِّرات التي تعكس نجاحًا سُعُوديًّا لإدارة الحَجّ عام 2016، إذ انتهت شعائر موسم الحَجّ دون أي أزمات تُذكَر، على نحو جعل الإيرانيِّين يسكتون دون تعليق، لا لعدم حضور الإيرانيِّين نتيجة منع السُّلُطات الإيرانيَّة لهم، بل من خلال الإجراءات الصارمة التي فرضتها المَمْلَكة وإحباطها المخطَّطات الرامية إلى تسييسه وبثّ الفوضى والاضطرَّابات والفتن خلال أداء هذه الشعيرة التي تجمع المسلمين في الديار المقدَّسة، من خلال رفضها الحازم والقاطع لمحاولات إيرانيَّة لفرض شروط سياسيَّة وإدخال مراسم وطقوس خارجة عن مناسك الحَجّ، وكذلك رفضها شروطًا إيرانيَّة من شأنها أن تؤدِّي إلى إحداث انشقاقات طائفيَّة ومَذهَبيَّة تعكِّر صفو الحَجّ وتخدم سياسة تصدير الثَّورة الخمينية من خلال استغلال موسم الحَجّ، وبينما استنفدت إيران وسائل تسييس الحَجّ هذا العام، بما فيها منع مواطنيها من أداء الشعيرة والمطالبة بتدويل الحَجّ تحت حُجَج وذرائع واهية، فتحت السُّعوديَّة أبوابها أمام الإيرانيِّين القادمين إلى مَكَّة من كل أنحاء العالَم بعد دعوة لها ترحِّب فيها بالإيرانيِّين عبر دولة ثالثة، الأمر الذي لقي ترحيبًا واسعًا من الرَّأي العامّ الإسلاميّ، ممَّا أغضب المرشد الأعلى الإيرانيّ علي خامنئي، فشنّ هجومًا غير مسبوق على المَمْلَكة كما تَبَيَّن سلفًا[1].

1- الوقوف الإيرانيّ وراء محاولة اغتيال السبهان:

رغم النفي الإيرانيّ فإن إيران تجيد فنّ اغتيال السفراء منذ زمن بعيد، فليست محاولة مِيلِيشْيَات شِيعيَّة عراقيَّة منها "عصائب أهل الحق"، وبالأخص مجاميع أكرم الكعبي ومِيلِيشْيَات «كتائب الصدر الأول" بزعامة مرتضى عبود اللامي، اغتيال السَّفِير السُّعوديّ لدى العراق سامر السبهان في أغسطس 2016، هي الأولى من نوعها، لكون السبهان فقط صرَّح بعروبة العراق ووحدة العراق وَفْقًا للرُّؤية السياسيَّة العربيَّة المؤكِّدة لهُويَّة العراق العربيَّة، ويعكس صدق رواية التورُّط الإيرانيّ دعوةُ الأمين العامّ لقوات أبو فضل العباس الشِّيعِيَّة إلى سرعة طرد السَّفِير السُّعوديّ أو اغتياله في العراق في ظلّ صمت حكومي عراقيّ إزاء تلك التهديدات الخطيرة، وعدم الرغبة الإيرانيَّة في عودة العَلاقات الدِّبلوماسيَّة بين السُّعوديَّة والعراق في بداية 2015 التي انقطعت عقب الغزو العراقيّ للكويت في 1992، ثم سلسلة الجرائم التي ارتكبها النِّظام الإيرانيّ ضدّ الدِّبلوماسيّين والمقارّ الدِّبلوماسيَّة، ومنها الاعتداء على السفارة الأمريكيَّة بطهران في نوفمبر 1979، واغتيال الدِّبلوماسيّ الكويتي نجيب الرفاعي في مدريد 1982، والهجوم على السفارة السُّعوديَّة في طهران في أغسطس 1987، والتأكيد الأمريكيّ لوجود مخطَّط إيرانيّ لاغتيال السَّفِير السُّعوديّ بالولايات المتَّحدة وزير الخارجيَّة السُّعوديّ الآن السَّفِير عادل الجبير في أكتوبر 2011، ثم الاعتداء على المقارّ الدِّبلوماسيَّة السُّعوديَّة بطهران ومشهد خلال عام 2011[2].

(1) تصاعد السجالات السعودية الإيرانية، تقرير الحالة الإيرانية، لشهر سبتمبر 2016، الرياض، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، ص28.

(2) كالة فارس، پيروزى‌هاى مشترک ايران وعراق در مبارزه با تروريسم آل‌سعود را هراسان كرده است، ۲۰ شهريور ۱۳۹۵، http: //www.farsnews.com/newstext.php?nn=13950526000947

2- **تنامي التهديدات الإيرانيَّة للبحرين:**

تتوالى التدخُّلات الإيرانيَّة في البحرين، فعقب قرار المنامة السيادي سحب الجنسيَّة من رجل الدين الشيعيّ عيسى قاسم نهاية يونيو 2016، على خلفية دعوته ودعمه عمليَّات الشغب بدوار اللؤلؤة 2011، والتآمر لقلب نظام الحكم بالمَمْلَكة، أعلنت إيران رفضها بشدة للقرار البحريني، كأنها وصيَّة على مكون بدولة أُخرَى مستقلَّة ذات سيادة، إذ أدلى قائد فيلق القدس بالحرس الثوريّ الإيرانيّ الجنرال قاسم سليماني بتصريحات انتهكت حدود السيادة البحرينية وتُعتبر تدخُّلًا مباشرًا في الشؤون الداخليَّة لدولة عضو في الأمم المتَّحِدة، قال فيها: "عيسى قاسم خطّ أحمر، وتجاوُزه يعني إشعال النار في البحرين والمنطقة بأسرها، والإساءة إليه ستكون بداية لانتفاضة دامية بالبحرين، وستؤدي إلى سقوط نظامها الحاكم"(1).

وليس لهذه التصريحات تعريفات قانونيَّة أو دبلوماسيَّة سوى أنها تعبِّر عن السِّيَاسَة الإيرانيَّة بحذافيرها، وعدم ارتباطها بشخص قاسم سليماني وإنما بالأطماع الإيرانيَّة في المنطقة، فهي تقدِّم دليلًا دامغًا آخر على أن إيران تتدخَّل في شؤون جيرانها الداخليَّة وتدعم حراكًا بحرينيًّا مسلَّحًا على مرأى ومسمع العالَم ضدّ نظام الحكم القائم بالبحرين، ويثبت قطعًا أن إيران هي من كان يقف خلف عمليَّات الشغب بالبحرين منذ عام 2011.

3- **تصاعُد الخلافات الإماراتية-الإيرانيَّة:**

المحّدد الرئيسي للعَلاقات السياسيَّة بين الإمارات وإيران يرتبط بمسألة الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، التي سيطرت عليها إيران بعد جلاء القُوَّات البريطانيَّة من الخَليج عام 1971، ناهيك بالتدخُّلات الإيرانيَّة في شؤون دول مَجْلِس التَّعاوُن الخَليجيّ ودول الجوار الخَلِيجّي لتهديد أمن الخَلِيج، على نحو دفع الإمارات في يناير 2016 إلى تخفيض مستوى عَلاقاتها الدِّبلوماسيَّة مع إيران إلى درجة "قائم بالأعمال" بدلًا من "سفير"، ونتيجة لذلك اضطربت العَلاقات بين الجانبين، وفي هذا السِّيَاق رفضت الإمارات في يونيو 2016 مرور خطّ أنابيب الغاز إيران-عمان من أراضيها، ممتدًّا من محافظة هرمزجان الإيرانيَّة إلى ميناء صحار العماني، ويبلغ طول الخط 400 كيلومتر، ويتكون من قسمين، أحدهما برِّي يمتدّ لمسافة 200 كيلومتر بدءًا من رودان إلى جبل مبارك في محافظة هرمزجان جنوبيّ إيران، والآخَر بحريّ من جبل مبارك إلى ميناء صحار في سلطنة عُمان، يمتدّ لمسافة 200 كيلومتر أيضًا، وتقدَّر تكاليفه بنحو 1.5 مليار دولار، ويضمن الخطّ تصدير إيران 28 مليون متر مكعَّب من الغاز لمدة 15 عامًا لعمان عن طريق أنبوب يبلغ طول المغمور منه تحت مياه الخَلِيج نحو 200 كيلومتر.

وتدرك الإمارات أن حاجة إيران إليها تمثل 4 أضعاف حاجة الإمارات إلى إيران، ومن السهل أن تجد الإمارات البديل التجاريّ لإيران لأن نسبة تجارتها مع إيران فقط 7.5% من إجمالي تجارتها

(1) وكالة أنباء فارس: http: //fna.ir/DVRLIH؛ وكالة أنباء مهر: http: //soo.gd/WHBI

الخارجيَّة، بينما تعتمد إيران على الإمارات في استيراد البضائع، بخاصَّة السلع الضرورية، بنسبة 29% من إجمالي الواردات الإيرانيَّة، ومن ثم فقد يصعب على إيران إيجاد بديل تجاريّ للإمارات بسبب القرب الجغرافي، فموانى الإمارات هي الأقرب والأقل تكلفة على إيران[1].

رابعًا: النتائج خلال فترة التقرير الاستراتيجيّ:

ومن خلال استعراض تاريخ العَلاقات الإيرانيَّة-الخَليجيَّة عمومًا والعَلاقات بين الجانبين في أثناء فترة التقرير الاستراتيجيّ نصف السنوي، يمكن التوصُّل إلى النتائج التالية:

- منحنى السلوك التدخُّليّ لإيران تجاه بعض من دول الخَليج ودول الجوار كالعراق وسوريا والدول التي تؤثّر على الأمن الخَليجيّ بشكل غير مباشر كسوريا ولبنان من ثنايا تأثيرها على أمن المنطقة بالكامل يأخذ الاتِّجاه «التصاعدي" النوعيّ تجاه القضايا الخلافية كافَّة الجزر الإماراتية – أمن الخَليج النشاط الاستخباراتي في الخَليج والتدخُّل في شؤون دوله – المِلَفّ النوويّ، مع بروز خلافات جديدة خلال فترة التقرير كأزمة التدخُّل في البحرين ومِلَفّ الحجّ وتصريحات المرشد الإيرانيّ وتنامي الخلافات السُّعوديَّة-الإيرانيَّة والخلافات الإماراتية-الإيرانيَّة، وذلك في ضوء المتغيِّرات التي حدثت بالمنطقة وعزّزت حضورها الإقليميّ، وهي سقوط العراق 2003، وثورات الربيع العربيّ 2011، ثم الاتِّفاق النوويّ الذي أبرمته طهران في يوليو 2015، إذ أسهم جلوس الغرب على طاولة المفاوضات مع طهران في تحفيز -أو بالأحرى كَشْف عن- الشعور الاستعلائي لديها، القائم على منطق امتلاك القُوَّة.

- عمومًا لم يختلف الأمر مطلقًا في عهد روحاني -بخاصَّة في فترة التقرير الاستراتيجيّ- عنه في عهد سابقَيه في سياساته التدخُّليَّة، بل على العكس تصاعدت وتيرته، فالأمر يقتصر على تغيير أفراد لا سياسات، فالرئيس ليس صانع القرار الأوَّل في إيران، ومن ناحية ثانية فإن لإيران أهدافًا استراتيجيَّة تسعى لتحقيقها منذ عام 1979 حتى الآن، سواء من خلال التيَّار المحافظ أو الإصلاحّي، ومضمونها أن تصبح قوة إقليميَّة مهيمنة على المنطقة، بما يمكن معه القول إن السِّيَاسَة الإيرانيَّة حتَّى لو شهدت فترات هدوء تعقبها فترات توتُّر -بخاصَّة تجاه دول مَجْلِس التَّعاوُن- فإن ذلك لم يغيِّر من جوهر تلك السِّيَاسَة الساعية للعب دور إقليميّ مهيمن بعيدًا عن إرساء مبادئ حسن الجوار، ووضع أسس للأمن التَّعاوُني الذي ينهض بدايةً على احترام سيادة الدول واستقلالها وعدم التدخُّل في شؤون الآخرين، فقد بلغ النُّفُوذ الإيرانيّ مداه في منطقة الخَليج في عهد روحاني وقبله في عهد الرئيس محمد خاتمي، كما أن حزب اللّه تأسس في فترة رئاسة رفسنجاني، فالحكم في إيران يرتكز بشكل أساسي على المرشد الأعلى، ولنا في تجربة الرئيس أبو الحسن الصدر خير مثال، إذ رشَّحه الإمام الخميني ودعمه بقوة حتَّى وصفه بقوله "هذا ابني"، إلا أنه عندما ظهر خلاف بين الجانبين انتهى المطاف برئيس الجُمْهُوريَّة إلى اللجوء السياسيّ في فرنسا.

---

(1) صحيفة ابرار اقتصادي ص4: https://goo.gl/FSVzGs

• تبنَّت دول الخَليج سياسة ثابتة تجاه إيران خلال فترة التقرير تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخُّل في الشؤون الداخليَّة والدعوة إلى إقامة عَلاقات تعاوُن أكثر من مرة، وذلك في محاولة لاحتواء إيران واستيعابها بما يؤدِّي إلى تحقيق الاستقرار الإقليميّ وحلّ أي مشكلات أو أزمات تهدّد هذا الاستقرار، الأمر الذي يمكِّن طرفَي العَلاقة الخَليج وإيران من الاستجابة الواعية لعوامل الاختلاف وضرورة وجوده، للانتقال من حالة التعايش التنافسي إلى مرحلة من التقارب والانفتاح، والتنسيق والتَّعاوُن، بعيدًا عن الإقصاء والتهميش في الترتيبات الأمنيَّة للنِّظام الإقليميّ الفرعي لتلك المنطقة، ولِمَا تمثله هذه المنطقة من أهمِّية وحساسية بالغة لدولها والعالَم بأسره.

• إذا كان إجماع على أن العَلاقات الخَليجيَّة-الإيرانيَّة غير مستقرَّة، ومتصاعدة في التوتُّر، فإن هذا الأمر -ولا شك- له أسبابه، ويتطلّب طرح بدائل وخيارات خليجيَّة لكيفية التعامل مع طهران في المرحلة القادمة في ظلّ إصرارها على عدم تغيير سياستها تجاه دول الخَليج، وهو الأمر الذي ظهَرت -وتظهر- تجلِّياته في عديد من السياسات والممارسات والأزمات التي افتعلتها إيران، تلك الأزمات وبؤر التوتُّر كافَّةً التي تعتري العَلاقات الخَليجيَّة-الإيرانيَّة، لا تُفضي إلا إلى حقيقة واحدة، هي أن إيران هي المسؤول الأوَّل عن وصول هذه العَلاقات إلى تلك الحالة، بسبب إصرارها الدائم على ممارسة أسلوب الاستعلاء وسياسات التدخُّل والتصعيد في تعاملها مع دول الخَليج، التي -كما سبقت الإشارة- لا تفتأ تُظهر حسن نيَّتها تجاه طهران، وتعلن دائمًا استعدادها لتطوير العَلاقات معها، وتدعو إلى حلّ القضايا الخلافية بالدِّبلوماسيَّة والحوار.

• إثبات حسن النِّيَّة ليس مطلوبًا من دول مَجْلِس التَّعاوُن التي أبدت مرونة كاملة بشأن عديد من القضايا، بَيْدَ أنها اصطدمت بالسياسات الإيرانيَّة، إذ إن إيران لديها مشروع إقليميّ للهيمنة على مقدَّرات المنطقة وتهديد دولها، ومن ثَمَّ فإن تحسُّن العَلاقات الخَليجيَّة-الإيرانيَّة يظلّ مرتهَنًا بإقدام إيران على خطوات نوعية في سياستها تجاه دول الجوار عمومًا ودول مَجْلِس التَّعاوُن خصوصًا، ويتطلب ذلك سياسات ملموسة، يأتي في مقدمتها وقف التدخُّلات الإيرانيَّة في شؤون دول مَجْلِس التَّعاوُن لدول الخَليج العربيَّة عمومًا، ومَمْلَكة البحرين خصوصًا، والتوصُّل إلى حلّ بشأن الجزر الإماراتية المحتلَّة في ظلّ تَمَسُّك مَجْلِس التَّعاوُن بحقّ دولة الإمارات الكامل في تلك الجزر، فضلًا عن مدى وجود نيَّة حقيقية لدى إيران لإنهاء أزمة البرنامج النوويّ الإيرانيّ بعد انقضاء فترة الأشهر الستَّة، مدة الاتِّفاق المرحلي مع دول "1+5".

• يظلّ التغيير المتوقَّع في السِّيَاسَة الإيرانيَّة تجاه دول مَجْلِس التَّعاوُن لدول الخَليج العربيَّة مرتبطًا بإنهاء القضايا العالقة بين الجانبين، التي تمثِّل معوِّقًا حقيقيًّا لتطوُّر تلك العَلاقات، وهي على النحو التالي: الجزر الإماراتية الثلاث، والتباين الخَليجيّ-الإيرانيّ حول أمن الخَليج العربيّ، ومشكلة البرنامج النوويّ الإيرانيّ، والتهديدات الإيرانيَّة بإعاقة الملاحة في مضيق هرمز، والتدخُّلات الإيرانيَّة في شؤون دول مَجْلِس التَّعاوُن، والتدخُّلات الإيرانيَّة في دول الجوار الخَليجيّ.

خامسًا: أيّ مستقبل ينتظر العَلاقات الخَليجيّة-الإيرانيّة؟

في ضوء النتائج السابقة والتطوُّرات الإقليميَّة والدوليَّة المتسارعة، وأخذًا بعين الاعتبار تَعدُّد وتشابك ملَفَّات وقضايا التَّعاوُن والنِّزاع بين دول مَجْلِس التَّعاوُن الخَليجيّ وإيران، فإنه من الصعوبة بمكان التنبُّؤ باتِّجاه مسار هذه العَلاقات على نحو دقيق، ومع ذلك يمكن استشراف ثلاثة سيناريوهات لشكل العَلاقات الخَليجيَّة-الإيرانيَّة خلال المستقبل المنظور:

السيناريو الأول: انفراجة في العَلاقات: ويقوم هذا السيناريو على إقامة حوار بين الجانبين عبر قنوات اتصال دورية رسميَّة، بشأن قضايا الخلاف الرئيسيَّة المذكورة مسبقًا، ويعد هذا السيناريو الأفضل من المنظور الخَليجيّ، لكن تحقُّقه يظلّ رهنًا بمدى توافُر الرغبة الصادقة والإرادة الحقيقية لدى إيران لتغليب مبادئ حسن الجوار والمصالح المتبادَلة على مبدأ بسط الهيمنة والنُّفُوذ الإقليميّ ومشروعاتها التوسُّعية، المستنِد إلى منطق القُوَّة وحده، ولكن في ضوء المشروع التوسُّعي الإيرانّي والتحرُّكات الإيرانيَّة الراهنة في المنطقة، والظرف الإقليميّ والدوليّ الذي ساعد إيران على ذلك، فإن هذا السيناريو سيظلّ مستبعدًا.

السيناريو الثاني: الصدام الخشن: يقوم هذا السيناريو على احتمال تصاعد وتيرة التوتُّر الحالية في العَلاقات بين الجانبين، وتجاوزها نقطة التوازن، لتصل إلى نوع من الصدام العسكريّ المباشر، وإن كان محدودًا خصوصًا مع الاعتقاد الإيرانّي الخاطئ بأن دول الخَليج لا تستطيع الوقوف ضدّ أطماعها وتجاوزاتها بسبب ميزان قوتها العسكريَّة والبشرية، وتحكُّمها وسيطرتها على بغداد، وتدخلها في لبنان واليمن وسوريا، ناهيك بالمِيلِيشْيَات الشِّيعيَّة المتعددة التي تتبعها، ونفوذها المذهبي على شرائح من المجتمعات في الخَليج، ورغم احتمالية حدوثه تبقى نسبة تحقُّقه عند مستوياتها الدنيا، نظرًا إلى كون السياسات الخارجيَّة لدول الخَليج لا تعتمد القُوَّة منهجًا لإدارة عَلاقاتها الدوليَّة وحلّ قضاياها الخلافية مع دول العالَم، إضافةً إلى وجود قيود دوليَّة رادعة لأي سلوك إيرانيّ غير حكيم قد يرد في الأفق، وفي مقدِّمة هذه الكوابح: الحفاظ على سلامة المرور في الممَّرات البَحْرِيَّة في المنطقة وتنامي القدرات العسكريَّة لدول الخَليج العربيَّة والتحالفات التي دشنتها السُّعوديَّة كالتحالف العربيّ والتحالف الإسلاميّ وربما استمرارية التزام الإدارة الأمريكيَّة الجديدة بأمن الخَليج.

السيناريو الثالث: التوتُّر والتَّعاوُن: ويمثِّل هذا السيناريو استمرارًا للحالة العادية التي تتَّسم بها العَلاقات بين الجانبين على امتداد فترة التقرير وما قبلها، والتي تراوح فيها، في ما يشبه بندول الساعة، بين التقارب والتَّعاوُن تارة، والتباعد والنِّزاع تارة أُخرَى. ويُعَدّ هذا السيناريو هو المرشَّح للتحقق عمليًّا، في ضوء مُعطَيات البيئة الإقليميَّة الراهنة، والتي لا تزال تعجّ بالملَفَّات الخلافية بين الجانبين، بخاصَّة في كلّ من اليمن وسوريا والعراق، وعلى وجه العموم توجد ضوابط ينبغي أن تحكم المسار

المستقبلي للعَلاقات الإيرانيَّة-الخَليجيَّة، بما يحقق مصالح كلا الطرفين من جهة، ويُسهِم في تعزيز أمن منطقة الخَليج واستقرارها، ويعزِّز رفاه شعوبها جميعًا من جهة أُخرَى، ولكن الجانب الأكبر في هذا المسار سيقع على عاتق إيران، باعتبارها الطرف الساعي دومًا لبسط الهيمنة والنُّفُوذ الإقليميّ بما يتجاوز القواعد والأعراف المرعيَّة في العَلاقات بين الدول، وذلك على نحو ما أشرنا إليه آنفًا، يأتي في مقدِّمة هذه الضوابط الحاكمة: ضرورة الاحترام المتبادَل وعدم التدخُّل في الشؤون الداخليَّة للدول، واحترام السيادة الإقليميَّة والحدود القائمة المعترَف بها، واحترام القواعد المنظِّمة للمرور في الممرَّات المائية وحرية المرور فيها، بخاصَّة الخَليج العربيّ ومضيق هرمز، والتوقُّف عن إطلاق التصريحات الاستفزازية من بعض المسؤولين الرسميين، التي تنطوي على التلويح -تلميحًا أو تصريحًا- بإمكانيَّة استخدام القُوَّة أيًّا كان نوعها.

كما يبقى المحدِّد الأهمّ لمستقبل هذه العَلاقات رهنًا بمدى إدراك صانع القرار الإيرانيّ أهمِّية تطوير عَلاقات طهران مع العواصم الخَليجيَّة، ومن ثَمَّ إبداء بوادر حُسن النِّيَّة لجهة إقامة تعاون إيجابي معها، لا سيّما وأن من مصلحة إيران تعزيز نطاق عَلاقاتها في الجوار الخَليجيّ المباشر، وهو ما يؤهِّلها لتوسيع شبكة عَلاقاتها على المستوى الإقليميّ والدوليّ، لِمَا لدول مَجْلِس التَّعاوُن الخَليجيّ من مكانة رفيعة ومصداقية في المنطقة العربيَّة والعالَم أجمع.

» المحور الثاني

الدور الإيرانيّ في دول الجوار الخَليجيّ: العراق واليمن نموذجين

فرض الدور الإيرانيّ نفسه على المنطقة عمومًا ودول الجوار الخَليجيّ -ومنها العراق واليمن- خصوصًا منذ الاحتلال الأمريكيّ للعراق في عام 2003، حتَّى أصبح من غير الممكن الحديث عن التطوُّرات السياسيَّة والأمنيَّة في هاتين الدولتين، دون ذكر الحضور والتأثير الإيرانيّ الفعَّال فيها، ولعلّ مواقف العراق الأخيرة -خلال النصف الثاني من عام 2016- بتلبية المطالب الإيرانيَّة بإدماج المِيلِيشْيَات الشِّيعِيَّة في الجيش العراقيّ، ومماطلة الحوثيين في اليمن بدعم إيرانيّ في إنهاء السيطرة المسلَّحة على صنعاء، وتشكيلهم والرئيس اليمنيّ السابق علي عبد الله صالح المَجْلِس الأعلى لليمن كحكومة موازية لحكومة الرئيس الشرعي عبد ربه هادي منصور، مثَّل من وجهة نظر البعض تكريسًا لهذا الدور الإيرانيّ الذي لم يكُن ليتنامى إلَّا نتاجًا لتغيُّرات في موازين القوى الداخليَّة العراقيَّة واليَمَنيَّة، وكذا الإقليميَّة والدوليَّة في المنطقة أيضًا، ومن ثم فلا بد من بيان حدود الدور الإيرانيّ في كلتا الدولتين وتحدِّياته ومآلاته في ضوء الفترة محلّ التقرير.

أولًا: العراقُ نقطةَ انطلاقٍ للاستراتيجيّة الإيرانيّة التوسُّعية:

بدايةً، مثَّل الغزو الأمريكيّ للعراق وإسقاط نظام صَدَّام حسين في مايو 2003 فرصة سانحة للجُمْهُوريَّة الإيرانيَّة لبدء تنفيذ مخطَّطاتها الطائفيَّة، مستغلَّة في ذلك الانشغال بالدور الأمريكيّ كقوة "احتلال مباشر"، ومدّت نفوذها

بقوة إلى الداخل العراقيّ حتَّى أصبحت هي اللاعب الأبرز على الساحة العراقيَّة، ورقمًا في المعادلة الداخليَّة، ربما أكثر من المحتلّ المباشر ذاته، بخاصَّة بعد اندلاع ما يُسَمَّى "ثورات الربيع العربيّ» عام 2011، إلى أن استطاعت إيران ليس فقط تشكيل المِيلِيشْيَات والجيوب الشِّيعيَّة الموالية لها والمؤتمرة بأمرها لتنفيذ الأجندة الإيرانيَّة، بل دَفْع النِّظام العراقيّ للاستجابة لضَمّ المِيلِيشْيَات الشِّيعِيَّة بالجيش العراقيّ وشاركت بقوة في المعارك الدائرة بالعراق لتحريرها من قبضة «داعش»، وآخرها المشاركة في معركة تحرير الموصل من قبضة التنظيم الإرهابي. وقد أدَّى بإيران إلى التوغُّل كأحد الأطراف الأساسية في تطوُّرات الساحة العراقيَّة عدة دوافع، من أبرزها:

- توافر المكون المذهبي في العراق.
- أحد دول الهلال الشيعيّ.
- القرب الجغرافي من إيران.
- منصة انطلاق استراتيجيّ للإقليم.
- الحيلولة دون ظهور عراق جديد.
- السِّيَاسَة الأمريكيَّة في عهد أوباما.

بيد أن المقال الذي كتبه مؤخَّرًا السَّفِير الأمريكيّ لدى العراق وأفغانستان ومندوب الولايات المتَّحدة لدى الأمم المتَّحدة خلال الفترة 2007-2009 زلماي خليل زاده، يعكس أن إيران باتت الرقم الذي لا يمكن تجاوزه في العراق بتغلغلها سياسيًّا وعسكريًّا وثقافيًّا في الجسد العراقيّ، باعترافه بأن "في دوائر القرار الأمريكيّ شبه قناعة بخسارة العراق لمصلحة الإيرانيّين"، وهنا يقول رئيس مجمع تشخيص مصلحة النِّظام الراحل هاشمي رفسنجاني: "إذا أصبحت العراق وإيران معًا، فستكون لهما الكلمة الأولى في المنطقة"[1].

وقد شهدت الساحة العراقيَّة خلال النصف الثاني من عام 2016 تحوُّلًا تكتيكيًّا في الاستراتيجيَّة الإيرانيَّة وأدوات تنفيذها في الداخل العراقيّ بالانتقال **من مرحلة "عسكرة التشيُّع"**، وهي المرحلة الثالثة من مراحل التمدُّد الشِّيعيّ بعد مرحلتَي نشر وتسييس التشيُّع، ويُقصد بها "عسكرة المجموعات السُّكَّانية الشِّيعيَّة العراقيَّة، تدريبًا وتسليحًا وتجنيدًا وإرسالًا للتشكيلات العَسْكَرِيَّة والمقاتلين العَسْكَرِيّين وغير العَسْكَرِيّين، وتحويلها إلى وضعية قادرة على الوصول إلى سلطة الحكم في العراق بقوة السلاح إن تمكنت، في حين تدخل العراق في وضع الجاهزية للاحتلال، عبر افتقارها إلى القدرة على مواجهة المِيلِيشْيَات

دوافع التوغل الإيراني في العراق					
توافر المكون المذهبي	الهلال الشيعيّ	القرب الجغرافي	منصة انطلاق للإقليم	عدم ظهور عراق جديد	ضعف المتغيِّر الأمريكيّ

(1) صحيفة شرق، برنامه‌ريزي جنگ ۸ساله در راستاي اهداف استعمارگران بود، شمارة 2716، 1395/8/9،
D8%B1%A8% http: //www.sharghdaily.ir/News/104651/%D8%AE%D8

الإيرانيَّة العسكريَّة». هذا هو المحور الرئيسي في محاور العمل الخارجيّ لإيران، وما بقي في مظلَّة الأهداف الإيرانيَّة وفي مساحة الوسائل المتَّبَعة هو تفاصيل أو إجراءات تدور حول هذا السلوك الاستراتيجيّ، وتلك هي المضامين العُلْيَا في الفكر والتخطيط الإيرانيّ سواء أكانت خططًا استراتيجيَّة تفصيليَّة أم كانت مجموعات من حِزَم الممارسات السِّيَاسِيَّة والمجتمعية والدِّبلوماسيَّة والإعلاميَّة والاقتصاديَّة، إلخ[1].

... إلى **مرحلة «إدماج التشيُّع»** أو إدماج المِيلِيشْيَات الشِّيعِيَّة في أنظمة الحكم القائمة لإضفاء طابع قانوني وغطاء رسمي على تحرُّكاتها لتنفيذ أوامر المرشد الإيرانيّ، فكثفت إيران ضغوطها على الحكومة العراقيَّة للمُضِيّ قُدُمًا نحو إدماج مِيلِيشْيَات الحشد الشيعيّ انظر الجدول التالي في الجيش العراقيّ، ويرتبط بذلك رسائل طهران المتكررة إلى بغداد في هذا الصدد خلال الفترة الماضية، إذ حذَّرَت إيران حكومة العبادي من مَغَبَّة انتهاء معركة الموصل دون تسوية أوضاع الحشد، على اعتبار أن ذلك سيشجِّع أطرافًا عراقيَّة وجهات دوليَّة للمطالبة بحلّ الحشد، وهو ما دفع رئيس الوزراء العراقيّ حيدر العبادي إلى إصدار قرار رسمي يوم 2016/7/26 بضَمّ قوات "الحشد الشعبيّ الشِّيعيّ" إلى الجيش العراقيّ، ودفع مَجْلِس النُّوَّاب العراقيّ يوم 2016/11/26 إلى إقرار "قانون هيئة الحشد الشعبيّ» بأغلبية 170 نائبًا من أصل 208 حضروا الجلسة، على أن يكون الحشد الشعبيّ تشكيلًا عَسْكَرِيًّا مستقلًّا يتمتَّع بالشخصية المعنوية، وجزءًا من القُوَّات المسلَّحة العراقيَّة، ويرتبط بالقائد العامّ للقوات المسلَّحة، وأن يتألف التشكيل من قيادة وهيئة أركان وألوية مقاتلة، فضلًا عن خضوعه ومنتسبيه للقوانين العَسْكَرِيَّة النافذة[2].

وينطوي إقرار قانون هيئة الحشد الشعبيّ على تداعيات سلبيَّة على الداخل والخارج العراقيّ، لإضفائه مِظَلَّة قانونيَّة وغطاءً رسميًّا على عمل الحشد الشعبيّ، على اعتبار أن الحشد أصبح جزءًا من القُوَّات المسلَّحة الرسميَّة، وبات عمله يجري وَفْق سند قانوني. وسيسمح القانون لأعضاء الحشد بالتدرُّج في الحصول على الرُّتَب العَسْكَرِيَّة بالجيش العراقيّ، كما سيُسهِم في زيادة إضعاف الجيش العراقيّ، وإضفاء الصيغة الطائفيَّة عليه. ويُشار في هذا الإطار إلى تصريح القياديّ في الحشد وزعيم مِيلِيشْيَات بدر هادي العامري في أغسطس 2016، بأن قوات الحشد أصبحت أقوى من الجيش العراقيّ.

أيضًا سيكون إقرار قانون هيئة الحشد الشعبيّ عاملًا رئيسيًّا في تأجيج الصِّراعات الإقليميَّة في المِنطَقة، فقد يمكِّنه تقنين النُّفُوذ الإيرانيّ بالعراق وإدماجه رسميًّا في الجيش العراقيّ من الانتقال إلى الأراضي السُّورِيَّة بحُجَّة ملاحقة عناصر «داعش»، وهو الأمر الذي سيدفع أطرافًا إقليميَّة عِدَّة إلى اعتبارها مِيلِيشْيَا عابرة للحدود تخوض حروبًا بالوكالة لصالح طهران، وهو ما سيُسهِم في تصاعد الطائفيَّة في المِنطَقة، كما كشف هذا الأمر عن نجاح الجهود الإيرانيَّة في «مَأْسَسَة»

(1) طلعت رميح، عسكرة التشيُّع، الراصد الإلكترونية، العدد 51، 2016/1/10، متاح على الرابط: http: //cutt.us/jgbkY
(2) برلمان العراق يُقِرّ قانون الحشد الشعبي بغياب السُّنَّة، الأخبار، عربيّ، 2016/11/16، متاح على الرابط: http: //cutt.us/ulUaL

الحشد الشيعيّ	
تأسيسه	تشكل في 2014/6/13 بعد أن أصدر المرجع الشيعيّ علي السيستاني فتواه للعراقيّين بالتطوّع لمحاربة "داعش" الذي احتلّ ثلث البلاد في تلك السنة، وتشكلت الميليشيّات الشيعيّة وتمكنت وحررت مع أجهزة الدولة صلاح الدين وديالى والأنبار وبابل، وأسّس لجنة الحشد رئيس الوزراء العراقيّ السابق نوري المالكي وأصبحت تؤدي دورا قياديّاً في عديد من العمليّات الأمنيّة، وتَعتبر نظريّاً جزءاً من المؤسستين الأمنيّة والعسكريّة العراقيّة بموجب أوامر صدرت عن رئيس الوزراء العراقيّ في يوليو 2016.
مكوّناته	يتألف من 42 فصيلاً مسلّحاً مسجّلاً لدى مستشاريّة الأمن الوطنيّ، وتشير التقديرات إلى أنه يضمّ أكثر من 100 ألف مقاتل، في حين تبلغ قوة الجيش العراقيّ 250 ألفا، وتنقسم فصائله عموماً إلى قسمين: الأول: يضمّ الفصائل المسلّحة المعروفة كـ"منظّمة بدر" (يتزعمها هادي العامري، وتضم ما يقارب 23 ألف مقاتل يشارك 12600 منهم في المعارك الحالية ضدّ "داعش" وهم مجهّزون بأحدث الأسلحة)، و"كتائب حزب الله" (تشارك بما يقارب 6 آلاف مقاتل)، و"عصائب أهل الحق" (تشارك بما يقارب 6 آلاف مقاتل). الثاني: يضمّ الفصائل الصغيرة، ومنها: حركة النجباء، وكتائب الإمام علي، وجيش المختار، وكتائب سيد الشهداء، والتيّار الرسالي، وكتائب أسد الله، وألوية أنصار الحجة، وقوات أبو فضل العباس، وحركة طلائع الخراساني، وسرايا عاشوراء، وسرايا الجهاد.
القادة	يرأس لجنة الحشد أبو مهدي المهندس، قائد سابق في "بدر"، يتّهمه مسؤولون أمريكيّون بتفجير السفارة الأمريكيّة بالكويت 1983، ويُعتبر الذراع اليمنيّ لقاسم سليماني، وتعتبر تقارير إعلاميّة المالكي القائد الفعلي لميليشيّات الحشد.

أوضاع حلفائها وأدوات نفوذها الاستراتيجيّ في العراق. مِن ثَمَّ يمكن القول إن الخطورة الرئيسيَّة من إقرار القانون على مستقبَل العراق تتمثَّل في أن المؤسَّسة العَسْكريَّة العراقيَّة أصبحت طرفًا رئيسيًّا في الخلاف الشِّيعيّ-السُّنِّي، وباتت تحكمها الاعتبارات الطائفيَّة، وهو ما يقضي على أي مسعًى يهدف إلى تحويلها إلى مؤسَّسة وطنيَّة جامعة لكل العراقيّين، وبالتبعية إجهاض مساعي الوصول إلى دولة مواطنة حقيقية[1].

1- التحوُّل في الاستراتيجيَّة الإيرانيَّة من الإدماج إلى التمكين:

لم تتوقف إيران عند إدماج مِيلِيشْيَاتها المسلَّحة في نظام الحكم العراقيّ، بل سعت لتمكين تلك المِيلِيشْيَات من توسيع نطاقها الجغرافي بالتوسُّع والتمدُّد لضَمّ مناطق نفوذ جديدة لكي تصبح الفاعل الرئيسي والمتحكم الأوَّل في أوراق اللعبة السياسيَّة العراقيَّة، فراحت تساند قوات الحشد الشِّيعِيّ بالمال والسلاح للسيطرة على مدينة الموصل عقب إعلان العراق رسميًّا صباح الإثنين 2016/10/17 بدء عمليَّات استعادة مدينة الموصل، التي سيطر عليها التنظيم في يونيو 2014، آخر أكبر معاقل الإرهابيين بالعراق وثانية أكبر مدنه، من قبضة «داعش»، على غرار ما حدث في الفلوجة والرمادي وتكريت وبيجي وسنجار، يعكس ذلك تأكيدُ رئيس مركز الدراسات الاستراتيجيَّة بمجمع تشخيص مصلحة النِّظام علي ولايتي في 2016/9/16 أهَمِّيَّة مشاركة قوات الحشد الشعبيّ بتحرير مدينة الموصل بجانب الجيش العراقيّ، مضيفًا: "لولا الحشد الشعبيّ في صفوف قوات تخليص الفلوجة ما حُرِّرت من أيدي داعش"،

(1) أحمد عدلي، مأسسة الطائفية.. تداعيات إدماج الحشد في الجيش العراقي، مركز دراسات المستقبل، 2016/11/29، متاح على الرابط: http: //cutt.us/ms6WC

الأطراف المشاركة في تحرير مدينة الموصل (قدرت بـ70 الف مقاتل)	
1-الحشد الشيعي	تشير التقديرات إلى أن العدد الفعلي للمشاركين في المعركة من الحشد الشيعيّ يبلغ 30-40 ألفا، بينما تقدّر الأعداد المشاركة من الحشد السنّيّ بـ4 آلاف مقاتل.
2- القوّات العراقية	تبلغ قوة الجيش العراقيّ 250 ألفا، تشير التقديرات إلى أن المشاركين منهم في المعركة نحو 30 ألفا.
4- قوات البيشمركة	قوات مسلّحة تابعة لإقليم كردستان الذي يتمتع باستقلال ذاتي، يفترض أن تنسّق مع القوّات الحكوميّة لكنها تنفّذ عمليّاتها باستقلالية.
5-قوات التحالف	يتكون التحالف الدوليّ من 86 دولة، ودوره في المعركة الإشراف على عمليّات الإعداد والتدريب، كما يقدّم الإسناد الجوي والمدفعي للقوات المشاركة، وتستخدم في المعركة أكثر من 100 طائرة من أحدث الطائرات تكنولوجيا، إضافة إلى المدفعية الكبيرة، ويشارك بأكثر من 7 آلاف.

بالإضافة إلى زيارة قائد فيلق القدس بالحرس الثوريّ الإيرانيّ الجنرال قاسم سليماني لحدود محافظة نينوى في أغسطس 2016 بهدف التحضير لمعركة السيطرة على الموصل ومشاركته بالفعل في بدايات المعركة قبل انتقاله لمعركة حلب[1].

وقد خالفت استمرارية المعركة لأكثر من 95 يومًا كثير من التوقُّعات التي أكَّدت حسمها خلال فترة وجيزة جدًّا، بالاستناد إلى العدد الكبير للقوات والأطراف المشاركة في تحرير ها من قبضة «داعش» انظر الجدول السابق، مقارَنةً بعدد المسلَّحين من التنظيم، وهو ما جعل هؤلاء الخبراء والمتخصصين يبحثون عن أسباب إطالة أمد الأزمة في ظلّ الظروف الإنسانية الصعبة التي أسفرت عن فرار 200 ألف مدني من منازلهم ونزوح أكثر من 68 ألفًا آخرين وَفْقًا لتقارير الأمم المتَّحِدة حتَّى ديسمبر 2016.

يبدو أن المشكلة ليست في تحرير الموصل، بل في **"استراتيجيَّة اليوم التالي"** أو مرحلة ما بعد «داعش» بين الأطراف المشارِكة، وإذا ما نظرنا إليها فسنجدها مرحلة تتنازعها مشروعات سياسيَّة مختلفة ومتناقضة، منها التقسيميّ ومنها التفتيتيّ، وفي هذا السِّياق يندرج تصويت مَجْلِس النُّوَّاب العراقيّ في 26 سبتمبر 2016 على إبقاء محافظة نينوى موحَّدة حسب حدودها التاريخية، ومنع مشروعات تقسيمها وعدم إجراء أيّ تغيير في وضعها القانوني والإداري، ومِن ثَمَّ فدُونَ استعدادات أفضل لليوم التالي، يمكن لمعركة الموصل أن تثير عدة حروب في حرب واحدة، وأن تتسبَّب في دمار كبير للموصل، وتعقِّد مثلُ هذه التطوُّرَّاتِ الجهودَ الرامية إلى تحقيق الاستقرار في العراق، الذي يشبه إعادة الإعمار، وعودة الحدّ الأدنى من المشَّردين داخليًّا، والخوف من الانتهاكات التي ترتكبها المِلِيشْيَات الشِّيعِيَّة، وعلى الرغم من أن من المرجَّح أن تنجح المعركة في استعادة الموصل، فيمكن أن تتحول المنافسات المَحَلِّيَّة والإقليميَّة إلى نجاح تكتيكي سريع في نكسة استراتيجيَّة[2].

فعلى المُستوَى الداخليّ العراقيّ، طرح زعماء الكتل الرئيسيَّة ثلاثة مشروعات، لكن ليس

(1) آرمان أمروز، جنتي يتوجه إلى العراق، 29 شهريور 1395، http: //www.armandaily.ir/fa/Main/Detail/
(2) آرمان أمروز، جنتي يتوجه إلى العراق، 29 شهريور 1395، http: //www.armandaily.ir/fa/Main/Detail/

بينها مشروع مرجَّح حتَّى الآن على الرغم من دعم النِّظام الإيرانيّ أحد المشروعات، والإدارة الأمريكيَّة مشروعًا آخر، والمشروعات الثلاثة هي مشروع سُنِّيّ، وآخَر كرديّ، وثالث تتبناه حكومة العباديّ والحشد الشعبيّ، هو بطبيعة الحال المشروع الشِّيعِيّ:

1-**المشروع السُّنِّيّ**: يقضي بتحويل نينوى لإقليم مستقلّ يضمّ محافظات عِدَّة للحفاظ على كيان نينوى وضمان عدم تشظِّيها تحت لافتات وقوى متصارعة على أسس قوميَّة وإثنية. ويشمل الإقليم محافظات عدة بعد تحويل قضاء تلعفر، وقضاء مخمور، وسهل نينوى، إلى محافظات، وتتحول الموصل إلى محافظة وتصبح عاصمة الإقليم.

2-**المشروع الكرديّ**: وهو قريب من مشروع القوى السُّنِّيَّة، ويقضي بتحويل نينوى إلى محافظات عدة، ثم حسم المادة 140 من الدُّسْتُور، التي تقضي بحسم المناطق المتنازع عليها، وتحديد سكان المناطق الحدودية مع إقليم كردستان العراق في حال قرَّروا البقاء في نينوى أو الالتحاق بالإقليم من خلال استفتاء تشرف عليه الأُمَم المتَّحدة، وبعد ذلك تتحوَّل نينوى إلى إقليم، وهو مشروع يتجاوب معه الأمريكيُّون[1].

3-**المشروع الشِّيعِيّ**: تتبناه حكومة العبادي ومِيلِيشْيَات الحشد الشِّيعِيّ، وتدعمه إيرانِ، فهو بقاء الوضع على ما هو عليه قبل «داعش»، وهو ما يرفضه الأكراد ويعتبرونه مستحيلًا، ويراه السُّنَّة عودة إلى المُشكِلات السابقة التي تسببت في ظهور التنظيم. ووَفْقًا لهذا المشروع، فإن سبب الدعم الإيرانيّ رؤية العبادي هو أن المشروع نظريًّا يعني سيطرة الجيش العراقيّ على هذه المناطق، لكن عمليًّا هو سيطرة المِيلِيشْيَات الإيرانِيَّة على الموصل.

إلا أنه من غير المرجَّح أن تُحسَم النتيجة لأي من تلك المشروعات وهو أحد أسباب إطالة أمد الأزمة، لأن هذه المشروعات متناقضة في جوهرها مع مصالح ورؤى القوى العراقيَّة، فقد تَجدَّد الخلاف على تأسيس إقليم سُنِّيّ، الأمر الذي يتطلب تفاهُمًا، سواء لاستبعاد هذا الخيار أو لإيجاد صيغة له تضمن المحافظة على وحدة العراق، وكذلك الحال بالنِّسْبة إلى مطالبة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني بترتيب جديد يُتيح استحداث ثلاث محافظات للأقلِّيَّات في قضاء سنجار وتلعفر وسهل نينوى، وتشكيل إدارة مَحَلِّيَّة فيها تراعي التنوُّع السُّكَّاني، ومنحها حرية الاختيار بين البقاء ضمن الحدود الإدارية الراهنة الانضمام إلى إقليم كردستان[2].

وليست هذه مشكلة سياسيَّة فقط، بل عسكريَّة أيضًا، لأن قوات البيشمركة التابعة لحكومة كردستان لها دور مهمّ في معركة الموصل بعد أن أطبقت على المناطق الشَّمالية الشرقية والجنوبية الغربيَّة للمدينة، وقد أظهرت معركة تحرير منطقة القيارة قرب الموصل أهَمِّيَّة دور البيشمركة في تقديم الدعم اللوجستي وتأمين الممرَّات، وكان هذا الدَّور أكبر في معركة الموصل الأكثر صعوبة، بخاصَّة أن مواقع قوات البيشمركة

(1) مستقبل معركة تحرير الموصل بالعراق والدَّور الإيرانيّ، تقرير الحالة الإيرانية لشهر أغسطس 2016، الرياض، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، ص26.
(2) المرجع السابق، ص27.

أقرب وتمركزها أفضل من الجيش العراقيّ، فقد كانت هذه القُوَّات في بداية سبتمبر الجاري على مسافة تتراوح بين 12 و25 كم من أطراف الموصل، في الوقت الذي كانت فيه وحدات الجيش العراقيّ الأكثر قربًا منها على مسافة نحو 50 كم، كما أن البيشمركة لا تثير في نفوس أهالي الموصل الخوف الذي تبثُّه فيهم فصائل الحشد الشعبيّ، ومن المشكوك فيه أن تحقِّق معركة الموصل نجاحًا حاسمًا دون أداء البيشمركة دورًا محوريًّا فيها، ويصعب تصور هذا الدَّور دون اتِّفاق سياسيّ واضح، ويتطلب هذا الاتِّفاق ثقة متبادَلة لا شيء يدل على توافر قدر كافٍ منها حتَّى الآن.

وتجاوُزًا للصراع الداخليّ حول مستقبل الموصل، فإن لإيران مصلحة في موصل ما بعد «داعش» كجزء من طموحها الواسع لإضعاف الجماعات السُّنِّيَّة المعادية لها، وتحديد مستقبل منطقة تلعفر غرب الموصل، فإضافة إلى كونها موطنًا لشيعة التركمان، يُحتمل أن توفّر تلعفر لإيران موقعًا على جانبي تقاطع المناطق الكردية، العراقيَّة والسُّوريَّة والتُّركِيَّة، وتمكّن إيران من فتح خطٍّ بَرِّيٍّ يرتبط بسوريَّة وحزب الله اللبناني، لكونها تدرك جيدًا أن خَطَّ الأنبار محفوف بالمخاطر، فالنِّظام الإيرانِي، بحُجَّة حماية التركمان الشِّيعَة، سكان تلعفر في الموصل، يدفع باتِّجاه تعزيز مشاركة الحشد الشعبيّ في تلك المعركة، وأن يكون للحشد وجود كبير في المعركة التي تُعتبر لدى بعض ساسة النِّظام الإيرانِيّ، قبل ساسة بغداد، مصيريةً في تحديد طبيعة النُّفُوذ الإيرانيّ في المرحلة المقبلة، فسيعني إفساح المجال لمِيلِيشْيَات الحشد الشعبيّ للمشاركة بكثافة في معركة الموصل، فرصة للنِّظام الإيرانِيّ لتحويل نفوذه السياسيّ في العراق إلى سيطرة ميدانية فعلية[1].

في المقابل لا يبدو أن تركيا ترغب في أن يجري تحرير الموصل بعيدًا عنها، فهي تعتبر الموصل جزءًا من فضائها الأمنيّ شماليّ العراق، فمن يملك اليد الطُّولَى في الموصل يمكن أن يكون له الصوت الأعلى في العراق مستقبَلًا، ناهيك بجواره الإقليمي، وهو ما تعرفه أنقرة جيِّدًا، وتخشى أن يكون لإيران أو الأكراد المناوئين لتركيا اليد الطُولَى في المدينة. ومن ثَمَّ فإنها لن تترك تحرير المدينة يجري بعيدًا عنها، مهما كلّف، لذلك أبدت تركيا رغبتها في التدخُّل العسكريّ في معركة الموصل مستندة إلى ما أقره البرلمان التُّركِيّ في نهاية سبتمبر 2016 من السماح للجيش التُّركِيّ بالتدخُّل في سوريا والعراق، بأغلبية 298 صوتًا من أصل 396، إذ فوّض القُوَّات المسلَّحة باستخدام القُوَّة في سوريا والعراق ومنحها صلاحية اتخاذ الإجراءات اللازمة في حال وجود أخطار متعلقة بالأمن القومي التركي، وموافقة البرلمان التُّركِيّ بغالبية كبيرة لتمديد مهمَّة الجيش التُّركِيّ لمواصلة عمليَّاته العسكريَّة خارج الحدود في العراق وسوريا لعام إضافي، وبهذا التمديد يستطيع الجيش التُّركِيّ التحرُّك وتنفيذ جميع العمليَّات العسكريَّة حتَّى نهاية أكتوبر عام 2017، خارج حدود بلاده، بخاصَّةٍ في العراق وسوريا[2].

(1) المرجع السابق، ص28.
(2) المرجع السابق، ص29.

وتدرك إيران أن إسهام البيشمركة في تحرير الموصل يرسِّخ حضور حكومة أربيل في محيط المدينة وتسهل عليها الدفاع عن انتشارها في الأراضي المتنازَع عليها، كما تسهّل عليها التواصل التجاريّ والاقتصاديّ مع تركيا، وتعي مِيلِيشْيَات الحشد أن عودة القوى السُّنِّيَّة إلى إدارة محافظة نينوى وحدها تعزِّز موقع هؤلاء الذين حاولت حكومة المالكي مواجهتهم في السنوات الأخيرة، ولا تُخفِي طهران رغبتها في إبعاد النُّفُوذ التُّركِيّ عن العراق وكردستان، كما هي سياستها في سوريا[1]، فمشاركة الحشد الشعبيّ في معركة الموصل تشكّل أهمِّية جيو-ستراتيجية للنِّظام الإيرانيّ، إذ يؤكّد من خلالها لجميع الفاعلين على المستوى العربيّ والإقليميّ والدوليّ، أنه استطاع توظيف مُخرَجات الاحتلال الأمريكيّ للعراق بما يخدم مصالحه ويعزِّز مكاسبه الإقليميَّة، بخاصَّة في ما يتعلق بـ"الطريق الإيرانيّ نحو المتوسط"، الذي برز على السطح منذ عام 2014 ضمن خُطَّة عمل عليها النِّظام الإيرانيّ منذ ثلاثة عقود لرسم ممرّ يصل إيران بشواطئ البحر المتوسط مرورًا بالعراق وسوريا، ليمنح طهران أكبر نفوذ في المنطقة، ويبدأ الممرّ من بعقوبة في محافظة ديالى، وهي أقرب مدينة عراقيَّة للحدود الإيرانيَّة، باتِّجاه مدينة الشرقاط في محافظة صلاح الدين التي سيطرت عليها الميلِيشْيَات الشِّيعيَّة في سبتمبر 2016، ويمتدّ في اتِّجاه تلعفر وسنجار التي تسيطر عليها منذ نوفمبر 2016 قوات "بي كا كا" القادمة من سوريا، ويستمرّ امتداد الممرّ من معبر ربيعة بين العراق وسوريا مرورًا بالقامشلي وعين العرب كوباني وصولًا إلى عفرين، وهي مناطق تسيطر عليها وحدات حماية الشعب الكردية التي يعتقد النِّظام الإيرانيّ أنها "في المكان المناسب".

بيد أن الممرّ الذي تسعى إليه إيران للوصول إلى شواطئ المتوسط يعزّز الهلال الشِّيعيّ الذي تعمل على تنفيذه منذ عقود، لكنه سيغيِّر أيضًا شكل حضور إيران في العالَم العربيّ برُمّته، وتنقل "الأوبزرفر" البريطانيَّة عن مارتن تشيلوف مسؤول شؤون الشرق الأوسط قوله: "إيران تعمل بقوة لتحقيق هذا الهدف الجيو-ستراتيجي"، بحيث يصبح بإمكانها نقل السلع والأفراد داخل ذلك الممرّ الذي تتولى حراسته من خلال قواها الذاتية أو قوى أُخرَى تابعة لها في سوريا والعراق ولبنان واليمن[2]، وتُعتبر حلب أيضًا أكبر مفترق لإنجاز هذا الممرّ، إذ استثمرت طهران كثيرًا من جهودها، وهي حشدت آلافًا للسيطرة على حلب، ويضيف شيلوف أن تأمين حلب هو مرحلة هامَّة في المعبر، الذي يمرّ ببلدتَي نبل والزهراء الشِّيعيّتين هناك، ومنهما إلى ضواحي مدينة حمص، ثم إلى الساحل السُّوري، معقل العلويين هناك، الذي أمّنته روسيا.

ولإطالة أمد الأزمة أسباب أُخرَى، منها ما يتعلق بتعقيد العَلاقة بين أربيل وبغداد تجاه المناطق المحرَّرة من قبل البيشمركة، ففيما يتمسك العبادي المدعوم إيرانيًّا بانسحاب البيشمركة من المناطق المحرَّرة بالاستناد إلى الاتِّفاق بين الحكومة الاتِّحادية والقُوَّات الكردية الذي يضمّ "بندًا صريحًا بانسحاب قوات البيشمركة من المناطق المحرَّرة بعد تحرير الموصل، إلى أماكنها

(1) جهان صنعت: نبرد موصل وهشدارهایی به مقامات عراق،28 مهر 1395، http: //cutt.us/Knsn
(2) موقع نامه، انگلیس: ایران نقش مهمی درعراق دارد، 28 م8ر 1395، http: //cutt.us/BeRNA

السابقة التي كانت تمسكها قبل انطلاق عمليَّات التحرير"، يرفض مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان العراق التنازل عن المناطق المحرَّرة ويؤكِّد اتِّفاقه مع الأمريكيّين على عدم انسحاب قوات البيشمركة الكردية من المناطق التي حرَّرَتها من سيطرة «داعش»، معلنًا أن هذه القُوَّات قدمت 11 ألفًا و500 قتيل وجريح في المعارك ضدّ التنظيم"[1]، وسبب آخر يتعلق بالخوف من انفجار لغم تلعفر تحت أقدام الأطراف المتصارعة على اليوم التالي لـ"داعش" بخاصَّة قوات الحشد الشِّيعيّ المدعومة إيرانيًّا، إذ صرَّح وزير الخارجيَّة التُّرْكيّ مولود تشاوش أوغلو بأن بلاده ستتخذ تدابير أمنيَّة حال تشكيل قوات الحشد الشِّيعيّ خطرًا على أمن تركيا، مضيفًا: "نحن مُصِرُّون على حماية حقوق أشقَّائنا التركمان في تلعفر".

في المقابل استفاد «داعش» من كل تلك الأسباب، بالإضافة إلى أساليبه القتالية ومنها زرع الألغام في الجسور الخمسة على نهر دجلة الذي يقسم المدينة، وإشعال النار في آبار البترول لإعاقة عملية التوغُّل ومنع المقاتلات الجوِّيَّة من إصابة أهدافها، وإحراق القرى الشرقية لمنع القُوَّات الكردية من التقدُّم، والعمليَّات الانتحارية بالسيَّارات المفخَّخة، واستغلال «داعش» بعض المنافذ المفتوحة على الحدود السُّوريَّة في الحصول على التسليح والدعم، ممَّا عزَّز دفاعه، إذ تسمح طبيعة أرض المعركة بتوفير أربعة مقتربات فقط: المقترب الجنوبي الذي يبدأ من القيارة جنوبًا ويمتدّ بمحاذاة النهر إلى مدينة الموصل، وستعمل عليه قوات الجيش والأمن العراقيَّة، ثم المقترب الشرقي ويبدأ من عمق أراضي إقليم كردستان، وتعمل عليه قوات البيشمركة وجزء من الحشد الوطني السُّنِّيّ، والمقترب الغربي ويبدأ من تلعفر وتعمل عليه قوات الحشد الشعبيّ، وأخيرًا المقترب الشمالي الغربي الذي يبدأ من المناطق المحيطة بسدّ الموصل، وتُعتبر مناطق حشد مناسبة، وستعمل عليه قوات الحشد الشِّيعيّ، وربما يفضّل المخطَّط العسكريّ الإبقاء على بعض المناطق غير مشغولة بالقُوَّات لإغراء قوات تنظيم الدولة بالانسحاب باتِّجاه الحدود السُّوريَّة[2].

2- تحدِّيات الدور الإيرانيّ في العراق:

على الرغم من أن التطوُّرات في الساحة العراقيَّة في النصف الثاني من عام 2016 قد جاءت في مصلحة تنامي تأثير دور إيران في العراق، فإنه من الصعب تجاهل عديد من الكوابح التي تعترض هذا الدور، ومن أهمها:

- تردِّي الأوضاع الاقتصاديَّة في إيران رغم رفع العقوبات الدوليَّة المفروضة عليها، والتكلفة الباهظة للدور الإيرانيّ في كل من العراق، وسوريا، ولبنان، واليمن، في ظلّ التفاوت الحاصل بين المجتمع الإيرانيّ ذي النزعة الليبرالية، والطبقة الحاكمة باسم الدين، الأمر الذي ينعكس سلبًا على الدور الإيرانيّ في العراق والمنطقة.

- يؤدِّي النُّفُوذ الإيرانيّ والمِلِيشْيَات المرتبطة به، وممارساتها الطائفيَّة، والاتِّهامات المتكررة بانتهاكات حقوق الإنسان، وارتكاب الجرائم، والتغيير الديموغرافي في ضدّ المكون السُّنِّيّ، علاوة

(1) المرجع السابق.
(2) المرجع السابق.

على الاختلافات مع الأحزاب الكردية، إلى بروز حركة "الصدّ الطائفي" في الداخل العراقيّ من مختلف التيَّارات والمكوِّنات، لا سيّما إذا حصلت على دعم إقليميّ ودوليّ مناوئ للنفوذ الإيرانيّ، وهو أمر متوقَّع في مرحلة ما بعد «داعش» للحيلولة دون تنامي الدور الإيرانيّ الذي يتّخذ من العراق منطلقًا له تجاه باقي دول المنطقة.

• قد تُفضِي المرحلة القادمة إلى صراع على السُّلْطة في العراق بين القوى السياسيَّة والمِيلِيشْيَات الشِّيعِيَّة المسلَّحة التي تعُدّ نفسها صاحبة القُوَّة والتأثير في محاربة «داعش»، وإعادة السيطرة على المدن والمناطق التي كان قد سيطر عليها التنظيم سابقًا، ولها إمكانيات عسكريَّة كبيرة على الأرض، الحال الذي يُشِيع الفوضى، ويُعِيد التدخُّل الدوليّ في العراق، ويؤثر على المخطَّط الإيرانيّ، وقد يُفضِي إلى ظهور قوى وتيَّارات وطنيَّة تعارض دور إيران ووجودها في العراق.

• إمكانيَّة التباعد بين الحكومة العراقيَّة وإيران، في ظلّ ضرورات تطبيق البرنامج المعلن لحكومة العبادي، وبنود الاتِّفاق السياسّي الذي تَشكَّلَت هذه الحكومة على أساسه، وما يتضمنه من عدم السماح بالتدخُّل الإقليميّ في الشأن العراقيّ، والتوازن في العَلاقات العراقيَّة الخارجيَّة.

• على الرغم من عدم رفض الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة الوجود الإيرانيّ في العراق، في ظلّ الأزمة الأمنيَّة مع «داعش»، فإن معارضة الجُمْهُوريّين في الكونغرس الأمريكي، وضغوط اللوبي المؤيِّد لإسرائيل، وتولِّي جُمْهُوريٍّ للرئاسة الأمريكيَّة، علاوة على طبيعة العَلاقات الاستراتيجيَّة بين الولايات المتَّحِدة والخَلِيج، كل ذلك قد يُعِيد حسابات واشنطن لتحجيم الدور الإيرانيّ، سواء في العراق، أو في المنطقة.

• يُشكِّل التوجُّه السُّعوديّ، بخاصَّة بعد تولي الملك سلمان بن عبد العزيز لمقاليد الحكم، إلى التعاوُن مع قطر وتركيا لمحاربة الإرهاب، الذي برزت انطلاقته الأولى بقيادة السُّعوديَّة للتحالف العربيّ-الإقليميّ ضدّ الحوثيين بعملية "عاصفة الحزم"، الذي اجتذب دولًا إقليميَّة مهمة كباكستان، بمنزلة الإعلان عن الدعوة لتشكيل محور سُنِّيّ في المنطقة لمواجهة الدور الإيرانيّ المتنامي، في ظلّ تراجُع التأثير العربيّ.

3- مستقبَل الدور الإيرانيّ في العراق واتِّجاهاته المتوقعة:

خلاصة القول أن الدور الإيرانيّ يتنامى حقًّا في العراق بخلافه في سوريا حيث يشهد تراجعًا، ولكن تنامي هذا الدور في العراق لم يتأتَّ من قوة إيران، بل نتاجًا لمتغيِّرات داخليَّة وإقليميَّة ودوليَّة مهَّدت الطريق لهذا الدور، وهو دور مؤثِّر في مجريات الأحداث في الساحة العراقيَّة، وسلبيّ في أكثر أبعاده. وليس أدلّ على ذلك من انتشار «الصِّراعات اللا متناهية"، التي أسفرت عن "عراق مجزَّأ مهترئ" أمنيًا، احتلّ تنظيم «داعش» بعض مدنه الحيويَّة، ولا تزال الموصل لم تعُد بعد من قبضة «داعش»، وعدم وجود جيش وطني قوي يمثِّل عنوانًا للوحدة العراقيَّة، وتحوُّل العراق إلى بؤرة وملاذ لتجمع الإرهابيين من مختلف دول المنطقة، وسياسيًّا ضياع العراق الموحَّد والدعوة إلى تقسيمه إلى ثلاثة كِيانات منفصلة، والصِّراع الطائفي الدامي بين مكوِّنات

الجسد الإيرانّي، واقتصاديًا استكمال مسلسل إفقار العراق.

ومن المتوقَّع أن تسعى إيران، حال إنهاء سيطرة «داعش» على المدن والأراضي العراقيَّة التي سيطرت عليها، إلى ترسيخ دورها في العراق بالشكل الذي يحقِّق مصالحها، ويخدم أهدافها على مختلف الأصعدة سياسيًّا، وأمنيًّا، ودينيًّا، بما يتناسب وتمدُّدها الإقليمي، في ظلّ مُعطَيات ومتغيِّرات الساحة الدوليَّة وتوجُّهاتها التي تَبَنَّتها إدارة روحاني. ومن الممكن، وَفْق مُعطَيات الواقع، أن يتخذ الدور الإيرانيّ في العراق أبعادًا متعدِّدة تتمثل في:

• **البعد السياسيّ**، فبالاستناد إلى الوجود الإيرانّي المباشر، وحاجة التيَّارات العراقيَّة إلى الدعم الإيرانيّ للبقاء في السُّلْطة، فإن طهران ستمارس دورًا سياسيًّا من خلال التأثير في مجريات العملية السياسيَّة، والتوجُّهات الحكوميَّة، وستعمل على تحقيق التوازن بين الحركات والأحزاب الدينيَّة الموالية لها ودعمها للسيطرة على مؤسَّسات الدولة العراقيَّة، واستبعاد القوى والتيَّارات ذات التوجُّهات الوطنيَّة التي تعارض الدور الإيرانيّ.

ومن المتوقَّع أيضًا أن تحاول إيران إبقاء الحكومة العراقيَّة بوضع لا يمكِّنها من الاستقلال عن التوجُّه الإيرانّي، فضلًا عن أنها ستسعى إلى أن تُلحِق مواقف الحكومة العراقيَّة بموقف طهران تجاه التطوُّرات والقضايا العربيَّة، والتأثير في عَلاقات العراق العربيَّة، والإقليميَّة، والدوليَّة، وهو ما بدأ يتحقَّق عندما جاء الموقف العراقيّ متناغمًا مع الموقف الإيرانّي المعارض لعملية عاصفة الحزم التي تقودها السُّعوديَّة ضدّ الحوثيين في اليمن.

كما أنه في ظلّ احتلال العراق مكانة كبرى في الاستراتيجيَّة الإيرانيَّة في المنطقة، ليس فقط على المستوى السياسيّ، ولكن أيضًا على المستوى الديني، فإنه لا يبدو أن إيران تنوي تفويت أي فرصة في العراق سواء حالية أو قادمة، بل إن الأحداث التي تشهدها المنطقة تدفع إيران باتِّجاه إيلاء العراق اهتمامًا أكبر، فسيطرة «داعش» على أجزاء كبيرة من العراق أثبتت أهمِّية العراق الأمنيَّة لإيران، لكونها لعبت دور حاجز لذود خطر هذا التنظيم عنها، وكذلك الأمر في ما يتعلق بالأزمة في سوريا، فإن عدم قدرة إيران على إعلان النصر الإلهي في حلب بعد السيطرة عليها في نهاية ديسمبر 2016، وطبيعة الخلافات حول سوريا بين روسيا وإيران وتركيا، وكذلك أزمة انخفاض أسعار النِّفْط، كلها إشارات تؤكِّد عدم امتلاك إيران رفاهية التخلِّي، ولو جزئيًّا، عن مكاسبها في العراق، وفي مقابل هذا فإن استمرار سياساتها الطائفيَّة في بغداد قد يؤدِّي إلى سيادة حالة «الصِّراعات اللا متناهية" التي يشهدها العراق لفترة طويلة جدًّا، ومن ثَم فقد يتكرر مشهد استغلال «داعش» للانتفاضة العشائرية ضدّ المالكي التي جاءت ردًّا على فضّ المالكي اعتصاماتهم المناهضة لسياساته الطائفيَّة، وذلك ما يُثير المخاوف من "عصر إيرانيّ قادم" قد يمثِّل العراق نقطة انطلاق له، وتجد تلك التخوُّفات دعائمها في التحرُّكات الإيرانيَّة الواسعة في المنطقة، سواء في سوريا أو لبنان أو اليمن.

• **البعد الأمنيّ**: أظهرت الأزمة الأمنيَّة، وتصاعد دور «داعش» في العراق طبيعة الدور الأمنّي الإيرانّي متعدد الوظائف، فمنذ بداية

الأزمة، برز بوضوح الوجود المباشر لعناصر الأجهزة الأمنيَّة والاستخباراتية الإيرانيَّة في العراق، وبدأ انتشارها الميداني بحُجَّة حماية الأماكن والمراقد الدينيَّة، ومساعدة الأجهزة الأمنيَّة العراقيَّة لمواجهة مقاتلي «داعش». ومن المتوقَّع أن يبقى هذا الوجود في المرحلة المقبلة بمبرِّرات، منها إعادة تنظيم القُوَّات الأمنيَّة العراقيَّة، وتقديم الاستشارات الأمنيَّة والاستخبارية لمواجهة الإرهاب، وحماية المراقد الدينيَّة، وبالإضافة إلى هذا الوجود الأمنيّ المباشر، فهنالك الميليشْيَات الشِّيعيَّة في العراق المرتبطة بإيران، التي تمثِّل وجودًا أمنيًّا غير مباشر لطهران. ويمنح هذا البعد الزَّخم الأكثر في تأثير الدور الإيرانيّ في مجريات الأحداث في الساحة العراقيَّة مستقبلًا.

• **البعد الديني:** يتمثَّل في سعي إيران للتحكُّم في المرجعيَّات الدينيَّة الشِّيعيَّة في العراق، وتحجيم تأثير المرجعيَّات ذات التوجُّه العروبي، أو التي لا تعترف بمبدأ ولاية الفقيه، وترسيخ نفوذ المرجعيَّات ذات الأصول الإيرانيَّة، عبر تحجيم الحوزات الدينيَّة في النجف لحساب حوزات مدينة قم الإيرانيَّة.

ثانيًا: مستقبل الدور الإيرانيّ في الأزمة اليَمَنِيَّة:

تشهد الساحة اليَمَنِيَّة منذ اندلاع ثورات الربيع العربيّ مطلع عام 2011 حالة من الصِّراع بين القوى السياسيَّة على من سيتحكَّم في زمام الأمور، والتدهور الأمنيّ في المحافظات كافَّة، والتردِّي الاقتصاديّ وانخفاض مستوى المعيشة، وتفاقمت الأوضاع على الصُّعُد كافَّة بانقلاب الحوثيين المدعومين من إيران على الشرعيَّة اليَمَنِيَّة الحاكمة برئاسة عبد ربه منصور هادي، وسيطرتهم على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014 بقوة السلاح ولغة الحرب لتغيير موازين القوى الداخليَّة وفرض اختياراتها السياسيَّة على المعادلة اليَمَنِيَّة ومستقبل الأزمة من خلال الدعم والمساندة الإيرانيَّة بالمال والسلاح عبر إ في إطار مخطَّطاتها ومشروعاتها الإقليميَّة التوسُّعية المزعومة، ومنذ ذلك التاريخ تَعقَّدَت الأزمة واختلطت الأوراق وازداد تأثير المحيط الإقليميّ، بخاصَّة إيران، في مسارات الأزمة، بدفع الحوثيين لرفض المفاوضات والمبادرات التي طُرحت خلال النصف الثاني من عام 2016 لتسوية الأزمة ما لم تحفظ للحوثيين رقمًا في المعادلة لا يمكن تجاوزه في المعادلة الجديدة بينهما. إذًا هل يتمادى الحوثيون في المواجهات المفتوحة فينزلق اليمن إلى حرب أهلية شاملة، أم تستقر الأوضاع بالتوافق والشراكة الوطنيَّة إذا ما قبلت الأطراف مبادرة المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ الأخيرة؟ وما التأثير الخارجيّ على الأزمة اليَمَنِيَّة؟ وما ملامح المشهد السياسيّ لليمن مستقبلًا؟

1- أهمِّية اليمن الجيو-استراتيجيَّة لإيران:

يمثِّل اليمن أهمِّية جيو-استراتيجيَّة بحكم موقعه على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وسيطرته على واحد من أهم الممرَّات الملاحية، وهو مضيق باب المندب، الذي تمر منه ناقلات النِّفْط عبر البحر الأحمر متجهة إلى قناة السويس ومنها إلى الأسواق الرئيسيَّة في أُورُوبّا والولايات المتَّحِدة، وكذلك امتلاكه ميناء ميدي

المصدر: http://cutt.us/RTnD2

الذي سعى الحوثيون –الوكيل الإيرانيّ– أكثر من مرة –ولا يزالون– للسيطرة عليه بشتى السبل والوسائل، واشتراكه في الحدود مع بعض دول الخَليج، تحديدًا المَمْلَكة العربيَّة السُّعوديَّة قاطرة الوحدة الخَليجيَّة والمناوئ الرئيسي للمخطَّطات الإيرانيَّة في المنطقة(1).

مِن ثَمَّ فإن حصول إيران على موطئ قدم في اليمن يعزِّز حضورها الإقليمي، ويساعدها في السيطرة على المداخل والمخارج الرئيسيَّة لتجارة النِّفْط الدوليَّة، ويقول العلماء الاستراتيجيّون إن من يمتلك النِّفْط أشبه بمن يمتلك الخزانة المليئة بالذهب، ومن يسيطر على ممرَّات عبوره نحو الدول الأُخرَى أشبه بمن يمتلك مفتاح تلك الخزانة، وبما أننا نتحدث عن الخَليج وموارده النِّفْطيَّة وجارته إيران، فتحتاج الناقلات النِّفْطيَّة الخَليجيَّة الخزانة المليئة بالذهب لنقل النِّفْط إلى الغرب مثلًا، إلى المرور عبر الممرَّات الدوليَّة بدءًا بمضيق هرمز فخليج عدن مرورًا بمضيق باب المندب إلى البحر الأحمر فالمتوسط، وأدركت إيران هذا البعد الاستراتيجيّ الهام مفتاح الخزانة، فمضيق هرمز يخضع بالفعل لسيطرتها، وتحاول باستمرار إخضاع باب المندب لسيطرتها، ولا دليل على ذلك أقوى من دَعْمِها محاولة الحوثيين الأخيرة لإسقاط صنعاء، لولا "عاصفة الحزم" بقيادة المَمْلَكة العربيَّة السُّعوديَّة(2).

2- الاستراتيجيَّة الإيرانيَّة في اليمن:

استراتيجيَّة إيران في اليمن من خلال حلفائها الحوثيين في الشمال والحراك المسلَّح في الجنوب كانت بين عدَّة خيارات، بدأت بالبحث عن سُلطة حكم ذاتي في صعدة لدُوَيْلة على الحدود مع السُّعوديَّة مع محاولة خلخلة واختراق الجنوب، ثم طمحت إلى إنشاء تنظيم عسكريّ موازٍ للدولة، وشبيه بحزب، الله ليكون دولة داخل دولة بحيث يكون الحراك المسلَّح في الجنوب جزءًا من ذلك التنظيم، لكن نظام صالح الحاكم سابقًا، بتحالفه مع إيران بشكل مباشر أو غير مباشر والتنسيق عسكريًّا على الأرض، قدَّم خيارًا جديدًا، هو السيطرة الكاملة على اليمن، وهو ما حدث في انقلاب الحوثيين على صنعاء في 21 سبتمبر 2014.

لذلك وضعت إيران اليمن ضمن المجال الحيوي الأوَّل في استراتيجيّتها التوسُّعية وأمَدّت الحوثيين في سبيل تنفيذها باليمن بأطنان من شحنات

---

(1) عبدة سيف القصلي، اليمن.. الأهمية الاستراتيجية والأطماع الدولية والإقليمية، نشوان نيوز، تقارير وتحقيقات، 2010/7/14، http: // cutt.us/VVOmk

(2) مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، التوغل الإيراني والصراعات اللا متناهية في اليمن.. هل ما زال اليمن سعيدًا؟، 21 يوليو 2016، تقارير، http: //cutt.us/3C64k

التسلُّح عبر ايريتريا ضدّ الرئيس السابق على عبد الله صالح، وشكّلت الثَّوْرة اليَمَنِيَّة فرصة سانحة للإيرانيّين لتنفيذ مخطَّطاتهم باليمن، فزادت شحنات التسلُّح للحوثيين ليصبحوا رقمًا قويًّا في المعادلة اليَمَنيَّة للوصول إلى نظام الحكم، ومن ثم القدرة على تنفيذ المخطَّط الإيرانيّ، ودعمت المحاولة الانقلابية السابق ذكرها على صنعاء، وإعلان صنعاء على لسان النائب الإيرانيّ علي رضا زاكاني، العاصمةَ العربيَّةَ الرابعةَ التي باتت امتدادًا للثورة الإيرانيَّة، وهو ما أدَّى إلى استجابة السُّعوديَّة للطلب الرسمي من الرئيس عبد ربه منصور هادي بعد مغادرته اليمن في مارس 2015 بالتدخُّل لإنقاذ البلاد من العدوان الحوثي-الإيرانيّ، واسترداد المدن التي استولى عليها الحوثيين، بتشكيل التحالف العسكريّ العربيّ الذي حرر نحو 70% من الأراضي اليَمَنِيَّة من قبضة الحوثيين، فمنذ تولِّيه سُدَّة الحكم في فبراير 2012 -حتى تاريخ إعداد التقرير الاستراتيجيّ- دعا الرئيس هادي إيران إلى عدم التدخُّل في بلاده قرابة 8 مرات، آخرها في 2016/7/10، وفي مطلع نوفمبر 2016 أكَّدت مصادر أمريكيَّة أنه ضُبطت 5 شحنات للأسلحة محمَّلة في سفن مُبحِرةً من إيران إلى اليمن، وهو ما مثَّل وَقُودًا مستمرًّا لمواصلة الحرب الحوثية المشتعلة ضدّ اليمن شعبًا وشرعيَّةً[1].

وارتباطًا بما سبق، جاء تصريح العميد محمد رضا نقدي القائد العامّ لقوات التعبئة "الباسيج" في سبتمبر 2016 بأن "راية الثَّوْرة الإسلاميَّة ترفرف في اليمن إلى جانب سوريا والعراق"، وتأكيد علي أكبر ولايتي مستشار المرشد الإيرانيّ في أكتوبر 2016 أن إيران لم ولن تقف مكتوفة الأيدي، ولن تتوانى عن دعم حلفائها في اليمن، مشيرًا إلى أن إيران قدّمت الدعم لليمن قدر المستطاع، وستواصل ذلك، وتصريحات المرجعين الدينيين آية الله حسين نوري همداني، وآية الله الشيخ ناصر مكارم شيرازي، في 2016/11/5 بأن جماعة الحوثي تُعَدّ ضمن القُوَّة الإيرانيَّة في الإقليم لمجابهة من سمّتهم الخصوم في الشرق الأوسط، وأن بلادهم لم تتوانَ عن تقديم كل أشكال الدعم لهم[2]، واعتراف وكالة أنباء "فارس"، المتحدثة باسم الحرس الثوريّ، بأن لدى الحوثيين في اليمن صواريخ إيرانيَّة، وأن الحوثيين هاجموا يوم 2016/11/5 مواقع تابعة للجيش اليمنيّ بصاروخ إيرانيّ الصنع يُدعَى "زلزال2"[3].

3- تجلِّيات الدعم الإيرانيّ للحوثيين في اليمن:

تسعى إيران، وَفْقًا لاستراتيجيّتها، إلى إيجاد حالة من عدم الاستقرار وتفجير الوضع العسكريّ يمكن -معها- إعادة صوغ موازين القوى، إلى أن بات اليمن يعيش "واقعًا مأساويًّا" ويقف على مسافة قريبة من الانهيار الشامل والصِّراعات اللا متناهية، بخاصَّة في ظلّ عدم نجاح الجهود الدوليَّة والإقليميَّة في عقد اتِّفاق للسلام بين أطراف الأزمة حتَّى تاريخ إعداد التقرير، وتَجلَّى الدعم الإيرانيّ للحوثيين في اليمن خلال النصف الثاني من عام 2016 في ما يلي:

---

(1) وكالة أنباء الإذاعة والتلفزيون، اتهام ارسال سلاح از ايران به يمن بى اساس است، ٠٥ شهريور ١٣٩٥، http: //soo.gd/Bz7k،
(2) ارنا، المرجع مكارم شيرازي: حرب اليمن اختبار للبشرية 2016/11/09، http: //cutt.us/xWDFp
(3) صحيفة آرمان امروز، عربستان بايد اشتباهات خود در يمن را بپذيرد، 11 آبان ١٣٩٥، http: //cutt.us/tjDCo

• **إفشال خيار المفاوضات:** انطلقت المفاوضات بين الحوثيين وحزب الرئيس صالح من ناحية، ونظام عبد ربه هادي من ناحية أخرى، في الكويت أبريل 2016، واستمرت حتَّى يوليو 2016 دون الوصول إلى نتائج تُذكَر، بخاصَّةً مع إصرار الحوثيين وصالح على الحصول على ما يشبه "الثلث المعطِّل"، في محاولة لاستنساخ تجربة حزب الله في لبنان، كما أُجرِيَت تلك المفاوضات قبل تحقُّق الشرط الأساسي للتسوية السلمية للمنازعات، وهو توافر شروط "نضوجها"، فبالنسبة إلى الحوثيين-صالح، فإنهم يعتبرون أنهم صمدوا أمام الهجمات الجوِّيَّة لقوات التحالف ولا يزالون مسيطرين على صنعاء، ويعتقدون أنهم في مرحلة قطف الثمار. وعلى جانب دول التحالف، فإنهم أدركوا أنهم استنفدوا كل ما في أيديهم، وما أعطته لهم الشرعيَّة الدوليَّة وقرارات مَجلِس الأمن ومَجلِس التَّعاوُن من إمكانيَّات لاستعادة صنعاء وتحجيم التمدُّد الحوثي من خلال الضربات الجوِّيَّة على امتداد أكثر من عام ونصف، ولكن المهمَّة المتبقية لم يعُد من الممكن الاستمرار فيها بالمرونة نفسها وعبر الأدوات نفسها، ولا يمكن القول إن المناطق المحرَّرة استقرَّت تمامًا لقوات الشرعيَّة، ومن ثم فضَّلَت دول التحالف الاستمرار في التفاوضات بينما فشلت المفاوضات بإعلان تحالف الحوثي-صالح المَجلِس الأعلى لليمن[1].

• **رفض المبادرات الدوليَّة والأُمَميَّة:** لا تزال أبواب قَبُول المبادرات الأُمَميَّة والدوليَّة مُوصَدة لعدم حصول طرف الحوثي-صالح على الضوء الأخضر الإيرانيّ، ومِن ثَم رفض مبادرات الحلّ وتسوية الأزمة وإنهاء حالة الصِّراع الدائرة في اليمن ومنها المبادرة الأمريكيَّة المؤرَّخة في 2016/8/25، ومضمونها: تشكيل حكومة وحدة وطنيَّة بمشاركة الحوثيين، وتسليم الأسلحة الثقيلة والباليستية للدَّوْلة، وجلاء الحوثيين عن صنعاء. وهي المبادرة التي قبلتها الدولة اليَمَنيَّة والتحالف العربيّ لحلّ الأزمة وعودة الأمن والاستقرار إلى اليمن رغم انحرافها عن **مرجعيَّات الحلّ السِّياسّي** المبادرة الخَليجيَّة وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني، والقرار الدوليّ 2216 التي تشترط على الحوثيين الاعتراف أولًا بهادي رئيسًا منتخَبًا لدولة تَمرَّدُوا عليها، ثم تسليم السلاح الثقيل وانسحاب مسلَّحيهم من المدن والمؤسَّسات، قبل إشراكهم في أي حكومة[2].

ولَمَّا حصل تحالف الحوثي-صالح على الضوء الأخضر الإيرانّي لكونها تستجيب لأهمّ مطلب للحوثيين وهو تشكيل سلطة توافقية مناصفة أولًا قبل الشروع في تنفيذ ترتيبات الانسحابات وتسليم الأسلحة الثقيلة قبل المبادرة الأخيرة للمبعوث الأممي لليمن إسماعيل ولد الشيخ التي طرحها بتاريخ 2016/10/25 رغم رفض الرئيس هادي لها لنَصِّها على عدة بنود: أوَّلها الاعتراف بالرئيس منصور هادي رئيسًا انتقاليًّا بسلطات محدودة، واختيار نائب جديد للرئيس بتوافُق جميع الأطراف السياسيَّة. ثانيها تشكيل لجنة عسكريَّة وأمنيَّة عُليا تتولى الإشراف على

(1) مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، التوغل الإيراني والصراعات اللا متناهية في اليمن.. هل ما زال اليمن سعيدًا؟، 21 يوليو 2016، تقارير، http: //cutt.us/3C64k

(2) وكالة فارس، http: //fna.ir/CLVWGW، http: //soo.gd/27ua

الانسحاب من المدن وتَسَلُّم الأسلحة الثقيلة. ثالثها تشكيل حكومة وحدة وطنيَّة مناصفةً بين تحالف الشرعيَّة وتحالف الحوثيين وحلفائهم، على أن يبدأ المسلَّحون الحوثيون وحلفاؤهم الانسحاب من المناطق المصنفة تحت الفئة "أ": صنعاء وتعز والحديدة، خلال شهر واحد على الأكثر. رابعها تعديل مسوَّدة الدُّسْتُور الاتِّحادي وَفْقًا للتوافُقات التي تمَّت خلال مؤتمر الحوار الوطني، وأن لا يتجاوز ذلك شهرًا واحدًا عقب توقيع اتِّفاق التسوية. خامسها أن تُجرَى بعد ذلك انتخابات تحت إشراف دوليّ بعد سنة واحدة من سريان مفعول الاتِّفاق[1].

وقد كشفت هذه المبادرة عن جملة من المسائل والتعقيدات في الأزمة مثيرة للجدل، أولها هو الموقف المتباين من هذه الأزمة بين الأطراف الداخليَّة واللاعبين الإقليميين على حدّ سواء، فالطريقة التي تعاملت بها الأطراف اليَمَنِيَّة مع المبادرة -التي لم تزَل تراوح مكانها حتَّى تاريخ إعداد التقرير- بدت في نظر مراقبين لافتة وتثير أكثر من سؤال حول جِدِّيَّة تلك الأطراف في التوصُّل إلى اتِّفاق سلام يُنهِي الحرب الدائرة في بلادها، فحكومة هادي رفضت الخطة من الأساس مؤكّدة التمسُّك الكامل بالمبادرة الخَلِيجيَّة وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني والقرارات الأُمَمِيَّة ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار "2216"[2]، واعتبرتها مكافأة للانقلابين ومدخلًا بنَصِّها على تعيين نائب رئيس للجُمْهُوريَّة يُنقَل له معظم صلاحيات الرئيس لنقل السُّلْطة التنفيذية إلى الحوثيين, بحيث يصبح موقع رئيس الجُمْهُوريَّة رمزيًّا أو جزئيًّا كما عليه الحال في لبنان. وثانيها كيفية تطبيقها لكونها تنطوي على استبعاد تدريجي للرئيس هادي ونائبه علي محسن الأحمر من المشهد السياسيّ، بينما لم تأتِ على ذِكْر مستقبل الرئيس السابق علي عبد الله صالح وقائد الحركة الحوثية عبد الملك الحوثي الواقعَين تحت طائلة العقوبات الدوليَّة، في حين أن أوّل متطلبات حلّ المأزق السياسيّ يكمن في تقدير خبراء ومراقبين في إيجاد وضع مستقبليّ واضح لكل من الرئيس هادي صاحب الاعتراف الدوليّ بشرعيَّة سلطته من ناحية، والرئيس السابق صالح وزعيم الحركة الحوثية عبد الملك الحوثي اللذين تسيطر قواتهما وأنصارهما على العاصمة السياسيَّة ومحافظات عِدَّة في البلاد من ناحية أُخرَى.

وكما هو مفهوم فإن مفتاح حلّ هذا الصِّراع لم يعُد بأيدي اليمنيّين وحدهم، ولكنه بات كذلك بيد دول التحالف الذي تقوده السُّعوديَّة من جهة، وإيران الظهير السياسيّ الاستراتيجيّ للحوثيين من جهة أُخرَى، ولا يبدو في نظر خبراء عديدين أن الرياض ستقبل بشكل قاطع بأيِّ خُطَّة سلام في اليمن لا توفر لها على المدى البعيد -من بين أمور عدة- شريكًا مقبولًا على حدودها الجنوبية تضمن من خلاله دورًا واضحًا في المستقبل السياسيّ لليمن يحفظ الأمن والاستقرار ويقف في وجه المخطَّطات الإيرانيَّة على خاصرتها الجنوبية، وأن يتكفل بتحييد ترسانة الصواريخ الباليستية لدى

---

(1) صحيفة آرمان امروز، استقبال إيران از آتش بس يمني - يمني، 27 آبان ١٣٩٥، http: //cutt.us/t5Hry
(2) فردا نيوز، منصور هادى طرح صلح يمن را رد كرد، 8 ابان 1395، http: //www.fardanews.com/fa/news/583771

الحوثيين ويحدّ من الدور الإيرانيّ لِمَا لإيران من مطامع ومشروعات توسُّعية[1].

وعلى الجانب الآخر ترى آراء كثيرة في المبادرة حلًّا وسطًا يحصل خلاله كل جانب على مطالبه، لكونها تؤمن وتحافظ على الشرعيَّة, وترفض مشروع الحوثيين الذي يُلغِي مؤسَّسة الحكم، فالمبادرة تنصّ على أن يسحب الحوثيون مقاتليهم من المدن الرئيسيَّة, العاصمة صنعاء والحديدة وتعز، ويسلّموا أسلحتهم، وهي نقاط كانت محلّ خلاف بين المتفاوضين، إلَّا عن أن سحب المِيلِيشْيَات والأسلحة يحقّق السلم الأهليّ المطلوب، ويثبّت شرعيَّة قوات الحكومة، وهو أيضًا وسيلة لقياس جدية الحوثيين وحقيقة موقفهم الذي لا يمكن أن يُعرَف من خلال وعود ممثِّليهم في المفاوضات، كما أن أفكار المبعوث الدوليّ تُلزِم الحوثيين خلق منطقة عازلة مع السُّعوديَّة، من خلال سحب كل المسلَّحين داخل الأراضي اليَمَنِيَّة المحاذية للحدود السُّعوديَّة، إلى ما وراء مسافة ثلاثين كيلومترًا تمنع مبرِّرات الاشتباك والعدوان.

م	أتباع الحوثي	م	أتباع صالح
1	صالح الصماد	1	صالح النعيمي
2	يوسف الفيشي	2	قاسم لبوزة
3	اللواء مبارك المشن	3	صادق أبو رأس
4	عبد الله الوهباني	4	خالد الديني
5	سلطان السامعي	5	ناصر النصيري

• **اتخاذ ترتيبات أحادية الجانب:** تَرَتَّب على فشل المفاوضات اتخاذ الحوثي-صالح خطوات منفردة لتعقيد الأزمة بتشكيل التحالف مناصفةً بتاريخ 2016/7/28 **"المَجْلِس الأعلى لليمن"** برئاسة صالح الصماد، المكوَّن من 10 أعضاء 5 للحوثيين + 5 لصالح، وبدء أعماله فعليًّا بتاريخ 2016/8/15 بهدف إدارة شؤون البلاد سياسيًّا وعسكريًّا وأمنيًّا واقتصاديًّا وإداريًّا واجتماعيًّا[2].

هذه الخطوة أحادية الجانب تُعَدّ خرقًا واضحًا لدستور البلاد الذي أقره الحوثيون في فبراير 2015، وللمباحثات الكويتية، أو حتَّى قرار مَجْلِس الأمن الدوليّ القاضي بتسوية الخلافات سياسيًّا بين الأطراف المتصارعة، ولبنود المبادرة الخَليجيَّة ولقرار مَجْلِس الأمن الدوليّ 2216 الذي يطالب "جميع الأطراف اليمنيَّة بالامتناع عن اتِّخاذ الإجراءات الانفرادية التي يمكن أن تقوِّض عملية الانتقال السِّياسيّ في البلاد، ويدعوهم إلى التوقُّف عن جميع الأعمال التي تندرج ضمن نطاق سلطة الحكومة الشرعيَّة»، ويعكس التأييد الرُّوسيّ للمَجْلِس رغم مخالفته الدُّسْتُورية اتجاه المشكلة اليمنيَّة نحو أن تصبح إحدى أوراق اللعب الدوليَّة، ويبدو أن موسكو وجدت في الورقة اليمنيَّة ورقة مقايضة رابحة مع الأطراف اللاعبة في الشأن السُّوري، بالإضافة إلى تخلِّي الأمم المتَّحدة ومَجْلِس الأمن الدوليّ عن حسم مِلَفَّات

---

(1) الف، الف، ادعای سخنگوی ائتلاف عربستان علیه یمن درباره ایران، 13 مهر 1395، http: //alef.ir/vdcdjn0s5yt0nz6.2a2y.html?399087

(2) وكالة تسنيم، چه سرنوشتی در انتظار طرح کری درباره یمن است؟ http: //cutt.us/7QZ5v

المنطقة، والذراع الإيرانيَّة القوية داخل روسيا، لهذا جاء الفيتو الرُّوسيّ على رؤية ولد الشيخ المدعومة من التحالف العربيّ وأمريكا وبريطانيا.

ومنذ ذلك الحين تباعدت رؤية الطرفين الحكومة الشرعيَّة والحَوثيّ-صالح إلى أبعد الحدود في ما يتعلق بتهدئة الأوضاع والإقبال على حلّ الأزمة اليَمنيَّة العالقة، واستدعت الحكومة الشرعيَّة بقيادة هادي إلى:

1- التباحث يوم 21/9/ 2016 حول نقل البنك المركزي من صنعاء التي تسيطر عليها قوات الحَوثيّ-صالح، إلى عدن، لاستعادة سلطة القرار الماليّ للبلاد، وهو ما رفضه الحَوثيّون لأن من شأن ذلك، وفق خبراء الاقتصاد، خنقهم ماليًّا واقتصاديًّا، والتمهيد للمعركة الفاصلة بتحرير العاصمة صنعاء وتجريدهم من أهمّ سلاح استخدموه خلال عامين في مواجهة الحكومة الشرعيَّة، وتسيير آلتهم الحربيَّة وحشد وتجنيد المقاتلين وشراء الولاءات القَبَلية والعسكريَّة[1].

2- الإعلان عن رغبة الحكومة الشرعيَّة في طباعة عملة جديدة، لأن احتياطي العملات الأجنبيَّة لدى البنك المركزي في صنعاء الذي يسيطر عليه الحَوثيّون تراجع إلى 700 مليون دولار بتبديد الحَوثيّين نحو 4 مليارات دولار على عمليَّاتهم العسكريَّة ضدّ الحكومة الشرعيَّة من احتياطي البنك المركزي، في خطوة لإلغاء كل الأموال المنهوبة التي بحوزة الميليشَيات بعد أن تنامى العجز نتيجة تراجع إيرادات الحكومة وانعدام الصادرات الاقتصاديَّة في اليمن نتيجة الحرب العبثية التي تقودها قوات الحَوثيّ-صالح وسيطرتها على البنك المركزي وعلى احتياطيات العملات الأجنبيَّة، كما تواجه الدولة تَحَمُّل أعباء الحفاظ على الشرعيَّة من خلال الاستمرار في دفع رواتب الموظفين في القطاع العامّ وفي المؤسَّسات العسكريَّة وتأمين احتياجات المواطنين. كل ذلك في ظِلّ التراجُع الكبير في نسبة تحويلات كثير من المغتربين اليَمنيّين. يُضاف إلى ذلك الانعدام شبه التامّ للاستثمارات وشلل حركة الإنتاج عمومًا نتيجة لحالة اللا حرب واللا سلم في اليمن"[2].

لم تقف المَمْلَكة العربيَّة السُّعوديَّة قائدة التحالف العربيّ في اليمن موقف المتفرج، ولطالما دعت طرفي الأزمة للدخول في مفاوضات، إذ دعا التحالف العرَبيّ بقيادة السُّعوديَّة يوم 2016/9/26 لعقد تسوية سياسيَّة شاملة في اليمن لا مجرَّد هدنة كما اقترح الحَوثيّون يوم 2016/9/25 لوقف إطلاق النار على الحدود مع السُّعوديَّة مقابل وقف للغارات الجَوِّيَّة التي يشنُّها التحالف على الحَوثيّين، كما قدّمت السفارة السُّعوديَّة في واشنطن مقترَحًا للتسوية السلمية في اليمن يتضمن أربعة بنود: انسحاب القوى من صنعاء ومن المدن الحيوية، ونقل الأسلحة الثقيلة والصواريخ من أنصار الله وحلفائها إلى طرف ثالث، وتشكيل حكومة وحدة وطنيَّة، واحترام أمن وسلامة وحرمة الحدود الدوليَّة[3].

4- نتائج الدعم الإيرانيّ للحوثيين:

منذ بدء المفاوضات والحوار الوطني في مارس 2013 حتَّى نهاية النصف الثاني من عام 2016 لم

(1) ايسنا، انتقال بانک مرکزی از صنعا به عدن وإصلاحات در دولت مستعفی یمن، 29 شهريور 1395، http: //www.isna.ir/news/95062917969/

(2) مهر، امير عبد اللهيان: سكوت دنيا در قبال جنايات سعودى در يمن غير قابل توجيه است، ١٠شهريور ١٣٩٥، http: //soo.gd/wbkz.

(3) تسنيم، السفارة السعوديَّة في واشنطن تنشر مقترَحًا للتسوية السلمية في اليمن، 3016/8/30، http: //bit.ly/2bBk48Q.

تحرز المفاوضات تقدُّمًا أو اختراقًا مهمًّا، إذ سعى كل طرف إلى اجتذاب الآخر إلى أرضيته، فاستمرّ وفد الحكومة الشرعيَّة في تأكيد ضرورة تسليم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة للحكومة الشرعيَّة، وانسحاب الحوثيين من المدن، وما تَرَتَّب عليه من السيطرة على الدولة ومؤسَّساتها، واستئناف العملية السياسيَّة من حيث توقفت بمناقشة مسوَّدة الدُّسْتُور. وفي المقابل، فإن وفد الحوثي-صالح يدعو إلى تشكيل حكومة وحدة وطنيَّة تضمّ الحوثيين والحصول على ما يشبه "الثلث المعطل" أولًا، في محاولة لاستنساخ تجربة حزب الله في لبنان، وهو ما رفضته الحكومة. وباختصار شديد يضع وفد الحكومة الشرعيَّة الانسحاب في المقدّمة، في حين يضع وفد الحوثي-صالح تشكيل حكومة الوفاق الوطني في المقدِّمة، وبينما يضع وفد الحكومة الشرعيَّة تطبيق القرارات الأُمَميَّة في المقدِّمة يضع وفد الحوثي صالح في المقدّمة بناءَ أرضية جديدة للتفاوض تقوم على هدم القرارات الأُمَميَّة، ووضع الأساس لشرعيَّة جديدة.

حزمة تحدِّيات تواجه حلّ الأزمة، منها اعتقاد تحالف الحوثي-صالح أن على الأرض واقعًا جديدًا بتشكيلهم مَجْلِسًا سياسيًّا أعلى ورفضهم تسليم السلاح الذي وضعوا أيديهم عليه للاستقواء به ولفرض شروطهم، أما التحدِّي الأكبر فهو مدى قدرة الإدارة الأمريكيَّة الجديدة برئاسة دونالد ترامب على دعم مشاورات تمكن من إعادة بناء الثقة بين طرفي النِّزاع، والالتزام ببنود المبادرات المقبولة، أضف على ذلك أن إضفاء الطابع الديني المذهبي على الصِّراع عقَّد الأزمة وساعد بدوره الجماعات الإرهابية على كسب أنصار لها والانخراط في جبهات القتال والحصول على بيئة ملائمة للتوسُّع والانتشار، خصوصًا بعد سيطرتها على أجزاء واسعة من محافظة حضرموت وأجزاء من محافظتَي شبوة وأبين.

جملة من الدلائل تؤكِّد أن الحوثيين لا يفضِّلون التفاوض إلا في وقت الضرورة، ولكن شريطة أن لا يخسروا أهدافهم السياسيَّة وشعاراتهم ومبادئهم التي تنطلق من مرجعية الصِّراع الأبدي بين ما يرونه حقًّا وما يَصِمونه باطلًا، لذا تبدو قيم التفاوض والسلام والتعايش قيمًا ثانوية لديهم، بينما الأولوية فقط للأهداف الآيديولوجية والعقَديَّة الكُبرَى التي يؤمنون بها، ولا يعني الاتِّفاق عندهم إلا حلًّا مرحليًّا، ومن الأدلَّة على ما سبق الموقف الحوثي الخارق دائمًا للهُدنات وللالتزامات مع الشعب والشرعيَّة اليَمَنِيَّة مثل:

- رفضهم الالتزام بالمبادرة الخَليجيَّة التي وقّع عليها صالح والقوى السياسيَّة في نوفمبر 2011.
- رفضهم الالتزام بمخرجات الحوار الوطني الذي استمرّ منذ مارس 2013 لمدة عشرة أشهُر وانتهى يناير 2014.
- قرار تقسيم الأقاليم الذي صدر في فبراير 2014 الذي نصّ على تسمية أقاليم ستة في إطار الدولة الاتِّحادية التي جرى الاتِّفاق عليها في الحوار الوطني، وقد ضمّ الإقليم الخامس منها صعدة وصنعاء وذمار وعمران، وسُمّي إقليم آزال، ولكن محاولتهم الانقلابية 2014 ضربت بكل هذه التوافقات عُرض الحائط.
- اتِّفاق الشراكة والسلم 21 سبتمبر 2014، وبروتوكوله الأمنيّ، خصوصًا مسألة نزع السلاح.

• التملُّص من مرجعية القرارات الدوليَّة مثل القرار 2216 ومحاولة تجاوزه بتصوير انقلابهم صراعًا وصدًّا لعدوان، رغم أن عدوانهم صُنّف جرائم حرب في عمران ودماج وصنعاء قبل "عاصفة الحزم" بسبعة أشهُر على الأقلّ. ويُعتبر الإصرار على الحسم وعلى مرجعية هذه القرارات الدوليَّة كأرضية لأي حلّ تفاوضي أساسًا لا بد منه، لكن لا بد من ملاحظة أن التفاوض والسلام والوطن قيم ثانوية في العقل الحوثي المصرّ في وثيقته وأدبياته وخطب زعيمه على النموذج الإيرانيّ.

يبدو أن مبادرات المندوب الأممي لم تمكنه من تحقيق اختراق للأزمة، وأن أطروحاته التي قدمها لم ترقَ إلى مستوى معالجتها، بدليل عدم طرحه مبادرة تلقى قَبُول الطرفين وتحفظ لهما مكتسباتهما، في حين لا تزال الأزمة كما هي، والدماء اليَمَنيَّة لا تزال تنزف، والمدن اليَمَنيَّة الكبرى الثلاث صنعاء وتعز والحديدة لا تزال تحت حصار الحوثيين، والوطن اليمنيّ كله لا يزال على شفير الهلاك، لذلك قدّم ولد الشيخ للرئيس اليمنيّ في نهاية ديسمبر 2016 ما سمَّاه "المقترحات الجديدة" لا "خريطة حلّ" بديلة لمبادرته الأخيرة، فهي ليست أكثر من تجميع مضطرب لمقترحاته السابقة، فهي تدعو أولًا إلى عدم المساس بصلاحيات الرئيس هادي باعتباره رئيسًا منتخَبًا، وإنهاء الانقلاب، وانسحاب المِيلِيشْيَات وتسليم الأسلحة وَفْقًا للمرجعيَّات الثلاث التي تعتمدها الحكومة الشرعيَّة المبادرة الخَليجيَّة، ومخرجات الحوار الوطني اليمنيّ الشامل، وقرار مَجْلِس الأمن الدوليّ 2216 والتوقيع على هذا البند الأول قبل الانتقال إلى البند الثاني من تلك المقترحات، الذي يمثِّل المسار السياسّي الذي تَضمَّن تعيين نائب للرئيس وتشكيل حكومة وحدة وطنيَّة، وأن الضامن للحكومة في إنفاذ هذه المقترحات هو اللجنة الرباعية الأُمَمِيَّة للسلام في اليمن، والضامن للحوثيين هو سلطنة عمان.

وتناسى ولد الشيخ أن الحوثيين راوغوا عند صدور القرار «2216»، فقد رفضوه بدايةً لأنه صدر تحت البند السابع، وهو ما يعني أن لمَجْلِس الأمن الحقَّ في استخدام كل الوسائل، بما فيها القُوَّة، إذا اضطُر إليها لإنفاذه بعد استنفاد الوسائل السلمية عبر السفراء والموفدين الأمميِّين، ثم عادوا عن رفضهم القرار بعد أن تَأكَّد لهم أن ولد الشيخ رغم دعوته إلى مؤتمر جنيف الأوَّل الذي كان يمثِّل اعترافًا مجَّانيًّا بالحوثيين قد اشترط اعترافهم بالقرار الأممي قبل توجيه الدعوة إليهم، فكان أن أعلنوا قَبُولهم القرار خلال انعقاد الجمعية العامَّة للأمم المتَّحِدة عام 2015 حتَّى يذهبوا إلى جنيف لحضور أول لقاء لهم مع الحكوميَّة الشرعيَّة ليحصلوا على شيء من الشرعيَّة، وقد كان، ليُفاجأ الجميع بمن فيهم ولد الشيخ بإعلانهم في أول اجتماعات جنيف رفض القرار «2216»، وقد انتهى جنيف الأوَّل كما انتهى جنيف الثاني الذي عُقد في بيال السويسرية، كما انتهت المشاورات التي استضافتها دولة الكويت قرابة ثلاثة أشهر دون إحراز أي تقدم فعليّ على أرض الواقع لإنفاذ القرار «2216»، ولم يجرِ حتَّى الانسحاب من المدن اليَمَنيَّة الرئيسيَّة الثلاث صنعاء وتعز والحديدة، ولم يتوقّف الحوثيون عن استفزاز الدول المجاورة

وتهديدها، ولم يُفرَج حتَّى عن السجناء السياسيّين، فضلًا عن تسليم الأسلحة وإعادة الأموال المنهوبة أو الانسحاب إلى صعدة.

5- التطوُّرات في المشهد اليمنيّ لصالح الشرعيَّة:

إن سيطرة أحد أطراف الصِّراع على الواقع الميداني وتوسيع رقعة مساحته الجيو-استراتيجيَّة والجيو-سياسيَّة على حساب الطرف الآخَر في أزمةٍ ما، تعطيه القدرة على فرض شروطه وتغيير ميزان القوى لصالحة، ففي حين يبلغ إجمالي مساحة اليمن نحو 587.881 كم2، تسيطر الحكومة الشرعيَّة على ما يقارب على 399.794 كم2 منها، في حين تتحكّم مِيلِيشْيَات الحوثي-صالح على ما يدنو من 176.252 كم2، في حين تُعَدّ المساحة المتبقية من أرض اليمن مناطق صراع ومواجهات مسلَّحة بين الطرفين، وتبلغ نحو 11.835 كم2، وهذه المساحة موزَّعة على طول وعرض البلاد، ولا تقتصر رجاحة كفَّة الشرعيَّة على كونها تُسيطر على المساحة الكبرى من الأراضي اليَمَنِيَّة، بل يُضاف إلى ذلك أنها تُسيطر على المناطق والمحافظات الاستراتيجيَّة كإقليم حضرموت جنوب شرقيّ البلاد، ومحافظة مأرب شمال شرقيّ اليمن، لِمَا تمتلكه من مخزون نفطي كبير يغذِّي كل البلاد[1].

المصدر http://cutt.us/AprG

وبعد فترة طويلة من مماطلة تحالف الحوثي-صالح في قَبُول القرارات الدوليَّة ذات الصلة لتسوية الأزمة اليَمَنِيَّة وإنهاء السيطرة على صنعاء وتسليم الأسلحة للدولة، قرَّرَت الشرعيَّة برئاسة هادي شنّ عملية عسكريَّة بنهاية ديسمبر 2016 سمّتها "الرمح الذهبي" لاستعادة زمام الأمور واسترداد الحديدة وتعز وصنعاء من أيدي مِيلِيشْيَات الحوثي-صالح، وقد نجحت قوات الشرعيَّة من خلال العملية العسكريَّة المدعومة جوًّا من قوات التحالف العربيّ في استرداد بعض المدن الهامَّة في منطقة ذباب الساحلية التابعة لمحافظة تعز -كانت تحت سيطرة الحوثي- ومنها موقع الخزان وجبال العمري والسنترال، ومرتفعات العويد والنوبة، كما تَقدَّمَت قوات الشرعيَّة في نهم وتعز والبيضاء وفي جبهة الوازعية جنوب الطريق إلى مفرق مديرية الوازعية ومدينة البرح على الطريق الرئيس الرابط بين تعز والحديدة، ثم التقدُّم باتِّجاه منطقة العياري

---

(1) اليمن.. تَقدُّم للقوات الشرعية في محور باب المندب، شرق أوسط، سكاي نيوز، 2016/12/31، http: //cutt.us/4il3w

القريبة من مدينة هجدة غرب تعز، وتحاصر قوات الشرعيَّة معسكر العمري، الذي يتمركز فيه الحوثيون من اتِّجاهات عِدَّة، على نحو أجبر بعض القادة في قوات الحوثي-صالح على الانضمام إلى صفوف قوات الشرعيَّة بعد دعوة نائب الرئيس علي محسن الأحمر القادة العسكريّين في قوات صالح إلى الانضمام إلى قوات الشرعيَّة لمواجهة تمرُّد الحوثي واستعادة الشرعيَّة[1].

وقد أحدثت سيطرة قوات الشرعيَّة على مدينة المخاء الواقعة على خطّ الساحل الغربي بمحافظة تعز وفرض السيطرة عليها وعلى مينائها الاستراتيجيّ تحوُّلًا في ميزان القوى الداخلي في الصِّراع الدائر في البلاد لصالح الرئيس هادي وقوات الشرعيَّة، وتعني السيطرة على المخاء استراتيجيًّا قطع شريان إمداد رئيسي للأسلحة عن الحوثيين وقوات صالح من خلال السيطرة على أهمّ ممرّ بحريّ للتهريب، كما أنها ستؤدِّي إلى تخفيف معاناة أهل تعز وفتح متنفَّس جديد لهم، وفتح المجال نحو ميناء الحديدة تمهيدًا للسيطرة على كامل الساحل اليمنيّ بما فيه الحدود مع السُّعوديَّة، وإذا واصلت قوات الشرعيَّة تقدُّمها واستطاعت السيطرة على ميناء الحديدة وكامل الساحل اليمنيّ، فستصبح مِيلِيشْيا الحوثي-صالح محاصَرَةً جوًّا وبحرًا ويضيق الخناق عليها أكثر فأكثر.

وتكمن أهمِّية تحرير المخاء، الواقعة على بعد 96 كيلومترًا من مدينة تعز، في سيطرة قوات الشرعيَّة، على مينائها القديم والاستراتيجيّ، المطلّ على البحر الأحمر، الذي يبعد عن منفذ باب المندب، ممرّ الملاحة الدوليَّة، بنحو 72 كيلومترًا، فسيطرة الجيش الوطني اليمنيّ على مدينة المخاء ومينائها الهامّ، التي تطلّ على أهمّ ممرَّات النقل على الطريق البَحْرِيَّة البحر المتوسط والمحيط الهندي وشرق إفريقيا، مكنت الحكومة والجيش اليمنيّ من تأمين الممرّ الدوليّ الذي يمرّ من خلاله أكثر من 1000 قطعة بَحْرِيَّة يوميًّا، كما أن تأمين الساحل الغربي لليمن من المخاء إلى ميناء ميدي في حجة غربيّ البلاد -الأخير يقع تحت سيطرة الجيش الوطني- سيعمل على خنق أوردة تهريب الأسلحة إليها، وكما تَكوَّنَت إمبراطورية الحوثي-صالح من المخاء فستخنق أيضًا من المكان ذاته[2].

المصدر: http://cutt.us/8pY5q

بناء على ما تَقَدَّم يمكن تصوُّر **عدة سيناريوهات** تتعلق بمستقبل اليمن، منها **سيناريو عودة الصِّراع من** جديد بشكل متسع، بخاصَّة في ظلّ إدراك تحالف الحوثي-صالح أنهم ما زالوا يحقّقون مكتسبات على الأرض بسيطرتهم على العاصمة صنعاء، وإعلانهم المَجْلِس

(1) اليمن.. تَقدُّم قوات الشرعية في صنعاء ونهم وتعز والبيضاء، العربيَّة نت، 2016/12/27، http: //cutt.us/H3am6
(2) مراقبون: تحرير مدينة المخاء يرجح كفة "الشرعية" في اليمن، إرم نيوز، http: //cutt.us/PFSad

الأعلى لليمن وحكومة الإنقاذ، ورغم فقدانهم مواقع استراتيجيَّة من محافظتَي الحديدة وتعز مع استئناف عاصفة الحزم بشكل أكبر، ولكن هذا السيناريو يتطلب تكلفة مالية ضخمة وحسابات سياسيَّة جديدة في ظلّ توجُّهات الإدارة الأمريكيَّة الجديدة، مما يجعله ضعيفًا، **وسيناريو ثانٍ يدور حول استمرارية التفاوضات** وطرح المبادرات، ويفترض هذا السيناريو أن الأزمة في اليمن يمكن أن تؤول إلى التهدئة، من خلال الضغط الأممي على أطراف الأزمة لقبول مبادرة المبعوث الأممي، إلا أن هذا الموضوع يتوقف على مدى جدية أطراف الصِّراع به في ظلّ مراوغة الحوثيين في قَبُول القرارات الدوليَّة ورفضهم إياها بعد قَبُولها، وهو سيناريو ضعيف أيضًا.

وسيناريو ثالث هو المرجَّح، يدور حول حلّ سياسيّ يعقب النجاحات العسكريَّة لقوات الشرعيَّة وتحقيقهم نصرًا استراتيجيًّا، مما يجعل تحالف الحوثي-صالح يعيد حساباته السياسيَّة والتباحث حول قَبُول تسليم الأسلحة للدولة وإنهاء السيطرة على صنعاء بعد سيطرة قوات الشرعيَّة على عديد من المدن والمناطق الاستراتيجيَّة، إذ أجمع المراقبون على أن تحرير المخاء يشكِّل منعطفًا مهمًّا على الأرض، ويفتح الطريق أمام مرحلة جديدة لاستكمال تحرير بقية المناطق التي لا تزال تحت سيطرة الحوثيين، وفي حال استعادة محافظتي تعز والحديدة بشكل كامل اللتين تضمَّان ثلاثة موانٍ المخاء والحديدة والصليف بالإضافة إلى مضيق باب المندب الاستراتيجي، فسيعني ذلك خسارة الحوثيين لسيطرتهم على جميع المنافذ البَحْرِيَّة، ومن ثم إنهاء السيطرة على صنعاء.

» المحور الثالث
مستقبل الدور الإيراني" في الأزمة السورية.. صعود أم أفول؟

لا يعني حسم أزمة داخليَّة لدولة تموج بالأزمات والاضطرابات بين أطرافها وحلفائهم الإقليميين والدوليّين لصالح أطراف ضدّ أطراف أُخرَى متحالفة إنهاء الأزمة أبدًا ووصولها إلى مرحلة اللا عودة، وإنما الأهمّ في تاريخ الأزمات والحروب الداخليَّة أو الدوليَّة هو ما يُسَمَّى بـ"الخطوة التالية"، أو من يتولَّى زمام الأمور بعد الحسم لصالح تلك الأطراف مقابل خسارة الأطراف الأُخرَى في معادلة الصِّراع، إذ يبدأ كل طرف من الأطراف المنتصرة في إعادة حساباته السياسيَّة والاستراتيجيَّة لتعظيم مكاسبه ولو على حساب طرف ضمن فريقه الرابح، فإيران وروسيا اللتان تقاطعت مصالحهما في سوريا، دعمتا نظام الرئيس السُّوري بشار الأسد بالمال والسلاح لحسم المعركة، ورفض إيران أي تسوية سياسيَّة، وكثَّفا دعمهما بشدة **منذ مطلع يونيو حتَّى نهاية ديسمبر** 2016 لكسر المعارضة بلا رجعة باستخدام القُوَّة المفرطة برًّا وجوًّا في مدينة حلب التاريخية وإسقاطها قبل تَسلُّم الرئيس الأمريكيّ الجديد دونالد ترامب مفاتيح البيت الأبيض في 20 يناير 2016.

وبينما لم تُلقِ المعركة أوزارها، وأعلن النِّظام السُّوري في 22 ديسمبر 2016 سيطرته بشكل كامل على المدينة التاريخية بخروج آخر فوج للمسلَّحين منها بفضل الدعم الرُّوسِيّ-الإيرانيّ لتغيير توازنات القوى داخل سوريا خلال المرحلة القادمة، اندلعت خلافات بين روسيا وإيران حول الاتِّفاق الرُّوسِيّ-التُّرْكِيّ المتعلق بوقف الأعمال القتالية في سوريا في

نهاية ديسمبر 2016 في ظلّ غياب الدولة ساحة المعركة سوريا والدولة مدبرة المعركة إيران على نحو جعل المراقبين للشأن السُّوري يطرحون الأسئلة حول المسارات المحتملة التي يمكن أن تنتهي إليها الأزمة في سوريا، سواء بسبب تصاعد حدة الخلافات حول أدوار بعض الأطراف المنخرطة في الصِّراع السُّوري، على غرار مِيلِيشْيَا حزب الله، أو بسبب تزايد احتمالات وصول موسكو وواشنطن، في عهد إدارة الرئيس الأمريكيّ الجديد إلى تفاهمات قد لا تتوافق بشكل كبير مع مصالحها، وأثر ذلك على الاستراتيجيَّة الإيرانيَّة التوسُّعية في المنطقة في ظلّ توجُّهات روسية بدت على السطح مغايرة للتوجُّهات الإيرانيَّة مع مجيء رئيس أمريكيّ جديد يحمل أفكارًا وتوجُّهات قد تبدو مغايرة عن سلفة تجاه إيران ودورها التوسُّعي في الإقليم.

أولًا: محاور عرقلة إيران التسوية السياسيّة للأزمة السُّوريّة:

عادةً ما تلجأ الدول غير الراغبة في التسوية السياسيَّة لأزمة ما إلى حزمة من المحاور تصب في اتِّجاه الخيار العسكريّ لحسم الأزمة لصالح شريك استراتيجيّ لتلك الدول في تنفيذ أجندة إقليميَّة ودوليَّة مغايرة للأجندات المطروحة في الإقليم، وفي هذا السِّيَاق تأتي إيران التي قدّمت الخيار العسكريّ لوَأْد الثَّوْرة السُّوريَّة وحسم الأزمة لصالح حليفها الأسد، وعبَّرَت الجُمْهُوريَّة الإيرانيَّة عن ذلك من خلال مواقفها السياسيَّة المُعلَنة من مؤتمرات جنيف السابقة ودعمها العسكريّ اللا محدود لنظام الأسد عبر بنادقها المأجورة وعبر الدعم المادّي خلال النصف الثاني من عام 2016 لإسقاط حلب وإنهاء الأزمة، وذلك لعِدَّة أسباب بهدف عرقلة أي تسوية سياسيَّة، **يقف على رأسها:**

1- المحور السياسيّ:

يمكن اعتبار هذه النقطة مركزية في السِّيَاسَة الإيرانيَّة، لأن إيران ترى بقاء الأسد خطًّا أحمر لا يمكن تجاوزه لأسباب تحمل طابعًا مذهبيًّا، بالإضافة إلى الامتيازات التي منحها الأسد لنفوذها في سوريا، لذلك تدافع عن بقائه في كل المحافل الدوليَّة، كما تعتبر سوريا ذاتها هدفًا استراتيجيًّا لإيران بوقوعها في عمق الحزام المذهبي الذي يمتدّ من العراق مرورًا بسوريا وصولًا إلى لبنان فالخَلِيج العربيّ، وتطور هذا المشروع التوسُّعي مع وصول الرئيس السابق أحمدي نجاد إلى سُدَّة الحكم بتدشينه "الخطة التنموية الخامسة" ضمن إطار ميثاق أفق العشرين عامًا الأفق العشريني الذي تَأَسَّس على قاعدة مَذهَبيَّة لتحويل إيران بحلول عام 2025 "إلى المركز الأوَّل إقليميًّا على الصُّعُد كافَّة»[1].

إذًا فهي تدرك أن سقوط بشَّار يمهد الطريق لاستقبال المخاطر على حدودها، وفقدانها حليفًا أساسيًّا وورقة ضغط قوية ضدّ الغرب وإسرائيل، في حين سيجعل نجاحه سوريا خاضعة لإيران كالحال في العراق، وإن حصل ذلك فإن مجال النُّفُوذ الإيرانيّ سيمتدّ من غربيّ أفغانستان إلى بيروت، وهذا بدوره سيُحدِث تحوُّلًا جذريًّا في ميزان القوى في المنطقة، وسيحقق الحلم الإيرانيّ لتكون القوى المهيمنة في الخَلِيج العربيّ، وهذا الوضع الجديد يتيح لإيران أن تدفع القوى

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، إيران في أفق عام 2025، وحدة تحليل السياسات | 01 مايو، 2016، http: //cutt.us/ uKL3K

الدوليَّة الكبرى إلى التخلِّي عن أفكارها لتدمير إيران، لكون نفوذها الذي يتوسَّع تدريجيًّا قد يشكِّل مخاطر لا يمكن التنبُّؤ بنتائجها، وإضفاء الشرعيَّة على النِّظام داخل إيران أو دول المنطقة لتكون شرعيتها أبعد ممَّا هي عليه الآن.

وارتباطًا بما سبق، تخدم سوريا استراتيجيَّة إيران الواسعة بالمنطقة، فهي تمثِّل الرابط الحيوي بين طهران وحزب الله، الذي يُعتبر أحد أهمّ مخرجات الثَّوْرة الإيرانيَّة، وهم أعضاء في محور المقاومة ضدّ إسرائيل والطموحات الغربيَّة في المنطقة، كما تؤمّن سوريا لطهران الدفاع عن ممرَّات عبور السلاح للحزب في لبنان من ناحية، والتصدّي -وَفْقًا للاستراتيجيَّة الإيرانيَّة- للمحور الإقليميّ العربيّ الذي يهدف إلى احتواء القُوَّة الجيو-سياسيَّة المتزايدة لإيران من ناحية أُخرَى، فسوريا تُعتبر القلب بالنسبة إلى الاستراتيجيَّة الإيرانيَّة، وما تصريح المرشد الإيرانيّ على خامنئي في أغسطس 2016 بـ"إذا لم نقاتل في حلب وفي سامراء، فيلزم علينا أن نقاتل في كرمانشاه وفي طهران"[(1)]، وكذا تصريح المفكر الإيرانيّ مهدي طيب في عام 2014 بـ"إذا هاجمنا الأعداء وكانوا يريدون أخذ إما سوريا وإما محافظة خوزستان، فإن الأولوية هنا المحافظة على سوريا، فإذا حافظنا على سوريا معنا، فإن بإمكاننا استعادة خوزستان أيضًا، ولكن إن فقدنا سوريا، فلا يمكننا أن نحافظ على طهران"، ثم تصريح محمد علي جعفري في نوفمبر 2016 بأن "إيران وحدها هي التي تقرِّر مصير سوريا، وعلى الدول الكبرى أن تتفاوض معها لتحديد مصير دول المنطقة بما فيها سوريا"، إلا أدلَّة على ذلك، وهذا ما جعلها:

• ترفض العملية التُّرْكيَّة التي شنَّتها أنقرة في 2016/8/24 على شمال سوريا في جرابلس لحماية الحدود التُّرْكيَّة وقطع الطريق على الحزب الديمقراطي الكردستاني السُّوري للسيطرة على جرابلس والتلاحم مع أكراد شمال غرب سوريا في مِنطَقة عفرين، الذي تعدُّه خطرًا استراتيجيًّا على أمنها القومي"[(2)].

• ترفض اتِّفاق الهدنة الذي وقَّعَته القوتان الأمريكيَّة والرُّوسِيَّة في سبتمبر 2016 لإرساء "هدنة" بين الأسد وفصائل المعارضة لوقف الحرب، الذي بدأ تطبيقه اعتبارًا من أول أيام عيد الأضحى 2016/9/12، وانتهى في 2016/9/19 دون تمديد بسبب الخلافات الأمريكيَّة-الرُّوسِيَّة حول قائمة التنظيمات الإرهابية وتحديد المعارضة المعتدلة والمعارضة المسلَّحة والانسحاب المتزامن من قوات بشار والمعارضة من طريق الكاستيلو الاستراتيجيّ.

المصدر: http://cutt.us/c٣SRI

(1) وكالة تسنيم، تسنيم، ايران وروسيه متحدين اصلى دولت وملت سوريه هستند، 19 مهر 1395
(2) انتخاب، واكنش ايران به ورود تانک‌هاى تركيه به سوريه، ۰۴ شهريور ۱۳۹۵، http: //soo.gd/u07r

• تقف ضدّ العملية السياسيَّة التي تَبَنَّتْها روسيا وتركيا نهاية ديسمبر 2016، ممَّا أدخلها في صراع بينيّ مع الرُّوس الذين لا يتمسكون بالأسد ولا يمانعون في رحيله في أول تفاهم دوليّ مع الولايات المتَّحدة لحل سياسيّ للمِلَفّ السُّوري، وتبرز قضيَّة حزب الله اللبناني، الذراع العسكريَّة لإيران في المنطقة ومستقبل وجودها في سوريا، كما تتحفظ إيران حول مسألة طبيعة الدولة السُّورِيَّة المقبلة كنتيجة من نتائج الحرب الدائرة، فإيران تعمل على استعادة نظام الأسد لكامل الأرض السُّورِيَّة، فهي لا تقبل بقيام أي كانتون كردي أو إدارة ذاتية في سوريا، لا تمسُّكًا بوحدة الأرض السُّورِيَّة بل لكي لا يطالب أكراد إيران المحذوفون من القاموس السياسيّ الإيرانيّ، وهم أضعاف أكراد سوريا، بمطالب سياسيَّة مشابهة لأقرانهم في كل من العراق وسوريا، إضافة إلى أن استعادة الأسد نفوذَه في سوريا يعني الهيمنة الإيرانيَّة على حدود دولة الأسد(1).

وهذا ما يدحض ردود القائد السابق للحرس الثوريّ اللواء همداني قُتل في سوريا في أكتوبر 2015 على تساؤل الشعب الإيرانيّ: «لماذا ذهبنا إلى سوريا؟"، التي نُشرت في نوفمبر 2016، بأن "سوريا: أول دولة تعترف رسميًّا بإيران الثَّوْرة، وأغلقت خطّ أنابيب النِّفْط العراقيّ الذي كان يصل إلى البحر المتوسط عبر أراضيها على نحو ألحق خسائر فادحة بالعراق، لكونها ضربت الشريان الاقتصاديّ له، وعَبْر هذا العمل قَلَّت المكاسب السُّورِيَّة، إذ كانت تحصل على أرباح طائلة من ترانزيت وانتقال النِّفْط عبر أراضيها، وفتحت لإيران أبواب مخازن الذخيرة في الوقت الذي كنا فيه نحتاج إلى العتاد والذخيرة العسكريَّة، بخاصَّة بعد أن امتنع عديد من الدول عن تسليمنا السلاح الذي كنا قد اشتريناه منهم، بحُجَّة أن الثَّورة ستسقط، وأيضًا في أثناء الحرب العراقيَّة–الإيرانيَّة، كانت سوريا تمنحنا الصواريخ، في الوقت الذي لم تُعطِنا فيه أي دولة ولو رصاصة فشنك، في الوقت الذي كانت فيه سوريا في المعسكر الشرقي، وكان لديها اتِّفاق مع الاتِّحاد السوفييتي"(2).

2- المحور العسكريّ:

تَجَلَّى البعد العسكريّ الإيرانيّ في سوريا بمظاهر استقطاب متعددة لبنادق المِلِيشْيَات الطائفيَّة المأجورة التي استقدمتها من لبنان والعراق وأفغانستان وغيرها، ممَّا أدَّى إلى تعاظم النُّفُوذ الإيرانيّ في سوريا وسيطرتها على قرار نظام الأسد من خلال انتشار تلك المِلِيشْيَات في غالبية المناطق السُّورِيَّة وقتالها ضدّ الشعب السُّوري تحت شعارات مَذْهَبِيَّة، وارتكابها مجازر وحشية فاقت المجازر الصهيونية والنازية في قتل الأغيار، فاستولت على منطقة القصير بريف حمص الغربي وعلى غالبية الشريط الحدودي اللبناني السُّوري وعلى محيط العاصمة دمشق، وشاركت كذلك في معارك حلب وريفها، وحاولت شراء ذمم مِلِيشْيَات الشبيحة بهدف إضعاف "الجيش العربيّ السُّوري» لتكون يدها العسكريَّة هي العليا في سوريا، وفي بادئ الأمر وصف

(1) مصطفى تركي، الصراع الروسي الإيراني على سوريا.. تقاسم نفوذ أم تصفية حسابات، 1 ديسمبر 2016، بلدي نيوز، http: //cutt.us/bjX6Z

(2) وكالة فارس، سخنان منتشر نشده شهيد همدانى درباره دلايل حضور ايران در سوريه ۱۶/۰۸/۹۵، http: //cutt.us/qFfSH

المرشد الأعلى خامنئي ذهاب الإيرانيّين للقتال في سوريا بالهجرة والجهاد، كذلك وصفه بالدفاع عن أهل البيت، وقال إن باب الشهادة قد فُتح من جديد، ثم اختصر هذه التسميات كافَّةً أخيرًا بـ"الحرب على الكفر" في أكتوبر [1] 2016.

وتشير التقديرات إلى أن إجمالي القُوَّات الإيرانيَّة والقُوَّات الموالية لإيران في سوريا يُقَدَّر بأكثر من 70 ألف شخص، بمن فيهم قوات الحرس النخبة 8–10 آلاف وقوات الجيش 5–6 آلاف والمِلِيشْيَات العراقيَّة نحو 20 ألف شخص، والمِلِيشْيَات الأفغانية الفاطميون 15–20 ألفًا، وحزب الله اللبناني 7–10 آلاف، والمِلِيشْيَات الباكستانية زينبيون، ومن الدول الأُخرَى 5–7 آلاف، والنقطة المهمَّة أنه بناء على التقارير الداخليَّة لقوات الحرس الثوريّ الإيرانيّ فإن القُوَّات المتبقية من الجيش السُّوري أقلّ من 50 ألف عسكريّ، وقوات الحرس الثوريّ هناك أكثر من القُوَّات السُّوريَّة، ومِن ثَمَّ تسيطر على المشهد[2].

ولم تكتفِ إيران بذلك، بل أعلنت في أغسطس 2016 عن تشكيل قوات عسكريَّة شِيعيَّة عابرة للحدود، ففي حوار له أجراه مع موقع مشرق نيوز الإيرانيّ بتاريخ 2016/8/18، أعلن أحد قيادات الحرس الثوريّ الإيرانيّ في سوريا العميد محمد علي فلكي عن تشكيل قوات عسكريَّة شِيعيَّة عابرة للحدود تحت عنوان "الجيش الشيعيّ الحر" مقرّها سوريا، ويتكون الجيش الحر ووَفْقًا لـ"فلكي" من: لواء فاطميون نواة الجيش الشيعيّ الحُرّ ليضمّ جميع الشِّيعَة من الأقوام والملل كافَّة في العالَم، و"لواء زينبيون" و"لواء حيدريون" الذي يضمّ شيعة العراق، و"لواء حزب الله" الذي يتفرع إلى جناحين، يتشكل الأوَّل من شيعة لبنان والآخر من شيعة سوريا، وأغلب عناصر حزب الله في سوريا ينحدرون من شيعة دمشق ونبل والزهراء، وجميع هذه الألوية العسكريَّة الشِّيعيَّة تُعَدّ النواة الأولية لتشكيل الجيش الحُرّ الشيعيّ بقيادة قاسم سليماني في المنطقة[3]. بذلك يكون التدخُّل الإيرانيّ في سوريا ورفض التسوية السياسيَّة قد اتّخذ «طابعًا طائفيًّا"، ولم يتوانَ كل هؤلاء عن إظهار هدفهم المذهبي من وراء المجيء إلى سوريا.

ثانيًا: تضارب المصالح الإيرانيَّة-الرُّوسيَّة في سوريا:

"لا يوجد في السِّيَاسَة صداقة دائمة ولا عداوة دائمة، وإنما توجد مصالح دائمة، فحيثما اتسقت المصالح لدولتين أو أكثر من الدول تَوَطَّدت العَلاقة، وإذا تعارضت المصالح توترت العَلاقة"، واتساقًا مع هذه القاعدة، عندما تعارضت المصالح الرُّوسِيَّة–الإيرانيَّة في حلب نهاية ديسمبر 2016 رغم التقارب والاتِّفاق بين الدولتين على كسر المعارضة ووأد الثَّوْرة قبل مجيء ترامب، أو على أقلّ تقدير رغبتهما في قلب موازين الصِّراع بسوريا، وتغيير الوقائع على الأرض، لتكونا الطرف الأقوى في أي

(1) الميليشيات الطائفية تتصدر المشهد السُّوري، الجزيرة نت، 2016/12/16، http: //cutt.us/wtv07
(2) أبعاد الدور الإيراني في معركة حلب الدائرة في سوريا، تقرير الحالة الإيرانية لشهر أكتوبر 2016، الرياض، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، ص50.
(3) إذاعة فردا، يک فرمانده سپاه: تشكيل ارتش آزادى‌بخش شيعى به رهبرى سليمانى، ۲۸.مرداد.۱۳۹۵
http: //www.radiofarda.com/a/f2-iran-irgc-falaki-afghans-in-syria-shiites-free-army/27931791.html

مباحثات مستقبلية، فمن امتلك الميدان امتلك تحسين شروط التفاوض حال الدخول في أي مفاوضات مستقبلية، إلا أن روسيا استبعدت إيران وحليفها الأسد من حضور المفاوضات مع الجانب التُّركِيّ بشأن وقف إطلاق النار في المدينة التاريخية، وهو الغياب الذي ربما استفز إيران، لذلك عملت على عرقلة الاتِّفاق مرارًا، لإيصال رسالة إلى موسكو مفادها أن أي اتِّفاق يجب أن يمرّ من طهران، لكن ذهب البعض إلى أن التجاهل الرُّوسِيّ لإيران، والتعامل معها بنظام "الوصيّ"، هو رسالة رُوسِيَّة إليها بأن دور موسكو في سوريا ليس كدور أمريكا في العراق، وأن موسكو دخلت سوريا خدمة لمصالحها، لا لتسليم سوريا لإيران[1].

فلطالما توجست روسيا من زوال الورقة السُّورِيَّة، إذ يدرك الساسة الرُّوس أن التنازل عن سوريا سيجلب لها خسائر اقتصاديَّة فادحة نتيجة تصفية وإلغاء العقود الاقتصاديَّة الاستثماريَّة والعسكريَّة الكبرى الموقَّعة مع دمشق أن تُستبدل بها مصادر تُفقِدُها ثِقَلَها وميزاتها الاستراتيجيَّة في المنطقة، إذ يبلغ حجم الاستثمارات الرُّوسِيَّة القائمة في سوريا 19.4 مليار دولار، ولديها فرص لتصدير البضائع إلى سوريا يبلغ متوسطها السنوي 1.1 مليار دولار[2]، وشركات في سوريا في مجالات البنية التحتية والطاقة والسياحة، وفي مقدّمة هذه الشركات شركة "استروا ترانس جاز" في مجال الغاز الطبيعي التي تنفّذ مشروعًا بقيمة 1.1 مليار دولار، وتنشئ مصنعًا على بعد 200 كم شرق حمص، وهي الداعم الفنِّي لمشروع خطّ الغاز العربيّ، كما تشترك شركة "تات نفت" الرُّوسِيَّة للطاقة في مشروع مع شركة النِّفْط الوطنيَّة السُّورِيَّة، بالإضافة إلى شركات أُخرَى في مجالات الصُّلْب والنقل والطاقة النوويَّة والمعدَّات الزراعية، ولديها أيضًا فرصة المشاركة في مشروعات إعادة إعمار سوريا المقدَّرة بنحو 60 مليار دولار[3].

كذلك تمتلك روسيا عقود تسليح مع نظام الأسد قُدرت بـ4 مليارات دولار عام 2011، وغدت سوريا تحتلّ المرتبة السابعة دوليًّا بين كبار المشترين للأسلحة الرُّوسِيَّة، فبين عامَي 2000 و2010 باعت روسيا لسوريا أسلحة بـ1.5 مليار دولار. وتورّد روسيا سنويًّا 17% من إجمالي صادرات السلاح العالَمِيَّة، ويستوعب الشرق الأوسط 16% من إجمالي تلك الصادرات، وهو ثاني أكبر سوق للسلاح الرُّوسِيّ بعد جنوب شرقي آسيا، وأكثر دولة تستورد السلاح الرُّوسي هي سوريا[4].

وستفقد روسيا بنظام مُعادٍ لموسكو غير صديق لها في سوريا تلك العقود، لا الاقتصاديَّة فقط بل العسكريَّة أيضًا، لكونها تصبّ في النهاية لصالح الاقتصاد الرُّوسِيّ، كما ستفقد القيمة الاقتصاديَّة لتنازلها لسوريا عن 9.8 مليار دولار من إجمالي الديون السُّورِيَّة للاتِّحاد السوفييتي البالغة 13.4 مليار دولار، وهي أن تصبح شريكًا

(1) راديو فردا، مخالفت روحانى با درخواست آمريكا براى توقف پروازهاى جنگى برفراز شمال سوريه، ١٥مهر ١٣٩٥، http: //www. radiofarda.com/a/o2-rouhani-syria-/28005754.html
(2) حمزة عماد الدين موسى، روسيا: عن الموقف الروسي ضدّ الثورات العربيَّة في ليبيا وسوريا، نور سورية، 2012/3/20.
(3) عاطف معتمد، العَلاقات العربيَّة الروسية في ظلّ التحوُّلات الدولية، ورقة عمل في: ملتقى العَلاقات العربيَّة الروسية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2009.
(4) المرجع السابق.

تجاريًا واستثماريًا مفضَّلًا لدى سوريا، ومن ثم فهي تتمسك بالورقة السُّوريَّة مستفيدةً في ذلك من ضياع الورقة الليبية وحجم الخسائر الاقتصاديَّة الرُّوسيَّة التي ترتبت على سقوط هذا النِّظام الحليف لروسيا في المنطقة، فهي لم ينَلها من غنائم الحرب على ليبيا أي شيء سواء عقود إعادة الإعمار(1).

كما تتخوَّف موسكو من معادلة سياسيَّة جديدة لم تكُن فيها موسكو رقمًا ولاعبًا مؤثِّرًا: يعتبر صناع القرار الرُّوس أن سوريا هي الورقة الأخيرة لها في المنطقة، بعد ضياع ورقات عديدة آخرها الورقة الليبية، فوجودها في سوريا يجعلها لاعبًا ورقمًا مؤثِّرًا في المعادلة الجديدة في الداخل السُّوري وفي الإقليم كله حال إعادة ترتيب الخريطة السياسيَّة للمنطقة بالكامل لتعظيم ميزاتها الاستراتيجيَّة، ومن ثم يضمن لها الاستمرار في تنفيذ حلمها القديم ومشروعها بإعادة أمجاد روسيا القيصرية في المياه الدافئة بالمنطقة، ومن ثم فهي تدرك أن زوال تلك الورقة سيُقصِيها من المنطقة نهائيًا بلا رجعة في إطار توازنات القوى الجديدة المُعَدَّة أُورُوبّيًّا وأمريكيًّا في إطار توزيع الأدوار وتقسيم الغنائم(2).

هكذا يرى المراقب للمشهد الرُّوسيّ أن موسكو ستظل على موقفها من الأزمة السُّوريَّة مع بعض المناورات السياسيَّة في شتَّى الاتِّجاهات على الرغم من الضغوط الدوليَّة التي تُمارَس عليها، وهذا يدلّ على أن روسيا تسعى للثأر لكرامتها لتلقِّيها عددًا الصفعات منذ سقوط العراق حتَّى ليبيا، وتأكيد هيبتها الدوليَّة، ويعكس ذلك حرص الرئيس بوتين على تأكيد جدارته بزعامة روسيا قوية، لا ضعيفة خاضعة للهيمنة الأمريكيَّة، لذلك سيضع نصب عينيه حتميَّة اتخاذ مواقف قويَّة للدفاع عن مصالح روسيا الحيوية حتَّى يبقى لها موطئ قدم وقاعدة استراتيجيَّة لمصالحها في المنطقة(3).

ثم يأتي الحفاظ على قاعدة طرطوس البَحْريَّة التي تتمتع بأهمِّية استراتيجيَّة وعسكريَّة كبيرة نتيجة موقعها على ساحل البحر الأبيض المتوسط، كما أنها تمثل نقطة انطلاق جوهرية نحو دول المنطقة سواء الحلفاء أو الخصوم بالمنطقة، إذ تُعتبر من أهمّ القواعد الرُّوسِيَّة البَحْرِيَّة حول العالَم، فهي تشكِّل بوابة عبور للمنطقة وموطئ قدم دائمًا لروسيا في المتوسط، مما يتيح لها استعادة مجدها في تلك المنطقة ومراقبتها من كَثَب، وإدراكًا منها لتلك الميزات الاستراتيجيَّة لمدينة طرطوس وقّع الاتِّحاد السوفييتي السابق مع سوريا عام 1971 خلال أيام الحرب الباردة لبناء قاعدة عسكريَّة بَحْرِيَّة سوفييتية في مدينة طرطوس بغرض دعم الأسطول السوفييتي في البحر الأبيض المتوسط وتوفير مركز له(4)، وتراجعت أولوية تلك القاعدة لدى الساسة الرُّوس بانهيار الاتِّحاد السوفييتي 1991، وعادت تحتّل أولوية من جديد خلال العقد الأوَّل من الألفية الجديدة ووصول قادة جدد يحملون استراتيجيَّة جديدة تعمل على ترميم العَلاقات مع

(1) بينة الملحم، هل تَغيَّر الموقف الروسي من الثورة السُّورية؟، الرياض 2013/2/3.
(2) هاني شادي، روسيا والربيع العربي. مصالح ومخاوف، مجلة الديمقراطية، 2012/4/1.
(3) لماذا تستميت روسيا في الدفاع عن قاعدتها في طرطوس؟، أخبار الخليج، ترجمة، أورينت برس، 2012/7/1.
(4) المرجع السابق

الحلفاء القدامى وخلق حلفاء جُدُد بالمنطقة هم الرئيسان بوتين وميدفيديف اللذين قادا روسيا منذ مطلع الألفية الجديدة حتَّى الآن[1].

لذلك ليس من المستغرَب أن تقوم موسكو بكل ما في وسعها لحماية قاعدتها في طرطوس، لا سيّما بعد تهديد أوكرانيا بإغلاق قاعدة سيفاستوبول، أكبر قاعدة روسيَّة خارجيَّة على البحر الأسود نتيجة الخلافات بين البلدين، الأمر الذي من شأنه أن يحدّ من الدور الرُّوسِيّ في المنطقة مستقبلًا[2].

لذلك كان من الطبيعي جدًّا إبداء الكرملين -في إشارات مضمرة- يوم 2016/12/29 عدم رضاه عن السلوك الإيرانيّ في معركة حلب وما بعدها، إذ عملت طهران على إظهار أنها هي التي تتحكم في سياق المعركة لأنها الموجودة عمليًّا على الأرض عبر المِيلِيشْيَات الموالية لها، ومن ثم حاولت طهران وضع ثمار الإنجاز العسكريّ بحلب في سلّتها، وأن تنسبه إلى نفسها بتوظيف دور المِيلِيشْيَات التابعة لها وتضخيمه، وكانت ذروة ذلك الجولة الاستعراضية التي قام بها قاسم سليماني في قلعة حلب، وفي المقابل تهوين الدور العسكريّ الرُّوسِيّ الذي اعتمد على القصف الجوِّيّ بشكل رئيسي لكنه كان العامل الحاسم في المعركة، كما حاولت إيران إفشال الاتِّفاقيَّة إثر تواطُئِها مع تنظيم "الدولة" في تدمر والحملة العدوانية لمِيلِيشْيَاتها ضدّ السُّكّان الآمنين في وادي بردى بريف دمشق، والقصف المدفعيّ المستمرّ لقرى وبلدات ريف حلب المحرَّر.

ثالثًا: القضايا الخلافية الإيرانيَّة-الرُّوسِيَّة حول سوريا:

تَجلَّى الخلاف الرُّوسِيّ-الإيرانيّ في الاتِّفاقيَّة المُبرَمة بين روسيا وتركيا في 2016/12/27 التي قضت بتهجير المدنيين والفصائل الثوريَّة من القسم المحَرَّر من مدينة حلب دون علم إيران وحليفها الأسد، لكون روسيا هي المقرِّر السياسيّ في سوريا، ومهمَّة حلفائها التنفيذ، وحاولت إيران عرقلة إجلاء المحاصَرين في حلب، وكان الرُّوس قد هدّدوا بإطلاق النار خلال عملية الإجلاء، وشمل التهديد المِيلِيشْيَات التابعة لإيران وقوات نظام الأسد، وعلى أثر ذلك استهدف الطيران الحربي الرُّوسِيّ المِيلِيشْيَات الإيرانيَّة في منطقة الراشدين في رسالة إلى إيران لتنفيذ ما قرَّرته روسيا، وانصاعت إيران من ثَمَّ لِمَا تريده موسكو، ممَّا يكشف حجم الضغط الرُّوسِيّ على إيران الذي أظهرها كلاعب ثانوي في القرار السياسيّ والعسكريّ في سوريا، ولكن لم يرُقْ لملالي إيران الذين يشعرون بأن نفوذهم في سورية يتضاءل لمصلحة تحالف بين روسيا وتركيا، وهو ما يتعارض مع ما خطّط له الإيرانيّون منذ تدخُّلهم العسكريّ المبكِّر في الصِّراع، وهو تحويل سورية إلى منطقة نفوذ إيرانيّ صرف على النحو الذي طُبِّق في العراق، وإعطاء الصِّراع السُّوري بعدًا طائفيًّا خالصًا رغم أنه لم يكُن كذلك في بداياته، وكان تدخُّل "حزب الله" اللبناني عسكريًّا جزءًا من هذا المخطَّط[3].

---

(1) المرجع السابق.

(2) تساؤلات حول ما إذا كانت روسيا تملك مفاتيح الحلّ في سوريا.. مخاوف من خسارة نفوذهم في الشرق الأوسط والقاعدة البحرية في المتوسط وعميل موثوق لصناعاتها الدفاعية/ كارين دي يونغ، الشرق الأوسط، ترجمة، واشنطن بوست، 2012/7/1.

(3) تركي مصطفى، مظاهر وآليات ونتائج الصراع الروسي-الإيراني في سوريا، بلادي نيوز، 2016/12/23، متاح على الرابط: http: //cutt.us/ Yxcvm

وعبَّرت إيران عن غضبها من قرار مَجْلِس الأمن الدوليّ رقم 2328 الذي قدّمَته روسيا بتاريخ 2016/12/28، والذي ضمن حماية المدنيين من العنف، إدراكًا من طهران لحقيقة أن الأمور تسير لغير مصلحتها، ويُعَدّ وصف علي شمخاني الأمين العامّ للمَجْلِس الأعلى للأمن القومي الإيرانيّ القرار بأنه يمهّد لمزيد من التوتُّر في سوريا ويُنقِذ الإرهابيين، أول إخراج للخلافات الرُّوسِيَّة-الإيرانيَّة إلى العلن، بعد تنحيتها جانبًا لفترة طويلة، وتوالت مواقف روسيا بعد انتهاء معركة حلب، لتؤكِّد أن المدينة لن تُترك للنِّظام السُّوري أو لمِلِيشْيَات إيران و"حزب الله" اللبناني لتفعل بها ما تشاء، في حين كانت طهران تأمل أن يُلقَى من حلب خطاب دعائي لـ«النصر الإلهي" يؤكِّد هيمنة إيران على مستقبل سوريا، وينسب الانتصار الذي تَحقَّق في حلب إلى المِلِيشْيَات الإيرانيَّة حصرًا. وبدلًا من أن تحاصر إيران حلب، كما كان الوضع من قبل، أصبحت حلب الآن هي من يحاصر إيران ويدفعها إلى الزاوية[1].

وترى إيران مصلحتها في استمرار التصعيد العسكريّ ومواصلة المعارك إلى حين إتمام خُطَّة تغيير التركيبة الديموغرافية، عبر مواصلة إبرام الاتِّفاقات حول خروج المسلَّحين وعائلاتهم من مدن ومناطق معينة، بفعل الضغط العسكريّ والحصار الخانق، إلى إدلب أو غيرها، ليحلّ محلّهم سكان من الشِّيعَة، وصولًا إلى تفريغ المنطقة الواقعة بين دمشق والحدود اللبنانية من السُّنَّة تمامًا، وهذا ما يفسر محاولات إشعال الموقف وخرق اتِّفاق وقف إطلاق النار[2].

وقد ألقى الاتِّفاق الرُّوسِيّ-التُّرْكِيّ بثقله على الدور الإيرانيّ الذي أظهر ارتباكًا واضحًا لأن هذا الاتِّفاق «فرمل" الاندفاعة العسكريَّة للنِّظام وإيران في سوريا، وهو ما استدعى زيارة عاجلة من وزير الخارجيَّة السُّوري وليد المعلم إلى العاصمة الإيرانيَّة طهران يوم 2016/12/30 للقاء نظيره الإيرانيّ جواد ظريف لبحث مضمون الاتِّفاق وانعكاساته على النِّظام السُّوري وعلى الدور الإيرانيّ في آن واحد لكونه انطوى على مفارقتين أقلقتا السُّوريين والإيرانيّين إلى حدّ كبير: **الأولى** أن الاتِّفاق أنجز برعاية روسيا وتركيا فقط رغم الدور الإيرانيّ القوي في المعادلة السُّوريَّة، أما المفارقة الثانية فهي كلام وزير الخارجيَّة التُّرْكِي مولود جاويش أوغلو الذي شدّد على غياب أي دور للأسد في مستقبل سوريا، ودعوته إيران إلى الضغط على جماعاتها المسلَّحة لاحترام وقف إطلاق النار، في إشارة واضحة إلى ما يسمى "حزب الله"[3].

حيال هذا الخلاف الإيرانيّ-الرُّوسِيّ المُعلَن الذي تَجسَّد في حلب يتبين أن ما يجري هو استمرار متصاعد للخلاف الرُّوسِيّ-الإيرانيّ منذ التدخُّل الرُّوسِيّ في الأزمة السُّورِيَّة، وعبّر عن ذلك كلا الطرفين سواء في قضيَّة الأسد من حيث استمراره في السُّلْطة، أو مستقبل المِلِيشْيَات الإيرانيَّة، أو العَلاقة الرُّوسِيَّة الاستراتيجيَّة مع

(1) المرجع السابق.
(2) راشد صالح العريمي، حلب تحاصر إيران، 2016/12/9، متاح على الرابط: http: //cutt.us/j5ae8
(3) اتفاق وقف النار يربك مشروع إيران بربط سوريا والعراق، المرصد السُّوري لحقوق الإنسان، 2016/12/31، متاح على: http: //cutt.us/fEinq

إسرائيل، وأطماع إيران في الحصول على منفذ بحري في سوريا، هذا التغيير الواضح على نمط التعامل الرُّوسِيّ مع إيران يستند في أساسياته إلى مصالح دوليَّة مع الولايات المتَّحِدة والغرب وإسرائيل وتركيا، في إشارة إلى أن القرار بيد روسيا، وما على إيران سوى التنفيذ، وبذلك تلمِّح روسيا إلى ضرورة تحجيم الدور الإيرانيّ المتعاظم في سوريا، ومهَّدَت الطريق لذلك بشراء ولاءات مِيلِيشْيَات الشبيحة وتحويلهم من الحضن الإيرانيّ إلى الحظيرة الرُّوسِيَّة عبر إمدادهم بالمال والسلاح، وتَمكَّنَت من جذب أذرع عسكريَّة مختلفة المنابت والأهواء كمِيلِيشْيَا «لواء القدس" الفلسطينية المتمركزة في حلب، ومِيلِيشْيَا «صقور الصحراء" المنتشرة في مناطق الطائفة العلوية في الساحل السُّوري[1]. **ومن بين قضايا الخلافات الرُّوسِيَّة الإيرانيَّة في سوريا ما يلي:**

الخلاف حول مستقبل المِيلِيشْيَات الإيرانيَّة في سوريا: من أبرز قضايا الخلاف الكبرى بين روسيا وإيران مستقبل المِيلِيشْيَات الإيرانيَّة في سوريا، وهي أذرع إيران العسكريَّة في المنطقة، التي زجّت بها لقتل الشعب السُّوري في دمشق وريفها وحمص وحلب، فإيران تسعى لتوطيد نفوذها من خلال تفريخ عشرات المِيلِيشْيَات الطائفيَّة على شاكلة "حزب الله" لضمان مشروعها الطائفي الذي اصطدم بالمصالح الرُّوسِيَّة البعيدة عن الإيديولوجيا الدينيَّة الإيرانيَّة، والرافضة لخوض معارك طائفيَّة من جهة، أو وجود مِيلِيشْيَات طائفيَّة غير منضبطة على تخوم إسرائيل، لذلك سهَّلَت روسيا لإسرائيل استهداف قادة "حزب الله" من خلال اتِّفاق أمني بين موسكو وتل أبيب، وكانت إيران زرعت "حزب الله" في جنوب لبنان لابتزاز إسرائيل ودفعها للدخول في مفاوضات معها، وبعد تحويل إيران الصِّراعَ من إسرائيلَ إلى صراع طائفي سُنِّيّ-شِيعيّ في المنطقة أعطت أوامرها لحزب الله بإنهاء مِلَفّ الصِّراع مع إسرائيل، وصرّح مسؤولون إيرانيُّون بأن روسيا غير سعيدة بوجود "حزب الله" في سوريا، لذلك تتعامل مع المِيلِيشْيَات الإيرانيَّة وَفْق الرؤية الإسرائيلية، وتفاهمها مع واشنطن حول تلك المِيلِيشْيَات ذات المَهَمَّة الحيوية في التحالف مع روسيا في سوريا، أو مع واشنطن في العراق[2].

ولَمَّا حاولت الخروج على الأوامر الرُّوسِيَّة، استهدف الطيران الرُّوسِيّ تجمُّعات المقاتلين الإيرانيّين على الأرض ممَّا تسبب في مقتل ضباط برُتَب عالية، وقد قصف الطيران أكثر من مرة حاجز ملوك بالقرب من حمص، وطريق خناصر، وآخر شمال حلب. وازدادت وتيرة القصف الرُّوسِيّ باستهداف مقرَّات الحرس الثوريّ الإيرانيّ ومِيلِيشْيَا «حزب الله" اللبناني في قريتَي نبل والزهراء، واعترفت روسيا بذلك وبرَّرته بأنه حصل نتيجة الخطأ، واستهدفت "حركة النجباء" العراقيَّة الشِّيعِيَّة المتمركزة في جبل عزان جنوب حلب، كما استهدفت حاجزًا لتلك المِيلِيشْيَات على طريق خناصر حلب، ممَّا يشير إلى عمق الخلافات وتصفية الحسابات للاستئثار بسوريا[3].

(1) من بوتين لـ«خامنئي»: روسيا أولاً أيها العجوز.. وسوريا لن تكون العراق، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2016/12/26: http://cutt.us/swEpb

(2) المرجع السابق.

(3) تركي مصطفى، الصراع الروسي الإيراني على سوريا.. تقاسم نفوذ أم تصفية حسابات، بلادي نيوز، 2016/12/31: http: //cutt.us/ hO6d

الخلاف الإيرانيّ-الرُّوسِيّ حول بقاء الأسد: شكَّلَت هذه النقطة الخلافية الجزء الأكثر حساسية وتأثيرًا في العَلاقات بينهما، فإيران ترى في بقاء الأسد خطًّا أحمر لا يمكن تَجاوُزه، على الأقلّ كما يظهر في البيانات السياسيَّة الإيرانيَّة إعلاميًّا، وتَكبَّدَت خسائر فادحة للحفاظ عليه، في حين لا تتمسك روسيا بالأسد ولا تمانع في رحيله في أول تفاهُم دوليّ مع الولايات المتَّحِدة لحلّ سياسيّ للمِلَفّ السُّوري، وباتت إيران مقتنعة بأن موسكو تستخدم ورقة الأسد للحصول على المكاسب وهي تعمل على أن تستبدل به حاكمًا آخر يضمن لها مصالحها في سوريا والمنطقة، وأن الخلافات تتعلق بموعد رحيله قبل المرحلة الانتقالية أو بعدها، وقد صرَّحَت إيران في أكثر من مناسبة بأن موقفها غير متطابق مع روسيا حيال مستقبل الأسد. وتراهن طهران على الحلّ العسكريّ طويل المدى لفرض بقاء الأسد، في حين تسعى موسكو لأن يكون تدخُّلها محدودًا زمنيًّا، وإشراك واشنطن ودول إقليميَّة للوصول إلى حلّ يحفظ مصالحها[1].

الخلاف حول فرض إيران إرادتها الطائفيَّة في سوريا: منذ وصول الخميني إلى السُّلْطة في إيران عام 1979، شدّد على الطابع الشيعيّ لإيران، وبدأ نشر التشيُّع في المنطقة استنادًا إلى المركزية الشِّيعِيَّة، وركزت طهران استراتيجيّتها على تأسيس أذرع عسكريَّة لها ساعدتها على التمدُّد في لبنان وسوريا والعراق واليمن من خلال روابط مَذهَبيَّة تجسدت في تسهيلها انخراط آلاف الشِّيعَة للدفاع عن نظام الأسد، وهم يقاتلون ضدّ الأكثرية السُّنِّيَّة، ممَّا أدَّى إلى انزلاق المنطقة إلى الصِّراع الطائفي بهدف إنشاء كيان شِيعِيّ توسُّعي مُوَالٍ لها يتجاوز الحدود القوميَّة ويمتدّ من إيران إلى لبنان ويشمل العراق وسوريا، بغية انبعاث الإمبراطورية الفارسيَّة. وتُصِرّ روسيا على إمكانيَّة إنشاء جُمْهُورِيَّة فيدرالية، وتدرك أن اهتمامات إيران تسعى للتوسُّع في المنطقة ولا تتعدى منافستها لتركيا وإسرائيل والسُّعوديَّة. وتعلم أن إيران تدور في فلك السِّيَاسَة الأمريكيَّة، بخاصَّة في التَّعاوُن على مدى عقود في أفغانستان والعراق واليمن والبحرين ولبنان وفلسطين وسوريا، وموقف أمريكا المتواطئ مع إيران في مِلَفِّها النوويّ، وما الشتائم الإعلاميَّة الإيرانيَّة ضدّ أمريكا إلا وسيلة للاستهلاك الإعلامي المحلِّي، في حين يتجلَّى الموقف الرسمي الإيرانيّ في خدمة الاستراتيجيَّة الأمريكيَّة في منطقة الشرق الأوسط[2].

الخلافات حول طبيعة العَلاقة مع دول الخَلِيج: تختلف أهداف روسيا وإيران كذلك في ما يخصّ طبيعة العَلاقات مع دول الخَلِيج العربيّ والعالَم العربيّ عمومًا. وتتطلّع روسيا إلى عَلاقات سياسيَّة واقتصاديَّة جيِّدة مع دول الخَلِيج العربيّ، أما إيران فتغذِّي حال العداء مع محيطها العربيّ بمزيد من التدخُّلات والتحرُّشات والإساءات، وتفتعل المشكلات التي تقف بالمنطقة دائمًا على حافة التوتُّر والمواجهة. ومن المعروف أن جزءًا من أوراق حلّ الأزمة السُّورِيَّة تمتلكه

(1) صفقة الإجلاء بحلب تكشف عن خلاف روسي إيراني، أسوشييتد برس إنترناشيونال، 2016/12/20: http: //cutt.us/B0liz

(2) مظاهر وآليات ونتائج الصراع الروسي-الإيراني في سوريا، مركز الدارسات والبحوث الاستراتيجية، 2016/12/1: http: //cutt.us/ ogQp

دول خليجيَّة، ودور هذه الدول ضروري للوصول إلى تفاهمات واتِّفاقات بين النِّظام وفصائل كبرى ومؤثِّرة في المعارضة السُّوريَّة، وتستطيع روسيا أن تكون وسيطًا يحظى بدرجة من القبول، في حين أن وجود إيران يمكن أن يعقد أي جهود على هذا الطريق[1].

رابعًا: مظاهر الخلافات الرُّوسيَّة-الإيرانيَّة في سوريا:

عسكريًا: تطور الخلاف الرُّوسيّ-الإيرانيّ نحو الأسوأ خلال الشهر الأخير من عام 2016، وتجلى ذلك في استهداف الطيران الرُّوسيّ للمِيلِيشْيَات الإيرانيَّة التي حاولت عرقلة الاتِّفاق الرُّوسِّي-التُّرْكيّ في ما يخّص حلب، وسبق أن حاولت طهران الخروج على الأوامر الرُّوسيَّة، فاستهدف الطيران الرُّوسيّ تجمُّعات المقاتلين الإيرانيّين على الأرض ممَّا تَسَبَّب في مقتل ضباط برُتَب عالية، وقد قصف الطيران أكثر من مرة حاجز ملوك وحاجزًا على طريق خناصر وآخَر شمال حلب. وازدادت وتيرة القصف الرُّوسيّ باستهداف مقرَّات الحرس الثوريّ الإيرانيّ ومِيلِيشْيَا «حزب اللّه" اللبناني في قريتَي نبل والزهراء، واعترفت روسيا بذلك، وبرَّرَت ذلك الاستهداف بأنه حصل نتيجة الخطأ، واستهدفت في اليوم التالي حركة النجباء العراقيَّة التابعة لإيران المتمركزة في جبل عزان جنوب حلب، كما استهدفت حاجزًا لتلك المِيلِيشْيَات على طريق خناصر حلب[2]، ممَّا يشير إلى عمق الخلافات وتصفية الحسابات للاستئثار بسوريا، كما اشترت روسيا ولاءات مِيلِيشْيَات الشبِّيحة لتحويلهم من الحضن الإيراني إلى الحظيرة الرُّوسيَّة عبر إمدادهم بالمال والسلاح، وتمكنت من جذب أذرع عسكريَّة مختلفة المنابت والأهواء كمِيلِيشْيَا «لواء القدس" الفلسطيني المتمركز في حلب، أو مِيلِيشْيَا «صقور الصحراء" المنتشرة في مناطق الطائفة العلوية في الساحل السُّوري. من هنا جاء رد الفعل الإيرانيّ في محاولة تعطيل وقف إطلاق النار وعرقلة أي تسوية سياسيَّة في سوريا.

أمنيًا: تحاول إيران من خلال تدخُّلها استعادة دور الشرطي من خلال تفاهمات مع واشنطن وموسكو، وتعهدت لهما بتحويل الصِّراع ضدّ إسرائيل إلى صراعات طائفيَّة مَذهَبيَّة اعتمادًا على أذرعها العسكريَّة حزب اللّه اللبناني، والحشد الشيعيّ العراقيّ، والحوثيين في اليمن، ودفعت حزب اللّه إلى الجنوب اللبناني لتحسين شروط المفاوضات مع إسرائيل، وحاولت السيطرة على الشريط الحدودي في منطقة الجولان لحماية إسرائيل والضغط عليها في آنٍ معًا للحصول على مكاسب إقليميَّة ودوليَّة، غير أن إسرائيل اتفقت مع روسيا حول سوريا في ما يتعلق بالحفاظ على أمنها القومي، واستهدفت قادة "حزب اللّه" اللبناني في دمشق وريف القنيطرة، وقتلت أبرز قادتهم[3].

سياسيًا: يدرك الرُّوس أن إيران تدور في فلك السِّيَاسَة الأمريكيَّة، بخاصَّة في التَّعاوُن العسكريّ

(1) تركي مصطفى، الصراع الروسي الإيراني على سوريا.. تقاسم نفوذ أم تصفية حسابات، بلادي نيوز، 2016/12/31: http: //cutt.us/hO6d

(2) دلالات قصف الطيران الروسي على قواعد إيران وحزب الله في حلب، الدرر الشامية الإلكترونية، 2016/11/30: http: //cutt.us/Gnkn5

(3) راشد صالح العريمي، حلب تحاصر إيران، 2016/12/9، متاح على الرابط: http: //cutt.us/j5ae8

على مدى عقود في أفغانستان والعراق واليمن والبحرين ولبنان وفلسطين وسوريا، وموقف أمريكا المتواطئ مع إيران في ملَفِّها النوويّ، بصرف النظر عن الشتائم الإعلاميَّة الإيرانيَّة ضدّ أمريكا ووصفها بالشيطان الأكبر، وتعلم روسيا أن ذلك وسيلة للاستهلاك الإعلامي المحلّيّ، في حين يتجلَّى الموقف الرسمي الإيرانيّ في خدمة الاستراتيجيَّة الأمريكيَّة في منطقة الشرق الأوسط. كما أن الولايات المتَّحِدة تنظر بعين الريبة إلى موقف إيران في المنطقة وتَحالُفها مع الرُّوس في ما يتعلق بالحرب السُّورِيَّة، وفي التفاهمات الأمريكيَّة-الرُّوسِيَّة الأخيرة جاء الاتِّفاق على بيانات مشتركة تقضي بأن يكون الحلّ السياسيّ في سوريا يخصّ السُّوريين وحدهم، بمعنى إبعاد أي دور لإيران في سوريا المستقبل[1].

اقتصاديًّا: تسعى طهران منذ تَدَخُّلها إلى جانب نظام الأسد لتدشين خطّ بحري مباشر مع سوريا من أجل زيادة التبادُلات التجاريَّة بين البلدين باعتبار النقل البحري شريان الاقتصاد العالَمي، وتلعب الممرَّات البَحْرِيَّة دورًا مُهِمًّا في تشكيل حركة هذه التِّجارة ونظرًا إلى تلك الأهمِّية تسعى إيران لإطلالة على البحر المتوسط بغية تنويع مصادر دخلها لافتقارها إلى منفذ بحريّ، لذا فهي بحاجة إلى السيطرة على مطار دمشق والحدود بين سوريا ولبنان لضمان وصولها إلى البحر المتوسط وتمويل ميليشْيَاتها، لذلك لا يقبل الإيرانيّون بتسوية تُنهي الحرب السُّوريَّة لأن ذلك يُعتبر تخلِّيًا عن طموحات إيران الإقليميَّة، لذلك جاءت التفاهمات الرُّوسِيَّة-الأمريكيَّة الإسرائيلية على تحجيم دور إيران في سوريا.

خامسًا: حدود التصعيد الإيرانيّ مع تركيا حول سوريا:

نجحت إيران وتركيا خلال الأعوام الستَّة الماضية في تحييد خلافاتهما حول الصِّراع في سوريا، رغم أن تلك الخلافات ليست هامشية، إذ وقفت كل منهما إلى جانب أحد أطراف الصِّراع، بالتوازي مع اتساع نطاق تلك الخلافات. لكن عندما ظهر اتِّجاه دوليّ وإقليميّ داعم للوصول إلى تسوية سياسيَّة للأزمة السُّورِيَّة، بدأت تلك الخلافات تعود إلى الواجهة من جديد، وهو ما بدا جليًّا سواء خلال المباحثات الثلاثية التُّرْكِيَّة-الإيرانيَّة-الرُّوسِيَّة في 20 ديسمبر 2016، أو خلال المفاوضات الثنائية التُّرْكِيَّة-الرُّوسِيَّة التي انتهت بإعلان وقف إطلاق النار، وهنا، ربما أمكن القول إن تلك الخلافات وصلت إلى مرحلة النضوج، بشكل لم تعُد معه السِّيَاسَة القائمة على احتوائها أو تحييدها تكتسب أهمِّية ووجاهة، بخاصَّة في رؤية كل من طهران وأنقرة. لكن ذلك لا يعني في المقابل أن التصعيد الإيرانيّ ضدّ تركيا سوف يصل إلى مرحلة غير مسبوقة، لا سيما وأن طهران -رغم استيائها من السِّيَاسَة التُّرْكِيَّة- لا تستطيع المجازفة بالدخول في صراع مفتوح مع تركيا في سوريا، على الأقلّ في المرحلة الحالية[2].

(1) تركي مصطفى، الصراع الروسي الإيراني على سوريا.. تقاسم نفوذ أم تصفية حسابات، بلادي نيوز، 2016/12/31: http: //cutt.us/ hO6d

(2) نضوج الخلافات: حدود التصعيد الإيراني مع تركيا حول سوريا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، http: //cutt.us/qkml0

ومن هنا فإن الاحتمال الأرجح هو أن تتبنى إيران ما يمكن تسميته "سياسة الانتظار" إلى حين استشراف ما سوف تؤول إليه مفاوضات الآستانة في 23 يناير 2017، واجتماعات "جنيف 4" التي سوف تعقبها في 8 فبراير 2017، بخاصَّة أنها حريصة في الفترة الحالية على الحفاظ على عَلاقاتها مع كل من تركيا وروسيا إلى حين تبلوُر ملامح المواقف التي سوف تتخذها إدارة الرئيس الأمريكيّ الجديد دونالد ترامب، سواء في ما يتعلق بالاتِّفاق النوويّ، أو ما يتصل بالاتِّهامات الموجَّهة إلى إيران بدعم الإرهاب، ورغم إبداء كبار المسؤولين الإيرانيّين ترحيبهم بالجهود التي تبذلها روسيا بالتَّعاوُن مع تركيا من أجل تدعيم فرص نجاح مفاوضات الآستانة التي تهدف إلى تعزيز اتِّفاق وقف إطلاق النار المتوصَّل إليه برعاية روسية-تركية في 30 ديسمبر 2016، والاتِّفاق على المحاور الأساسية التي سوف تُجرى المباحثات القادمة في جنيف في 8 فبراير بناءً عليها، فإن ذلك لا ينفي أن مخاوف عديدة بدأت اتِّجاهاتٌ مختلفةٌ داخل إيرانَ قريبة من مؤسَّسات صنع القرار في التعبير عنها، سواء إزاء التداعيات التي يمكن أن يفرضها ارتفاع مستوى التفاهمات الجارية بين روسيا وتركيا، أو تجاه التحوُّلات المحتمَلة في السِّيَاسَة الرُّوسِيَّة إزاء سوريا.

وبلا شكّ، فإن التَّعاوُن بين روسيا وتركيا في محاربة «داعش» في مدينة الباب يُصعِّد حدة المخاوف التي تنتاب إيران، باعتبار أن ذلك يمكن أن يوسِّع من نطاق الدور والنُّفُوذ التُّرْكِيّ داخل سوريا، بخاصَّة مع التقارير التي تشير إلى أن تركيا تسعى لضمان الحفاظ على وجود عسكريّ لها في مدينة الباب حتَّى بعد انتهاء العمليَّات العسكريَّة التي تشنّها قوات "درع الفرات" التي تَلَقّت دعمًا روسيًّا تَمَثَّل في الضربات الجوِّيَّة التي شنَّتها روسيا ضدّ مواقع تنظيم «داعش»، وهو ما يشير، وَفْقًا لرؤية طهران، إلى أن تركيا تحاول تَبَنِّي السِّيَاسَة نفسها التي سبق أن اتَّبَعَتها في العراق، والتي تقوم على تكريس دور عسكريّ لها داخل سوريا للحفاظ على المكاسب التي تحقِّقها، سواء من عمليَّات «درع الفرات"، أو من توسيع نطاق التفاهمات الأمنيَّة والسياسيَّة مع روسيا[1].

هنا يمكن القول إن حرص إيران على تبني "سياسة الانتظار" في التعامل مع تلك التفاهمات، يعود إلى أن مخاوفها من التداعيات التي يمكن أن تفرضها لا تنفي -في الوقت ذاته- حاجتها الشديدة إلى الحفاظ على عَلاقاتها القوية مع الدولتين، بخاصَّة أن الفترة المقبلة قد تشهد تصعيدًا أمريكيًّا ضدّها مع بدء تولي إدارة ترامب مهامَّها في البيت الأبيض، وهو ما بدأت مؤشِّراته في الظهور مع تلويح بعض نواب الكونغرس الأمريكيّ بإمكانيَّة طرح مشروع قانون يلزم وزارة الخارجيَّة الأمريكيَّة بإدراج الحرس الثوريّ باعتباره منظَّمة إرهابية تهدِّد أمن العالَم.

(1) المرجع السابق.

سادسًا: غياب المتغيِّر الأمريكيّ في الأزمة السُّوريَّة:

بينما أضحت روسيا الطرف الأكثر نفوذًا في المعادلة السُّوريَّة طوال عمر الأزمة السُّورِيَّة بعامة وخلال عام 2016 تحديدًا، تراجع الدور الأمريكّي، بل انتهى عصر السيطرة الأمريكيَّة على الشرق الأوسط خلال عهد الرئيس الأمريكيّ السابق باراك لتبنِّيه مبدًا يقوم على محورين رئيسين: الأوَّل مبدأ التوجُّه إلى الداخل الأمريكيّ وإيلائه القدر اللازم من الزَّخْم السياسيّ لتمرير أفكار أوباما الأقرب إلى الاشتراكية المعتدلة[1]، فالرئيس الأمريكيّ يعتقد أن قوة أمريكا تنبع من تماسكها ونمائها في الداخل لا من عَلاقاتها الدوليَّة وسطوتها الخارجيَّة، وأن الأمن القومي الأمريكّي لا يمر في قناة السياسات الدوليَّة بل يعزِّزه مجتمَع قويّ يقوم على إتاحة الخدمات للجميع، كمشروعه لترشيد التأمين الصحي الذي يسمى "أوباما كير". أما المحور الثاني الذي يشكل الحامل لعقيدة أوباما السياسيَّة فهو سعيه الحثيث لاحتواء دول كانت تُعتبر إلى ما قبيل مجيئه إلى سدة البيت الأبيض دولًا مخاصمة أو مارقة أو عدوَّة مثل الصين وإيران وروسيا، وهو ما أتاح حرية الحركة لتلك الدول في الإقليم.

كثيرة هي الاجتماعات والمؤتمرات الهامَّة حيال الأزمة السُّورِيَّة، التي عُقدت من دون الولايات المتَّحِدة، وآخرها الاجتماع الثلاثي الإيرانيّ-التُّرْكِيّ-الرُّوسِيّ الذي انعقد في ديسمبر 2016، ولا تخلو تصريحات وزير الخارجيَّة الرُّوسِيّ سيرجي لافروف خلال الاجتماع من الإشارة إلى هذا الاتِّجاه، إذ قال إن الإطار الثلاثي الرُّوسِيّ-التُّرْكِيّ-الإيرانّي يُعَدّ الأكثر فاعلية لحلّ الأزمة السُّورِيَّة، وتَحدَّث عن "فشل" الولايات المتَّحِدة ومجموعة الدعم الدوليَّة لسوريا، لكنه أكَّد في المقابل أهمِّية دور الأمم المتَّحِدة في تسوية الأزمة السُّورِيَّة. وحاولت الولايات المتَّحِدة التهوين من شأن غيابها عن محادثات الاجتماع الثلاثي في موسكو بشأن الصِّراع السُّوري قائلةً إنه "ليس تَجاهُلًا" لها ولا يعكس تقلص النُّفُوذ الأمريكيّ في الشرق الأوسط. واللافت أيضًا عدم وجود أي طرف عربيّ أو خليجيّ في الاجتماع، مِمَّا يشير إلى أن الأطراف العربيَّة غير فعَّالة في حلّ الأزمات العربيَّة، لا على مستوى الاجتماعات العالَمِيَّة ولا حتَّى الإقليميَّة[2].

أمَّا الحليف الإسرائيلي الاستراتيجيّ لواشنطن في المنطقة فحدّد على المدى المنظور والتكتيكي أربعة خطوط حمراء لن تتحرَّك دونها للتدخُّل في الصِّراع السُّوري المتعدد الأطراف: أ منع قوات الأسد من الاقتراب من خطوط وقف إطلاق النار في هضبة الجولان المحتلَّة. ب منع حزب اللّه وإيران من استغلال الحرب في سوريا لتهريب سلاح متطوِّر، بخاصَّة الصواريخ داخل الجنوب اللبناني لدعم الترسانة الحربيَّة لحزب اللّه. ج منع تمركز الجماعات المسلَّحة التي تقاتل قوات الأسد وحلفاءه قرب هضبة الجولان. د عدم السماح للتدخُّل الرُّوسِيّ في الحرب السُّورِيَّة بإعاقة حركة

(1) عقيدة أوباما أم استراتيجية الولايات المتَّحِدة؟، نظرة في كتاب «عقيدة أوباما.. الاستراتيجية الأمريكية اليوم»، http: //cutt.us/EgPLt
(2) روسيا وتركيا وإيران تتفق على رؤية للتسوية بسوريا، اجتماع وزراء خارجية روسيا وتركيا وإيران انتهى بإعلان مشترك بشأن تسوية محتملة في سوريا، الجزيرة نت، http: //cutt.us/4eUzq

الجيش الإسرائيلي في تحقيق الأهداف الثلاثة السابق. وعلى مدى السنوات الماضية نجحت إسرائيل في أن تجبر خصومها أو منافسيها على عدم تخطي الخطوط الأربعة سالفة الذكر في الصِّراع السُّوري، باتخاذها موقف المراقب الذي لا يتدخل في الأحداث إلا بقدر من الإجراءات التي تستدعيها الخطوط الحمراء التي وضعتها، فقد شنّ الطيران الإسرائيلي غارات عديدة على مواقع للجيش السُّوري بالقرب من هضبة الجولان بذريعة منع وصول أسلحة إيرانيَّة إلى حزب الله، بل إن تل أبيب أعلنت في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٦ أن طائراتها الحربيَّة أغارت على موقع تابع لتنظيم الدولة الإسلاميَّة جنوب الجولان السُّوري المحتّل، وقال الجيش الإسرائيلي إن الغارة -التي أدَّت إلى تدمير الموقع- جاءت ردًّا على استهداف التنظيم قوةً من الجيش قرب خطّ وقف إطلاق النار[1].

الأهمّ من ذلك أن إسرائيل انتزعت اعترافًا من روسيا بمصالحها في سوريا في تصريح أدلى به الرئيس الرُّوسِيّ فلاديمير بوتين في خطابه أمام الأمم المتَّحدة في سبتمبر 2016، بقوله إن "روسيا تُقرُّ بحقّ إسرائيل في الدفاع عن مصالحها في سوريا"، كما برهن رد الفعل الرُّوسِيّ -بعد التدخُّل في الصِّراع السُّورِيّ عسكريًّا- على هجمات إسرائيلية ضدّ الجيش السُّوري بأن التقدير الإسرائيلي كان صحيحًا بالمطلق وأن روسيا لن تقف ضدّ حرية إسرائيل في العمل على الجبهة السُّورِيَّة، ومكَّنَت هذه الإجراءات إسرائيل من تحقيق عدة أهداف أساسية حتَّى النصف الأخير من سبتمبر 2016: **أولها** غياب عنصر التكلفة نتيجة تحقيق أهدافها دون حاجتها إلى التدخُّل العسكريّ الواسع في الصِّراع مع سوريا. **وثانيها** دفع حزب الله إلى التركيز على الجبهة السُّورِيَّة لمعاونة الأسد بدلًا من توجيه اهتمام كبير بجبهة الصِّراع مع إسرائيل. **وثالثها** يتعلق بضمان إسرائيل انشغال إيران بالدفاع عن مصالحها في المنطقة العربيَّة بدلًا من السعي لإنتاج السلاح النوويّ، ومِن ثَمَّ فقد كفل موقف المراقب لإسرائيل كسب حلفاء جُدُد من القوى الإقليميَّة والدوليَّة المنخرطة في الصِّراع السُّوري بحسبانها القُوَّة الإقليميَّة الوحيدة التي لم تُستنزف في الصِّراع، وهو ما يمكِّنها في المدى البعيد من حصد مكاسب استراتيجيَّة كبيرة عند إعادة ترتيب القوى الإقليميَّة المؤثرة في مصير منطقة[2].

وَمِمَّا لا شكّ فيه أن بين المحلِّلين الإسرائيليين نوعًا من عدم اليقين تجاه مستقبل سوريا، ومِن ثَمَّ فإن وضع المراقب الذي اتّخذته إسرائيل قد يَبقى على حاله حتَّى نهاية النصف الأوَّل من عام 2017 على الأقلّ، عندها ستتَّضح الخطوط المرسومة بين روسيا والولايات المتَّحِدة في ما يتعلق بإنهاء الصِّراع السُّوري، بخاصَّة مع ميل ترامب إلى تبنِّي سياسات توافُقية مع روسيا حول هذا المِلَف. أيضًا، تنتظر إسرائيل الخطوات التي ستتخذها إيران في مناطق أُخرَى مشتعلة مثل اليمن، وتأثير ذلك على حسم توجُّهات إيران، هل

(1) سعيد عكاشة، "المراقب الرابح": مستقبل "الخطوط الحمراء" لإسرائيل بعد معركة حلب، مركز المستقبل للأبحاث والدرسات المتقدمة، 2016/12/22:
http: //cutt.us/4HGEN
(2) المرجع السابق.

تتجه نحو مزيدٍ من الضغط على الدول العربيَّة بما يُعطِي إسرائيل مساحة أكبر للاقتراب من هذه الدول التي تهدِّدها طهران ولو عن طريق استغلال تركيا في تحقيق هذا الاختراق، باعتبار أنقره كانت تقف في الجبهة المواجهة للأسد وحلفائه، أم أن إيران ستكتفي بتدعيم موقعها في سوريا، وتحاول استعادة ثقة الغرب بتخليها عن السياسات المثيرة لعدم الاستقرار في المنطقة، ومِن ثَمَّ لن تتوجه نحو مزيدٍ من وضع الضغوط على الدول العربيَّة الخائفة منها؟[1]

سابعاً: السيناريوهات المستقبلية للدور الإيرانيّ في سوريا:

عادة ما تُرسَم السيناريوهات المستقبلية لأي أدوار دوليَّة في الأزمات الداخليَّة لإحدى الدول في ضوء توجُّهات أطراف تلك الأزمات بعضها تجاه بعض، وكروت القُوَّة التي يمتلكها كل طرف من تلك الأطراف وعَلاقاته الإقليميَّة والدوليَّة وثقلة على الصعيدين الإقليميّ والدوليّ معًا، ورؤيته تجاه تحقيق أكبر قدر من المكاسب والنُّفُوذ داخل تلك الدولة، وما إذا كان يسمح لأطراف لا تتساوى ومعدَّل قدرته الشاملة في الحصول على نصيب من النُّفُوذ والتأثير في المعادلة الجديدة، وفي هذا السِّيَاق ينتظر الدور الإيرانيّ في الأزمة السُّوريَّة ثلاثة سيناريوهات:

السيناريو الأول: تصاعد الدور الإيرانيّ في سوريا:

من المحتمَل أن يتصاعد الدور الإيرانيّ في المعادلة السُّوريَّة بعد سقوط حلب لتحقيق أهدافها وطموحاتها التوسُّعية على حساب المصالح السُّوريَّة لكون سوريا تمثل حلقة رئيسيَّة ضمن حلقات الحزام المذهبيّ المستهدف لإعادة البناء الامبراطوري الإيرانّي من جديد، **ولتحقق هذا السيناريو مؤشِّرات:**

• امتلاكها بعض الأوراق التي يمكن تحريكها والتأثير من خلالها، فلا تزال إيران تسيطر فعليًّا على ميدان المعركة والانتشار على الأرض من خلال مِيلِيشْيَاتها العسكريَّة المسلَّحة الجيش الشيعيّ الحر المكون من ألوية زينبيون، وحيدريون، وفاطميون، وحزب اللّه اللبناني، ولواء أبو فضل العباس، وعصائب أهل الحقّ، بالإضافة إلى مِيلِيشْيَا «الدفاع الوطني" السُّوريَّة التي يقدر عددها بـ80 ألفا، وجرى استنساخها من قوات التعبئة الشعبيَّة الباسيج.

• وجود رؤية واستراتيجيَّة إيرانيَّة محدِّدة، وقيادات مؤمنة بها، تعمل جاهدة على تنفيذها من خلال مؤسَّسات متنوعة، باستخدام أدوات القُوَّة بشقَّيها الصلب والناعم، على نحو جعلها قادرة على كسب وشراء ولاءات بعض القيادات السياسيَّة والفكرية من خارج التيَّار الشيعيّ، بخاصَّة من التيَّار اليساري والليبرالي، مستغلَّة اختلاف بعض ممثِّلي هذه التيَّارات مع التيَّار الحركي الإسلاميّ، وخلافات القوى اليسارية والليبرالية مع الأنظمة العربيَّة، وحاجة تلك القيادات إلى الدعم المادِّيّ، وهو ما وسَّع من نفوذها في الوسط النخبوي العربيّ.

• حالة التراخي العربيّ وتباينات الرؤى، خصوصًا في مناطق الصِّراع كالعراق وسوريا ولبنان واليمن، إذا ما استمرّ التعامل العربيّ

(1) المرجع السابق.

مع التهديدات الإيرانيَّة بهذا التردُّد والتخاذل، فمن المتوقَّع ليس فقط التوسُّع في سوريا وإنما أن تتحرَّش مِيلِيشْيَات الحشد الشيعيّ أكثر بدول الخَليج، وترمي إيران من ذلك إلى التحكُّم المباشر في المنطقة، بخاصَّة وهي تضع يدها على ثاني أكبر مخزون نِفْطيّ في المنطقة العراق، وتتحكم في أكبر كتلة بشرية مسلَّحة الحشد الشعبيّ العراقيّ، وحزب الله في لبنان، والعلويين في سوريا، وجماعة الحوثي في اليمن، وأصبحت قواتها تتحرك بحرّية من شرقها حتَّى الساحل السُّوري على البحر الأبيض المتوسط، ولها حضور في البحر العربيّ وخليج عدن.

ولكن هذه الكروت الإيرانيَّة ليست كافية لاستمرارية إيران في تنفيذ خُطَّة تغيير التركيبة الديموغرافية للشعب والأراضي السُّوريَّة -الهدف الرئيسي للمشروع الإيرانيّ في سوريا- عبر مواصلة إبرام الاتِّفاقات حول خروج المسلَّحين وعائلاتهم من مدن ومناطق معيَّنة، بفعل الضغط العسكريّ والحصار الخانق، إلى إدلب أو غيرها ليحلّ محلّهم سكان من الشِّيعَة، وصولًا إلى تفريغ المنطقة الواقعة بين دمشق والحدود اللبنانية من السنة على نحو تامّ، وهذا ما يفسِّر محاولات إشعال الموقف وخرق اتِّفاق وقف إطلاق النار، فهذه الخطة تتطلب مقدَّرات خاصَّة وقدرات نسبية خاصَّة على المستويين الإقليميّ والدوليّ.

السيناريو الثاني: ثبات الدور الإيرانيّ:

ويشير هذا السيناريو إلى وصول المشروع الإيرانيّ في سوريا الي الحدّ المسموح به إقليميًّا ودوليًّا، إذ يقف الدور الإيرانيّ عند نقطة الثبات في المناطق السُّوريَّة التي حرّرتها المِيلِيشْيَات الشِّيعيَّة دون تقدُّم لتلك النقطة من خلال الضغوط الإقليميَّة كتركيا أو الدوليَّة مثل روسيا، ولكن هذا السيناريو أيضًا غير مرجَّح لعدم احتواء القواميس الإيرانيَّة على ما يُسَمَّى بمبدأ الثبات، لأن المشروع الإيرانّي توسُّعي لا يقبل الارتكان، بخاصَّة في ظلّ وجود رجال الدين على رأس قمة النِّظام الإيرانيّ ذوي الأفكار التوسُّعية لعودة الأمجاد الفارسيَّة، وهذا ما يتعارض الآن مع المصالح الرُّوسِيَّة والتُّرْكِيَّة.

السيناريو الثالث: أفول الدور الإيرانيّ:

يشير هذا السيناريو، وهو المرجَّح، إلى أفول نجم إيران في سوريا وحدوث تحوُّلات تمنع إعلان إيران إحراز تقدُّم استراتيجيّ بعد أن تحولت حلب إلى دائرة تحاصر إيران ومكتسباتها التي حقّقتها في سوريا منذ اندلاع الثَّوْرة في 2011 نتيجة تحالف القوتين التُّرْكِيَّة والرُّوسِيَّة ضدّ المخطَّطات الإيرانيَّة بعد أن استشعرا الرغبة الإيرانيَّة في إعلان النصر الاستراتيجيّ والسيطرة على مناطق نفوذ تتعارض والمصالح الرُّوسِيَّة، بالإضافة إلى اندلاع الخلافات الرُّوسِيَّة الإيرانيَّة التي من شأنها عدم سماح روسيا لإيران بالتوسُّع على حساب مصالحها في سوريا. وتدرك السُّلُطات الإيرانيَّة امتلاك روسيا ما يؤهِّلها من الإمكانيات والقدرات النسبية لتكون لاعبًا فاعلًا يتحكّم في المعادلة السياسيَّة والعسكريَّة في سوريا، أكثر بمراحل من إيران التي لا تتمتَّع بنفس القدرات العسكريَّة والسياسيَّة الرُّوسِيَّة، كما أن التفاهمات الاستراتيجيَّة بين روسيا وواشنطن تقوم على قاعدة حماية أمن إسرائيل وعدم المساس بأمن النِّفْط، وهذا يفسِّر إطلاق اليد الرُّوسِيَّة في سوريا، في حين أن إيران إزاء المعادلات على الأرض وعلى مستوى السِّيَاسَة الدوليَّة محكومة بالانصياع للحسابات

الرُّوسِيَّة. وهي أمام خيارات صعبة، فالاصطدام مع الدور الرُّوسِي يجعلها في مواجهة مع الجميع دون استثناء، ومِن ثَمَّ ستحترم كل ما يحافظ على علاقتها مع موسكو تفاديًا للخسارة الكبرى على مستوى سوريا والمنطقة، ولو أدّى ذلك إلى كسب مزيد من العداء في المجتمعات العربيَّة والإسلاميَّة.

وتدور الخلافات الإيرانيَّة-الرُّوسِيَّة في سوريا -كما سبق القول- حول مستقبل وبقاء المِيلِيشْيَات الإيرانيَّة في سوريا، ورغبة إيران في الحصول على منفذ بحري، ومشروعَي الدولتين وأهدافهما في سوريا، حيث تتبنى إيران مشروعًا آيديولوجيًّا تجاه تغيير ديموغرافي بإجلاء السُّنَّة واستقدام الشِّيعَة ببعض المناطق، في حين لم يكُن المشروع الرُّوسِي ذا طابع آيديولوجي بالقدر الذي تتمحور معه حوله الأهداف الإيرانيَّة، فروسيا أهدافها سياسيَّة واقعيَّة، تتمثل في منطقة نفوذ في الساحل السُّوري. وممَّا لا شكّ فيه أصبح لدى روسيا موطئ قدم في الشرق الأوسط على حساب الولايات المتَّحِدة، إذ يُعتقد أنها في ظلّ إدارة الرئيس الأمريكيّ السابق باراك أوباما تَخَلَّت عن الدور الذي كانت تمارسه في المنطقة، كما يأمل الرُّوس في الحصول على تنازلات أمريكيَّة في قضايا دوليَّة كأوكرانيا والدرع الصاروخيَّة على حدودها ورفع العقوبات الاقتصاديَّة المفروضة عليها، وبين الدولتين خلافات أيضًا في نظرتيهما تجاه المنطقة، فروسيا -خلافًا لإيران- لا تعتبر السُّعوديَّة عدوًّا لها مثلًا، وتنوي أن يكون للعرب السُّنَّة المعارضين حِصَّة في نظام الحكم بسوريا، وبهذا تحفظ عَلاقاتها مع الدول العربيَّة وتركيا. لكن إيران تحاول جاهدة إضعاف مشاركة المعارضة السُّورِيَّة في الحكم.

أضف إلى ذلك الخلافات والأزمات التاريخية بين الدولتين وحالة عدم الثقة بالنظر إلى الفترة القصيرة التي سمحت فيها إيران للمقاتلات الرُّوسِيَّة باستخدام قواعدها لقصف المعارضة السُّورِيَّة، كما أن أولويات روسيا في التحالفات الدوليَّة لا تتّفق وعَلاقة شراكة استراتيجيَّة مع إيران، فمثلا لا تدعم روسيا انضمام إيران إلى منظَّمة شنغهاي للأمن لأن الصين وكازاخستان، الشريكين الاستراتيجيَّيْن لروسيا، تعارضان انضمامها لاعتبارات سياسيَّة خاصَّة بتحالفاتهم الدوليَّة، كما أن العَلاقة مع هذين البلدين أهم بكثير لروسيا من العَلاقة مع إيران، كما أن عَلاقات قوية مع إيران على حساب الدول العربيَّة على المستوى البعيد قد تضرّ بعَلاقاتها مع مواطنيها المسلمين وغالبيتهم من السُّنَّة.

ليست الخلافات مع روسيا وحدها ما يقوّض الدور الإيرانيّ في روسيا، بل عوامل عديدة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر المتغيِّر الأمريكيّ الجديد بتسلُّم الجُمْهُورِيّ دونالد ترامب مفاتيح البيت الأبيض يوم 2016/1/20 وما يمكن أن يشكِّله موقفه الرافض للاتِّفاق النوويّ مع إيران ومشروعها، وطبيعة فريقه الرئاسيّ الرافض لنمط عَلاقة تعامل إدارة أوباما مع إيران ومشروعها التوسُّعي، كما أن الدور الإيرانيّ في سوريا هو أكثر الأدوار العارية من حاضنة اجتماعية، بخلاف الحال بالنسبة إليها في لبنان والعراق، وتكتُّل الحركات تحت لواء فصيل وقيادة واحدة بعد سقوط حلب تستطيع حينها الصمود والهجوم بشكل أقوى وأوسع، بالإضافة إلى التكلفة المالية الضخمة التي بات يتطلبها المشروع الإيرانيّ في ظلّ تردِّي الاقتصاد الإيرانيّ رغم رفع العقوبات الاقتصاديَّة.

ورغم أن اجتماع وزراء خارجيَّة روسيا وتركيا وإيران حول سوريا يوم 2016/12/20 وضع النقاط على الحروف بالنسبة إلى السياسة التُّركِيَّة تجاه دمشق، ليندرج موقف أنقرة ضمن توجُّه طهران، بضرورة إعطاء الأولوية لمحاربة الإرهاب لا لإسقاط النِّظام السُّوري اختلفت تركيا وإيران وروسيا حول حزب الله اللبناني، فدعا وزير الخارجيَّة التُّرْكِيّ إلى قطع الدعم عنه، معتبرًا إياه ضرورة لضمان وقف إطلاق نار مستقرّ بسوريا، في حين لم يشاطره الموقف نظيراه الرُّوسِيّ والإيرانيّ، فقال لافروف إن وجود حزب الله في سوريا شرعيّ، وجاء بناءً على طلب من الحكومة السُّورِيَّة، وقال ظريف وعلى وجهه ابتسامة عريضة موجَّهة إلى نظيره التركي، إن "طهران تحترم مواقف أنقرة، بما فيها موقفها من حزب الله"، لكنه شدّد على أن هذا الموقف ليس مشتَرَكًا.

وختامًا، إذا ما استحضرنا في ضوء ما سبق نظرية المباريات، يتبين لنا أن إيران هي الطرف الخاسر في سوريا، فلم تخسر فقط تكلفة مالية ضخمة للقضاء على المعارضة والسيطرة على حلب، بل وخسرت الأرواح والجنرالات والمقاتلين العسكريّين وغير العسكريّين، وأصبحت حلب محاصِرة لها، ثم خسرت العالَم السُّنِّيّ برُمَّته نتيجة الحرب الطائفيَّة ضدّ كل من هو سُنِّيّ، ليس فقط في سوريا بل في الدول المستهدَفة كافَّةً كالعراق ولبنان واليمن وغيرها من الدول العربيَّة والإسلاميَّة، كما أن زمن التغاضي الأمريكيّ عن التمدُّد الإيرانيّ أو تأييده ضمنيًّا انتهى مع رحيل أوباما، وكل ذلك سيعود بإيران إلى موقع المحاصَر. ومثل هذا الموقع سيضعف إيران، لكنه في الوقت نفسه سيجعلها أكثر تَخَبُّطًا وشراسةً وإقدامًا على خطوات متشنِّجة وعنيفة، وهذا ما يجب أن نكون مستعدّين له في دولنا العربيَّة.

الشأن الدولي

شكّلَت الأشهُر الستة الماضية في معظمها مرحلة فيها شيء من المكاسب الدبلوماسية دوليًّا، بسبب موقف إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما من الاتفاق النووي، وعدم الردّ على أي اعتداءات إيرانيّة على المستوى الإقليمي، فضلًا عن تحرُّك روسيّ للعب دور القوة العظمي المهيمنة في الصراع السوري، ورغبة أوروبا في تعميق تعاونها الاقتصادي مع إيران. هذه العوامل الثلاثة شكّلت فرصة لإيران لتغيير موقف المجتمع الدولي من إيران ومحاولة الاندماج فيه. لذا نشطت الدبلوماسية الإيرانيّة إلى أقصى درجة، وواصل وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف جولاته المكوكية في أوروبا وأمريكا الجنوبية، وتَحرَّك الرئيس حسن روحاني على مستوى المنظمات الدولية، واستقبل عديدًا من رؤساء دول وحكومات العالَم. لكن كما أن هذه الفترة شكّلَت مرحلة جَنْي الثمار وتحقيق المكاسب، فهي كذلك بداية التراجع وأفول نجم إيران على الصعيد الدولي، فبفوز دونالد ترامب بانتخابات الرئاسة الأمريكية انتهى عهد التنازلات الأمريكية لصالح إيران، ومن المؤكَّد سيتوقف عن الإفراج عن الأرصدة الإيرانيّة، كما انتهى عهد الصمت الأمريكي على تحرُّشات الزوارق الإيرانيّة بالسفن الأمريكية، على أقلّ تقدير إن لم يصل الأمر إلى تجميد الاتفاق النووي والعودة إلى سياسة العقوبات، أما على صعيد التحالف الإيراني-الرُّوسِيّ، فلا شك أن سقوط حلب كما شكّل ذروة النجاح الرُّوسي-الإيراني شكّل بداية الافتراق بين الحليفين، لأن الوجود الإيراني في سوريا يفوق قدرة إيران كدولة إقليمية متوسطة القوة تحارب خارج نطاقها الجيوبوليتيكي، وما كان هذا ليحدث لولا اجتماع متغيرات كثيرة لصالح إيران من الصعب أن تستمرّ لفترة طويلة، أما الدول الأوروبية فبعد فورة الإسراع لاقتناص مكاسب التعامل التجاري مع إيران، بعد التوقيع على الاتفاق النووي، سرعان ما أعادت تقييم حساباتها في ضوء الاستراتيجيات بعيدة المدى، وَفق استراتيجية ثابتة للتعامل مع إيران أقرّها البرلمان الأوروبي في شهر أكتوبر 2016م. كل هذه التفاعلات نتعرّفها بشكل مفصَّل في قسم الشأن الدولي من التقرير الاستراتيجي نصف السنوي الأول، عبر ثلاثة محاور: العلاقات الإيرانيّة-الأمريكية، والعلاقات الإيرانيّة-الرُّوسِيَّة والعلاقات الإيرانيّة-الأوروبية.

مستقبَل العَلاقات الإيرَانيَّة-الأمريكيَّة في عالَم متحوِّل

بوصول الرئيس الأمريكيّ السابق ذي التوجُّهات الديمقراطية باراك أوباما إلى سدة الحكم مطلع عام 2009 تراجع الحديث عن توجيه ضربات استباقية وقائية إلى البرنامج النوويّ الإيرانيّ التي سادت خلال فترة الرئيس الأسبق جورج دبليو بوش بتصنيفه إيران ضمن محور الشر إيران والعراق وكوريا الشمالية تهدِّد السلم والأمن الدوليَّين بسعيها لامتلاك أسلحة التدمير الشامل، مقابل بروز مؤشّرات جدّية حول رغبة الإدارة الأمريكيَّة خلال ولايتَي الرئيس أوباما من بداية 2009 إلى نهاية 2016 في التقارب مع إيران والتباحث حول طموحاتها النوويَّة، وتُعتبر العَلاقات بين الدولتين خلال النصف الثاني من عام 2016 امتدادًا للسياسات الأمريكيَّة التعاوُنية التي شهدتها العَلاقات بين البلدين، بخاصَّة بعد توقيع إيران ومجموعة "5+1" الاتِّفَاق النوويّ في يوليو 2015، وفي ما يلي نستعرض ملامح العَلاقات الأمريكيَّة الإيرانيَّة في عهد أوباما ثم خلال النصف الثاني من عام 2016، وتجلِّيات وآثار عقيدة أوباما على الاستراتيجيَّة الإيرانيَّة في المنطقة، وأخيرًا مآلات العَلاقات بين الدولتين في ظلّ فوز المرشَّح الجمهوري دونالد ترامب بالرئاسة الأمريكيَّة.

أولًا: ملامح العَلاقات الأمريكيَّة-الإيرانيَّة في عهد أوباما:

دخلت العَلاقات الأمريكيَّة-الإيرانيَّة في عهد أوباما مرحلة جديدة يشوبها التقارُب لا الصدام الذي كان يميِّز شكل العَلاقات خلال عهد حكم بوش الابن لاختلاف عقيدتَي الرئيسَين أوباما وبوش الابن ونظرتهما إلى كيفية تعظيم دور ومكانة الولايات المُتَّحِدة داخليًّا وخارجيًّا، إذ ارتكزت عقيدة أوباما على محورين رئيسيَّين:

الأول يقوم على مبدأ التوجُّه إلى الداخل الأمريكيّ وإيلائه القدر اللازم من الزَّخم السياسيّ من أجل تمرير أفكار أوباما الأقرب إلى الاشتراكية المعتدلة. فالرئيس الأمريكيّ يعتقد أن قوة أمريكا تنبع من تماسكها ونمائها في الداخل لا من عَلاقاتها الدوليَّة وسطوتها الخارجيَّة والدخول في عداءات من القوى الإقليميَّة خارج حدود الولايات المُتَّحِدة، وأن الأمن القومي الأمريكي لا يمرّ في قناة السياسات الدوليَّة بل يعزِّزه مجتمع قويّ يقوم على إتاحة الخدمات للجميع، كمشروعه لترشيد التأمين الصحي الذي يُسَمَّى "أوباما كير".

بناءً على هذا المعتقَد، ساعد أوباما حزبه للضغط من أجل تقليص ميزانية الدفاع الأمريكيَّة وبالانسحاب من المناطق الساخنة في العالَم كما هو الحال في العراق وأفغانستان، وكذلك تشجيع الدول للقيام بمهمة تحقيق أمنها والدفاع عن قيمها السياسيَّة وسيادتها دونما تدخُّل مباشر من واشنطن، ومِن ثَمَّ تخفيض المشاركة الفعلية للقوات الأمريكيَّة في النزاعات الدوليَّة إلى أقصى الحدود حفظًا للأرواح وتوفيرًا للمال[1].

من ثَمَّ تراجعت المشاركة في قضايا دوليَّة وإقليميَّة معقَّدة ممَّا أتاح له فرصة التركيز على قضايا المجتمع الأمريكي مثل قضيَّة الهجرة، والرعاية الصحية، والتعليم بأغلب مراحله ولا سيما الابتدائية، والمناخ والبيئة، وغيرها من الأمور الحيوية التي تُعتبر في صلب اهتمام المواطن الأمريكيّ، ولا ريب أن اتجاهه هذا إلى رعاية الشؤون الداخليَّة الأمريكيَّة هو ما أتاح له أن يحكم أمريكا لفترتين رئاسيتين على الرغم من اللغط الكبير الذي يسود عند النخب حول سياساته الخارجيَّة».

الثاني يشكِّل الحامل لعقيدة أوباما السياسيَّة، وهو سعيه الحثيث لاحتواء دول كانت تُعتبر حتى قُبيل مجيئه إلى سُدَّة البيت الأبيض دولًا صنَّفتها إدارة بوش الابن محور الشر مخاصمة أو مارقة أو عدوة، مثل إيران، ومن ثم بذل الرئيس أوباما جهدًا كبيرًا خلال فترتيه الرئاسيتين لَمدّ يده بالمصافحة لإيران ثم جرّها بعمل دبلوماسي متّصل إلى طاولة المفاوضات مع الدول الكبرى في ما يخصّ برنامجها النوويّ حتى تم التوصل إلى اتِّفاق تاريخي بينها وبين دول "5+1"، وعادت إيران من خلاله إلى حظيرة المجتمع الدولي وأفرجت الولايات المُتَّحدة عن أموالها المجمَّدة تحت العقوبات والتي تقدَّر بعشرات المليارات.

وفي ذلك مؤشّر واضح على تقديم واشنطن إغراءات تصل إلى حدّ التنازلات في سبيل توقيع الاتِّفَاق الذي نصّ على: تقييد البرنامج النوويّ على المدى الطويل مع وضع حدّ لتخصيب اليورانيوم لا يتجاوز عتبة 3.67%، وتحويل مفاعل فوردو وهو المنشأة الرئيسيَّة لتخصيب اليورانيوم إلى مركز لأبحاث الفيزياء والتكنولوجيا النوويَّة، وخفض عدد أجهزة الطرد المركزي بمقدار الثلثين إلى 5060 جهازًا فقط، ودخول مفتّشي الوكالة الدوليَّة المواقع الإيرانيَّة المشتبه بها، ومواقع عسكريَّة يوصَل إليها بالتنسيق مع طهران، وامتناع إيران عن بناء مفاعلات تعمل بالماء الثقيل، وعدم نقل المُعَدَّات من منشأة نووية إلى أخرى لمدة 15 عامًا، وحظر استيراد أجزاء يمكن استخدامها في برنامج الصواريخ الباليستية لـ8 سنوات أو استيراد الأسلحة لـ5 سنوات، والسماح بإعادة فرض العقوبات خلال 65 يومًا إذا لم تلتزم طهران بالاتِّفَاق[2].

ومن المزايا التي ستحصل عليها إيران في المقابل:

1- رفع العقوبات المفروضة عليها تدريجيًّا بالتزامن مع وفائها بالتزاماتها في الاتِّفَاق، ويعني ذلك استمرار تجميد الأصول الإيرانيَّة في الخارج لمدة 8 سنوات، واستمرار حظر السفر على معظم الأفراد والهيئات التي شاركت في البرنامج النوويّ لمدة 5 سنوات، لكن ستقلّ هذه الفترات في حالة

(1) Martin S. Indyk, The end of the U.S.-dominated order in the Middle East, March 15, 2016, http: //cutt.us/dKHeE

(2) حسين شبكشي، عقيدة أوباما، الشرق الأوسط، 22 مارس 2016.

تأكّد الوكالة الدوليَّة للطاقة من الطبيعة السلمية للبرنامج. وستُرفَع العقوبات نهائيًّا في حالة الوفاء التامّ بكل الالتزامات المنصوص عليها في الاتِّفَاق.

2- التمكُّن من معاودة تصدير النِّفْط بكامل طاقتها الإنتاجية فور بدء تنفيذ الاتِّفَاق.

أضف إلى ذلك الرسالة السرّية التي بعث بها الرئيس أوباما إلى المرشد الإيرانيّ على خامنئي في أبريل 2016 التي تحمل عبارات الودّ ومستقبل يحمل في رحمه ميلاد تحالُف جديد في خطوة تثير كثيرًا من الشكوك والقلق، بخاصَّة أنها جاءت في وقت تتقاعس فيه إيران عن تلبية التزاماتها لمفتّشي الوكالة الدوليَّة للطاقة الذرية بخصوص مُنشأتها النوويَّة، وفي ظلّ تزايد انتهاكات حقوق الإنسان في الداخل الإيرانيّ، وهذا يحمل في طياته أسرارا خفيَّة على صعيد العَلاقات الأمريكيَّة-الإيرَانيَّة، بخاصَّة أنه منذ توقيع الاتِّفَاق انتقلت العَلاقات بين البلدين من العداء في العلن إلى الغرام في السِّرّ.

بدا واضحًا أن عقيدة أوباما تقوم على تلطيف الوجود الأمريكيّ في الساحة الدوليَّة وانتهاج سياسة الاستيعاب للمنافسين والخصوم، وهو ما أتاح دورًا للقوى الإقليميَّة على غرار الدور الإيرانيّ في المنطقة وتدخُّلاتها في سوريا والعراق واليمن ولبنان، على عكس الأفكار التي يروِّج لها التيَّار المنافس للرئيس أوباما بين الجمهوريين الذي يحضّ على رفع منسوب الدور الأمريكيّ في العالَم وزيادة الانخراط في المشروعات السياسيَّة الدوليَّة وتَبَنِّي سياسة الإلجام للقوى الإقليميَّة.

ثانيًا: منحنى العَلاقات خلال النصف الثاني لعام 2016:

مثلت فترة الأشهر الستة الأخيرة من حكم أوباما امتدادًا لسياساته الخارجيَّة تجاه إيران، فكشف بتاريخ 2016/7/17 عن وثيقة سرية، سرَّبها اثنان من الدِّبلوماسيين الأمريكيّين، تُعَدّ الأولى ذات الصلة بالاتِّفَاق النوويّ، يتاح لطهران على أساسها استكمال برنامجها النوويّ سريعًا، وذلك بعد مغادرة الرئيس أوباما سُدَّة الحكم، إذ أوضح تقرير لـ"أسوشييتد برس" في 2016/7/17 أن هذه الوثيقة هي ملحق سِرِّيّ بالاتِّفَاق، وعلى أساسه تستطيع طهران بعد 11–15 عامًا أن تستبدل بأكثر من 5 آلاف من أجهزة الطرد المركزي المتهالكة لديها 3 آلاف و500 جهاز طرد أكثر تطوُّرًا، وإن الوقت الذي تحتاج إليه إيران لصناعة السلاح النوويّ انخفض من عام إلى 6 أشهر بعد إعمال أجهزة الطرد الأكثر حداثة.

وارتباطًا بما سبق، عارضت إدارة أوباما في سبتمبر 2016 مساعي الكونغرس لإصدار قانون للكشف عن أموال كبار القيادات الإيرانيَّة المرشد والرئيس وأعضاء مجلس تشخيص مصلحة النِّظام، بالإضافة إلى وزير الاستخبارات ورئيس استخبارات الحرس الثوريّ وقادة الحرس الثوريّ الكبار كقائد فيلق القدس قاسم سليماني وغيره، وذلك تحت عنوان "شفافية أموال وممتلكات قادة إيران"، إذ تقول الإدارة الأمريكيَّة إن إقرار القانون قد يُوحي إلى إيران ومجموعة "5+1" بأنها محاولة للتنصُّل من تنفيذ الالتزامات الأمريكيَّة في ما يتعلق برفع العقوبات عن إيران، وهدّدت الإدارة الأمريكيَّة باستخدام حقّ "الفيتو" ضدّ القانون ولو أُقِرّ، إذ

كان من المقرر أن يُطرح للتصويت كقانون مُلزِم للحكومة الأمريكيَّة يطالبها بالكشف علنًا عن جميع ممتلكات كبار القيادات في إيران، وكيفية حصولهم على هذه الممتلكات واستخدامها من خلال إعداد وزارة الخزانة الأمريكيَّة تقريرًا شاملًا خلال 9 أشهر من إقراره عن ممتلكاتهم[1]، في حين لم تُبدِ الإدارة ذاتها أيّ ردّ فعل تجاه مطالبة 60 عضوًا بالكونغرس بتجميد تزويد السعودية بصفقة سلاح بقيمة 1.15 مليار دولار، وتبرِّر الإدارة هذا الموقف -على حدّ قولها- بتوالي الضربات الجوية للتحالف العربي بقيادة السعودية في اليمن على نحو أدَّى إلى سقوط عديد من المدنيين اليمنيين[2].

وقوبل ذلك بتأكيد وزير الخارجيَّة الإيرانيّ جواد ظريف أنه في أثناء لقائه نظيره الأمريكيّ السابق جون كيري على هامش الجمعية العامَّة للأمم المُتَّحِدة في سبتمبر 2016 حصل على وعود أمريكيَّة بتحفيز الدول الأُورُوبّية لتعزيز التعاملات التجارية مع إيران، خصوصًا البنوك الأُورُوبّية[3] في إطار تعزيز الاتِّفَاق النوويّ الذي أسدل الستار على العقوبات الغربيَّة التي فرضتها الأمم المُتَّحِدة قبل أكثر من 10 سنوات على إيران وفتح لها أبواب الاستثمار وتصدير الموادّ البترولية إلى حلفائها دون مشكلات أو ضغوط بعد أن كبّدَت الحكومة الإيرانيَّة خسائر بلغت 160 مليار دولار من عائدات النِّفْط المجمَّدة، في حين تسجِّل البطالة نسبة 13.5% من تعداد السكان، بواقع 2.2 مليون عاطل، وتحتاج الحكومة إلى 800 ألف وظيفة سنويًّا لاستيعاب تلك النسبة، وذلك رغم بعض الخلافات بين البلدين في ما يتعلق بالمِلَفّات العالقة بالمنطقة، بخاصَّة سوريا والعراق واليمن وتَحرُّش الزوارق الإيرانيَّة بالسفن الأمريكيَّة في الخليج العربي.

وفي خطوات مغايرة لدرء اتِّهامات الجمهوريين بطبيعة العلاقة بين إدارة أوباما وقادة طهران، ومع قرب انتهاء ولايته، قرّر الرئيس أوباما في 2016/11/11 إبقاء سريان مفعول المرسوم رقم 12170 المؤرَّخ في 1979/11/14، الذي أعلن الحالة الطارئة في الولايات المُتَّحِدة بسبب حدوث "التهديد البالغ على الأمن القومي للولايات المُتَّحِدة وسياستها الخارجيَّة واقتصادها بسبب الوضع في إيران"، ومن ثم تمديد العقوبات غير المتعلقة بالبرنامج النوويّ الإيرانيّ أو المتعلقة بالعمليَّات الإرهابية عامًا واحدًا على طهران، بسبب ما وصفه أوباما بـ"تشكيل إيران تهديدًا كبيرًا غير اعتياديّ" على مصالح الولايات المُتَّحِدة وأمنها. جاء ذلك في نَصّ الأمر التنفيذي الذي أصدره أوباما قائلًا: "رغم الاتِّفَاقية التاريخية لضمان الطبيعة السلمية لبرنامج إيران النوويّ، هنالك تصرفات وسياسات معيَّنة لحكومة إيران تتناقض مع مصالح الولايات المُتَّحِدة في المنطقة، وهي مستمرَّة في تمثيلها تهديدًا كبيرًا غير اعتيادي للأمن الوطني والسِّيَاسَة الخارجيَّة واقتصاد الولايات المُتَّحِدة».

---

(1) تسنيم، تسنيم، تهديد أوباما به وتوى طرح ضدّايرانى موسوم به شفافيت مالى، 1 مهر 1395، 1 مهر 1395، http: //www.tasnimnews.com/fa/news/1395/07/01/1192944/

(2) تسنيم، فورين بوليسي: 60 عضوًا من الكونغرس يطالبون أوباما بتجميد بيع أسلحة للسعودية، 2016/8/30، http: //bit.ly/2bZBKMy

(3) شهروند، ظريف خبر داد: تعهد آمريكا براى رفع نگرانى‌ها در مورد سرمايه گذارى در ايران، 5 مهر 1495، https://goo.gl/meg8kT

وبناء على المرسوم المشار إليه عاليه الذي وقّعه الرئيس جيمس كارتر قبل 36 عامًا، كُلّفت وزارة الخزانة الأمريكيَّة وقف الأرصدة الإيرانيَّة الرسميَّة في الولايات المُتَّحدة، بما في ذلك الحسابات في البنوك الأمريكيَّة وفروعها الخارجيَّة، وبعد 5 أشهُر من ذلك أعلن كارتر قطع العَلاقات الدِّبلوماسيَّة مع إيران وحظر تصدير جميع البضائع الأمريكيَّة إليها، بما فيها الموادّ الغذائية والطبِّية، وتلا هذا الإجراءَ حظر استيراد السلع الإيرانيَّة إلى الولايات المُتَّحدة، ومنذ ذلك الحين يشدّد الرؤساء الأمريكيُّون المتعاقبون العقوبات على إيران[1].

ومن ناحية أخرى شكّل مجلس النُّوَّاب الأمريكّي جلسة لدراسة مقترح تمديد قانون العقوبات ضدّ إيران 10 سنوات، وهذا المقترح يمدّد قانون العقوبات الذي ينتهي في 31 ديسمبر 2016، إلى 31 ديسمبر عام 2026، بخاصَّة العقوبات التي تتمركز حول الأنشطة الذَّرِّيَّة والصاروخية لهذه الدولة، ويسمح القانون بفرض عقوبات على إيران في مجالات التِّجارة والطاقة والدفاع والقطاع المصرفي بسبب برنامجها النوويّ وتجارب الصواريخ الباليستية، وكان من المقرَّر أن ينتهي أجل القانون في 2016/12/31، ما لم يُمَدَّد، وصدر قانون العقوبات على طهران للمرة الأولى عام 1996، واستهدف الاستثمارات في قطاع الطاقة وردع مساعيها لإنتاج أسلحة نووية[2].

ثالثًا: انعكاسات عقيدة أوباما على الدورين الإيرانيّ والأمريكيّ في المنطقة:

أسفرت استراتيجيَّة أوباما للنأي بالنفس عن أزمات المنطقة عن غياب الدور الأمريكيّ وترك فراغ لتستغلّه إيران وروسيا، فراحت إيران تنفّذ مخطَّطاتها ومطامعها في العراق وسوريا واليمن ولبنان، ليس ذلك فحسب بل وصل الأمر إلى احتلال إيران عواصم تلك الدول وإعلانها الجيش الشيعي لحماية مكتسباتها وتنفيذ مخطَّطاتها في المنطقة وتماديها في تصريحاتها المهدِّدة لأمن دول مجلس التعاوُن الخليجي وتمكين المنظَّمات الشِّيعِيَّة المرتبطة بإيران تحت شعار الإصلاح السياسي، وشرعنة برامج التسلُّح الإيرانيَّة وتحويلها إلى أداة ضغط إقليمي على دول المجلس، وفي ما يلي انعكاسات عقيدة أوباما على الدور الأمريكيّ ذاته في المنطقة مقابل الدور الإيرانيّ المتنامي:

1: تقديم الأموال لإيران فديةً مقابل تحرير رهائن أمريكيّين:

أقرت الخارجيَّة الأمريكيَّة منتصف أغسطس 2016 ما كشفته صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكيَّة، أن إدارة الرئيس أوباما أرسلت في يناير 2016 طائرة محمَّلة بمبلغ 400 مليون دولار فدية مقابل إطلاق سراح مواطنين أمريكيّين كانت تحتجزهم طهران بتُهَم التجسُّس والعمالة والعمل ضدّ الأمن القومي، كدفعة أولى من صفقة بين الجانبين يبلغ حجمها 1.7 مليار دولار[3]، وعزّز

(1) آفرينش، تمديد أوباما لحالة الطوارئ ضدّ إيران، http: //cutt.us/lmpdp
(2) وكالة تسنيم، تمديد العقوبات الإيرانية لـ10 سنوات يشير أن المعتمدين على أمريكا واهمون، 16 نوفمبر 2016، http: //tn.ai/1242130
(3) موقع الصحفيين الشباب، اوباما براى آزادى زندانيان آمريكايى در ايران 400 ميليون دلار پرداخت كرد، ١٣ مرداد ١٣٩٥ -، http: //soo.gd/zxNW

هذا الإقرارُ موقفَ الرئيس الأمريكيّ الحالي الجمهوري المرشَّح آنذاك دونالد ترامب فشنّ هجومًا في هذا الخصوص على أوباما والمرشَّحة السابقة هيلاري كلينتون بقوله: "علِمنا بعد إقرار وزارة الخارجيَّة أن الرئيس أوباما كذَب بخصوص 400 مليون دولار نقدًا أُرسِلَت إلى إيران بقوله إن المبلغ ليس من أجل الرهائن ولكنه دفع فدية، وكذب بشأن الرهائن علنًا وبشكل فاضح"، وهو ما دفع بأعضاء من الكونغرس إلى السعي لتمرير قانون يمنع إدارة أوباما من تحويل أو دفع أي أموال أخرى لإيران[1].

2- تحرش الزوارق الإيرانيَّة بالسفن الأمريكيَّة:

تشير التقديرات إلى وقوع 30 حادثة تحرش للزوارق الإيرانيَّة واعتراضها السفن الأمريكيَّة في مياه الخليج العربي بدءًا من عام 2016 كما اعتقلت إيران 10 من البحارة الأمريكيّين في أثناء التوقيع على الاتِّفَاق النوويّ 2015، ونشرت صور اعتقالهم التي وصفتها الصحافة الأمريكيَّة بـ"المهينة"، ثم أفرجت عنهم بعد فترة وجيزة، كما شهدت مياه الخليج خلال النصف الثاني من عام 2016 عدة حوادث أخرى، ففي 2016/8/24 اعترضت أربعة زوارق حربيَّة تابعة لقوات الحرس الثوريّ الإيرانيّ، المدمرة الأمريكيَّة «يو إس إس نيتز"، في محيط مضيق هرمز، واقتصر الردّ الأمريكيّ على الإعراب عن القلق الشديد واضطرار البارجة الأمريكيَّة إلى التراجع لعدم تصعيد الموقف، بالإضافة إلى استهداف البوارج الأمريكيَّة في أكتوبر 2016م بالصواريخ الإيرانيَّة في باب المندب وخليج عدن، ممَّا يكشف حقيقة التجاوزات الإيرانيَّة التي باتت تهدِّد الأمن العالَمي في الممرات البَحْرِيَّة الدوليَّة.

الرئيس الأمريكي السابق: باراك أوباما

3- الإفراج عن الأموال الإيرانيَّة المجمَّدة:

بينما أعلن خامنئي أن بلاده تَسلَّمَت من واشنطن 36 مليار دولار نقدًا حرَّرَتها بمقتضى الاتِّفَاق، ظهر تضارب حول الرقم الحقيقي لأرصدة إيران المجمَّدة بسبب العقوبات الدوليَّة، ففي حين تقول مصادر إيرانيَّة إنها تتراوح بين 100 و120 مليار دولار، ينفي البنك المركزي الإيرانيّ صحَّة هذه الأرقام ويقول إنها أقلّ بكثير إذ تبلغ 32 مليار دولار من أموالها المجمَّدة في المصارف الدوليَّة، وإن الأموال التي سيُفرَج عنها مباشَرةً وفي غضون 5-6 أشهر تبلغ 29 مليار دولار، وإن 23 مليارًا منها محجوزة في اليابان وكوريا والإمارات العربية المُتَّحِدة، بينما 6 مليارات من عائدات النِّفْط محجوزة في الهند. أيضًا نفى

(1) بي بي فارسي، هل تدفع الحكومات فدية؟، آيا دولتها باج مى‌دهند؟، 19 مرداد 1395، http: //soo.gd/cjAE

وزير الاقتصاد الإيرانيّ رقم 120 مليار دولار الذي نشره بعض وسائل الإعلام الإيرانيَّة، وقال إن الأموال الإيرانيَّة المجمَّدة من عائدات النِّفْط هي في حدود 35 مليار دولار، إضافةً إلى 22 مليار دولار محجوزة في الصين وثائقَ مالية[1].

لذلك كانت إيران تفضل فوز هيلاري على ترامب بالنظر إلى موقفها في ما يتعلق بالاتِّفَاق النوويّ، فهيلاري تتحدث بِرِضًا كامل عن الاتِّفَاق وقضاء عام ونصف مع نظرائها من الصين وروسيا وجميع الدول من أجل إتمام هذا الاتِّفَاق، وأضافت: "الدولة التي استطاعت فرض أثقل العقوبات على إيران استطاعت دفع إيران إلى طاولة المفاوضات، ومِن ثَمَّ استطاع جون كيري وباراك أوباما الحصول على هذا الاتِّفَاق ووضع القيود على البرنامج النوويّ الإيرانيّ دون إطلاق رصاصة واحدة"[2]، في حين يتخذ ترامب موقفًا حادًّا ومتشددًا تجاه الاتِّفَاق النوويّ مع إيران فقد أعلن صراحة اعتزامه إلغاء الاتِّفَاق النوويّ مع إيران حال وصوله إلى البيت الأبيض، فخلال حملته الانتخابية أثار ترامب كثيرًا من علامات الاستفهام حول مستقبَل الاتِّفَاق بتصريحاته الحادة واللاذعة، منها وصفة الاتِّفَاق النوويّ بـ"الصفقة السيئة" و"العار على واشنطن" و"الكارثي"، مؤكِّدًا أن إلغاءه سيكون في صدر أولوياته بعد تَسلُّمه مفاتيح البيت الأبيض في 2017/1/20، إذ يقول: "واشنطن أعطت كل شيء لطهران ولم تأخذ في المقابل أيّ شيء، فالاتِّفَاق النوويّ أعطى إيران 150 مليار دولار دون مقابل، وكذا فإن تنامي تَدَخُّل إيران في شؤون أربع دول في المنطقة أمر غير مقبول، هي العراق وسوريا واليمن ولبنان"[3]، وفي هذا الإطار أعلن المتحدث باسم الخارجيَّة الأمريكيَّة مارك تونر أنه بالنظر إلى المزاعم التي قدّمها ترامب بصدد إيران فهناك احتمالية لتعليق الاتِّفَاق النوويّ مع إيران[4]، ولكن التساؤل هنا هو: كيف يُلغِي ترامب بمفردة اتِّفَاقًا وقّعَت عليه 5 دول أخرى غير الولايات المُتَّحِدة الأمريكيَّة، أربع منها أعضاء بمجلس الأمن الدولي؟ فقط يستطيع الانسحاب أو تشديد الرقابة على إيران في ما يخصّ بند وقف تخصيب اليورانيوم ووقف استيراد الموادّ النوويَّة وفرض العقوبات، كما أن شركاء الولايات المُتَّحِدة في المنطقة المعترضين على الاتِّفَاق النوويّ لا يمكنهم بذل ما هو أكثر مِمَّا بذلوه عَشِيَّة توقيع الاتِّفَاق والمفاوضات التي أفضت إليه، سواء على مستوى محاولات التأثير في الداخل الأمريكيّ، أو على مستوى ثنائي لمجابهة الاتِّفَاق النوويّ وعقد تحالُف مضادّ لإيران على المستويات كافَّة.

علاوة على ذلك تَوَعَّد ترامب بردٍّ قاسٍ على أي سفينة إيرانيَّة تضايق البَحْرِيَّة الأمريكيَّة في مياه الخليج، كما أضاف أن إيران تتدخل بشِدَّة في المِلَفَّات الإقليميَّة وتسعى لاحتلال العراق، وسبق أن صرَّح بأن إيران دولة تموِّل الإرهاب لزعزعة استقرار الشرق الأوسط، متهِمًا إيران

---

(1) وكالة تنسيم، رجال الحكومة يرون القوة فقط في الولايات المتحدة /الحكومة تحدد مصير الـ36 مليار دولار المحرَّرة لإيران، 7 نوفمبر 2016، http: //tn.ai/1233149

(2) زيتون، بازخوانى نظرات نامزدهاى رياست جمهورى امريكا چه كسى براى إيران بهتر است؟، 7 مهر 1395، http: //zeitoons.com/18590

(3) موقع الف، واشنگتن: تعليق توافق هستهاى ايران در دوران ترامپ محتمل است، ٢٠ آبان ١٣٩٥، http: //cutt.us/l7daX

(4) برترين ها، ترامپ: در كنار هم در برابر ايران مىايستيم، ١٠ آبان ١٣٩٥، http: //cutt.us/TBh2h

في أثناء كلمته للجنة العَلاقات العامَّة الأمريكيَّة-الإسرائيلية "أيباك"، بأنها نفّذت عمليَّات إرهابية في 25 دولة وخمس قارَّات في العالَم، وانتقد كذلك "دفع جزية لإيران من أجل إطلاق سراح المختطَفين الأمريكيّين" على يد حكومة أوباما[1].

وفي هذا السياق زعم المحلّل السياسيّ والدِّبلوماسي الإيرانّي السابق سيد حسين موسويان، أن تطبيع العَلاقات بين إيران والولايات المُتَّحِدة في المستقبل القريب أمر مستبعَد، لأسباب عديدة، منها أن قائد الثَّورة الإيرانيَّة وشعب إيران عمومًا لا يثقون بأمريكا ووعودها، كما أن دولًا بعينها مثل إسرائيل وبعض دول الخليج تحرِّك لوبياتها في العالَم من أجل منع هذه العلاقة وتستخدم جميع طاقاتها للحيلولة دون ذلك[2].

رابعًا: السيناريوهات المستقبلية للعَلاقات بين الدولتين:

في ضوء المعطيات السابقة وفي ظلّ فوز المرشَّح الجمهوري دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية التي أُجريَت في 2016/11/8 تنتظر العَلاقات الأمريكيَّة الإيرانيَّة السيناريوهات الثلاثة التالية:

السيناريو الأول: استمراريَّة السياسات غير الصدامية والاتِّفَاق النوويّ:

ويشير هذا السيناريو إلى استمرارية إدارة ترامب في السياسات السابقة تجاه إيران والالتزام بالاتِّفَاق النوويّ لكونه اتِّفَاقًا غير ثنائيّ بين إيران والولايات المُتَّحِدة فقط، بل بين القوى الدوليَّة مجموعة "5+1" وإيران، كما أن هذه الدول لن تكون مع واشنطن في حال ميل الأخيرة إلى استبدال خيار التصعيد العسكري بالاتِّفَاق، بخاصَّة إذا كان دافع واشنطن الرئيسي إلى خوض هذه المغامرة هو ملَفَّات مثل الصواريخ الباليستية، التي هي مِلفَّات خارج الاتِّفَاق النوويّ من الأساس، وفي السياق ذاته لم يُعرِب أي بلد من البلدان الستة التي شاركت في الاتِّفَاق، عن رغبته في إعادة النظر في بعض بنود اتِّفَاق استغرق الوصول إليه أكثر من 10 سنوات، وتَضمَّن جهودًا دبلوماسيَّة كبيرة، فضلًا عن قرابة عامين كاملين من التفاوض، كي يكتمل، وتقول مسؤولة السِّيَاسَة الخارجيَّة للاتِّحاد الأُورُوبّي فدريكا موغريني إن الاتِّفَاق صُدِّق عليه في شكل قرار من مجلس الأمن، لذلك فإن المسألة ليست ثنائية ولا أحادية الجانب، بل إن الاتِّفَاق متعدّد الجوانب".

السيناريو الثاني: مراجعة الاتِّفَاق النوويّ:

مستشار ترامب لشؤون السِّيَاسَة الخارجيَّة وليد فارس، قال بوضوح بعد الفوز، إن الإدارة الجديدة تنوي مراجعة الاتِّفَاق النوويّ وإرساله إلى الكونغرس، مؤكّدًا أن أمريكا ستطالب بتعديلات في نص الاتِّفَاق، ويمكن النظر إلى التخوُّف الإيرانّي بوضوح في ردّ فعل الإيرانيّين بعد فوز ترامب بالرئاسة الأمريكيَّة، فالرئيس روحاني ووزير خارجيته جواد ظريف أرسلا رسائل باردة تؤكّد المخاوف الإيرانيَّة، فالحزبان معًا الجمهوري والديمقراطي في أمريكا لديهما اتجاهات مضادَّة للاتِّفَاق النوويّ، كما أن الشركات

---

(1) صحيفة سياست روز: تكيه برتار ويود پوسيده، 15 مهر 1395،
http: //www.pishkhaan.net/Archive/1395/07/13950715/SiasatRuz8310597115974955531 19357.pdf
(2) مهر، دبلوماسي إيراني سابق: تطبيع العَلاقات بين إيران وأمريكا في المستقبل القريب أمر مستبعد، http: //cutt.us/4TZDv

الأُورُوبّية وحتى الأمريكيَّة التي أيضًا لم تحقّق الفائدة المرجوَّة من الاتِّفَاق النوويّ نتيجة الكساد في الاقتصاد الإيرانّي، وتراجع النموّ، وتزايد البطالة بين الشباب، وسطوة الحرس الثوريّ على مفاصل الحياة الاقتصاديَّة في إيران، كل هذه المسبّبات لم تكُن لتتجاوزها الشركات الأُورُوبّية والأمريكيَّة، فالحرس الثوريّ الإيرانيّ استخدم مليارات الدولارات المُفرَج عنها في تمويل المِيلِيشْيات والصناعات العسكريَّة المرتبطة بالأعمال القتالية المباشرة والتي تتصدّرها تلك الجارية لدعم نظام بشار الأسد في سوريا عبر دعم مقاتلي حزب الله والمقاتلين الأفغان فاطميون وغيرها من المِيلِيشْيات المنتشرة في العراق واليمن.

السيناريو الثالث والمرجح – دخول العَلاقات مرحلة صدامية جديدة مع عودة العقوبات:

برنامج وتصريحات المرشَّحين الأمريكيّين قد تعكس توجُّهات سياساتهم الخارجيَّة حال فوزهم في الانتخابات، إذ ترجّح غالبية تصريحات ترامب في أثناء حملته الانتخابية هذا السيناريو ودخول العَلاقات مرحلة صدامية جديدة مع العودة من جديد إلى عبارة "جميع الخيارات مطروحة للتعامل مع إيران ومن بينها الخيار العسكري"، مع العودة إلى تَبَنِّي سياسة فرض العقوبات في ما يتعلق بصواريخها الباليستية وأنشطتها الإرهابية، ومن المتوقَّع أيضًا إدراج بعض المؤسَّسات الإيرانيَّة ضمن قوائم المؤسَّسات الداعمة للإرهاب، ففي أثناء حملته الانتخابية قال: "لن أخبركم الآن بما سأفعله حيال هذه الاتِّفَاقية الكارثية"، ثمّ أعلن بعدها أنّه "سيمزّق" الاتِّفَاقية التاريخية التي وصل إليها نظام الرئيس أوباما بعد عناء. بالنسبة إلى ترامب الاتِّفَاقية هي "واحدة من أسوأ الاتِّفَاقيَّات التي رأيت التفاوض عليها في حياتي. إيران أكبر دولة داعمة للإرهاب في العالَم، تسبح الآن في 150 مليار دولارٍ أطلقت الولايات المُتَّحِدة سراحها"، وتَوَعَّد الزوارق الإيرَانيَّة حال اقترابها من المدمّرات الأمريكيَّة في مياه الخليج إذ قال: "إذا أقدم أشخاص عسكريون لدولة ما على مضايقة جنودنا، لا لأنهم أطلقوا النيران عليهم، بل فقط بسبب المضايقة، فسوف نفجّرهم في المياه".

من ثم فالخيارات الإيرانيَّة التي تَحدَّث عنها ظريف حول الاتِّفَاق النوويّ شحيحة ومحدودة وتخالف حديث ظريف بأنها موجودة، فالقراءة الأولية تؤكّد أن الولايات المُتَّحِدة مع صعود الحزب الجمهوري ستجد واحدًا من أعتق وأهمّ الحلفاء، هو بريطانيا التي خرجت للتوّ من الاتِّحاد الأُورُوبّي وستضع قدمها إلى جانب الأمريكيّين، لا حول المِلَفّ النوويّ الإيرانيّ فحسب، بل أمام عدد من المِلَفَّات الدوليَّة، منها حلف الناتو والقضيَّة الأوكرانيَّة وإعادة التوزان في أسواق النِّفْط. هذه القضايا المتقاطعة بين بريطانيا التقليدية والولايات المُتَّحِدة القوية ستقود تَوَجُّهًا صارمًا ضدّ التوجُّهات الإيرانيَّة التي تهدف منذ ثورة الخميني 1979م إلى التوسُّع عبر إثارة الفوضى في الشرق الأوسط واستهداف الأنظمة السياسيَّة العربيَّة.

تَتَحَدّد عَلاقات الدول الأُورُوبّية المنضمَّة إلى الاتِّحاد الأُورُوبّي، بغيرها من الدول، وَفْق معيارين متباينين هما السِّيَاسَة الخارجيَّة القوميَّة لكل دولة عضو بالاتِّحاد، والسِّيَاسَة الخارجيَّة الموحَّدة للاتِّحاد الأُورُوبّي التي تتدخَّل مؤسَّسات الاتِّحاد الأُورُوبّي، مثل مجلس الاتِّحاد الأُورُوبّي[1] والمفوضية الأُورُوبّية[2] والبرلمان الأُورُوبّي[3] والمجلس الأُورُوبّي[4]، في رسمها وتحديد أهدافها. مثَّلَت معاهدة ماستريخت الموقَّعة عام 1992م بداية التحرُّك الأُورُوبّي نحو سياسة خارجيَّة وأمنيَّة مشتركة، وإن كانت الركيزة الثانية من ركائز ماستريخت الثلاث، وهي التي تشمل صنع القرار في مجالَي السِّيَاسَة الخارجيَّة والسِّيَاسَة الأمنيَّة المشترَكة، لم يتم إقرارها إلا بداية من عام 1999م[5]. ثم جاءت معاهدة لشبونة المنفَّذة بداية من عام 2009م، وشكَّلَت فعليًّا السِّيَاسَة الخارجيَّة الموحَّدة للاتِّحاد عبر استحداث رئاسة دائمة للمجلس الأُورُوبّي، وإعادة تحديد موقع الممثِّل الأعلى للسياسات الأمنيَّة والشؤون الخارجيَّة، وإنشاء جهاز دبلوماسي يُسَمَّى "خدمة التحرُّك الخارجي الأُورُوبّي" EEAS، يُعَدّ وزارة الخارجيَّة للاتِّحاد.

تعتمد الرؤية الأُورُوبّية لتوحيد السِّيَاسَة الخارجيَّة، على التوازن بين فكرة الفيدرالية الأُورُوبّية المبنيَّة على مفهوم الفوق قوميَّة، بمعنى تجميع سيادة الدول المختلفة في مستوى أعلى من المستوى القومي، علي أن تمارَس هذه السيادة بشكل مشترك لا منفرد، من خلال المؤسَّسات فوق القوميَّة[6]، والرؤية الكونفيدرالية القائمة على فكر ما بين الحكوماتي الليبرالي، الذي يعني التنسيق بين إرادة الدول القوميَّة لإخراج سياسة خارجيَّة موحَّدة تضمن مصالح الدول الأعضاء وتعزِّز قوّتها على الصعيد الدولي.

---

(1) مجلس الاتحاد الأوروبي، يمثّل مصالح الدول الأعضاء. له صلاحيات واسعة في مجالات السياسية الخارجية المشتركة والتعاون الأمني. يتكون المجلس من وزراء حكومات الدول. يصوَّت في المجلس إما بالإجماع وإما بالغالبية المؤهلة وذلك حسب المجال الذي ينتمي إليه الموضوع المصوَّت عليه. تملك كل دولة عضو في المجلس عددًا من الأصوات يتناسب مع عدد سكانها. يتطلب نجاح التصويت بالأغلبية المؤهلة نسبة تعادل 72.27% من الأصوات. كما يتطلب موافقة أغلبية الدول الأعضاء وأن يشكِّل سكان هذه الدول الموافقة مجتمعة ما يعادل 62% على الأقلّ من سكان الاتحاد. تتولّى الدول الأعضاء الرئاسة بالتناوب لمدة ستة أشهر. انظر:كيف يعمل الاتحاد الأوروبي،openmediahub، http://cutt.us/rMn1a

(2) المفوضية الأوروبية، تضع الميزانية العامة للاتحاد وتشرف على تنفيذها. وتمثِّل الاتحاد في المفاوضات الدولية كما يحقّ لها توقيع الاتفاقيات مع دول خارج الاتحاد ولها صلاحيات واسعة في مسألة قَبُول أعضاء جُدُد، يصوَّت في المفوضية على أساس الأغلبية فيحقّ لكل دولة عضو في الاتحاد تعيين مفوَّض واحد. انظر: كيف يعمل الاتحاد الأوروبي،openmediahub، http: //cutt.us/rMn1a

(3) البرلمان الأوروبي، يملك بعض الصلاحيات التشريعية ويعتبر الجهاز الرقابي والاستشاري في الاتحاد الأوروبي. يراقب عمل المفوضية الأوروبية ويوافق على أعضائها، يشارك بوضع القوانين، يصدّق على الاتفاقات الدولية وعلى انضمام أعضاء جدد. كما يملك صلاحيات واسعة في ما يتعلق بالميزانية المشتركة للاتحاد الأوروبي. يتكون من 751 مقعدًا موزَّعة على الدول الأعضاء بشكل يتناسب مع عدد سكانها. يختار مواطنو كل دولة من الدول الأعضاء ممثليهم في البرلمان عن طريق انتخابات مباشرة تتمّ كل 5 سنوات. انظر:كيف يعمل الاتحاد الأوروبي،openmediahub، http: //cutt.us/rMn1a

(4) المجلس الأوروبي، هو اجتماع لرؤساء الدول والحكومات في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى رئيس المفوضية الأوروبية. يعقد الاجتماع من مرتين إلى 3 مرات في العام لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية الهامَّة ورسم سياسة الاتِّحاد. وعادة ما يكون برئاسة الدولة التي تترأّس مجلس الاتحاد الأوروبي. تُتّخذ القرارات بالإجماع، ولا يعتبر المجلس الأوروبي من الأجهزة الإدارية للاتحاد. انظر: كيف يعمل الاتحاد الأوروبي، openmediahub, http://cutt.us/rMn1a

(5) د.حسين طلال مقلد: السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في نظريات العَلاقات الدولية، مجلة الفكر، العدد التاسع، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2013م، ص50.

(6) المرجع السابق ص54.

- **السِّيَاسَة الخارجيَّة الأُورُوبّية بين مجلس الاتِّحاد الأُورُوبّي والبرلمان الأُورُوبّي:**

يتوزع رسم السِّيَاسَة الخارجيَّة للاتِّحاد الأُورُوبّي بين مجلس الاتِّحاد الأُورُوبّي والبرلمان الأُورُوبّي. ويُعَدّ مجلس الاتِّحاد الأُورُوبّي صانع السِّيَاسَة الخارجيَّة الأُورُوبّية بمقتضى اتِّفَاقية لشبونة المنفَّذة بدايةً من عام 2009م، إذ تنصّ المادة رقم 14 من معاهدة لشبونة على أن المجلس يتخذ القرارات المناسبة في الحالات الدوليَّة التي تتطلب تنفيذ الاتِّحاد عمليَّات معيَّنة، ويضع المجلس الأهداف، ويحدِّد الوسائل اللازمة للتنفيذ من قِبَل الاتِّحاد، والوقت الذي يلزم للتنفيذ. أما البرلمان الأُورُوبّي فله الحقّ في صنع القرار بالمشاركة مع المجلس، وفي حال رفض البرلمان التصديقَ على الإجراء فالمجلس عندها لا يستطيع اتخاذ القرار. وهو الإجراء الذي نَصَّت عليه معاهدة ماستريخت عام 1992، وسُمِّيَ «إجراء صنع القرار بالمشاركة»، وأعادت معاهدة لشبونة 2007م تسميتها «العملية التشريعيَّة الاعتياديَّة»، ويأخذ المجلس موافقة البرلمان قبل أن يتخذ قرارات محدَّدة تكون في غاية الأهمِّيَّة.

لقد تَعزَّز دور البرلمان في مجال السِّيَاسَة الخارجيَّة بعد الاتِّفَاق الذي تَوَصَّل إليه البرلمان مع مؤسَّسات الاتِّحاد الأخرى حول تأسيس «خدمة التحرُّك الخارجي الأُورُوبّي» EEAS، وهو الجهاز الدِّبلوماسي الذي يُعَدّ وزارة خارجيَّة للاتِّحاد. ويحاول البرلمان إحكام السيطرة على هذا الجهاز من خلال التحكُّم في التعيينات السياسيَّة فيه، ومن خلال الموافقة على موازنته وهيئته استطاع البرلمان التوصُّل إلى تعاون غير رسميّ مع كل من «خدمة التحرُّك الأُورُوبّي الخارجي» و«رئاسة الاتِّحاد الأُورُوبّي» و«سكرتاريا المجلس والمفوضية في حقل الشؤون الخارجيَّة»، والبرلمانات الوطنيَّة للدول الأعضاء. وتنص المادة ٣٦ من معاهدة الاتِّحاد الأُورُوبّي على أنه «على الممثل الأعلى العودة إلى البرلمان واستشارته المنتظمة والعودة إلى البرلمان حول المجالات المبدئية في السِّيَاسَة الخارجيَّة والأمنيَّة المشتركة وإعلام البرلمان بتطور سياساته»[1].

هذه الازدواجية في اتخاذ القرارات الخاصَّة بالسِّيَاسَة الخارجيَّة داخل الاتِّحاد الأُورُوبّي نابعة من سعي مؤسَّسات الاتِّحاد للتحوُّل إلى الطبيعة الفيدرالية والاستناد إلى أن البرلمان الأُورُوبّي هو الممثِّل الشرعي للمواطنين الأُورُوبّيين لكونه منتخَبًا انتخابًا مباشرًا من المواطنين لا عبر الدول القوميَّة كبقية مؤسَّسات الاتِّحاد الأُورُوبّي، ومن ثم تُوَسَّع صلاحياته باطّراد، كما يُحرَص على أن يلعب دورًا مكمِّلًا لمجلس الاتِّحاد الأُورُوبّي لا رقابيًّا ولا تشريعيًّا فقط، كما هو الحال في العلاقة بين البرلمان والسُّلْطة التنفيذية في الدول القوميَّة. ومن ثَمَّ فالبرلمان الأُورُوبّي يلعب دورًا في تحديد السِّيَاسَة الخارجيَّة الأُورُوبّية الموحدة من منطلق الحرص على الدور السياسيّ لأُورُوبّا على الصعيد الدولي والقيم التي يتبناها الاتِّحاد الأُورُوبّي، الأمر الذي ينعكس بلا شك على العَلاقات الأُورُوبّية-الإيرانيَّة.

(1) حسين طلال مقلد: دور المؤسسات فوق القومية في تعزيز تكامل الاتحاد الأوروبي: البرلمان الأوروبي نموذجًا، ص74. http://cutt.us/1TzWx

• **اختلاف السِّيَاسَة الخارجيَّة للدول أعضاء الاتِّحاد الأُورُوبّي عن السِّيَاسَة الخارجيَّة الموحَّدة للاتِّحاد:**

تنصّ المادة الرابعة من معاهدة لشبونة على ضرورة تقديم أي دولة عضوة بالاتّحاد تتخذ موقفًا دوليًّا مغايرًا للسياسة التي وضعها مجلس الاتّحاد، المعلومات اللازمة حول ذلك خلال وقت قصير، وذلك للتشاور داخل المجلس. وفي حال وجود أي صعوبات تعترض تنفيذ القرارات، فعلى الدولة أن تعود إلى المجلس الذي يبحث بدوره عن الحلول الأنسب لذلك. وبالطبع لا يعني ذلك أن تتعارض تلك الحلول مع أهداف القرارات ومدى فاعليتها. ومِن ثَمَّ يراعي مجلس الاتِّحاد الظروف الخاصَّة لبعض الدول عند عدم تمكُّنها من اتِّباع السِّيَاسَة الخارجيَّة التي وضعها الاتِّحاد الأُورُوبّي لأعضائه[1].

• **محدِّدات السِّيَاسَة الخارجيَّة للاتِّحاد الأُورُوبّي تجاه إيران:**

الاتِّحاد الأُورُوبّي باعتباره أقوى منظَّمة تعاون إقليمي على مستوى العالَم، أصبح له كيان مستقلّ عن الدول المكونة له، ومع سعي منظَّمات الاتِّحاد إلى عدم تباعد سياسات الاتِّحاد، بخاصَّة الخارجيَّة منها، عن السياسات الخارجيَّة للدول القوميَّة، فإن اختلاف السياسات الموحَّدة للاتِّحاد عن سياسات الدول القوميَّة أصبح حقيقة، ومن ثم أصبح للاتِّحاد الأُورُوبّي محدِّدات لسياسته الخارجيَّة تجاه إيران، وهي لا تتطابق مع تلك المحدِّدات الموجودة لدى الدول الأُورُوبّية في التعامل مع إيران على المستوى القومي، وهي كالتالي:

1- المحدِّد الاقتصاديّ

يمثِّل الاتِّحاد الأُورُوبّي ثاني أقوى اقتصاد في العالَم بعد الولايات المُتَّحدة الأمريكيَّة، بإجمالي إنتاج محلِّيّ بلغ عام 2015م 16 تريليون دولار، ويأخذ الاتِّحاد الأُورُوبّي بعين الاعتبار المصالح الاقتصاديَّة للدول الأعضاء، وإيران بصفتها رابع دولة منتجة للنِّفْط على مستوى العالَم قبل حظر الصادرات النِّفْطيَّة الإيرانيَّة، وبصفتها مستوردًا رئيسيًّا للسلع الأُورُوبّية، تشكِّل أهمِّيَّة اقتصاديَّة كبيرة للاتِّحاد الأُورُوبّي. كان الاتِّحاد الأُورُوبّي يحتلّ المرتبة الرابعة من بين شركاء إيران التجاريين حتى عام 2012، بعد الصين والإمارات العربية المُتَّحدة وتركيا، إذ بلغ حجم واردات البضائع من إيران 5.5 مليار يورو، وبلغ حجم الصادرات إليها 7.4 مليار يورو. ومثَّل النِّفْط ومشتقاته 90 في المئة من الواردات الأُورُوبّية من إيران، لذا أدَّى فرض الحظر على إيران إلى تراجع حادّ في التبادلات التجارية التي بلغ حجمها 12.8 مليار يورو في عام 2012م.

2- سياسة الولايات المُتَّحِدة الأمريكيَّة تجاه إيران:

تشكِّل طبيعة العَلاقات بين الولايات المُتَّحدة وإيران محدِّدًا هامًّا لعلاقة الاتِّحاد الأُورُوبّي بإيران، ففَضْلًا عن علاقة التحالف الاستراتيجي بين دول الاتِّحاد الأُورُوبّي والولايات المُتَّحدة وارتباطهما بتحالفات عسكريَّة واقتصاديَّة، تطبِّق

(1) د حسين طلال مقلد: محدِّدات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول، 2009، ص627.

الولايات المُتَّحِدة قوانين عقابيَّة عابرة للسيادة، مثل قانون "داماتو" الذي يفرض عقوبات مالية على الشركات الأجنبيَّة التي تستثمر في قطاع النِّفْط الإيرانيّ أكثر من 20 مليون دولار، والذي يُعرَف كذلك بقانون "إيسا"، الذي صدّق الكونغرس الأمريكيّ في ديسمبر الماضي على مدّ العمل به لمدة عشر سنوات أخرى. إيران أعلنت أن تمديد العمل بالقانون يمثِّل خرقًا للاتِّفَاق النوويّ، في حين كان الموقف بين إدارة أوباما والكونغرس الأمريكيّ متضاربًا، إذ أعلن جون كيري وزير الخارجيَّة الأمريكيّ في بيان أصدره بعد تصديق الكونغرس على القانون أنه وقف ما يتعارض في هذا القانون مع الاتِّفَاق النوويّ، وَفْق الصلاحية الممنوحة له حسب الاتِّفَاق النوويّ، الأمر الذي حال دون وقوع خرق للاتِّفَاق النوويّ من وجهة نظر الإدارة الأمريكيَّة[1]. على الجانب الآخر تَمَسَّك الاتِّحاد الأُورُوبّي بمرجعية الاتِّفَاق النوويّ مع إيران، ورفض تصريحات الرئيس الأمريكيّ الجديد دونالد ترامب، سواء بشأن تمزيق الاتِّفَاق النوويّ أو إعادة التباحث بشأنه. لكن مخاوف الاتِّحاد الأُورُوبّي من إعادة الولايات المُتَّحِدة لبعض العقوبات الاقتصاديَّة على إيران ألقت بظلالها على العَلاقات الاقتصاديَّة الأُورُوبّية الإيرانيَّة منذ إعلان فوز دونالد ترامب بالرئاسة الأمريكيَّة. وعلى الرغم من سعي الاتِّحاد الأُورُوبّي لاتخاذ سياسات ذات طبيعة استقلالية عن القرارات الأمريكيَّة خلال السنوات الأخيرة، فإنه كان في استراتيجيَّة التعامل مع إيران تعاون أُورُوبّي-أمريكيّ واضح منذ عدة سنوات.

3: المشروع النوويّ الإيرانيّ

يمثِّل البرنامج النوويّ ومدى التزام إيران بالقرارات الدوليَّة ثم الاتِّفَاق النوويّ أحد محدِّدات علاقة الاتِّحاد الأُورُوبّي، نظرًا إلى أداء الاتِّحاد الأُورُوبّي دورًا رئيسيًّا في استراتيجيَّة تعزيز الضغط الدِّبلوماسي على إيران عبر تطبيق العقوبات المفروضة عليها، فقد اعتمد الاتِّحاد الأُورُوبّي، الذي يطبِّق تطبيقا كاملًا العقوبات التي اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المُتَّحِدة، فضلًا عن ذلك تدابير ردع مستقلة ضدّ إيران منذ انعقاد مجلس الشؤون الخارجيَّة في يوليو 2010، ردًّا على استمرار إيران في برنامجها النوويّ[2].

فمنذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي ولدى ظهور المعلومات الأولى عن شروع إيران في برنامجها النوويّ، بدأ الاتِّحاد الأُورُوبّي في اتخاذ تدابير لثنيها عن المضيّ في هذا البرنامج بمحاولة حرمان البرنامج من مصادر التمويل والتكنولوجيا، واستخدم الاتِّحاد الأُورُوبّي العقوبات التجارية والاقتصاديَّة والمالية وسيلةً رئيسيَّةً ضدّ إيران.

وفي 12 أغسطس 2010 شدّد الاتِّحاد الأُورُوبّي عقوباته على طهران، إذ قرّر حظر إقامة أعمال مشتركة مع شركات إيرانيَّة تعمل في مجال صناعتَي النِّفْط والغاز الطبيعي وأي فرع أو منشأة تقع تحت إدارة هذه الشركات، كما قرَّر الاتِّحاد منع جميع الدول الأعضاء من تقديم التأمين وإعادة التأمين لحكومة إيران. وحظر

(1) الجزيرة: تمديد قانون داماتو ومصير الاتفاق النووي. http: //cutt.us/3QJ5
(2) موقع الدبلوماسية الفرنسية: الاتحاد الأوروبي وإيران، http: //cutt.us/Xfa90

واردات وصادرات الأسلحة والمُعَدَّات التي يمكن أن تُسهِم في تخصيب اليورانيوم أو يمكن أن يكون لها "استخدام مزدوج". وتمنع العقوبات بيع أو توريد أو نقل مُعَدَّات الطاقة والتكنولوجيا التي تستخدمها إيران لتكرير الغاز الطبيعي وتسييله، والتنقيب عنه وإنتاجه.

وفي مايو 2011 وسّع وزراء خارجيَّة الدول الأعضاء بالاتِّحاد بشكل كبير العقوبات وأضافوا مئة جهة جديدة إلى قائمة تشمل شركات وأفرادًا، بما فيها جهات تملكها وتديرها الخطوط البَحْرِيَّة للجمهورية الإسلاميَّة. وفي أكتوبر 2011 فرض الاتِّحاد عقوبات على 29 شخصًا في توسيع جديد للقائمة، مستهدِفًا أفرادًا ذوي صلة بانتهاكات حقوق الإنسان ليصل العدد الإجمالي إلى 61 شخصًا. وفي الأول من ديسمبر 2011 أضاف الاتِّحاد الأُورُوبّي 180 فردًا وجهة من إيران إلى قائمة عقوبات سوداء تفرض تجميدًا على الأصول وكذلك حظرًا على سفر مَن لهم صلة بالبرنامج النوويّ. وفي 23 يناير 2012 فرض الاتِّحاد حظرًا فوريًّا على جميع العقود الجديدة لاستيراد وشراء ونقل البترول الإيرانيّ الخام ومنتجات البترول مع سماح للدول الأعضاء التي لديها عقود سارية لشراء البترول ومنتجات البترول إلى الأول من يوليو[1]. ويمثل الحظر على الصادرات النِّفْطيَّة الإيرانيَّة العقوبة الأشدّ التي أسهمت إلى حدّ كبير في تركيع إيران والدخول في مباحثات الاتِّفَاق النوويّ.

4: التدخُّلات الإيرانيَّة في شؤون دول الشرق الأوسط

مع تزايد التدخُّلات الإيرانيَّة في دول المنطقة بعد اندلاع ثورات ما يُعرف بالربيع العربي في عام 2011م وانتهاك إيران لقرارات الأمم المُتَّحِدة ومجلس الأمن بفرض حظر تصدير السلاح لكل من سوريا واليمن، فضلًا عن المشاركة المباشِرة للقوات الإيرانيَّة في الحرب السُّورية، وتدخُّلات إيران في الوضع السياسيّ الداخلي في لبنان والبحرين واليمن، أصبح إلزام إيران بسياسة حسن الجوار مطلبًا دوليًّا تبناه الاتِّحاد الأُورُوبّي.

وقد أدان الاجتماع العربيّ–الأُورُوبّي الرابع بمقرّ جامعة الدول العربية الذي عُقد في ديسمبر 2016م برئاسة مشتركة من وزير خارجيَّة تونس خميس الجينهاوي عن الجانب العربي ونائب رئيس مفوضية الاتِّحاد الأُورُوبّي الممثلة العليا للسياسة الخارجيَّة والأمنيَّة في الاتِّحاد فيدريكا موغريني عن الجانب الأُورُوبّي، التدخُّلات الأجنبيَّة في الأراضي العِراقِيَّة[2].

وأكّد ممثّلو الاتِّحاد الأُورُوبّي المشاركون في الاجتماع قلقهم إزاء تدخُّلات إيران في شؤون الدول العربية، كما أكّدوا أهمِّيَّة تأسيس العَلاقات بين الدول العربية وإيران على مبادئ حسن الجوار والامتناع عن استخدام القوة وعدم التدخُّل في الشؤون الداخليَّة للدول واحترام الإرادة والاستقلال وسلامة الأراضي وحلّ النزاعات بالطرق السلمية وَفْقًا لميثاق الامم المُتَّحِدة والقانون الدولي[3].

(1) الجزيرة: سجلّ العقوبات الدولية ضدّ إيران. http: //cutt.us/LBHiX
(2) شبكة أخبار العراق: وزراء خارجية الدول العربية ونظراؤهم من دول الاتحاد الأوروبي يرفضون التدخُل الإيراني في العراق، http: // cutt.us/zktg
(3) البوابة: قرارات الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية العرب والأوروبيين، http: //cutt.us/TE0Y2

5: المِلَفّ الإيراني في مجال حقوق الإنسان

تزامن مع العقوبات الأُورُوبّية على إيران بسبب برنامجها النوويّ تطبيق الاتِّحاد عقوبات عليها نظرًا إلى التدهوُر المستمرّ في وضع حقوق الإنسان الذي أعقب الانتخابات الرئاسية التي جرت في 12 يونيو 2009، فقد وضع الاتِّحاد الأُورُوبّي في 12 أبريل 2011 تدابير ردعية مستقلَّة موضع التنفيذ حظر إصدار التأشيرات وتجميد الأصول، ضدّ الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في إيران. ووُسّع نطاق هذه التدابير في 10 أكتوبر 2011، ثم في مارس 2012، وفي مارس 2013، ونُقّحَت في أبريل 2015، وأصبحت تستهدف 83 شخصًا وكيانًا واحدًا. فضلًا عن ذلك، قرّر مجلس الشؤون الخارجيَّة المنعقد في 23 مارس 2012 تنفيذ حظر أُورُوبّي على تصدير تقنيات مراقبة وسائل الاتصال. وعلّقت إيران الحوار مع الاتِّحاد الأُورُوبّي بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان في عام 2004 الذي بدأ في عام 2002. وأعرب وزير الشؤون الخارجيَّة الإيرانيّ محمد جواد ظريف عن رغبته في استئناف الحوار، في أثناء محادثته مع السيدة كاثرين آشتون، في أثناء دورة الجمعية العامَّة للأمم المتَّحِدة المنعقدة في سبتمبر 2013.

ودأب الاتِّحاد الأُورُوبّي على إصدار ردود فعل بشأن وضع حقوق الإنسان في إيران، خصوصًا ردًّا على تنفيذ عقوبة الإعدام ضدّ عدد كبير من الأشخاص في إيران[1].

هذه المحدِّدات الخمسة تحكم مسار علاقة الاتِّحاد الأُورُوبّي بإيران صعودًا وهبوطًا عبر تقديم إحداهما على الأخرى وفق مستجدات الأحداث وشبكة اتخاذ القرارات المعقدة داخل الاتِّحاد الأُورُوبّي.

- **الاتِّحاد الأُورُوبّي بين زيادة التبادل التجاري مع إيران واستراتيجيَّة التعامل معها:**

مع التوقيع على الاتِّفَاق النوويّ في يوليو عام 2015م وبداية التنفيذ الفعلي في يناير عام 2016م أُلغِيَت العقوبات الدوليَّة الموقَّعة على إيران بسبب برنامجها النوويّ، في مقابل تنفيذ إيران بنود الاتِّفَاق التي تهدف إلى منعها من تطوير قدراتها النوويَّة حتى لا تتمكّن من إنتاج سلاح نووي، بدأت الدول الأُورُوبّية واحدة تلو الأخرى في تطبيع عَلاقاتها مع إيران، بخاصَّة العَلاقات الاقتصاديَّة، وارتفع حجم التبادل التجاري بين دول الاتِّحاد الأُورُوبّي وإيران بسرعة، وعلى سبيل المثال إذا ما قارنّا حجم التبادل التجاري الأُورُوبّي مع إيران في شهر سبتمبر 2016م بنفس الشهر عام 2015م، أي قبل توقيع الاتِّفَاق النوويّ، تظهر المؤشّرات على النحو التالي:

- **صادرات بعض الدول الأُورُوبّية إلى إيران**

وقد أعلنت منسقة السياسات الخارجيَّة للاتِّحاد الأُورُوبّي فيديريكا موغيريني، في الثامن عشر من يناير 2017م، أن حجم التبادل التجاري بين الاتِّحاد وإيران ازداد بنسبة 63% خلال 9 أشهر، منذ رفع الحظر المفروض على طهران[2].

---

(1) موقع الدبلوماسية الفرنسية: الاتحاد الأوروبي وإيران، http: //cutt.us/Xfa90

(2) وكالة أنباء فارس: الاتحاد الأُورُوبّي: التبادل التجاري مع إيران ازداد 63 بالمئة، http: //cutt.us/o19l

هذا التطوُّر الكبير في العَلاقات التجارية بين إيران ودول أُورُوبّا الذي حدث خلال أشهر قليلة من توقيع الاتِّفَاق النوويّ، على الرغم من وجود مشكلات في التعامل البنكي بين الطرفين، وتَعرُّض الاتِّفَاق لانتقادات حادَّة في الداخل الإيرانّي، يعكس مدى تَعطُّش الدول الأُورُوبّية للتعامل التجاري مع إيران، فضلًا عن ضخّ الاستثمارات الأُورُوبّية في المشروعات الإيرانيَّة خصوصًا النِّفْطيَّة عبر عقود طويلة الأمد.

» استراتيجيّة التعامل مع إيران:

استشعر الاتِّحاد الأُورُوبّي أن تنامي العَلاقات الاقتصاديَّة بين إيران ودول الاتِّحاد بعد الاتِّفَاق النوويّ، قد أفقد الاتِّحاد الأُورُوبّي القدرة على التأثير على السياسات الإيرانيَّة في مجالي حقوق الإنسان، وتقويم السِّيَاسَة الخارجيَّة الإيرانيَّة على الصعيد الإقليمي، والاستمرار في ذلك الانفتاح سوف يُفقِد الاتِّحاد القدرة على ممارسة دور فاعل على الصعيد الدولي في ظلّ التجاوزات الإيرانيَّة لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالصِّراعات المسلَّحة ونقاط التوتُّر السياسيّ في الشرق الأوسط. لذا أصدر البرلمان الأُورُوبّي في شهر أكتوبر عام 2016م ما يُعرَف بـ"استراتيجيَّة التعامل مع إيران"، التي ضمّت عدة اشتراطات على إيران تنفيذها لمواصلة تدعيم العَلاقات الأُورُوبّية بإيران، تتلخص في:

دعوة إيران للعب دور بنَّاء في حلّ الأزمات السياسيَّة في العراق واليمن وسوريا ولبنان وأفغانستان، على أساس احترام القانون الدولي وسيادة هذه البلدان.

إلغاء أحكام الإعدام في إيران كهدف رئيسيّ للمساعي الأُورُوبّية في مجال حقوق الإنسان، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الاتِّحاد الأُورُوبّي لا يزال ينتقد بشدَّة أحكام الإعدام المتكررة في إيران، داعيًا البرلمان الإيرانيّ إلى مراجعة المادة 91 من القانون الجنائي 2013 لإلغاء أحكام الإعدام تحت سن 18 عامًا كخطوة أُولَى.

إصلاح النِّظام القضائي، عبر تقديم المساعدات الفنية اللازمة من الاتِّحاد الأُورُوبّي، وضمان أن إيران لا تستخدم أيًّا من هذه المساعدات الفنية أو غيرها لانتهاك حقوق الإنسان.

على إيران اتخاذ الخطوات اللازمة لإيجاد بيئة اقتصاديَّة شفافة مواتيه للاستثمار الدولي واتخاذ تدابير لمكافحة الفساد على جميع المستويات، ولا سيما في ما يتعلق بالامتثال لتوصيات مجموعة العمل المالي "FATF" ومعالجة مسائل مثل وقف التدفُّقات المالية إلى المنظَّمات الإرهابية، كما ورد أن الاتِّحاد الأُورُوبّي جاهز لإجراء الدعم الكامل لجهود إيران في هذه العملية ودعم العمل على صياغة معاهدة الاستثمار الثنائية بين الاتِّحاد الأُورُوبّي وإيران.

إنشاء نظام رقابة فعَّال على الصادرات الأُورُوبّية لمنع الاستخدام المزدوج للسلع والأجهزة التِّقْنِيَّة واستخدامها سلبيًّا في انتهاكات حقوق الإنسان أو ضدّ الاتِّحاد الأوروبي.

تأكيد أهمِّيَّة تطوير إيران العَلاقات الاقتصاديَّة والتجارية مع الدول الإقليميَّة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لقواعد منظَّمة التِّجارة العالَمِيَّة، وذلك لتشكيل كتلة اقتصاديَّة وتجارية متماسكة. ويمكن

للاتِّحاد الأُورُوبّي أن يوفِّر خبرته ودعمه لتطوير وبناء هذا الحوار الإقليمي.

يجب مراعاة العقوبات الاقتصاديَّة والمالية التي بقيت فعَّالة ولم تتأثر بالاتِّفَاق النوويّ، مع دعوة الاتِّحاد الأُورُوبّي شركات الأعمال التجارية القائمة في الاتِّحاد الأُورُوبّي لضمان الشفافية الكاملة لأنشطتها في إيران.

استخدام اليورو ليكون العملة الرسميَّة للمعاملات مع إيران، لمنع السُّلُطات الأمريكيَّة من فرض عقوبات -كما فعلت في الماضي- ضدّ بعض البنوك الأُورُوبّية.

تشجيع إيران على توقيع معاهدة الأمن والسلامة النوويَّة مع الترحيب بمقترَح الحوار الإقليمي مع المسؤولين الإيرانيّين حول أمن وسلامة البرامج النوويَّة.

تأكيد إمكانيَّة التعاوُن في مجال سلامة الطيران الملاحة الجوِّيَّة، وتوفير المساعدة التِّقْنِيَّة والمكوِّنات الضرورية للشركات الإيرَانِيَّة لشطبها من القائمة السوداء الأُورُوبّية.

تأكيد ضرورة اتخاذ تدابير ملموسة من شأنها حماية حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين الأفغان في إيران، بما في ذلك حقّهم في المحاكمة العادلة والمساواة أمام القانون.

التنبيه لقضيَّة اعتقال مزدوجي الجنسيَّة الإيرانيَّة-الأُورُوبّية وتأكيد أن هذه الاعتقالات تعوق إمكانيات التواصل بين المجتمعين الإيرانيّ والأُورُوبّي ودعوة السُّلُطات الإيرانيَّة للسماح للشتات الإيرانيّ في أُورُوبّا بالسفر بأمان إلى بلد مولدهم.

تأكيد أن المصالح الاستراتيجيَّة الإيرانيَّة تتحقق بإعادة الاستقرار الإقليمي، وعلى إيران أن لا تنتهج موقف المنافسة مع الدول الكبرى في المنطقة.

تأكيد إلغاء قانون الحكم بالموت على الجرائم المتعلقة بالمخدّرات، الذي من شأنه التقليل الكبير لعمليَّات الإعدام في إيران.

دعوة إيران للتصديق على اتِّفَاقية الأمم المُتَّحِدة لحقوق الطفل التي تحظر إعدام الأطفال والسماح لجميع المذنبين الأحداث الذين حُكم عليهم بالإعدام قبل عام 2013 بطلب إعادة المحاكمة.

تشجيع إيران كذلك على التعاوُن التامّ مع جميع آليَّات الأمم المُتَّحِدة لحقوق الإنسان، والعمل على تطبيق التوصيات الواردة في هذا السياق، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، من خلال تمكين المنظَّمات الدوليَّة لحقوق الإنسان من القيام بمهامِّها.

تأكيد أهمِّيَّة التمسُّك بالمبادئ التوجيهية للاتِّحاد الأُورُوبّي لحقوق الإنسان، يشمل ذلك المدافعين عن حقوق الإنسان ناشطون حقوقيون، في سياق العَلاقات بين الاتِّحاد الأُورُوبّي إيران.

دعوة إيران إلى احترام وحماية التزاماتها والوفاء بها بموجب دستور الجمهورية الإيرانيَّة، والمعاهدة الدوليَّة الخاصَّة بالحقوق السياسيَّة والمدنية، واتِّفَاقية حقوق الطفل والمعاهدة الدوليَّة الخاصَّة بالحقوق الاقتصاديَّة والاجتماعية والثقافية، واحترام الحقّ في حرية التعبير، على حدّ سواء من خلال ضمان ذلك في القانون وفي الممارسة وضمان تَمَتُّع مواطنيها بالحقوق الفردية

والاجتماعية والسياسيَّة، بالإضافة إلى حرية التعبير عن الرأي وتكوين الجمعيات والتجمعات السلمية الفكرية والعرقيَّة والدينيَّة، وعدم التمييز أو الاضطهاد على أساس الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي أو الأصل القومي أو العرقي أو الاجتماعي أو التوجه الجنسي أو أي وضع آخر، على النحو المنصوص عليه، وأيضًا أُشيرَ إلى أن هذا يتضمَّن الحقّ الأساسي في المساواة أمام القانون، وكذلك حقّ المساواة في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والفرص المهنية.

دعوة إيران إلى إجراء مراجعة قانون 2014 في أصول المحاكمات الجزائية لضمان إدراج ضمانات المحاكمة العادلة وتعديل القانون من أجل التأكُّد من استبعاد جميع الاعترافات الناتجة عن التعذيب.

دعوة السُّلُطات الإيرانيَّة إلى ضمان حقوق الأقلِّيَّات الدينيَّة والعرقيَّة تمامًا وحمايتهم بالقانون.

دعوة إيران إلى المساواة الكاملة بين الجنسين من خلال تدابير القضاء على التمييز القانوني والعملي القائم ضدّ المرأة وضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة في سوق العمل وفي جميع جوانب الحياة الاقتصاديَّة والثقافية والاجتماعية والسياسيَّة(1).

• التحرُّك لافتتاح ممثِّليَّة للاتِّحاد الأُورُوبّي في إيران:

بدأ الاتِّحاد الأُورُوبّي عبر مسؤول السِّيَاسَة الخارجيَّة للاتِّحاد التحرُّك في شهر أكتوبر بعد صدور استراتيجيَّة التعامل مع إيران، التحرُّك لإنشاء ممثِّليَّة للاتِّحاد الأُورُوبّي داخل إيران، وهو الموقف الذي عبَّر عنه ريتشارد هوايت مُعِدّ استراتيجيَّة الاتِّحاد الأُورُوبّي بشأن إيران عندما قال: "كان الاتِّفَاق النوويّ نقطة تحوُّل في عَلاقاتنا مع إيران، وعلى الرغم من أن مشكلاتنا مع إيران المتمثلة في الاعتراف بإسرائيل والديمقراطية وحقوق الإنسان لم تُحَلّ بعد، فيجب أن نفتتح ممثِّليَّة لنا في إيران، ونستأنف حوارنا معها بشأن حقوق الإنسان"(2).

على الجانب الآخر يرى قطاع من الإيرانيّين، بخاصَّة التيَّار الإصلاحي، أنه يمكن لإيران أن تحقِّق تحسُّنًا ملحوظًا في مجال حقوق الإنسان دون المساس بالسيادة الوطنيَّة الإيرانيَّة، لكن التيَّار

(1) European Parliament: REPORT on EU strategy towards Iran after the nuclear agreement،http: //cutt.us/bw7Om

(2) شيرازه: تاسيس دفتر اتحاديه اروپا در ايران راهى براى نفوذ، http: //cutt.us/IX4Zj

المحافظ الذي بيده مقاليد السُّلْطة الحقيقية في إيران يرفض بشدة التفاوض مع أُورُوبّا في هذا الأمر، الأمر الذي انعكس على موقف زعماء التيَّار المحافظ من زيارة وزير الاقتصاد الألماني زيغمار غابرييل في أكتوبر 2016م، التي أعلن زيغمار قبل القيام بها عن شروط ألمانيا والاتِّحاد الأُورُوبّي لتنمية التعاوُن مع إيران، وهي نفسها شروط الاتِّحاد الأُورُوبّي، فتحولت زيارته إلى ساحة مزايدات سياسيَّة داخل إيران، وتباري رجال السُّلْطة الإيرانيّين في إعلان رفضهم الزيارة، إلى درجة اعتبار مقابلة زيغمار نوعًا من الخيانة الوطنيَّة والعمالة للغرب، وهو ما اتُّهم به روحاني وحكومته بعد رفض رئيس البرلمان الإيرانيّ علي لاريجاني مقابلة زيغمار[1].

على الرغم من أن المشكلات الثلاث التي عبَّر عنها الاتِّحاد الأُورُوبّي في التعامل مع إيران هي الاعتراف بإسرائيل والديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن الموضوع الرئيسي الذي دار حوله معظم المباحثات الإيرانيَّة مع ممثل السِّيَاسَة الخارجيَّة للاتِّحاد الأُورُوبّي في كل زياراتها لإيران هو الأزمة السُّورية.

الأزمة السُّورية تمثِّل حاليًّا حجر الزاوية في تعامل الاتِّحاد الأُورُوبّي مع إيران تحت وطأة موجات الهجرة السُّورية التي تجتاح الدول الأُورُوبّية، ولعل تزايد المشاركة الرُّوسيَّة في الحرب السُّورية، جعل أُورُوبّا تري أن الدور الإيرانيّ تراجع بعض الشيء، لكن هناك قناعة أُورُوبّية بأن الدور الإيرانيّ هو الأبرز والأكثر استمرارية حتى في البعد المستقبليّ للأزمة. ومن ثم فحول الشروط الأُورُوبّية في التعامل مع إيران مساحة من التفاوض والمساومة. الاتِّحاد الأُورُوبّي يري أنه عبر افتتاحه ممثِّليَّة له في إيران ستكون له قاعدة للنفوذ يمكن من خلالها التدخُّل لتعديل المسار الإيرانّي في بعض الأمور إلى حدّ ما، وهو ما تفتقر إليه الولايات المُتَّحِدة.

صدور تصريحات مباشرة من الجانب الأُورُوبّي حول دور الممثِّليَّة الأُورُوبّية التي يريد الاتِّحاد افتتاحها في إيران في ممارسة نوع من النُّفُوذ والتدخُّل في السياسات الداخليَّة والخارجيَّة الإيرانيَّة، قلّل حجم قدرة التيَّارات السياسيَّة الإيرانيَّة على المناورة، إذ لم يجعل أمامها من خيار سوى الإعلان عن رفض افتتاح الممثِّليَّة، والإعلان عن أنها سوف تكون وكرًا للجاسوسية الغربيَّة في إيران. لكن حِدَّة التصريحات الإيرانيَّة خفتت بمرور الوقت تحت وطأة تنامي التبادل التجاري الإيرانيّ الأُورُوبّي، وفوز ترامب بالرئاسة الأمريكيَّة الذي جعل إيران أكثر تعلقًا بأُورُوبّا من ذي قبل، إذ تري إيران أن الدول الأُورُوبّية الموقّعة على الاتِّفَاق النوويّ إلى جوار روسيا والصين هي سندها الشرعي في مواجهة رغبة ترامب المحمومة في استئناف العقوبات على إيران، وإن كانت إيران ترى أن الموقف البريطاني أقلّ تأييدًا لها من بقية الشركاء الأُورُوبّيين، بسبب طبيعة التحالف الأمريكيّ-البريطانيّ، والمشاركة الأخيرة التي قامت بها رئيسة الوزراء البريطانية تريزا ماي في قمة مجلس التعاوُن الخليجي، والتصريحات التي أدلت بها بشأن دعمها للدول العربية وبخاصَّة المملكة العربية

(1) دويچه وله فارسی: دفتر اتحاديه اروپا در تهران؛ جبهه جديد كشمكش‌هاى جناحى، http: //cutt.us/dW5Ec

السعودية وتمسكها بشراكتها مع دول الخليج وتعهدها بمواجهة الخطر الإيرانيّ[1]، ومن ثم تعوِّل إيران على ألمانيا وفرنسا بشكل أكبر في الضغط على الولايات المُتَّحدة في ما يتعلق بالتزامات الاتِّفَاق النوويّ في المرحلة المقبلة، وكلما زادت الضغوط الأمريكيَّة على إيران، زادت استجابة إيران للشروط الأُورُوبّية، سواء في ما يتعلق بافتتاح المثلِّيَّة، أو الأزمة السُّورية، أو مِلَفّ حقوق الإنسان.

الاستراتيجيَّة التي وضعها البرلمان الأُورُوبّي في التعامل مع إيران تحولت عبر مؤسَّسات الاتِّحاد الأُورُوبّي الأخرى خلال شهر واحد من صدورها إلى اشتراطات للتعاون بين دول الاتِّحاد وإيران، وأثّرت بفاعليَّة على مسار عَلاقات إيران بدول الاتِّحاد عقب صدورها مباشرة، الأمر الذي يعكس مدي جدّية القرارات التي يتّخذها البرلمان الأُورُوبّي ومؤسَّسات الاتِّحاد في إطار السِّيَاسَة الأُورُوبّية الموحَّدة، بخاصَّة على مسار تطور العَلاقات الألمانيَّة-الإيرانيَّة.

» العَلاقات الإيرانيَّة-الألمانيَّة:

تميل ألمانيا إلى اتباع سياسة خلق الثقة لدى حلفائها الأُورُوبّيين عبر تكثيف مشاركتها ووجودها الفعَّال في مؤسَّسات الاتِّحاد الأُورُوبّي وحلف الناتو، لذا تتبنَّى السياسات الخارجيَّة الموحدة للاتِّحاد الأُورُوبّي وتُظهِر التزامًا كبيرًا بجميع قرارات مؤسَّسات الاتِّحاد الأُورُوبّي. وفي نفس الوقت تُعتبر أكبر المولين لحلف شمال الأطلنطي بعد الولايات المُتَّحدة، وبها أكبر عدد من القواعد الأمريكيَّة في أُورُوبّا، وأكبر عدد من الصواريخ النوويَّة قصيرة المدى، وهي من الناحية الأمنيَّة والعسكريَّة شديدة التبعيَّة للولايات المُتَّحِدة، لكن قدرتها الاقتصاديَّة تمنحها قدرًا من الاستقلالية والقُوَّة على الصعيد الدولي[2].

• **محدِّدات السِّيَاسَة الخارجيَّة الألمانيَّة تجاه إيران:**

ومع المحدِّدات الخمسة للسياسة الخارجيَّة للاتِّحاد الأُورُوبّي تجاه إيران توجد لدى ألمانيا محدِّدات إضافية في عَلاقاتها مع إيران، هي:

• **دور الوساطة بين روسيا والغرب**

تلعب ألمانيا دور الوسيط في النزاعات القائمة بين روسيا والغرب، ومع تطبيق العقوبات الاقتصاديَّة الأُورُوبّية على روسيا بسبب تدخُّلها العسكري في أزمتَي جورجيا وأوكرانيا، تَقلَّص حجم التبادل التجاري بين البلدين الذي كان قد وصل في عام 2015م إلى 50 مليار يورو، بنسبة 25%[3]. ومع تطوُّر العَلاقات الإيرانيَّة-الرُّوسيَّة بعد الاتِّفَاق النوويّ والتعاوُن العسكري بينهما في الأزمة السُّورية إلى وضعية الشراكة الاستراتيجيَّة، كان لا بد أن ينعكس هذا التطوُّر بالإيجاب على العَلاقات الإيرانيَّة-الألمانيَّة، وتبنِّي مواقف أقلّ تشدُّدًا من بقية شركائها الأُورُوبّيين إزاء التحرُّكات الرُّوسيَّة الإيرانيَّة المشتركة في سوريا.

---

(1) روسيا: تيريزا ماي تتعهّد أمام زعماء الخليج بمواجهة الخطر الإيراني، http: //cutt.us/n0tp

(2) مشرق: ايران وآلمان؛ پس از برجام، http: //cutt.us/kUDs

(3) محمد حسن طاهرى: بررسى اهداف ومنافع روسيه، تركيه وآلمان در قبال يكديگر، إيران- يوريكا موسسه إيراني مطالعات أوروبا وأمريكا، ١٣٩٥.
http: //cutt.us/8Kco4

- **الاعتراف بدولة إسرائيل**

تضع ألمانيا قضيَّة الاعتراف بإسرائيل شرطًا لتطبيع العَلاقات مع إيران، الأمر الذي وضعه نائب المستشارة الألمانيَّة ووزير الاقتصاد زيغمار جابرييل شرطًا لزيارته الثانية في شهر أغسطس 2015م لإيران بعد توقيع الاتِّفَاق النوويّ، ضمن مجموعة شروط أخرى منها تحسين أوضاع حقوق الإنسان، والتدخُّل الإيرانيّ في سوريا، الأمر الذي قلّص من نجاحات الزيارة إلى حدّ كبير، ولاقى اعتراضًا كبيرًا في الداخل الإيرانيّ. ويُعزَى هذا الشرط إلى طبيعة العلاقة بين ألمانيا وإسرائيل، الشريك التجاري الثالث لها على مستوى العالَم بعد الولايات المُتَّحِدة والصين، والتي تتعاون معها في جميع مشروعاتها التنموية في إفريقيا، فضلًا عن قناعة الحزب المسيحي الديمقراطي الألماني بزعامة أنجيلا ميركل بأن أمن إسرائيل جزء من المصالح القوميَّة الألمانيَّة وأنه قضيَّة غير قابلة للنقاش على حدّ قول ميركل داخل الكنيست الإسرائيلي[1].

» محاور السِّيَاسَة الخارجيَّة الألمانيَّة تجاه إيران:

- **محور التبادل التجاري**

يُعتبر الاقتصاد الألماني أقوى اقتصاد في أُورُوبّا، إذ يمثِّل نحو 20% من اقتصاد القارة العجوز، ورابع اقتصاد في العالَم بعد الولايات المُتَّحِدة والصين واليابان. وأكّد «تقرير الربيع" السنوي، أن الاقتصاد الألماني دخل مرحلة انتعاش قوية، وأن معاهد الاقتصاد الألمانيَّة ضاعفت معدَّل النموّ المنتظَر هذه السنة من 1.2 إلى 2.1%، وتوقعت نموًّا قدره 1.8% في 2016.

وفي ظلّ سعى ألمانيا لخلق أسواق جديدة لمنتجاتها، مثَّلَت السوق الإيرانيَّة ساحة منافسة لدول الاتِّحاد الأُورُوبّي، وعبر ثلاث زيارات من وزير الاقتصاد الألماني لإيران، إحداها كانت في عام 2015م، واثنتان في عام 2016م، عقد كثير من الصفقات التجارية مع إيران، مدعومًا في ذلك باعتماد كثير من الصناعات التحويلية الإيرانيَّة على تكنولوجيا ألمانيَّة كانت إيران استوردتها من ألمانيا في سبعينيات القرن الماضي، وهي بحاجة إلى التطوير الآن، وقد كانت إيران في تلك الفترة الشريك الاقتصاديّ الثاني لألمانيا من خارج أُورُوبّا بعد الولايات المُتَّحِدة الأمريكيَّة.

العقود التجارية التي وقعتها ألمانيا مع إيران خلال الأشهُر الستة الماضية عقود قصيرة ومتوسطة الأمد، باستثناء عقد شركة "سيمنس" الخاصّ بإنشاء سكك حديدية بقيمة 1.7 مليار دولار، إذ سرعان ما أدرك أعضاء الوفود الاقتصاديَّة التي اصطحبها زيغمار جابرييل معه إلى إيران، أن عقبات كثيرة تواجه التعاوُن طويل الأمد مع إيران، فضلًا عن تنفيذ استثمارات ألمانيَّة على الأراضي الإيرانيَّة.

العقبات التي منعت تطوُّر العَلاقات الاقتصاديَّة بين إيران وألمانيا تنقسم إلى عِدَّة مجموعات، منها ما هو خاصّ ببيئة الاستثمار في إيران وهي، إدانة إيران على المستوى الدولي بعمليَّات غسل الأموال، وهو ما يترتب عليه فرض عقوبات على

(1) ملائكه. حسن، روابط آلمان واسرائيل در دوره صدارت آنگلا مركل؛كليد فهم سياست خارجى آلمان در خاورميانه، فصلنامه تحقيقات سياسى بين‌المللى،شماره هفدهم، سال1392،ص90

البنوك الإيرانيَّة تمنعها من العمل في بلدان الاتِّحاد الأُورُوبّي، وفي هذا الصدد فعّل الرئيس الإيرانيّ اتِّفَاقية مكافحة غسل الأموال FATF التي وقّعت عليها إيران في عهد أحمدي نجاد، لكنه يواجه مقاومة داخليَّة تمنعه من تطبيق جميع بنود الاتِّفَاقية، بخاصَّة من الحرس الثوريّ الإيرانيّ.

إدانة إيران بانتهاكات واضحة لحقوق الإنسان، أبرزها إصدار أحكام إعدام بحَقّ أطفال تحت سن الثانية عشرة، وإن كانت تؤجِّل التنفيذ حتى بلوغهم الثامنة عشرة من العمر. مشاركة إيران في جرائم حرب بسوريا. هذه العوامل رأي زيغمار جابريل نفسه أنها تمنع من تحول إيران إلى شريك اقتصاديّ مميَّز لألمانيا[1] فضلًا عن تعارض ذلك مع قرارات الاتِّحاد الأُورُوبّي واستراتيجيَّة التعامل مع إيران الصادرة عن البرلمان الأُورُوبّي.

المجموعة الثانية من العقبات تتعلق بالولايات المُتَّحِدة الأمريكيَّة، إذ لا تزال مجموعتان من العقوبات الأمريكيَّة على إيران لم يؤدِّ الاتِّفَاق النوويّ إلى إلغائهما، هما منع الأفراد والمؤسَّسات الأمريكيَّة من التعامل مع إيران، والثانية خاصَّة بالبنوك والمؤسَّسات المالية، وهذه تشمل الأمريكيّين وغير الأمريكيّين. المجموعة الثالثة تخص الاتِّحاد الأُورُوبّي، فلا تزال عقوبات بحَقّ 80 شخصية حقيقية واعتبارية إيرانيَّة تمنعها من دخول الاتِّحاد الأُورُوبّي أو التعامل الاقتصاديّ معها بسبب ضلوعها في عمليَّات إرهابية وانتهاكات لحقوق الإنسان، فضلًا عن حظر تصدير السلاح الأُورُوبّي إلى إيران، وحظر تصدير المُعَدَّات التي يمكن أن تُستخدم في البرنامج النوويّ الإيرانيّ. مع هذا تهدف ألمانيا إلى زيادة حجم التبادل التجاري مع إيران إلى 5 مليارات يورو خلال العامين القادمين، وإلى 10 مليارات يورو خلال السنوات الخمس القادمة، وفق تصريحات فولكر ترايلر، رئيس قطاع التِّجارة بغرفة الصناعة والتِّجارة الألمانيَّة، بعد أن وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 2.1 مليار يورو، ثم ارتفع بنسبة 10% في النصف الأول من عام 2016م[2].

• **التعاوُن مجال الطاقة:**

تعتزم إيران تنفيذ مرحلتين جديدتين بمحطَّة بوشهر النوويَّة لإنتاج الكهرباء، توفّر المرحلتان الثانية والثالثة من مفاعل بوشهر لإيران استهلاك 22 مليون برميل نفط سنويًّا لإنتاج نفس حجم الطاقة الكهربية التي ستنتج من المفاعل، وتنتج المرحلة الثانية وحدها 1057 ميغاوات، في حين تنتج إيران 75 ألف ميغاوات من جميع محطاتها الكهربية، ويتزايد استهلاكها السنوي بمعدَّل 6% سنويًّا[3]، وحتى الآن تصدّر إيران الطاقة الكهربية إلى كل من العراق وأذربيجان وباكستان، ولديها مشروع طموح لتصدير الكهرباء إلى تركيا ومنها إلى أُورُوبّا، كما تهدف إلى إنشاء 20 محطَّة نووية لإنتاج الكهرباء.

لألمانيا تاريخ طويل في التعاوُن النوويّ مع إيران، وخلال الأشهُر الستة الماضية حدث تنافس بين ألمانيا وروسيا حول الفوز بعقود تطوير محطَّة بوشهر النوويَّة، لكن روسيا استخدمت ورقة كونها الدولة التي لم تخضع للعقوبات الدوليَّة

(1) محمد حسن گاهری: بررسی اجمالی پرخاشگری کلامی مقامات آلمانی علیه ایران، http: //cutt.us/1McY3
(2) دويچه وله فارسی: خیز شرکت‌های آلمانی برای گسترش چشمگیر صادرات به ایران http: //cutt.us/U0Y6F
(3) إيلاف: بدء أعمال البناء في مفاعلين نوويين جديدين في إيران، 10 سبتمبر 2016م http: //cutt.us/WH9L

التي كانت مفروضة على إيران وواصلت عملها في محطَّة بوشهر، وغيرها من أوجه التعاوُن مع إيران، على الرغم من الضغوط الدوليَّة، فضلًا عن التعاوُن العسكري القائم حاليًا بين البلدين سواء في مجال التسليح أو التنسيق العمليَّاتي في الأزمة السُّورية، ومن ثم فازت روسيا على ألمانيا في منافسة عقود محطَّة بوشهر على الرغم من تفوق التكنولوجيا الألمانيَّة على الرُّوسيَّة، وما اشتهرت به الشركات الألمانيَّة من دقة في التنفيذ والتزام بالمواعيد.

لكن إيران على صعيد آخَر حرصت على تعويض ألمانيا بعقود تطوير لحقول الغاز الطبيعي فيها عبر تصريحات من وزير النِّفْط الإيرانيّ بيجن زنغنه، موجَّهة إلى شركة "سيمنس" الألمانيَّة، بأن الشركة تستطيع التعاوُن مع أي شريك إيرانيّ في تنفيذ استثمارات في قطاع الغاز الطبيعي، وهو النشاط الذي تعاني "سيمنس" من تقلُّص في أعماله بعد شرائها وحدة تطوير استخراج الغاز الطبيعي من "دريسر راند" بقيمة 7.8 مليار دولار. ولعل تصريح زنغنه فيه إشارة ضمنية إلى شركات الحرس الثوريّ، وهي مفتاح الحصول على عقود استثمارات الطاقة في إيران، وقد ردّت "سيمنس" على تصريحات زنغنه قائلة إنها لم تغادر إيران وإنها تلتزم بتعهُّداتها في الأوقات الصعبة والعسيرة أيضًا، كما تتبع القواعد التنظيميَّة الدوليَّة، مستخدِمة نفس شعار الشركات الرُّوسيَّة، وفي نفس الوقت تعبِّر عن التزامها بالقوانين الدوليَّة[1].

ثالثًا: التعاوُن المصرفي

على الرغم من استمرار الحظر الذي تفرضه الولايات المُتَّحِدة على إيران في التعامل بالدولار، وعدم إصدار تعميم يطمئن البنوك الأُورُوبّية من عدم فرض غرامات مالية على البنوك المتعاملة مع إيران حتى شهر سبتمبر، فإن بعض الدول الأُورُوبّية وعلى رأسها ألمانيا بدأت تُقدِم على السماح لبنوك إيرانيَّة بافتتاح فروع على أراضيها، إذ أعلنت إيران عن افتتاح فروع لثلاثة بنوك هي "ميدل إيست بنك"، و"بارسيان بنك"، و"سينا بنك" في ميونخ بولاية بافاريا الألمانيَّة[2]. لكن افتتاح بنوك غربيَّة في إيران، لم يتمّ حتى الآن بشكل فعليّ، وإن كان زيغمار غابرييل في أثناء زيارته الأولى لإيران في أغسطس 2015م قد طلب افتتاح بنك ألماني في إيران، وقوبل طلبه برَدّ فاتر من وليّ الله سيف محافظ البنك المركزي الإيرانيّ إذ قال: "يمكن افتتاح بنك ألماني داخل إحدى المناطق الاقتصاديَّة الحُرَّة، وتطبَّق عليه نفس قوانين المنشآت الاقتصاديَّة الأجنبيَّة العاملة في تلك المناطق"[3].

» النتائج

من خلال عرض طبيعة العلاقة بين الاتِّحاد الأُورُوبّي وإيران، وأثر تلك العلاقة على علاقة الدول القوميَّة في الاتِّحاد مع إيران عبر نموذج العَلاقات الألمانيَّة-الإيرانيَّة اتضح ما يلي:

السِّيَاسَة الخارجيَّة الموحَّدة للاتِّحاد الأُورُوبّي تشكِّل عنصرًا جوهريًا في تحديد طبيعة علاقة الدول الأُورُوبّية بإيران.

(1) المسوق العرب: مجموعة سيمنس الألمانية تسعى للفوز بمشروعات في إيران، http: //cutt.us/f6cnS
(2) هافينغتون بوست عرب: بنوك إيرانية تفتح فروعًا لها في مدينة ميونيخ.. http: //cutt.us/46z7
(3) وكالة أنباء شينخوا: ألمانيا تفتتح بنكًا في إيران لتسهيل التجارة http: //cutt.us/EkBOn

البرلمان الأُورُوبّي تحديدًا من بين جميع مؤسَّسات الاتِّحاد الأُورُوبّي هو الأكثر تأثيرًا على السياسات الأُورُوبّية تجاه إيران.

تتميز طبيعة قرارات البرلمان الأُورُوبّي في السِّيَاسَة الخارجيَّة بمراعاة القيم والمثل الأُورُوبّية، وإن كانت تتعارض مع المصالح الاقتصاديَّة للدول القوميَّة الأعضاء بالاتِّحاد.

توجد عَلاقات قوية مميزة بين الاتِّحاد الأُورُوبّية والدول العربية أبرزها علاقة آلية السِّيَاسَة الخارجيَّة بالاتِّحاد بجامعة الدول العربية عبر اللقاءات الدورية التي تُعقَد بين الكِيانين والتي يمكن أن تستثمرها الدول العربية على نحو جيد في إلزام إيران بالقوانين والأعراف الدوليَّة ومراعاة سياسة حسن الجوار مع الدول العربية، والتوقف عن تأجيج الصِّراعات في منطقة الشرق الأوسط.

العَلاقات الأُورُوبّية-الإيرانيَّة مرشَّحة لمزيد من التعاوُن في المرحلة القادمة في ظلّ الضغط الذي يشكِّله فوز ترامب على كلا الطرفين الإيرانيّ والأُورُوبّي.

ألمانيا وفرنسا هما الدولتان المرشَّحتان في الفترة القادمة لتقديم الدعم السياسيّ الأكبر لإيران في ما يتعلق بالمِلَفّ النوويّ، ومواجهة ضغوط ومخاطر ترامب.

الالتزام الألماني بسياسات الاتِّحاد الأُورُوبّي من الممكن أن يؤدي إلى سعي إيران لتحقيق تحسُّن نسبيّ في مِلَفّ حقوق الإنسان لديها.

تزايُد ضغوط ترامب على إيران سيؤدّي إلى تزايُد التقارب الأُورُوبّي-الإيرانيّ، واحتمالية افتتاح ممثِّليَّة للاتِّحاد الأُورُوبّي في إيران.

توجد مساحة من تباين السياسات الأُورُوبّية تجاه إيران وَفْق طبيعة الانتماء السياسيّ للحزب الحاكم في كل دولة أُورُوبّية، والأحزاب الاشتراكية اليساريَّة الأُورُوبّية أكثر تقاربًا مع إيران من الأحزاب اليمينيَّة.

» العَلاقات الإيرانيَّة-الرُّوسيَّة

مرَّت العَلاقات الإيرانيَّة-الرُّوسيَّة بتاريخ طويل من التعاوُن والتناحُر والتغيُّر في الأولويات الاستراتيجيَّة، والتقلُّبات السياسيَّة أدَّت إلى تذبذب العلاقة بينهما على مدار التاريخ، وإن كان العداء هو السمة الغالبة على مسار العَلاقات الإيرانيَّة-الرُّوسيَّة على مدار التاريخ. لكن هذه العلاقة شهدت تناميًا كبيرًا خلال السنوات الأخيرة منذ تولِّي حسن روحاني رئاسة الجمهورية الإيرانيَّة، ولا سيّما بعد التوقيع على الاتِّفَاق النوويّ، الذي لعبت روسيا دورًا كبيرًا وفعَّالًا في إبرامه، وخلال الأشهر القليلة الماضية خطَت الدولتان خطوات جادّة في طريق تعزيز أوجه التعاوُن في شَتَّى المجالات الاقتصاديَّة والعسكريَّة، فضلًا عن التعاوُن على المستوى الإقليمي والدولي.

• التنسيق في الأزمة السُّورية:

بعيدًا عن أهداف الكرملين غير المُعلَنة لتبرير التدخُّل العسكري الرُّوسي في سوريا، وخلافًا لتصريحات مسؤوليه بأن التدخُّل الرُّوسي في سوريا جاء بطلب من بشَّار الأسد وبموافقة مجلس الاتِّحاد الرُّوسي على تفويض الرئيس فلاديمير بوتين استخدام القُوَّات المسلَّحة الرُّوسيَّة خارج البلاد، فإن حسين شريعتمداري، مستشار مرشد الثَّورة الإيرانيَّة علي خامنئي، أعلن أن الحضور

العسكري الرُّوسي في سوريا كان بطلب تَقدَّمَت به إيران رسميًّا لإنقاذ نظام بشَّار.

رئيس "معهد دراسات الفكر" التابع للحرس الثوريّ الإيرانيّ" سعد الله زارعي، أكّد كذلك أن روسيا أرسلت قواتها إلى سوريا بعد يومين من زيارة وفد عسكري إيرانيّ لموسكو، إذ طلب الوفد إرسال قوة جوّية وصاروخية إلى سوريا[1]، كما كشفت الصحف الإيرانيَّة نقلًا عن صحيفة "جازيتا" الرُّوسيَّة، عن دور قائد مِيلِيشْيات القدس قاسم سليماني في إقناع الرئيس الرُّوسي فلاديمير بوتين بدخول الحرب في سوريا، وتأكيده له أن الفرصة لا تزال متاحة لإجهاض الثَّورة السُّورية، رغم أن بوتين كان قلقًا على مستقبل الأسد وكان يستشعر أن الوضع في سوريا قد أصبح وخيمًا ومعقَّدًا[2].

وفي الأشهر الأخيرة وصل حدّ التعاوُن والتنسيق الإيرانيّ الرُّوسي السُّوري إلى أن استحدثت طهران منصبًا أطلقت عليه "المنسق السياسيّ والعسكري والأمنيّ مع روسيا وسوريا" واختارت له الأدميرال علي شمخاني أمين عامّ المجلس الأعلى للأمن القومي الإيرانيّ[3].

• **قاذفات رُوسيَّة تستخدم مطار نوغه الإيرانيّ لضرب مواقع في سوريا:**

نتيجة لتطور ونموّ التعاوُن بين البلدين، شهد التنسيق العسكري والسياسيّ بين الطرفين في الأزمة السُّورية تطورًا ملحوظًا، وتمخُّض عن هذا التنسيق سماح إيران لروسيا باستخدام إحدى قواعدها الحربيَّة لتوجيه ضربات ضدّ مواقع للمسلَّحين في سوريا.

كان انطلاق مقاتلات روسية قاذفة من طراز "تو22- إم 3" تابعة لسلاح الجو الرُّوسي من قاعدة نوغه بمحافظة همدان الإيرانيَّة، للمشاركة في توجيه ضربات ضدّ مواقع تنظيم "داعش" والنصرة و"قوات المعارضة" في سوريا، مقدِّمة لتنسيق استراتيجي واسع النطاق بين البلدين،

(1) التدخل الرُّوسي في سوريا كان بطلب من إيران
https: //www.alarabiya.net/ar/iran/2016/04/13
(2) وطن امروز: حينما ترك الحاج قاسم كارتًا فوق طاولة بوتين، 15 أكتوبر http: //cutt.us/Nupx5
(3) مركز تحقيقات راهبردي، ايران شمخانى را به عنوان هماهنگ كننده نظامى با سوريه وروسيه منصوب كرد، 25 خرداد 1395
http: //www.mtrd.ir/news

وشكّل مفاجأة للمراقبين للشأن الإيرانيّ لأنها المرة الأولى التي تسمح فيها طهران، منذ قيام الثَّورة الإيرانيَّة، لقوة أجنبيَّة بشنّ عمليَّات عسكريَّة انطلاقًا من أراضيها.

كانت قاعدة نوجة التي استخدمها النِّظام الإيرانّي في إحباط أول محاولة انقلابية ضدّه عقب الثَّورة، تُسَمَّى "قاعدة حر"، لكن بعد مقتل أحد الطيارين الموالين للثورة، يُدعَى "محمد نوغه" في الحرب ضدّ الأكراد، غُيّر اسمها إلى قاعدة "نوغ"[1].

تضارُب التصريحات حول الوجود العسكري الرُّوسي في إيران:

عقب انتشار صور القاذفات الرُّوسيَّة، أكّدت وزارة الدفاع الرُّوسيَّة في بيان لها خبر استقرار قاذفات القنابل ومقاتلاتها في قاعدة نوغه الجوِّيَّة بهمدان الواقعة في غرب إيران، وقال البيان إن هذه المقاتلات استطاعت تدمير خمسة مستودعات أسلحة ضخمة بالقرب من مدينة حلب في سوريا كان المسلَّحون يستخدمونها لتخزين أسلحتهم. وأضاف بيان وزارة الدفاع الرُّوسيَّة إن قاذفات القنابل بعيدة المدى "TU-23M3" والمقاتلات "SU-34" أقلعت من قاعدة همدان الجوِّيَّة في إيران وهاجمت أهدافًا تابعة لـ"داعش" و"جبهة النصرة" في أطراف مدن حلب ودير الزور وإدلب[2].

تسريب صور القاذفات الرُّوسيَّة في قاعدة نوجة بهمدان وبيان وزارة الدفاع الرُّوسيَّة، أربك المسؤولين الإيرانيّين وأدخلهم في دوامة من التصريحات المتناقضة والمتباينة بشكل لافت، فبعد ساعات من إعلان الخبر قال رئيس البرلمان علي لاريجاني إن بلاده لم تمنح الرُّوس هذه القاعدة، واعتبر أن استخدام هذه القاعدة كان مؤقَّتًا، ليردّ وزير الدفاع ويقول إن البرلمان لا شأن له باستخدام قاعدة نوغه وإنه جاء في إطار تعاون ثلاثي إيرانيّ-روسي-سوري لضرب مواقع الجماعات المسلَّحة في سوريا كما وجه انتقادات للجانب الرُّوسي بسبب كشفه عن التعاوُن بين البلدين وعدم الحفاظ على سِرّية هذا التعاوُن[3].

أما أمين عامّ المجلس الأعلى للأمن الإيرانيّ الأدميرال علي شمخاني، فقد أكّد صحَّة الخبر، وقال إن استقرار الطائرات الرُّوسيَّة في همدان جاء بطلب المستشارين العسكريين الإيرانيّين لتوفير غطاء جوّي ودعم لوجستي في معركة حلب، معتبرًا أن هذا الوجود دليل على قوة إيران لا تبعيتها، مؤكِّدًا أن هدف روسيا من هذا الإعلان هو رغبتها في إظهار نفسها عنصرًا مؤثِّرًا على ساحة العمليَّات في سوريا [4].

أما رئيس لجنة الأمن القومي بالبرلمان الإيرانيّ علاء الدين بروجردي، فقد أكّد أن استفادة روسيا من قاعدة نوغه العسكريَّة بمدينة همدان هدفه عبور الطائرات والتزوُّد بالوقود، وأن هذا لا يخالف

(1) العربية، قاعدة همدان.. خفايا وأسرار الحلف الروسي الإيراني، 2 أغسطس 2016 http: //cutt.us/owErf
(2) عصر ايران، وزارت دفاع روسيه: تاييد حضور جنگنده های روسيه در ايران، 25 مرداد1395
http: //www.asriran.com/fa/news/487186/
(3) الشرق الأوسط، تصريحات متباينة حول انطلاق الطائرات الروسية من همدان، 24 أغسطس 2016
http: //aawsat.com/home/article/721716/
(4) جام جم، روس ها با اعلام خبر حضور جنگنده هايشان در همدان بی معرفتی كردند، 1 شهريور 1395 http: //soo.gd/dtPA

المادة 146 من الدستور، مضيفًا أن الهدف من وجود الطائرات الرُّوسيَّة في همدان هو مكافحة تنظيم "داعش".

ثم عاد بروجردي ليؤكد أن المادة 146 تمنع وجود أي قاعدة عسكريَّة في الدولة حتى للاستخدام السلمي، مؤكِّدًا أن روسيا تستخدم هذه القاعدة منذ فترة، لكن لم يعلن عن ذلك[1].

وعزا البعض هذا التناقض اللافت للمسؤولين الإيرانيّين، إلى الخلافات بين جناحي السُّلطة حول خطوة السماح للروس بالاستفادة من القاعدة، ومنافاة ذلك لأحد أهمّ مبادئ وشعارات ومرتكزات الثَّورة، وهي الرفض القاطع لكل أشكال التدخُّل الأجنبي في البلاد "على الأقل في الخطاب الرسمي". كما أن السماح لأي دولة بنشر قواتها في إيران يمثِّل مخالفة صريحة وواضحة للدستور الإيرانيّ[2].

ونتيجة للجدل الذي أثاره الإعلان عن استخدام سلاح الجو الرُّوسي قاعدة همدان غربيّ إيران لشن ضربات ضدّ مواقع في سوريا، أعلنت وزارة الخارجيَّة الإيرانيَّة على لسان المتحدث باسمها بهرام قاسمي، تعليق استخدام روسيا للقاعدة الإيرانيَّة وانتهاء مهمّتها وذلك في محاولة من النِّظام الإيرانيّ لرفع الحرج الذي أثاره الموضوع، لا سيما في الداخل الإيرانيّ.

ورغم إعلان المتحدث باسم الخارجيَّة الإيرانيَّة بهرام قاسمي انتهاء مَهَمَّة المقاتلات الرُّوسيَّة وتعليق عملها في إيران، فإن رئيس البرلمان الإيرانيّ علي لاريجاني نفى صحة تصريحات قاسمي عن توقُّف استخدام روسيا قاعدة همدان الجوِّيَّة حسبما نقلت وكالة "فارس نيوز" الإيرانيَّة، مؤكِّدا أن الأخيرة لم توقف رحلاتها العسكريَّة من قاعدة همدان الجوِّيَّة لضرب مواقع في سوريا[3].

• احتمالية تجدُّد النشاط العسكري الرُّوسي في إيران:

رغم التخبط وتضارب تصريحات المسؤولين الإيرانيّين في هذا الشأن، فإن استخدام قاعدة همدان قد فتح بابًا جديدًا للتعاون الإيرانيّ-الرُّوسي، لم ينفِ المسؤولون الإيرانيّون إمكانيَّة تكراره رغم تعليق استخدام القاعدة، ومن هؤلاء المسؤولين وزير الدفاع الإيرانيّ حسين دهقان الذي كان قد انتقد موسكو لكشفها عن الاتِّفَاق السرّي بين البلدين، فقد أعلن في مقابلة أجرتها معه قناة "روسيا اليوم" المدعومة من الكرملين، أن بلاده ستدرس السماح لروسيا باستخدام قاعدة همدان الجوِّيَّة مجدَّدًا إذا طلبت ذلك[4].

• الدلالات الرُّوسيَّة من استخدام قاعدة همدان:

أبرز الدوافع الرُّوسيَّة وراء استخدام قاعدة نوجة الإيرانيَّة تتمثل في التالي:

1- إبراز جانب من القوة الرُّوسيَّة ومقدرتها في تشكيل أحلاف جديدة في الشرق الأوسط.

(1) موقع انتخاب، بروجردی: استفاده از پایگاه هوایی نوژه برای عبور هواپیماهای روسی وسوختگیری است،30 مرداد1395
//http: //www.entekhab.ir/fa/news

(2) Scott Peterson، Behind Russia-Iran cooperation over Syria، a larger goal
http: //www.csmonitor.com/World/Middle-East/2016/0817/Behind-Russia-Iran-cooperation-over-Syria

(3) العربية، إيرن تكذب نفسها: روسيا لا تزال تستخدم قاعدة همدان، 23 أغسطس 2016 http: //cutt.us/FhwdZ

(4) الرياض، إيران تعتزم فتح قاعدة همدان الجوية مجدَّدًا أمام روسيا، 27 ديسمبر 2016
http: //www.alriyadh.com/1558384

2- إظهار نِدِّيَّة القاذفات الرُّوسيَّة لمثيلاتها الأمريكيَّة، بخاصَّة بعد أن استخدمت الأخيرة قاذفاتها في قصف أهداف في سوريا، حيث استخدمت واشطن القاذفة الاستراتيجيَّة B-1B ضدّ تنظيم "داعش" في عين العرب كوباني بريف حلب الشرقي عام 2014، واستخدمتها مرة ثانية في منبج مؤخَّرًا.

3- فرض الأمر الواقع على دول العالَم لتأكيد أن روسيا أحد أقطاب حل المشكلات والأزمات التي تشهدها المنطقة(1).

4- علاوة على الجوانب التكتيكية والعملانية، فإن استخدام قاعدة جوية إيرانيَّة نقطةَ تمركُز وانطلاق للطائرات الحربيَّة الرُّوسيَّة، يعكس تطورًا استراتيجيًّا سواء بالنسبة إلى روسيا أو إيران. ومعروف أن تلك هي المرة الأولى التي تستخدم فيها روسيا قاعدة أجنبيَّة في الشرق الأوسط، بعد قاعدة حميميم، لتنفيذ عمليَّاتها العسكريَّة في سوريا(2).

5- استخدام قاعدة نوغه بهمدان لتنفيذ ضربات في سوريا يكمن في أن استخدام البنية التحتية العسكريَّة الإيرَانيَّة يتيح الفرصة لتقليص زمن تحليق الطائرات الحربيَّة الرُّوسيَّة بنسبة قد تصل إلى 60%.

6- كان سلاح الجو الرُّوسي يستخدم قاذفات "تو- 22 إم 3" انطلاقًا من مطارات تقع في جمهورية أوسيتيا الشمالية الواقعة في جنوب روسيا، وقاعدة حميميم السُّورية ليست مناسبة لاستقبال هذا النوع من القاذفات التي تُعَدّ الأضخم في العالَم. كما أن استخدام قاعدة همدان يضمن مزيدًا من الأمن للطائرات الرُّوسيَّة في أثناء إقلاعها وهبوطها، مقارنة بقاعدة حميميم القريبة من مسرح العمليَّات القتالية(3).

• الدوافع الإيرانيَّة وراء السماح لروسيا باستخدام قاعدة همدان:

1- مأزق النِّظام الإيرانيّ في سوريا وإفلاسه العسكري واستشعاره خطورة مواصلة قواته في مقاتلة قوات المعارضة والحركات المسلَّحة وحدها.

2- استخدام روسيا قاعدة نوغه لضرب مواقع في سوريا يُعَدّ مؤشّرًا على فشل ذريع للقوات والميليشِيات الطائفية التابعة لها في تحقيق تَقَدُّم ملموس على الأرض لا سيّما في حلب(4).

3- مقتل أعداد كبيرة من الإيرانيّين والميليشِيات الشِّيعيَّة الموالية لطهران في المعارك التي تَشهَدها سوريا.

4- حماية نظام الأسد من السقوط في ظلّ التقدُّم الكبير الذي أحرزته قوات المعارضة على الأرض.

---

(1) عمر صفر، لهذه الأسباب تستخدم روسيا قاذفاتها في سوريا انطلاقًا من همدان، 19 اغسطس 2016
http: //orient-news.net/ar/news_show/120739/0

(2) موقع بوستجي، قاذفات روسية في إيران: خطوة تكتيكية.. بأبعاد استراتيجية، 17 أغسطس 2016
http: //postaji.com/ A7%D%D8%82%D9%

(3) روسيا اليوم، لماذا إيران.. دوافع استخدام قاعدة همدان وفوائدها، 17 اغسطس 2016
https: //arabic.rt.com/news/837028

(4) علي حسين باكير، دلالات استخدام روسيا قواعد عسكرية في إيران، 18 أغسطس 2016
http: //www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/8/18/

• **الخلافات الرُّوسيَّة-الإيرانيَّة في سوريا:**

أفرز الاتِّفَاق الرُّوسي-التُّرْكِيّ على إجلاء المدنيين والمسلَّحين المحاصَرين في حلب والمناطق التابعة لها، خلافات كانت تحت الطاولة. وكان عدد كبير من المراقبين للشأن الإيرانيّ، يرون أن التعاوُن الرُّوسي-الإيرانيّ في سوريا هو تحالف هَشّ فرضته الظروف الإقليميَّة ومصالح الدولتين في هذا البلد، وشكَّل موضوع حلب نقطته الأبرز، ولا يمكن مقارنته بالتعاوُن القائم بين البلدين في المجالات الأخرى.

بعد الاتِّفَاق الرُّوسي التُّرْكِيّ حول وقف إطلاق النار وإجلاء المسلَّحين والمواطنين، رأت طهران أن موسكو بدأت بعقد اتِّفَاقيَّات من وراء ظهرها تُخالف استراتيجيتها في سوريا، وأن روسيا أخذت المِلَف السُّوري بيدها، ووكلت إلى نفسها مهمَّة ضمان الأسد مقابل ضمان تركيا للمجموعات المسلَّحة المعارضة[1].

ورغم أن الإيرانيّين نفوا وجود مثل هذه الخلافات، فإن تهديد روسيا بالردّ على أيّ إطلاق للنار خلال عملية الإجلاء من حلب، وإن كان مطلق النار من قوات النِّظام السُّوري أو المِلِيشْيات الموالية له، أظهر حقيقة هذه الخلافات وأخرجها إلى العلن.

موافقة روسيا على خروج المدنيين والمسلَّحين، وتأييد الأمم المُتَّحِدة هذا الاتِّفَاق، ثم قرار مجلس الأمن نشر مراقبين في حلب، زاد مخاوف الإيرانيّين من خطورة هذه القرارات على مستقبل وجودهم في سوريا، فأبدى الحرس الثوريّ رفضه دخول مراقبين دوليين بحُجَّة مخاوفه من دخول جواسيس، وسعى هو والقُوَّات الموالية له لتعطيل الاتِّفَاق التُّرْكِيّ-الرُّوسي عبر وضع مجموعة من العراقيل والشروط الإضافية، مثل إجلاء سكان قريتي الفوعة وكفريا اللتين كانت تحاصرهما قوات المعارضة، إضافة إلى قصفها عددًا من الأحياء ووقف قوافل المدنيين المغادرة من حلب واحتجاز المواطنين رهائن.

• **مواضع الخلاف بين البلدين:**

1- الاتِّفَاق الرُّوسي التُّرْكِيّ حوى على ضرورة الاحتفاظ بالنِّظام السُّوري لا ببشار الأسد، وهذا ما ترفضه إيران، لذلك شكّل موضوع بقاء الأسد الجزء الأكثر حساسية وتأثيرًا في العَلاقات بينهما، فإيران ترى في بقاء الأسد خطًّا أحمر لا يمكن تجاوزه، في حين لا تتمسك روسيا بالأسد ولا تمانع في رحيله، الأمر الذي أوصل إيران إلى قناعة بأن موسكو تستخدم ورقة الأسد للحصول على مزيد من المكاسب وهي تعمل على أن تستبدل به حاكمًا آخر يضمن لها مصالحها في سوريا والمنطقة.

2- الموقف الرُّوسي من مستقبل المِلِيشْيات الإيرانيَّة في سوريا، فإيران تسعى لتوطيد نفوذها من خلال تأسيس أذرع عسكريَّة وإيجاد عشرات المِلِيشْيات الطائفية على شاكلة "حزب الله" على غرار ما فعلته في العراق، لمساعدتها في سياسة التمدُّد.

3- الخروج الرُّوسي المبكِّر من سوريا وبحثها عن حلول لإنهاء الأزمة سيؤثِّر على القدرات العسكريَّة الإيرانيَّة في سوريا.

---

(1) نون بوست، تقاسم للنفوذ أم نزاع هيمنة.. ملامح الخلافات الروسية الإيرانية بحلب، 1 يناير 2017
https: //www.noonpost.net/content/15943

- **مستقبل التنسيق الرُّوسيّ-الإيرانيّ في الأزمة السُّورية:**

منذ بداية الأزمة السُّورية، عملت إيران على فرض خُطَطها وتدعيم موقفها في سوريا، لكنها اليوم ليست وحيدة، فروسيا لا يمكن أن تغيب عن المشهد السُّوري بتلك السهولة التي كانت تتوقعها إيران، لا سيما بعد المكاسب الكبيرة التي حقّقَتها في حلب وحسمها معركتها بفضل تدخُّلها الجوّي، فضلًا عن الثقل الكبير الذي باتت تمثّله بالنسبة إلى الأزمة السُّورية بعد اتِّفَاقها مع تركيا حول إجلاء المواطنين والمسلَّحين وإقناعها لجميع الأطراف المتقاتلة في سوريا بضرورة الجلوس على طاولة المفاوضات في آستانة للتوصل إلى اتِّفَاق يُفضِي إلى حلّ نهائي لهذه الأزمة.

روسيا، التي بدأت في تسريع وتيرة إمساكها بكثير من المِلَفَّات في سوريا، أشعرت إيران بأن دورها في سوريا بات هامشيًّا وثانويًّا، وهذا ما سمعناه من قائد الحرس الثوريّ عندما لام روسيا على طريقة تعاطيها مع إيران في المِلَفّ السُّوري، وتحدث بأن إيران قدّمت تضحيات كبيرة في سوريا.

الرؤية الرُّوسيَّة-الإيرانيَّة تتباعد عند الحديث عن مستقبل سوريا، ويتضح ذلك من خلال أهداف كل طرف، فموسكو تهدف من وراء تدخُّلها في سوريا إلى تحقيق بعض الأهداف الاستراتيجيَّة، إلا أنها تسعى لإيجاد مخرج للأزمة يحفظ لها ما حقَّقَته حتى الآن من إنجازات في هذا البلد، أما إيران فلا تسعى إلا لتحقيق أهدافها التوسُّعية الطائفية وجعل سوريا امتدادًا آخَر لنظامها، بدليل ما صرح به قائد الحرس الثوريّ اللواء محمد علي جعفري الذي اعتبر أن حلب هي الخطّ الأول للثورة الإسلاميَّة، وأن مجال الثَّورة تجاوز حدود إيران في إشارة إلى التدخُّل الإيرانيّ في سوريا والعراق واليمن ولبنان، كما أن الإيرانيّين بدؤوا يشعرون بأنهم الأحق بسوريا لأنهم أنفقوا مليارات الدولارات ودفعوا بالمقاتلين من داخل وخارج إيران وتَكبَّدُوا خسائر فادحة في الأرواح، إضافةً إلى تغلغلهم في مفاصل النِّظام السُّوري وفي أجهزة الحكم ومراكز صناعة القرار السُّوري وغرف العمليَّات، وتلك أرضية قد تشجع الإيرانيّين على الانقلاب حتى على الحليف الرُّوسي إذا اقتضى الأمر.

كما أن الاستراتيجيَّة الرُّوسيَّة تقوم على إثبات أنها لا تزال قوة مؤثّرة في العالَم، ولتحقيق هذا الهدف دخلت في حرب باردة مع عدد من دول العالَم، وتعتبر أن سوريا هي ركيزتها الأساسية في هذه الحرب، لذا لا يمكن أن تسمح لإيران بأن تلعب بالورقة السُّورية من أجل مصالحها الخاصَّة، وهنا يكمن الخلاف المستقبلي بين موسكو وطهران، لا سيما إذا ما أصرّت الأخيرة على تنفيذ أجندتها كاملة في سوريا دون أخذ المصالح الرُّوسيَّة في هذا البلد في الاعتبار، كما أن نتائج الاجتماعات التي تشهدها آستانة في كازاخستان، ستحدد مستوى التنسيق أو التضارب في مصالح البلدين، لأن عددًا كبيرًا من المراقبين يرون أن روسيا ليس باستطاعتها التغوُّل على إيران وتحجيم دورها بشكل نهائيّ ما لم تنجح اجتماعات آستانة وتتوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار.

» التعاوُن العسكري:

رغبة روسيا في استعادة مكانتها في سوق السلاح، نظرًا إلى ما تمثله عائدات تجارة السلاح من مصادر دخل لا غنى عنها لروسيا، لا سيما في ظلّ تراجع أسعار النِّفْط وتراجع حجم التبادل التجاري مع الدول الغربيَّة بعد احتلالها لشبه جزيرة القرم، كما أن استمرار الحظر الأمريكيّ المفروض على إيران وعدم تَمَكُّنها من الانفتاح على الغرب على الرغم من رفع الحظر الأممي بعد الاتِّفَاق النوويّ، شجّع طهران الطامحة إلى تعزيز قدراتها العسكريَّة إلى الإسراع لخلق نمط تقاربي مع روسيا باعتبارها المصدر الرئيسي المتاح حاليًّا للحصول على الأسلحة والتكنولوجيا العسكريَّة.

هذا التقارب نتجت عنه عدة اتِّفَاقيَّات خلال النصف الثاني من 2016، إذ وقّع الجانبان على صفقات لإمداد طهران بأسلحة متطورة وطائرات مقاتلة قُدّرت بمليارات الدولارات، فضلًا عن إكمال تسليم صفقات كان البلدان اتفقا عليها منذ سنوات، مثل منظومة صواريخ "إس300–" الدفاعية، وتَسَلُّم طهران الدفعة الأولى من صفقة أسلحة الكلاشنيكوف والإعلان عن شراء طائرات جديدة والاتِّفَاق على إقامة سلسلة من المناورات المشتركة بين البلدين.

1- اكتمال تسليم منظومة صواريخ "إس-300" الدفاعية:

يُعَدّ نظام الصواريخ المضادة للطائرات "إس-300" منظومة دفاع جوّيّ صاروخية بعيدة المدى روسية الصنع مخصَّصة لحماية المواقع والمؤسَّسات الصناعية والإدارية والقواعد العسكريَّة، تنتجها شركة "ألماز للصناعات العلمية" الرُّوسيَّة Almaz Scientific Industrial Corporation، وللمنظومة إصدارات مختلفة، طُورت جميعها من S-300P، وقد صُمّم النِّظام لقوات الدفاع الجوِّيّ السوفييتية لردع الطائرات وصواريخ كروز، طوّرت بعدها إصدارات أخرى لردع الصواريخ الباليستية[1].

في شهر ديسمبر 2007 أبرمت الحكومة الإيرانيَّة عقدًا مع روسيا لشراء منظومة "إس-300"، لكن بعد الحظر الذي فُرض على الأخيرة بسبب برنامجها النوويّ، أصدر الرئيس الرُّوسي في ذلك الوقت ديميتري ميدفيديف، قرارًا في 2010 بحظر تسليم إيران أي دبابات أو مركبات مدرَّعة قتالية أو مدافع من عيار كبير أو طائرات هليكوبتر قتالية أو سفن حربيَّة أو صواريخ.

وقبل التوقيع على الاتِّفَاق النوويّ بنحو أقلّ من ثلاثة أشهر، رفعت روسيا الحظر عن توريد هذه المنظومة إلى إيران، ووقّع رئيسها فلاديمير بوتين مرسومًا بهذا الشأن، قضى برفع الحظر عن تصدير صواريخ "S-300" إلى إيران، وبعد التوقيع على الاتِّفَاق النوويّ في العاصمة النمساوية فيينا في يوليو 2015، بدأت روسيا في تسليم هذه الصواريخ إلى طهران.

استمر تضارب الأنباء حول هذه المنظومة وما إذا كان تسليمها للجانب الإيرانيّ اكتمل أم إن دفعات أخرى لم تسلَّم، إلى أن أعلنت

---

(1) رسميًّا.. إيران تكشف مهامّ صواريخ «إس 300» الروسية على أراضيها، 30 أغسطس 2016
http: //www.cairoportal.com/story/564856/

قوات الدفاع الجوِّيّ، وهي الفرع الأضعف في أفرع القُوَّات المسلَّحة الإيرانيَّة منذ الحرب العراقِيَّة-الإيرانيَّة، أنها تَسَلَّمَت دفعة من منظومة الصواريخ الرُّوسيَّة «إس300-"، والتي تعوِّل عليها إيران إلى حدّ كبير في سدّ العجز وتدعيم بنية الدفاع الجوِّيّ لها، ثم توالت روسيا في تسليم الدفعات الأخرى حتى اكتمال تسليمها، وفي شهر أغسطس الماضي أعلن وزير الدفاع الإيرانيّ حسين دهقان عن تَسَلُّم بلاده منظومة الدفاع الصاروخي "إس300-" الرُّوسيَّة، حسبما نقلت وكالة "تسنيم" عن مصدر في البرلمان الإيرانيّ.

ووَفْقًا لأقوال المصدر، فإن الوزير أكّد خلال اجتماع اللجنة البرلمانية المسؤولة عن الدفاع القومي والسِّيَاسَة الخارجيَّة على تسلُّم منظومة الدفاع الجوِّيّ الرُّوسيَّة وأشار إلى نقل بعضها إلى مواقع تمركزها[1].

وكان التليفزيون الإيرانيّ قد أعلن أن المنظومة نشرت في منطقة "فوردو" القريبة من مدينة قم، على بعد 130 كم جنوب العاصمة طهران، بعد إجراء الاختبارات اللازمة بشأنها، قبل نصبها قرب المنشأة المخصصة لتخصيب اليورانيوم، إلا أن مجلة "جينز ديفينس" البريطانية المتخصِّصة في الأمور العسكريَّة، زعمت أن إيران نشرت منظومة "إس300-" في أطراف مدينة طهران، وأضافت أنه بناء على الصور الواردة من الأقمار الصناعية فإن إيران لم تنشر، كما زعمت، هذه المنظومة حول المنشأة النوويَّة في "فردو" بل في قاعدة الدفاع الجوِّيّ بالقرب من منطقة أفسرية شرقيّ العاصمة طهران[2].

2- إيران تتسلّم دفعة من صفقة أسلحة «كلاشنيكوف 103"

في إطار الاتِّفَاقيَّات الدفاعية المُبرَمة بين طهران وموسكو، تَسلَّمَت إيران الدفعة الأولى من صفقة أسلحة «كلاشنيكوف 103". ووَفْقًا لتقرير وكالة أنباء "تسنيم" وُضعت الأسلحة الجديدة بعد دخولها إيران تحت تَصَرُّف وحدة خاصَّة بالجيش الإيرانيّ. النوع "AK-103" من الكلاشنيكوف يُعَدّ أحد أشهر وأفضل أسلحة عائلة «كلاشنيكوف» الرُّوسيَّة.

ويبلغ الوزن الخالص لهذا السلاح 3 كجم و400 غرام، إذ يستخدم طلقات من عيار 62.7mm، ويزن 3.4 كجم، وخمس دول فقط تمتلك هذا السلاح بصفة رسميَّة: روسيا، والهند، وفنزويلا، وليبيا، وناميبيا، وأوضح بعض الأفلام الوثائقية المنتشرة مؤخَّرًا في المجال الافتراضي أن بعض العسكريين السعوديين يمتلك هذا النوع من السلاح أيضًا[3].

وتُعَد بندقية "AK-103" التي تتميز بسهولة استخدامها وفاعليتها الهجومية من أكثر النماذج الرُّوسيَّة الناجحة وأشهر أنواع الأسلحة التي تنتمي إلى أسرة الكلاشنيكوف والأكثر تصديرًا خلال السنوات الأخيرة.

المراقبون للشأن الإيرانيّ يربطون بين صفقة الكلاشنيكوف "AK-103" والتقلُّبات السياسيَّة

---

(1) عصر إيران، وزير دفاع: سامانه موشكى اس 300 به طور كامل تحويل ايران شد، 20 أغسطس 2016
http: //www.asriran.com/fa/news/488004

(2) مشرق، ادعای نشريه انگليسى در مورد محل استقرار «اس-300» در ايران، 18 شهريور 1395
http: //www.mashreghnews.ir/fa/news/628806/

(3) روزنامه إيران، خريد كلاشنيكفهای جديد، 17 مرداد 1395 - http: //soo.gd/fRjQ

والأمنيَّة الكبيرة التي تواجه النِّظام الإيرانيّ في أقاليم كردستان وبلوشستان والأحواز، فضلًا عن التحديات التي قد تنجم عن الوضع الاقتصاديّ المتردي والاستعداد للانتخابات الرئاسية المقرَّرة في مايو المقبل، إذ يستعد النِّظام للحيلولة دون تكرار الأحداث والتظاهرات التي أعقبت انتخابات 2009 والتي كادت تزلزل أركان النِّظام لولا الآلة العسكريَّة الضخمة التي استخدمها النِّظام لقمعها.

3- صفقات جديدة لشراء مقاتلات وأسلحة:

في إطار خُطَّة التسلُّح التي تتبعها إيران، اتفق الجانبان الرُّوسي والإيرانيّ على تسليم طهران 48 طائرة من طراز "SU-30"، على أن يبدأ تسليم الدفعة الأولى في 2018، كما اقترح المسؤولون الإيرانيُّون طلب ترخيص من روسيا يسمح لهم بتصميم هذا النوع من الطائرات محلِّيًّا باستخدام موادّ إيرانيَّة أرخص ثمنًا[1].

وكشف وزير الدفاع الإيرانيّ حسين دهقان مؤخَّرًا عن جدّية بلاده في شراء مقاتلات "سو-30" الرُّوسيَّة، مشيرًا إلى أن مسألة الحصول عليها مدرجة على جدول أعمال وزارته، وقال دهقان إن بلاده ستتفاوض مع أي جهة تلبِّي متطلباتها، باستثناء "الولايات المُتَّحِدة وإسرائيل".

يشار إلى أن مقاتلة "سو30-" الرُّوسيَّة متعددة المهامّ ومزوَّدة برادار شبكي، وبأسلحة ذكية حديثة تتيح لها رصد وتدمير 10 أهداف جوية وأرضية في آن واحد على مسافة كبيرة وبدقة عالية، ويجري تصميمها في مكتب "سوخوي"، ويجري تصنيعها في مصنع "إركوتسك" التابع لشركة "إركوت" الرُّوسيَّة للصناعات الحربيَّة، حيث حصل سلاح الجو الرُّوسي سنة 2012 على أولى هذه الطائرات بحلتها الجديدة[2].

كما أعلن نائب القائد العامّ للجيش الإيرانيّ أحمد رضا بوردستان أن بلاده بصدد شراء مقاتلات روسية جديدة لتطوير قدرات القُوَّات الجوِّيَّة[3].

وفي شهر نوفمبر 2016 أجري وفد برلماني إيرانيّ مفاوضات في روسيا بشأن صفقة سلاح بقيمة 10 مليارات دولار، وتشمل الصفقة دبابات "تي 90" وأنظمة مدفعية وطائرات هليكوبتر[4]، وفي هذا الصدد أعلن مدير الدائرة الآسيوية بوزارة الخارجيَّة الرُّوسيَّة، أن إيران أعدّت قائمة من المنتجات العسكريَّة التي تريد شراءها من روسيا، وأكد أن هذه القائمة تتضمن دبابات وطائرات مقاتلة، إلا أنها اشتملت على عدد من الأسلحة التي تندرج تحت عقوبات مجلس الأمن، وإذا ما وافقت روسيا على إتمام هذه الصفقة فعليها التوجُّه إلى مجلس الأمن لنيل الموافقة[5].

4- المناورات العسكريَّة ومشروعات التدريب:

على صعيد المناورات العسكريَّة والتعاوُن التدريبي، أجرت القُوَّات الجوِّيَّة الرُّوسيَّة أول

---

(1) بمساعدة روسية... إيران تنوي تطوير قواتها الجوية واتجاه لإنتاج الطائرات محلِّيًّا، 28 يونيو 2016
http: //www.huffpostarabi.com/2016/06/28/story_n_10715530.html
(2) الجيش العربي، إيران تجدد رغبتها في شراء مقاتلات جديده، 25 نوفمبر 2016 http: //www.arabic-military.com/t118363
(3) اطلاعات، امير پوردستان: خريد جنگندەهای جديد در دست اقدام است، 4 اذر 1395 http: //cutt.us/dgpyw
(4) سكاي نيوز عربية، إيران تطلب شراء أسلحة بـ10 مليارات دولار، 14 نوفمبر 2016
http: //www.skynewsarabia.com/web/video/892498/
(5) المدن، صفقة أسلحة روسية-إيرانية بـ10 مليارات دولار، 14 نوفمبر 2016
http: //www.almodon.com/arabworld/2016/11/14

مناورة جوية لها في الأجواء الإيرانيَّة، ضمن فاعليات المعرض الدولي الثامن الذي عُقد في جزيرة كيش الإيرانيَّة، وقد عرضت روسيا في هذا المعرض عددًا من طائراتها، لا سيما طائرات "سوخوي" الحديثة.

وفي أثناء مشاركة إيران في دورة المسابقات العسكريَّة الدوليَّة التي أقيمت في روسيا في شهر أغسطس 2016، اتفق الجانبان الرُّوسي والإيرانّي، على إجراء مناورات عسكريَّة وتبادل المستشارين[1].

5- زيارة القطع البَحْرِيَّة الرُّوسيَّة للموانى الإيرانيَّة:

في إطار خُطَّة توثيق التعاوُن العسكري بين البلدين، أرسلت وزارة الدفاع الرُّوسيَّة أسطولا حربيًّا مكوَّنًا من السفينة الحربيَّة «تترستان"، والفرقاطة "غراد سويز اسك"، وبعض سفن الدعم الحربيَّة. وأعلنت وزارة الدفاع الرُّوسيَّة أن الهدف من إرسال هذا الأسطول إلى ميناء أنزلي الإيرانيّ هو تقوية التعاوُن الدولي بين الدول المطلّة على بحر قزوين[2].

وفي منتصف نوفمبر زارت وحدات من البَحْرِيَّة الرُّوسيَّة ميناء بندر عباس الإيرانيّ، وقد منح الضباط والجنود الرُّوس حقّ النزول إلى اليابسة وإجراء جولات لعدد من المواقع العسكريَّة والسياحية في تلك المنطقة[3].

• التعاوُن في مجال الطاقة النوويَّة والكهربية:

عقب الانتهاء من محطَّة بوشهر وافتتاحها رسميًا في سبتمبر

ففي سبتمبر 2016 أعلن رئيس المنظَّمة الإيرانيَّة للطاقة الذرية، على أكبر صالحي أن بلاده اتفقت مع الجانب الرُّوسي لبناء المرحلة الثانية من مفاعل بوشهر النوويّ في جنوب إيران، وتشتمل هذه المرحلة على بناء محطتين نوويتين لإنتاج نحو 1400 ميغاوات، وبتكلفة 10 مليارات دولار، ويأتي هذا الاتِّفَاق في إطار خُطَّة للتعاون النوويّ بين البلدين، اتُّفق عليها في أعقاب الاتِّفَاق النوويّ بين طهران والقوى الدوليَّة العام الماضي[4]، واتفق الجانبان على بدء العمل في المحطَّة الأولى نهاية العام المنصرم، أما المحطَّة الثانية فسيبدأ العمل فيها خلال الجاري[5]، وأعلن صالحي أن هذين المفاعلين سيوفّران لإيران استهلاك 22 مليون برميل نفط سنويًا من حجم الوقود المستهلَك لإنتاج الكهرباء في المحطات الحرارية[6].

• التعاوُن في مجال النِّفْط:

في الثالث عشر من ديسمبر 2016 زار وزير الطاقة الرُّوسي ألكسندر نوفاك العاصمة الإيرانيَّة طهران على رأس وفد ضمّ 500 شخص، ووُقِّع على مذكّرة تفاهم مع شركة غاز بروم الرُّوسيَّة لتطوير حقلين كبيرين من حقول النِّفْط الإيرانيَّة. وبمُوجَب الاتِّفَاق سوف تُجرِي شركة "غازبروم"

---

(1) فارس، مباحثات إيرانية روسية لإجراء مناورات عسكرية مشتركة، 2 أغسطس 2016
http: //ar.farsnews.com/iran/news/13950512001187
(2) تسنيم: ناوگروه رزمی ارتش روسیه وارد آب‌های ایران شد،۲۷ مهر ۱۳۹۵، http: //cutt.us/nx8wL
(3) تسنيم: يگان تحقيقاتى نيروى دريايى روسيه در بندرعباس پهلو گرفت،28 ابان 1395 http: //cutt.us/AUXKJ
(4) إيران تشرع ببناء مفاعلين نوويين بتعاون روسي
http: //www.aljazeera.net/news/international/2016/9/10/
(5) وكالة أين الإخبارية: إيران: بدء تنفيذ المرحلة الثانية لمحطة بوشهر الكهروذرية،2016/9/10، http: //cutt.us/RRrzX
(6) إيلاف: بدء أعمال البناء في مفاعلين نوويين جديدين في إيران،10 سبتمبر 2016م http: //cutt.us/WH9L

الرُّوسيَّة دراسات على حقلَي "جنكوله" و"جشمه خوش" الواقعين قرب الحدود مع العراق[1].

وأعلن نوفاك على هامش التوقيع على هذا الاتِّفَاق أن أولوية بلاده هي تطوير المشروعات النِّفْطيَّة الكبرى التي سيكون لها تأثير كبير على العَلاقات بين البلدين[2].

إضافة إلى هذين الحقلين، خُصّصت 5 حقول لشركات روسية أخرى، منها حقلا "منصوري" و"آب تيموري"، لشركة "لوك أويل"، وحقلا "آبلان" و"بايدار غرب" لشركة "زارا بجنفت"، فضلًا عن تسليم حقل "دهلران" لشركة "تات نفت"، بغية إجراء دراسات حولها[3].

وبعد يوم واحد من هذا الاتِّفَاق، أعلن وزير النِّفْط الإيرانيّ بيجن زنغنه أن شركة "روس نفت" الرُّوسيَّة أبدت رغبتها في المشاركة مع إحدى الشركات الإيرانيَّة لتطوير حقل آزادكان، وأشار إلى أن شركة "روس نفت" أجرت محادثات مع إحدى الشركات الإيرانيَّة لتطوير هذا الحقل، ونوه بأن هذه الشركة فضلًا عن تطوير حقل نفط آزادكان قدّمت طلبا للاستثمار في ثلاثة حقول نفطية أخرى، هي "ياران" و"كوبال" و"مارون بنغستان"[4].

كما أن عددًا من الشركات الرُّوسيَّة كانت قد أبدت مؤخَّرًا رغبتها في استيراد كمّيات من النِّفْط الإيرانيّ، وأكّدت أنها أجرت مفاوضات مع الجانب الإيرانيّ في هذا الخصوص، وهو ما أكّده وزير النِّفْط الإيرانيّ بيجن زنغنه بأنه تم الاتِّفَاق على بيع 100 ألف برميل من النِّفْط الخام لروسيا، وأشار زنغنه إلى أن نصف قيمة كمّية النِّفْط ستُسَلَّم نقدًا للجانب الإيرانيّ، أما النصف الآخر فسيكون في شكل خدمات فنية وهندسية[5].

- **إلغاء التأشيرات بين البلدين:**

في خطوة أخرى لتعزيز التعاوُن بين البلدين، شهدت اجتماعات اللجنة المشتركة الخامسة الإيرَانيَّة الرُّوسيَّة في المجال القنصلي، التوقيع على مذكِّرة تفاهم لتسهيل نظام إصدار التأشيرات للرحلات السياحية بين البلدين ابتداءً من عام 2017[6].

وتضمنت مذكّرة التفاهم «الإلغاء الكامل للتأشيرات على ثلاث مراحل متتابعة"، في المرحلة الأولى تُلغَى التأشيرات للسفر بغرض التِّجارة أو الأمور العلمية، وفي المرحلة الثانية ستُلغَى للمجموعات السياحية، أما في المرحلة الثالثة فستُلغَى كل التأشيرات بين البلدين"[7].

---

(1) سي إن بي، اتفاقيات نفطية بين إيران وروسيا ستبصر النور في يومين، 13 ديسمبر 2016
http: //www.cnbcarabia.com/?p=349208

(2) مهر نيوز، تعاون إيران وروسيا الاقتصادي تحت مجهر الإعلام الغربي، 15 ديسمبر 2016
http: //ar.mehrnews.com/news/1867803/

(3) تسنيم، جزئيات واگذاری ۷ میدان نفتی ایران به شرکت های روسی، 23 آذر 1395
https: //www.tasnimnews.com/fa/news/1395/09/23/1266214

(4) مهر نيوز، شركة «روس نفت» تُبدي رغبتها في العمل مع الشركات الإيرانية لتطوير حقل آزادكان، 14 ديسمبر 2016
http: //ar.mehrnews.com/news/1867778/

(5) تسنيم، فروش روزانه ۱۰۰ هزار بشکه نفت ایران به روسیه در مرحله نهایی شدن، 23 اذر 1395
https: //www.tasnimnews.com/fa/news/1395/09/23/1266313/

(6) الوفاق، إيران: تفاهم افزايش همكاري دانشگاهی ایران وروسیه در مذاكرات مسكو، 28 نوفمبر 2016
http: //www.al-vefagh.com/News/181074.html

(7) سبوتنيك: إلغاء التأشيرات بين إيران وروسيا قريبًا، 21 أكتوبر 2016م http: //cutt.us/VjDjP

• **التعاوُن في المجال المصرفي:**

لسنوات طويلة ظلّ موضوع التعاوُن المصرفي يمثِّل أكبر المعوّقات في طريق تنمية العَلاقات التجارية بين إيران وبقية الدول، لكن بعد الاتِّفَاق النوويّ توافرت الظروف لعدد من الدول، لا سيّما روسيا، لإنشاء حسابات مصرفية تسهِّل التبادل التجاري مع إيران، فأمضى الطرفان مذكِّرات تفاهم تتعلق بالتعاوُن بين البنك التجاري الرُّوسي وبنك تنمية الصادرات الإيرانيَّة، تسمح باستخدام العملة الوطنيَّة للبلدين في حسابات توريد البضائع، إضافة إلى تأسيس بنك مشترك مهمته تسهيل عمليَّات التبادل التجاري بين البلدين[1].

• **التعاوُن الإيرانيّ-الرُّوسي في مجال الفضاء:**

ناقش مسؤولو البلدين خلال لقاءات مختلفة شَتَّى أبعاد التعاوُن في مجال الفضاء، مثل شراء الصور التي تلتقطها الأقمار الصناعية، وإطلاق الأقمار الصناعية الخاصَّة بالجامعات وعملية تدريب رواد الفضاء، وخلال هذه اللقاءات دعا الجانب الرُّوسي إلى استخدام منظومة "غلوناس" الرُّوسية في إيران التي تُعتبر المنافس الرئيسي لمنظومة "جي بي إس" الأمريكية[2].

• **مستقبَل التعاوُن العسكري والاقتصاديّ بين البلدين:**

التعاوُن بين إيران وروسيا لا يمكن وصفه بالاستراتيجي، بل هي علاقة اقتضتها الضرورة بفعل العوامل الداخليَّة والإقليميَّة والعالَميَّة، أجبرت البلدين على تقارب وتعاون يبدو ظاهره متماسكًا لكن باطنه مليء بالاختلافات الجدية والعميقة.

كلا الجانبين يبحث عن تحقيق مصالحه، فإيران تريد تحصين نفسها عسكريًّا وتحسين ترسانتها العسكريَّة المتهالكة، فضلًا عن كسب حليف قوي كروسيا بدلًا من أُورُوبّا وأمريكا، على الأقلّ في الوقت الراهن، في حين تعمل روسيا على كسب أسواق بديلة وجديدة لبيع أسلحتها ومنتجاتها العسكريَّة في ظلّ الأزمات الاقتصاديَّة التي تمرّ بها بسبب انخفاض أسعار النِّفْط والحظر الاقتصاديّ المفروض عليها من الدول الغربيَّة بسبب احتلالها شبه جزيرة القرم.

ورغم بوادر الخلاف بين البلدين في الأزمة السُّورية التي قد تقلِّل ثقة كلا الطرفين بالآخَر، فإن التعاوُن بين البلدين في شتَّى المجالات الاقتصاديَّة والعسكريَّة والصناعية قد يستمرّ، نتيجة لحاجة كل منهما إلى الآخر، وفي حال حدوث أي توتُّر في العلاقة بين البلدين نتيجة لاختلاف الرؤى وتضارُب المصالح في سوريا، فقد يتجاوز البلدان الخلافات بينهما في سبيل تحقيق مصالحهما، على الأقلّ في الوقت الراهن، رغم حالة عدم الثقة ومخاوف البلدين من عدم استمرارية هذه العلاقة المتميزة بينهما مستقبَلًا، إذ ترى موسكو أن إيران من الممكن أن تضحِّي بعَلاقاتها معها في حال حدوث انفتاح وتقارب بين طهران وواشنطن، كما أن إيران تتخوّف من أن تضحِّي روسيا بعَلاقاتها معها إذا اقتضت مصالحها ذلك، وتستشهد في ذلك بصفقة منظومة الصواريخ

(1) الوفاق أونلاين: تأسيس مصرف إيراني-روسي يعتمد العملة الوطنية للبلدين، 16 سبتمبر 2016 http: //cutt.us/jqjh8
(2) إيرنا: الفضاء هو المجال الأوسع للتعاون الإيراني الروسي، 27 يوليو 2016
http: //www7.irna.ir/ar/News/82166989/

"إس300-"[1]، التي جمَّدَتها روسيا في 2010، ولم تُسلَّم إلى الطرف الإيرانيّ إلا بعد التوقيع على الاتِّفَاق النوويّ في يوليو 2015.

» الاستنتاجات

- ادّعاء إيران أن التدخُّل الرُّوسي في سوريا جاء بطلب منها.

- خلال الأشهر الماضية بلغ التعاوُن والتنسيق بين البلدين في الأزمة السُّورية قمّته عندما سمحت إيران للجانب الرُّوسي بضرب أهداف في سوريا انطلاقًا من قاعدة نوغه الإيرانيَّة بمحافظة همدان.

- سماح إيران للطائرات الرُّوسيَّة باستخدام قاعدة نوغه بهمدان شكّل مفاجأة للمراقبين لأنها المرة الأولى التي تسمح فيها طهران لقوة أجنبية بشن عمليَّات عسكرية انطلاقًا من أراضيها.

- تسريب صور القاذفات الرُّوسيَّة في قاعدة همدان أربك المسؤولين الإيرانيّين وأدخلهم في دوامة من التصريحات المتناقضة والمتباينة، بسبب مخالفة وجود المقاتلات الرُّوسيَّة على الأراضي الإيرانيَّة، لأنه مخالف لدستور البلاد وقيم ومبادئ الثَّورة.

- أرادت روسيا من نشر مقاتلاتها في إيران لضرب مواقع في سوريا فرْضَ الأمر الواقع على دول العالَم لتأكيد أنها أحد أقطاب حلّ المشكلات والأزمات التي تشهدها المنطقة، وأنها قادرة على تشكيل أحلاف جديدة.

- استخدام روسيا قاعدة نوغه لضرب مواقع في سوريا يُعَدّ مؤشِّرًا على فشل ذريع للقوات الإيرانيَّة والمِليِشْيات الطائفية التابعة لها في تحقيق تَقَدُّم ملموس على الأرض، لا سيّما في حلب، وإدراكها حتميَّة سقوط الأسد إذا لم يتدخّل الرُّوس.

- الاتِّفَاق الرُّوسي-التُّرْكِيّ لإجلاء المواطنين والمسلَّحين من حلب، شكل بداية للأزمة بين موسكو وطهران.

- بعد الاتِّفَاق الرُّوسي-التُّرْكِيّ حول وقف إطلاق النار وإجلاء المسلَّحين والمواطنين، رأت طهران أن موسكو بدأت بعقد اتِّفَاقيَّات من وراء ظهرها تُخالف استراتيجيتها في سوريا.

- الاتِّفَاق الرُّوسي التُّرْكِيّ احتوى على ضرورة الاحتفاظ بالنِّظام الرُّوسي لا بشّار الأسد، وهذا ما ترفضه إيران.

- إيران تسعى لتوطيد نفوذها في سوريا من خلال تأسيس أذرع عسكريَّة وإيجاد عشرات المِليِشْيات الطائفية على شاكلة "حزب الله" على غرار ما فعلته في العراق، لمساعدتها في سياسة التمدُّد.

- موسكو تهدف من وراء تدخلها في سوريا إلى تحقيق بعض الأهداف الاستراتيجيَّة، إلا أنها تسعى لإيجاد مَخرَج من الأزمة، يحفظ لها ما حقَّقَته حتى الآن من إنجازات في هذا البلد، أما إيران فلا تسعى إلا لتحقيق أهدافها التوسُّعية الطائفية وجعل سوريا امتدادًا آخَر لنظامها.

---

(1) مركز الروابط للبحوث والدراسات، الشراكة اليقظة: مسارات التحوُّل في العَلاقات الروسية الإيرانية
http: //rawabetcenter.com/archives/8129

- الخسائر التي تَكبَّدَتها إيران في سوريا وتغلغلها في مفاصل الدولة وخشيتها من فشل مشروعها المستقبلي في هذا البلد، قد تشجعها على وضع العراقيل وإفشال محادثات آستانة والانقلاب حتى على الحليف الرُّوسي إن اقتضى الأمر.

- رغبة روسيا في استعادة مكانتها في سوق الأسلحة وتَرَاجُع أسعار النِّفْط والعقوبات الغربيَّة المفروضة عليها، شجعتها على عقد صفقات مع إيران المتعطشة لتحديث ترسانتها العسكريَّة القديمة.

- في ظلّ امتناع عدد كبير من الدول والشركات العالَميَّة عن التعامل مع إيران، حتى بعد التوقيع على الاتِّفَاق النوويّ، فضلت إيران مواصلة التعاوُن مع الطرف الرُّوسي، وعقدت معها اتِّفَاقيَّات في مجالات شَتَّى كالطاقة والنِّفْط والفضاء والبنوك.

- التعاوُن بين إيران وروسيا لا يمكن وصفه بالاستراتيجي، بل هو علاقة اقتضتها الضرورة بفعل العوامل الداخليَّة والإقليميَّة والعالَميَّة.

- رغم بوادر الخلاف بين البلدين في الأزمة السُّورية، فإن التعاوُن بينهما في شَتَّى المجالات الاقتصاديَّة والعسكريَّة والصناعيَّة قد يستمرّ، نتيجة لحاجة كل منهما إلى الآخَر، على الأقلّ في الوقت الراهن.

» الخاتمة

اتضح من خلال التقرير أن الجمهورية الإيرانيَّة خلال الأشهر الستة الأخيرة من عام 2016م شهدت تراجُعًا على صعيد السياسة الداخلية اقترن ببعض الإخفاق على صعيد السياسة الخارجية والتبادل التجاري الخارجي. فعلي صعيد السياسة الداخلية اتّسم الحراك السياسي بحالة من التوتُّر الشديد في علاقة مؤسَّسة الرئاسة بمرشد الثورة، كما حدث تصادم بين مجلس الشورى الإسلامي ممثِّل السُّلْطة التشريعية في إيران مع السُّلْطة القضائية في أكثر من قضيَّة كبرى، كما اصطدم الرئيس الإيراني بمؤسَّسة الحرس الثوريّ، وحدث نوع من الاستعلاء من الحرس الثوريّ على قوات الجيش النظاميّ، انتهي بمحاكمة عسكرية لأحد قادة الحرس الثوريّ. ووسط هذه الحالة من تناحر مؤسَّسات السُّلْطة في إيران تراجعت ثقة المواطن الإيراني بالنظام الحاكم إلى حدّ كبير بعد تَفَجُّر سلسلة من الفضائح المالية طالت جميع مؤسَّسات السُّلْطة وجميع التيَّارات السياسية الإيرانيَّة.

وعلى الصعيد الأمني شهدت إيران تصاعُدًا في العمليات المسلَّحة التي ينفّذها الانفصاليون الأكراد في أقاليم غرب إيران، كما زادت الأعمال التدميرية التي ينفّذها الانفصاليون العرب في إقليم الأحواز عبر إضرام الحرائق في المنشآت النِّفْطية ومصانع البتروكيماويات المنتشرة في الإقليم الغنيّ بالنِّفْط، واستمرَّت حالة عدم الاستقرار في المناطق الحدودية مع باكستان في إقليم سيستان وبلوشستان، ولم تفلح السياسة الأمنية التي تتبعها إيران في تلك المناطق ذات الأغلبية السُّنِّية في فرض سيطرة الحكومة المركزية الأقلّيات العرقية الرافضة لنظام ولاية الفقيه. كما فشلَت إيران في تقنين أوضاع المهاجرين الأفغان الموجودين على أراضيها، فلم تستطع سوق العمل الإيرانيَّة الاستغناء عنهم ولم تقنِّن الحكومة الإيرانيَّة أوضاعهم وتحتوِهم مقيمين شرعيِّين على أراضيها.

على الصعيد العسكري واصلت إيران سياسة نشر قواتها خارج أراضيها على الرغم من خسائرها الفادحة في الأرواح والأموال، بخاصة في الحرب السورية، وعلى الرغم من سعيها إلى تقليل عدد القتلى من جنودها من خلال الاعتماد على المِيلِيشْيَات الشيعية من لبنان والعراق وأفغانستان وباكستان، فإن قوائم أسماء القتلى من الحرس الإيراني في ازدياد، كما أن تكلفة تلك المِيلِيشْيَات حرمت الشعب الإيراني من مكاسب رفع العقوبات الاقتصادية والإفراج عن الأرصدة الإيرانيَّة المجمَّدة، الأمر الذي أدَّى إلى حالة من الاحتقان في الشارع الإيراني ضدّ المشاركة في الحرب السورية، تلك الحالة استدعت إنتاج خطاب تبريري للمشاركة الإيرانيَّة في الحرب. بالإضافة إلى تكلفة الأرواح والأموال التي أنفقَتها إيران في الحرب السورية اضطُرَّت إلى تغطية خسائرها هناك من خلال التنازل عن كرامتها الوطنية وما كانت تدّعيه من استقلالية وعدم تبعية للقوى العظمى عبر السماح للمقتلات الرُّوسِيَّة بالتمركز والانطلاق من قاعدة نوغه بإقليم همدان غربيّ إيران للمشاركة في الحرب الرُّوسِيَّة، وإن كانت أعلنت في وقت لاحق تَوَقُّف الطائرات الرُّوسِيَّة عن استخدام القاعدة في وقت لاحق.

خلال هذه الفترة نفّذت إيران صفقة منظومة صواريخ "إس300-" الرُّوسِيَّة التي تسدّ نقصًا حادًّا كانت تعاني منه إيران منذ ثمانينيات القرن الماضي في منظومة الدفاع الجوي الخاصّ بها، وصفقة بنادق متطوِّرة من الكلاشنيكوف الرُّوسيّ لجعلها السلاح الأساسّي للقوات الإيرانيَّة، ومع هذا يلحظ أن صفقات السلاح التي حصلت عليها إيران من روسيا هي أسلحة دفاعية بالأساس، ويبدو أن الشريك الاستراتيجي لإيران يضنّ على شريكه بالأسلحة الهجوميَّة تحسُّبًا لأيام تضارب المصالح التي يُتوقع حلولها قريبًا.

أما الصناعات العسكرية المحلية التي تعلن عنها المصادر الإيرانيَّة بين وقت وآخَر، فيحوم شكّ كبير حول قدراتها، ولعل عدم تصدير إيران كميات منها يؤكِّد عدم فاعليتها القتالية أو أنها أسماء إيرانيَّة لأسلحة كورية شمالية وصينية معدَّلة على أقصي تقدير، ومن ثم لا تملك إيران القدرة على تصديرها، فاقتصرت الصادرات الإيرانيَّة من السلاح على بضع عشرات من ملايين الدولارات لقاء تصدير أسلحة خفيفة وذخائر.

نشرت إيران قواتها البحرية في المياه الدولية، فظهرت القطع البحرية الإيرانيَّة الكبيرة في سواحل شرق إفريقيا والمحيط الهندي، وتحركت إلى سواحل سوريا وشرق المتوسط، في حين نشطت القطع الصغيرة والزوارق الصاروخية الإيرانيَّة في مياه الخليج العربي، وتَحرَّشَت بالقطع البحرية الأمريكية عشرات المرات، لكن يبدو أن إيران أقلعت عن سياسة نشر الزوارق البحرية في الخليج العربي مع قدوم دونالد ترامب، ولم تحدث حالة تَحَرُّش واحدة بالسفن الأمريكية في المياه الدولية منذ تولِّيه السُّلْطة بعد أن تجاوزت ثلاثين حالة اعتراض في الفترة موضوع التقرير.

على الصعيد الاقتصادي فقد تضاعفت الصادرات النِّفْطية الإيرانيَّة بنهاية عام 2016 بعد رفع حظر تصدير النِّفْط عقب الاتفاق النووي ومضاعفة إيراداتها المالية، واستطاعت إعادة جذب استثمارات كبرى شركات الطاقة العملاقة بعد أن هربت تلك الاستثمارات خلال

فترة العقوبات، وكان أبرز العائدين في 2016 عملاق الطاقة الفرنسي "توتال" كأول استثمار دولي في قطاع الطاقة منذ رفع العقوبات، ثم تلتها شركة "شل" بعد ست سنوات من توقف عملياتها في إيران.

لكن الصادرات غير النِّفْطية لم تزِد إلا بنسبة 6%، الأمر الذي يعكس أن الصادرات الإيرانيَّة تعاني مشكلات أخرى غير العقوبات الدولية، مثل رداءة المنتج الصناعي وعدم كفاية المنتج الزراعي للاستهلاك المحلِّيّ، فضلًا عن مشكلات التمويل للقطاع الإنتاجي، وعجز البنوك المحلّية توفير التمويل اللازم للمُنشَآت الصناعية المتعثِّرة تحت وطأة ضخامة الدَّين الحكومي لصالح البنوك المحلِّيَّة. كذلك حصلت إيران على مبالغ ضخمة، سواء من أرصدتها المجمَّدة في الولايات المتحدة أو من حصيلة بيعها النِّفْط للهند في فترة العقوبات، إذ لم تكن قادرة على تحصيل عائدات بيع النِّفْط بسبب العقوبات البنكية.

انخفض معدَّل التضخُّم في إيران، لكن بقي معدَّل البطالة مرتفعًا، ولم يستطع الاقتصاد الإيراني توفير القدر اللازم من فرص التشغيل حتَّى يشعر المواطن الإيراني بتحسُّن المستوى المعيشي بنفس القدر الذي تعلنه الحكومة عن تَحَسُّن المؤشِّرات الاقتصادية.

ومع انخفاض قيمة العملة الإيرانيَّة مقابل الدولار ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية، فتزايد تذمُّر المواطن الإيراني من الأداء الاقتصادي لحكومة روحاني، بخاصة بعد انتشار شائعات بأن الحكومة هي المتسبب في انخفاض قيمة العملة المحلية في مواجهة الدولار لتسدّ العجز في الموازنة عن طريق بيع حصيلة العائدات النِّفْطية من الدولارات في السوق المحلية بسعر مرتفع.

على الصعيد الإقليمي أدمجت إيران قوات الحشد الشيعيّ في المؤسَّسة العسكرية العراقية، فسيطرت على العراق بتغلغل المكون الطائفي شديد الولاء لها داخل المؤسَّسة العسكرية العراقية، واتضح عدم قدرة القيادة السياسية في العراق على السيطرة على تلك القوات بعد النداءات التي وجَّهها العبادي، رئيس الوزراء العراقي، وناشد فيها قوات الحشد الشعبي التزام أوامر القيادة العسكرية حتى لا تدخل العراق في نزاعات مسلَّحة لا ترغب فيها.

وعسكريًّا دخلت إيران حلب في سوريا، وإن أدَّت رغبة إيران في تنفيذ عمليات تطهير عِرقيّ وتهجير للسُّكان السُّنَّة متعاونة في ذلك مع نظام بشار الأسد، إلى صدور إدانات دولية للجرائم الإيرانيَّة، إلى درجة وقوف القوات الرُّوسِيَّة في مواجهتها لمنعها من جرائمها بُغيَةَ عدم تصعيد الإدانات الدولية بعد القصف الإجرامي وعمليات الحصار والتجويع من القوات الرُّوسِيَّة. لكن سرعان ما بدأت مؤشِّرات التقارب الرُّوسِيّ-التُّرْكِيّ في الظهور، وتوالت مؤشِّرات الرغبة الرُّوسِيَّة في تقليص الدور الإيراني في سوريا.

على صعيد الأزمة اليمنية ازدادت الإدانات الدولية لعمليات تهريب الأسلحة الإيرانيَّة للمِيلِيشْيَات الحوثية وقوات الرئيس اليمني المخلوع على عبد الله صالح، وعلى الرغم من الدعم الإيراني بدأت خطوط الحوثي صالح في التهاوي أمام ضربات قوات الشرعية المدعومة من قوات التحالف العربي.

على المستوى الدولي انفتحت الدول الأوروبية على إيران بعد توقيع الاتفاق النووي، فقد تنامى التبادل التجاري الإيراني مع الدول الأوروبية بوضوح، وعُقدت الاتفاقيات الاقتصادية، وتطورت العلاقات السياسية عبر الزيارات المتبادلة، لكن المخاوف الأوروبية من عودة العقوبات الأمريكية حجَّمَت الاتفاقيات طويلة المدى بين الجانبين الأوروبي والإيراني، وإن نشطت الصفقات التجارية. ومع إصدار البرلمان الأوروبي استراتيجية التعامل مع إيران، وُضعت شروط لاستمرار تعميق التعاون الاقتصادي بين الطرفين لم يقبل الجانب الإيراني الخضوع لها وأبدى مقاومة كبيرة، وظهرت نتائجها في زيارة وزير الاقتصاد الألماني الذي رفض رئيس البرلمان الإيراني مقابلته خلال زيارته طهران.

وعلى صعيد العلاقات الأمريكية الإيرانيَّة استعادت إيران مبالغ كبيرة من أرصدتها المجمدة في الولايات المتحدة، ومررت صفقة شرائها الطائرات المدنية من شركتَي "بوينغ" الأمريكية و"إيرباص" الأوروبية. لكنْ شكّل تصديق الكونغرس الأمريكي على تمديد قانون "إيسا" الخاص بتجديد فرض العقوبات الاقتصادية على إيران لمدة عشر سنوات أخرى انتكاسةً لِمَا حقّقته إيران في عهد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، كما توضِّح تصريحات الرئيس الجديد دونالد ترامب بجلاء أن عهد المهادنة الأمريكية لإيران قد انتهى.

أما العلاقات الرُّوسِيَّة-الإيرانيَّة فقد حدثت فيها طفرة نوعية أوصلتها إلى حدّ الشراكة الاستراتيجية عبر المشاركة بينهما في ميادين القتال السورية، وإتاحة قاعدة نوغه الجوية الإيرانيَّة لطلعات المقاتلات الرُّوسِيَّة صوب سوريا، فضلًا عن تعميق التعاون العسكري بينهما عبر صفقات السلاح الرُّوسِّي لإيران، والمناورات المشتركة، وتوقيع عقود طويلة الأجل لإنشاء المرحلتين الثانية والثالثة من محطة بوشهر النووية، ومع هذا تظهر المؤشِّرات الدالَّة على قرب الافتراق الرُّوسِيّ-الإيراني على الأقلّ في الأزمة السورية.

في النهاية يبقى التقرير الاستراتيجي نصف السنوي الذي يُصدِره مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانيَّة خطوة في سبيل رؤية استراتيجية عن إيران تكتمل في نهاية العام بصدور التقرير الاستراتيجي السنوي في مطلع شهر يوليو القادم بإذن الله.

التقرير
الاستراتيجي
نصف السنوي الأول

ديسمبر
2016

مركز الخليج العربي
للدراسات الإيرانية
AGCIS

+966112166696
INFO@ARABIANGCIS.COM
www.arabiangcis.org
ARABIANGCIS

مركز الخليج العربي
للدراسات الإيرانية
AGCIS

مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية

نحن مركز أهلي مستقل نقدم استشارات ودراسات استراتيجية واستشرافية متخصصة ذات جودة عالية في الشأن الإيراني، ونتعامل مع القضايا الإعلامية ذات الصلة بمهنية، من خلال كوادر مؤهلة.

التقرير الاستراتيجي
نصف السنوي الأول

ديسمبر
2016